بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 – 2007 م

إعداد
تيسير فائق محمد عزام

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين.

2007

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
نابلس - فلسطين

التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 – 2007 م

إعداد:

تيسير فائق محمد عزام

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2007/7/10 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:

1. د. رائد نعيرات (مشرفاً ورئيساً)
2. أ.د عبد الستار قاسم (ممتحناً داخلياً)
3. د. عيسى أبو زهيرة (ممتحناً خارجياً)

التوقيع

الإهداء

إلى أمي وأبي... الحبيبين

إلى زوجتي العزيزة...

إلى أبنائي... قيس وعروة وشهد

إلى اخوتي واخواتي..

الشموع المضيئة في حياتي

إلى أرواح شهداء فلسطين ... إلى أسرانا البواسل ... إلى وطننا الحبيب

إلى جهاز الشرطة الفلسطينية ...الذي أتشرف بالإنتماء اليه...

إلى كل من كان له فضل في انجاح هذه الدراسة ...

وأخص بالذكر الاستاذ خليل قطماني والسيد خالد عزام اللذان قاما بدقيق الرسالة لغوياً

اليهم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع الذي أتمنى أن يكون في ميزان حسناتنا..

الشكر والتقدير

لا يسعني وقد أنهيت هذه الدراسة إلا أن اتقدم بجزيل الشكر والامتنان

إلى الدكتور رائد نعيرات

على ما قدمه لي من نصح وارشاد

ومتابعة طوال فترة اعداد هذه الدراسة

كما أتقدم بالشكر والتقدير

إلى كل من ساعدني في اتمام هذه الدراسة

واخراجها إلى الواقع بهذا الشكل

اليكم جميعاً الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

	الموضوع	رقم الصفحة
	الاهداء	د
	شكر وتقدير	ه
	المحتويات	و
	الملخص	ط
.1	**الفصل الأول: الاطار العام للموضوع**	1
1-1	مقدمه	2
2-1	مفردات الدراسة	4
3-1	مشكلة الدراسة	5
4-1	أهمية الدراسة	6
5-1	حدود الدراسة	7
6-1	أهداف الدراسة	7
7-1	تساؤلات الدراسة	9
8-1	فرضيات الدراسة	10
9-1	آلية الدراسة	11
10-1	مراجعة الأدب	11
.2	**الفصل الثاني: البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس**	17
1-2	الإخوان المسلمون والعملية السياسية	19
1-1-2	العلاقة بين الديني والسياسي عند جماعة الإخوان	20
2-1-2	التأصيل الفكري لممارسة الديمقراطية عند الإخوان المسلمين	22
3-1-2	الفهم الإخواني للمشاركة السياسية الديمقراطية	25
4-1-2	دمج الحركات الاسلامية المعتدلة في العملية السياسية	28
2-2	المشاركة السياسية في النظام الفلسطيني:	31
1-2-2	خصوصية النظام الفلسطيني	32
1-1-2-2	الثقافة السياسية والنظام الفلسطيني	37
2-1-2-2	القانون الأساسي	38

	الموضوع	رقم الصفحة
3-1-2-2	التجربة الديمقراطية للنظام الفلسطيني	39
2-2-2	خصوصية النظام الحزبي الفلسطيني والتطور السياسي	41
.3	**الفصل الثالث: حركة حماس والخيار الديمقراطي**	47
1-3	انعكاس مشاركة حماس في النظام السياسي على تركيبة حماس التنظيمية	47
1-1-3	الإطار العام لنشوء حماس	47
2-1-3	بنية حماس التنظيمية:	49
1-2-1-3	تماسك حماس الداخلي	49
2-2-1-3	آلية اتخاذ القرار	52
3-2-1-3	قيادة حماس (الداخل و الخارج)	54
4-2-1-3	اللامركزية	57
5-2-1-3	البناء القيادي	58
3-1-3	الحياة الديمقراطية داخل حماس	60
2-3	قضايا التحول الديمقراطي عند حماس	64
1-2-3	موقف حماس الديمقراطي من أداء السلطة	69
2-2-3	تفسير حماس للمسألة الديمقراطية:	74
1-2-2-3	تطبيق الشريعة الإسلامية	74
2-2-2-3	علاقة الديني والسياسي في فكر وممارسة حماس	79
3-2-2-3	الإصلاح السياسي	84
4-2-2-3	التعددية السياسية والدينية	86
5-2-2-3	تداول السلطة	93
6-2-2-3	الموقف من المرأة	94
7-2-2-3	الأحزاب السياسية	95
3-3	مقاربة لتحولات حماس نحو السياسة العملية	98
1-3-3	حماس بين الأيديولوجيا والسياسة	101
2-3-3	الدمج السياسي لحركة حماس في العملية السياسية	105
.4	**الفصل الرابع: حماس والمشاركة السياسية وتشكيل الحكومة**	110

	الموضوع	رقم الصفحة
4-1	حماس والنظام السياسي الفلسطيني	112
4-1-1	رؤية حماس لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية	113
4-1-2	حماس والمسألة الوطنية:	118
4-1-2-1	المقاومة المسلحة في فكر حماس	119
4-1-2-2	حماس والتسوية السياسية	126
4-1-3	سياسة السلطة تجاه حماس وردود فعل الأخيرة:	132
4-1-3-1	سياسة المواجهة بين الطرفين :- حماس والسلم الأهلي	132
4-1-3-2	سياسة الاحتواء	134
4-1-3-3	سياسة الحوار الوطني	138
4-1-4	حماس والعمل المجتمعي والإعلامي	138
4-2	حماس والمشاركة في النظام السياسي	145
4-2-1	حماس والانتخابات المحلية	147
4-2-2	قرار المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2006	153
4-2-3	الوضع الفلسطيني – الفلسطيني عشية انتخابات عام 2006	159
4-3	الحكومتان الفلسطينيتان العاشرة والحادية عشرة	163
4-3-1	تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة:	164
4-3-1-1	الحصار	170
4-3-1-2	حرب الصلاحيات	174
4-3-1-3	وثيقة الأسرى	179
4-3-1-4	إضراب القطاع العام الفلسطيني	181
4-3-2	الحكومة الحادية عشرة:	184
4-3-2-1	اتفاق مكة	185
4-3-2-2	تشكيل حكومة الوحدة الوطنية	186
4-3-3	حماس والبرلمان	190
5	**الفصل الخامس: الخلاصة**	194
5-1	النتائج والتوصيات	195
5-2	المراجع	207
	الملخص باللغة الإنجليزية	b

التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-2007)

إعداد:

تيسير فائق محمد عزام

إشراف:

د. رائد نعيرات

الملخص

تغطي الدراسة الفترة 1993-2007 مستعرضةً التجربة السياسية لحماس وانعكاساتها على الأهداف الوطنية الفلسطينية التحررية الديمقراطية. وبناءً على ذلك أتت الدراسة في فترة حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني, لتوفر البيانات والتحليلات والتوصيات التي تؤسس لنقاش مجتمعي حول مستقبل الديمقراطية في ظل حركة حماس, ونوع المجتمع الذي تسعى الحركة لبنائه. وعلى الرغم أن الدراسة تقدم تحليلاً نقدياً عميقاً للفترة الماضية، إلا أنها تنظر بتفاؤل لإمكانيات حماس المستقبلية، فهي بإرادتها تستطيع أن تقدم نموذجاً في التنمية والعدالة الاجتماعية والسلم الأهلي والحريات.

ما يميز هذا الجهد أنه لا يقدم وصفات جاهزة لحلول سحرية للقضايا التي اعترضت وتعترض مسيرة حماس في معالجتها لتلك ل القضايا، بل تطرح أسئلة جوهرية حول تلك القضايا الأساسية, متلمسة الإجابات عنها من تقييم واقع تجارب حماس المتراكمة.

ناقشت الدراسة قضية مهمة, وهي العمل السياسي الإسلامي الفلسطيني, في محاولة لتحليل العوامل والتفاعلات ذات الصلة بتجربة حماس وفهمها من زاوية التحول الديمقراطي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الدراسة وأهدافها.

وهدفت هذه الدراسة, إلى الكشف عن قدرة الحركة التنظيمية ومصادر التأثير فيها، وموقفها من السلطة الوطنية, وتأثير هذه العلاقة على التطور الديمقراطي، ورصد وتحليل التطور والتحول والانتقال والترجيح الذي مرت به حماس خلال تجربتها السياسية، ومحاولة استشراف آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني, في ظل إمساك الحركة بالسلطة.

وحاولت الدراسة تحديد أوجه التجربة بدءاً من الإرهاصات الأولـــى, وانتهـــاءً بلحظـــة الذروة المتمثلة بانخراط حماس في المنتظم السياسي القانوني، وما بين ذلك من محطات ومواقف عديدة تراكمت خلالها خبرة هذه الحركة وتطورت تكتيكاتها وآلياتها.

ووجهت الدراسة النظر إلى العراقيل التي يمكن أن تواجه حماس في تعزيز بناء مجتمع ديمقراطي مسلم, وتعريف هذه العراقيل. ومن خلال تلخيص تطور حماس، بينت الدراســـة, أن الإرادة السياسية لتحقيق العدالة الاجتماعية لا يمكن تعبئتها إلا بمشاركة حماس.

وأشارت الدراسة أيضاً إلى أهم خصائص الحركة: وضوح الأيدولوجيا، وتقديم الرعاية للقاعدة الشعبية، والبرنامج البسيط، والمؤهلات الإسلامية، وقـــدرتها القتاليـــة، والمرونـــة فـــي تكتيكاتها.

وقد انطلقت الدراسة من افتراض رئيسي حاول جاهداً أن يثبت أن للحركة دوراً مهمـــاً في بناء الديمقراطية في المناطق الفلسطينية وتدعيمها.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج, ومن أهمها:

أنه لا يمكن استثناء حماس في أي حل محتمل للقضية الفلسطينية, بعد ما أصبحت جزءاً من النظام السياسي الشرعي. وأن التحول إلى السياسة عند الحركة هو حالياً قيد التنفيذ, ونجاحها السياسي الأخير يزيد من سرعة هـــذه التحـــولات. وأن ســـلوك حمـــاس التنظيمـــي والإداري والإعلامي والجماهيري, أكسبها مهارات وجلب لها مزيداً من الدعم الشعبي في الآونة الأخيرة.

الفصل الأول

الإطار العام للموضوع

1-1 مقدمه

2-1 مفردات الدراسة

3-1 مشكلة الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 حدود الدراسة

6-1 أهداف الدراسة

7-1 تساؤلات الدراسة

8-1 فرضيات الدراسة

9-1 آلية الدراسة

10-1 مراجعة الأدب

1. الإطار العام للموضوع

1-1 مقدمة

شهدت الساحة الوطنية الفلسطينية وبخاصة في أواخر عام 1987، تشكل حركة فلسطينية نضالية جديدة، ممثلة بحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، التي تتخذ من الإسلام منهجاً للتحرير الوطني والتغيير الديمقراطي. ومع التحولات التي شهدتها الساحة الفلسطينية, برزت حماس وتصاعدت أهميتها ومكانتها في المجتمع الفلسطيني, وباتت بمثابة الشريك غير المباشر مع حركة فتح في التسييس الفلسطيني.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994, وسيطرتها على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وفقاً لاتفاق أوسلو، أقيم نوع من الحكم الذاتي الفلسطيني على تلك الأجزاء, وانقسم الشعب الفلسطيني سياسياً بين مؤيد للتسوية السياسية ومعارض لها, وكان على رأس المعارضين حركة حماس، التي رأت في التسوية ما يناقض العقيدة الإسلامية، وتمسكت بخيار الجهاد بوصفه خياراً وحيداً للتحرير, وعدم الاعتراف بإسرائيل، من منطلق رؤيتها الخاصة في حدود فلسطين الانتدابية، مع عدم رفضها للحل المرحلي, الأمر الذي أدى إلى اصطدام الحركة بالسلطة في أكثر من موقف, واتهمت السلطة حماس بأنها تعمل على إفشال مشروع السلطة. فيما اعتبرت حماس أن مشروع أوسلو مضر بالقضية الوطنية, لذا واجهته من خلال الرفض المطلق له, ومن خلال الاستمرار في نمط (العمليات الاستشهادية).

واتخذت حماس استراتيجية ترمي لبناء تنظيم هرمي محكم خارج سيطرة السلطة, التي تعتبرها الحركة إحدى إفرازات أوسلو المرفوض بالمطلق لديها، باعتبار أن هذا التنظيم المحكم هو الضمانة الحقيقية لوجود الحركة، ولم تفصّل كثيراً في مشروعها باستثناء أنه قائم على المقاومة، وتمكنت في دأب ودقة متناهيتين من صقل كفاءة هذا التنظيم وتطوير قدراته، وتغلغل التنظيم في كل تفاصيل وتضاريس ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وابتعد عن المشاركة في مؤسسات السلطة باعتبارها خطاً أحمر التزمت به قيادة التنظيم، وكان رهان حماس على بناء التنظيم وتقويته، وليس السعي للحصول على المشروعية القانونية.

ونجح هذا الرهان في مقابل رهان فتح على احتكار الحياة السياسية الفلسطينية السياسية, في ضوء نظام سياسي تتآكل شرعيته الجماهيرية مع مرور الوقت, وفي ظل فصائل وقوى سياسية معارضة تبحث عن مكان مفترض لها في الساحة الفلسطينية. فيما أصبحت حماس أقوى تنظيم سياسي ينافس فتح على قيادة الشارع الفلسطيني، وقد أثبت قدرته على الفعل في لعبة سياسية، ولا يبالي بالحصول على رخصة اللعب داخل النظام الفلسطيني, بل ويصر على العمل من خارج النظام, ولا يكف عن التباهي بقوته وكفاءته التنظيمية, وقدرته على الحشد.

عقب مؤتمر شرم الشيخ عام 1996، دخلت حماس في مرحلة حرجة استمرت حتى بداية انتفاضة الأقصى, إذ كانت الحركة تشعر بأن المواجهة مع السلطة لن تؤدي إلا إلى مزيد من التوتر. وباندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 استعادت الحركة عافيتها, وبرزت بوصفها الفصيل الأقوى على صعيد المقاومة المسلحة, وهو ما عزز من رصيدها الشعبي وشرعيتها النضالية. وشهد شهر أيلول عام 2001 أحداثاً وتحولات أثّرت على سلوك حماس السياسي، وتزامن ذلك مع استمرارها بالمقاومة المسلحة، رغم نجاح إسرائيل وأمريكا بوصم نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية– وبخاصة نشاط حماس– بالنشاط الإرهابي, وهو ما أعطى إسرائيل المبرر لاحقاً لتدمير مُمَنهج لمؤسسات السلطة الوطنية, وضرب فصائل المقاومة بشدة, الأمر الذي حدّ من فاعلية التنظيمات الفلسطينية بشكل كبير, وأدخلت المناطق الفلسطينية في حالة من الجمود السياسي.

وبعد التحولات التي طرأت خاصة بعد عام 2004، وبخاصة رحيل الرئيس ياسر عرفات, وتولي محمود عباس سدة الحكم, دخلت المناطق الفلسطينية في حالة حراك سياسي دفعته وفرضته ضغوط داخلية وخارجية، راهنت على رسم صورة المشهد السياسي القادم, وكان من أهم معالمه الدخول السياسي العملي الكثيف لحماس في السياسة، التي وجدت نفسها أمام مرحلة جديدة, بما انتهى إلى تجميدها المطالبة بـ "فلسطين الانتدابية", على الأقل عملياً. والحضور المكثف والمتصاعد لمفردات خطاب جديد, مثل الإكثار من الحديث عن الاحتكام التام للشعب، والقبول بمبدأ تداول السلطة، وأن حكم الشريعة مرتهن بقبول الشعب له, وغيرها من مفردات ديمقراطية, قياساً بما كان يحدث من قبل من إصرار على المقاومة المسلحة كخيار وحيد. كما أن

الشعبية الكبيرة التي فازت فيها الحركة خصوصاً بعد الانتخابات المحلية, أقنعتها أكثر بأن وجودها في الحلبة السياسية بات ضرورياً.

إن الحضور القوي لحركة حماس في الحياة السياسية الفلسطينية وبخاصة بعد الانتخابات التشريعية, يطرح السؤال حول دورها الممكن في عملية التحول الديمقراطي، استناداً إلى موقفها من قضية الديمقراطية السياسية, وهل سيشكل حضورها الكبير عاملاً مسانداً للديمقراطية, أم سبباً في تعثرها؟

1-2 مفردات الدراسة:

تتناول الدراسة فحصاً للفرضيات من خلال خمسة فصول، تبدأ بالإطار العام للموضوع في الفصل الأول, ويليها في الفصل الثاني البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس، حيث تفرع عنه مناقشة الديمقراطية في خطاب جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم دراسة التجربة الديمقراطية للنظام السياسي الناشئ بعد أوسلو. أما الفصل الثالث, فيتطرق إلى حركة حماس وخيارها الشعبي الديمقراطي, حيث يتناول تركيبية حماس التنظيمية, وتأثيره على السلوك السياسي للحركة. فيما يتناول الباب الثاني من الفصل ذاته قضايا التحول الديمقراطي عند حماس, وموقف الحركة تجاه عدة قضايا كالتعددية السياسية, وتداول السلطة, والحزب السياسي, وتطبيق الشريعة وغيرها. أما المحور الآخر, فيتحدث عن تحولات حماس نحو السياسة العملية, ومواءمتها بين الأيدولوجيا الإسلامية والسياسة الواقعية، ويتطرق أيضاً إلى الدمج السياسي للحركة في السياسة الرسمية, ومنافع هذا الدمج وتحدياته. ويذهب الفصل الأخير لمعالجة قضية المشاركة السياسية لحماس في الانتخابات وفوزها وتشكيلها للحكومة، إذ يعالج ابتداءً موضوعة حماس والنظام السياسي الفلسطيني, وعلاقتها مع السلطة الوطنية, ومحددات تلك العلاقة, بالتطرق إلى المقاومة المسلحة عند الحركة، وكيف تنظر إلى مسائل التسوية السياسية، ويناقش أيضا سياسة السلطة تجاه حماس, والعمل المجتمعي والإعلامي للحركة. أما المحور الآخر الذي ستناقشه الدراسة فهو تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، وتقديم بعض المعلومات المتعلقة بحكومة الوحدة الوطنية، وتنتهي الدراسة إلى جملة من النتائج من خلال تحليل آفاق المستقبل

لتجربة حماس في السلطة, وما طرأ عليها من تغييرات, وأثر ذلك كله على إمكانات التحول إلى الديمقراطية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

1-3 مشكلة الدراسة:

أثّر اتفاق أوسلو عام 1993 وإفرازاته, على الحياة السياسية الفلسطينية بمجملهـــا، وأدى هذا الاتفاق إلى وجود صيغة جديدة للنظام السياسي الفلسطيني، حيث أصبح لهذا النظام – لأول مرة– حيز إقليمي يسيطر عليه، كما كان الاتفاق سبباً في تحطـــيم صـــيغة التوافـــق الفصـــائلية السابقة, وإيجاد انقسام سياسي بين الفلسطينيين, وخلخلة مرتكزات النظام السياسي, الذي دخل في أزمة ما زالت ارتداداتها تحكم الحياة السياسية الفلسطينية حتى الآن.

لم يفسح اتفاق أوسلو المجال لكثير من القوى والفصائل الوطنية وعلى رأسها حمـــاس, من أن تكون جزءاً من النظام السياسي الذي تمثله منظمة التحرير, فهي ترفض الحلول الســـلمية كلياً، ونظراً للتناقض ما بين حماس و م.ت.ف والسلطة الوطنية من حيث الهدف والاستراتيجية والبرنامج, لم يعد هناك نظام سياسي واضح وواحد يحكم الجميع وينظم العمل السياسي برمته .

ساعدت التحولات في أعقاب أحداث 11 أيلول عام 2001, علـــى ترســـيخ التوجهـــات التحررية في الساحات الإسلامية, ومن ضمنها الساحة الفلسطينية، وبخاصـــة بعـــد أن وجـــدت حماس أنه لا مناص لها من الامتثال للآليات الديمقراطية, وذلك على خلفيـــة الضـــغوط التـــي خضعت لها السلطة الوطنية تحقيقاً للإصلاحات السياسية. ومع ذلك فإن الحركة لم تول دبرهـــا تماماً لأيديولوجيتها الأولى، فما يزال هناك مشادات بين الأهداف القديمة ذات الصـــلة بتحريـــر فلسطين من البحر إلى النهر, وبين الأهداف الجديدة التي منها التأثير السياسي في إطـــار نظـــام ديمقراطي تعددي.

وعلى مدى السنوات الماضية وقبل دخولها المكثف في السياسة, قاربت الحركة الســـلطة بطهارة نضالية، إذ لم تكن السلطة هدفاً لها, بل كانت تنظر إليها على أساس أن الـــدخول فـــي مؤسساتها يتناقض ومنطق المقاومة.

إن الإشكالية المعرفية التي تتصدى لها هذه الدراسة, تتمثل في معرفة تأثير تجربة حماس السياسية على الخيار الديمقراطي الشعبي الفلسطيني, وبخاصة بعد نجاحها السياسي الأخير في الانتخابات المحلية والتشريعية, وفي ضوء التخوف لدى أوساط مهمة من الجمهور, من أن تستخدم الحركة الآلية الديمقراطية لتقييد خيارات المجتمع الفلسطيني, ومكافحة التعددية السياسية والفكرية. كما أن الحركة وعبر مشاركتها في العملية السياسية, تواجهها أسئلة داخلية وخارجية شديدة الأهمية, حول سياستها العملية وعقيدتها وأيديولوجيتها, وكيفية إدارة العملية السياسية, هل بالوطنية, أم بالواجب الشرعي؟

1-4 أهمية الدراسة:

تنبعث أهمية هذه الدراسة, من حجم الأسئلة التي تطرحها تجربة حماس, وما تخلّفه من تداعيات على تشكيل المجال السياسي الفلسطيني, وما يصاحب ذلك من تساؤلات تثار بصدد حدود صدقية الخيار الديمقراطي الذي رست عليه الحركة, بعد مراوحات بين المقاومة المسلحة واللعبة السياسة.

وتحاول الدراسة في هذا المجال, أن تقدم مقاربة جديدة في تناول حماس، حيث تحظى تجربتها باهتمام الباحثين، فهي تجربة إسلامية جديدة تعمل على التوفيق بين الديمقراطية والإسلام, وإقامة تصالح بينهما، وتمسك الحركة التجربة الفلسطينية الديمقراطية بكلتا يديها, وتدرسها وتبحث عن مواطن القوة والضعف فيها، والتي من خلالها استطاعت الثبات في الأداء والوجود الوطني, وفي الكينونة الفلسطينية، إذا قيس هذا بعامل الزمن والحداثة في التجربة السياسية لحماس. ومن هنا أتت الحركة لتأخذ هذا الرصيد الهائل من التجربة، ولتصنع منه زخماً وحدثاً مؤيداً لبرامجها, التي حققت نصراً غير متوقع لها أولاً وللمراقبين ثانياً.

هذه التجربة ينبغي أن تدرس, وليس من الحكمة السياسية إغفالها، كي يتم استلهام الدروس والعبر منها، ولتتسع دائرة النظر في البدائل لدى صنّاع التغيير, ولعل هذه الدراسة تسهم في تعميق الفهم بأنماط سلوك حماس السياسي والتنظيمي, ودرجة وعي الحركة بشأن التحولات الطارئة, وحاجات الشعب الفلسطيني.

1-5 حدود الدراسة:

أولاً- الإطار الجغرافي للدراسة:

تمثل الضفة الغربية وقطاع غزة الإطار الجغرافي للدراسة، مع عدم إغفال البعد الخارجي (حماس في الخارج)، إلا أن الدراسة تتمحور حول قياس الفعل الصادر عن حماس في الداخل الفلسطيني.

ثانياً- الإطار الزمني:

الإطار الزمني للدراسة يمتد من عام 1993 (اتفاق أوسلو) إلى عام 2007، بالتركيز على فترة ما بعد قرار حماس الانخراط في النظام الفلسطيني. مع ملاحظة أن التحديد الزمني الوارد أعلاه لا يعني استبعاد الارتداد إلى الماضي أحياناً لتفحص المستقبل، وذلك للوقوف على عوامل التغير والثبات في رؤية حماس.

ثالثاً- الإطار الموضوعي:

تنحصر الدراسة في تناول تجربة حماس السياسية/ الكفاحية من زاوية الديمقراطية السياسية، فهي ليست معنية بالعرض التاريخي, ولا بالبحث الشامل في تجربة الحركة في جميع المجالات، مع الاستعانة ببعض المجالات الأخرى بما يخدم البحث.

1-6 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة للكشف عن هدف رئيسي ومجموعة من الأهداف الفرعية، وقد تحدد هدف الدراسة الرئيسي فيما يلي:

محاولة تقديم قراءة علمية سوسيولوجية للتجربة السياسية لحركة حماس, ومدى تأثير تلك التجربة الإسلامية على دمقرطة النظام الفلسطيني، ومدى التأثير المتبادل بينهما, وانعكاس ذلك على النظام السياسي. وتندرج تحت هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية على الوجه التالي:

1- التحليل الهيكلي الداخلي للحركة, ومصادر تأثيرها وتأثير القوى فيها, وقدرتها التنظيمية وبناؤها الداخلي.

2- الكشف عن موقف الخطاب السياسي لحماس من العلاقة مع السلطة الوطنية ومنظمة التحرير, ومحددات هذه العلاقة من زوايا التسوية السياسية والمقاومة والسلم الأهلي.

3- رصد وتحليل إرهاصات التحول والتطور والانتقال والترجيح, الذي مرت به حماس في مسيرتها السياسية.

4- التعرض لدورها السياسي, ومحاولة دمجها في عملية البناء الديمقراطي, في السياق المعقد الذي تتحرك فيه حماس, والمؤثرات الخارجية عليه, وأثر ذلك على توجهات الحركة.

5- دراسة تجربتها النظامية, من خلال تشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة, ومشاركتها في الحكومة الحادية عشرة، ومحاولة التنبؤ بدورها المتوقع مستقبلاً، والتأثير المحتمل والمتبادل بين حماس (الحركة والحكومة) وبين السلطة السياسية.

لذا رمت هذه الدراسة، إلى مقاربة جوانب غير منظورة في التجربة السياسية للحركة على الرغم من أنها غائرة، وتشكل في المحصلة قاعدة فكرية وسياسية للفعل المقاوم. كما حاولت الدراسة مقاربة جوانب محددة في تجربة حماس في إطار الحقل الديمقراطي والفكري، وبخاصة أن المقاومة المسلحة كانت العنوان الأبرز لهذه التجربة السياسية.

ولئن كانت الحركة قد أحاطت نفسها منذ البداية, ككل حزب جديد في طور النشوء, بشكل من أشكال السرية تنظيماً وعملاً, فإن خروجها إلى أشكال العمل السياسي والعسكري المعلن والمكشوف, جعل من الممكن أن يقارب الباحث هذا التنظيم, لتبيان خطه الفكري وملامحه التاريخية والعملية, وأثره على بناء الديمقراطية الفلسطينية.

إن المقاومة التي أبدتها حماس، جعلت من الصعب دراسة القضية الوطنية دون الأخذ بوجود الحركة ودورها وتأثيرها في الساحة السياسية الفلسطينية والشرق الأوسط برمته، والنظر إلى هذا الدور في وجهيه: الثوري المتمثل في المقاومة الإسلامية الفلسطينية ضد إسرائيل, بكل نتائجه ومفاعيله وانعكاساته المستمرة فلسطينياً وإقليميا ودولياً ، والنظامي- المتمثل في دخول حماس بقوة النظام السياسي الفلسطيني الرسمي, عبر الانتخابات الأخيرة وتشكيلها للحكومة.

1-7 تساؤلات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الرئيسية والفرعية، طرح الباحث مجموعة من التساؤلات الرئيسية والفرعية أيضاً، وتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة, في معرفة الواقع الحقيقي الذي عايشته تجربة حماس, من أجل معرفة الإمكانيات الحقيقية التي تتمتع بها الحركة وتؤهلها لدفع وترسيخ ودعم الديمقراطية الفلسطينية، وقدرة الحركة المحتملة على التحول إلى تنظيم سياسي مدني.

وتتدرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1- هل يمكن أن تمضي حماس في سياسة التكيف وصولاً إلى الحزب السياسي المدني؟ وما مدى تأثير مفاهيم الأيديولوجية الدينية على ممارسة الحركة ومفاهيمها؟

2- ما موقف الخطاب السياسي لحماس من العلاقات مع منظمة التحرير والسلطة الوطنية؟ وما هي محددات تلك العلاقة؟ وما هو تأثيرها على المجال الديمقراطي الفلسطيني ؟

3- كيف يمكن تفسير ظاهرة التحول والتغير داخل حماس، وما هي اتجاهات هذا التحول؟

4- هل يعدّ تبني حماس للديمقراطية والدولة المدنية المعاصرة مناورة أم مسايرة، باعتبارها حركة إسلامية تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية؟ وما الذي يمكن أن تقدمه الحركة للديمقراطية, وماذا ستستفيد الديمقراطية من حماس؟

5- هل سيخدم وصول الحركة إلى السلطة عملية التحول الديمقراطي الوطني الفلسطيني، أم أنه سيشكل عائقاً أمام تحقيق ذلك؟

إن الأسئلة السالفة ليست هي الأسئلة النهائية, بقدر ما تمثل محاولة لفتح نقاش لم يعد مقبولاً على المستوى الوطني تأجيله أو تحييده. ومع ذلك, فإن الدراسة سعت للإجابة عن تلك الأسئلة المطروحة، كما تركت الباب موارباً على إجابات مفتوحة, ستجد لها ما يؤكدها في قابل الأيام.

1-8 فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان مدى صحة الفرضيات التالية:

تقوم الفرضية الأساسية للدراسة على أن:

حركة حماس لها دور مهم في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي الديمقراطي في الضفة والقطاع.

ولتوضيح هذه الفرضية, اعتمدت الدراسة الراهنة على افتراضات فرعية تشير إلى كل ما من شأنه الدلالة على الفرضية الرئيسية:

1- العلاقة المتوترة بين السلطة الوطنية وحماس, وبخاصة بعد فوز الأخيرة, شكّلت أحد معوقات التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني.

2- كان من صالح المدافعين عن حل سلمي, دمج حماس سياسياً في الهيكل السياسي القومي، على اعتبار أن ذلك سيسفر عن مزيد من العملية والمرونة عند الحركة.

3- هناك عوامل ذاتية وموضوعية ساهمت في نجاح حماس الانتخابي.

4- هناك تطورات داخل السياسة الحمساوية من شأنها إثارة تفاؤل بشأن تطور الحركة الديمقراطي, والحياة السياسية الفلسطينية برمتها.

5- وجود حماس في بنية النظام الفلسطيني (البرلمان والحكومة), لم يسهم في إقامة حكومة مهنية وفاعلة، بسبب التحديات الذاتية والموضوعية التي واجهت أداء الحركة لـــدورها السياسي.

1-9 آلية الدراسة (المنهجية):

لمعالجة إشكالية الدراسة، سيحاول الباحث التعمق في مناقشة المسألة كي لا تبقى أسيرة لتحديدات التوصيف السطحية وسرد الوقائع فقط، وتجاوز المقاربة الفصائلية, وتقديم قراءة علمية سوسيولوجية للخطاب السياسي الديمقراطي لحماس, واعتماد المقاربة التركيبية- التحليليـــة فـــي تناول الطبيعة الديناميكية للحالة السياسية لحماس فيما يخص الأيدولوجيا والسلوك السياسي لهـــا وصفاً وتحليلاً واستنباطاً(اعتماد المنهج الوصفي التحليلي), وأثر ذلك على النظـــام الفلســـطيني باتجاه إحداث تحول ديمقراطي.

1-10 مراجعة الأدب (الدراسات السابقة):

نظراً لتشعب الموضوع ما بين رصد للماضي ومعاينة ودراســـة للحاضـــر, ومحاولـــة لاستشراف المستقبل، فقد حرصت الدراسة على تنوع أساليب البحث, عبر مراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع حركة حماس، والربط بين الأبعاد الزمنية الثلاثة: الماضي والحاضـــر (تقيـــيم) والمستقبل (توصيات).

وتجدر الإشارة, إلى أن بعض الباحثين قد تناول فكـــر حمـــاس السياســـي ومنطلقاتهـــا وأهدافها، وأن آخرين ناقشوا سلوكها السياسي ودورها، مع ضرورة التنويه إلـــى تـــرابط تلـــك الدراسات ككل متكامل حين تتم مناقشة مواقف الحركة تجـــاه القضـــايا المطروحـــة وفهمهـــا، واستكشاف أثر توجهاتها على قدرتها في تعزيز ودعم الديمقراطية.

وفيما يلي بعض الدراسات المتعلقة بحركة حماس قيد الدراسة:

الدراسة التي قام بها خالد الحروب بعنوان: حماس الفكر والممارسة السياسية (1996)، حيث تطرق فيها المؤلف إلى الجوانب السياسية للحركة وممارستها العملية, مثل رؤيتها للصراع وعلاقات حماس السياسية, ومواقفها تجاه قضايا التعددية والانتخابات والعمل الأهلي والعمل العسكري، شارحاً تصوره لمستقبل الحركة، وفي الخلاصة يتوقع الباحث أن تنحو حماس منحى سياسياً صرفاً, مجمدة العمل العسكري مؤقتاً، مقابل انشقاق محتمل لجناحها العسكري، مؤكداً أن مستقبل أهداف حماس مرتبط بعوامل خارجة عن الإطار الفلسطيني. وتكمن أهمية الكتاب في أنه يؤرخ للفكر السياسي لحماس بعيداً عن المناصرة العفوية وعن التبرير للحركة، راصداً اهم محطات المسيرة السياسية للحركة.

وبالنظر إلى دراسة عبد الله أبو عيد وآخرين بعنوان: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1987–1996 (أبو عيد، 1997)، تم التطرق في الدراسة إلى أهداف حماس ووسائلها ومنطلقاتها وعلاقاتها السياسية، ورغم تعدد الباحثين وتنوع خلفياتهم إلا أن الدراسة تبدو وكأنها تسير في اتجاه واحد، إذ يمكن للقارئ أن يلحظ بسهولة التعاطف مع حماس في فصول الكتاب. غير أن الكتاب يبتعد عن الجمود, ويقترب من مناقشة الممارسة السياسية لحماس, وعدم الاقتصار على النظريات الفكرية.

هناك دراسات عديدة، تناولت حماس بشيء من التفصيل والسرد التاريخي، وحاولت إضفاء الطابع التحليلي على المعلومات. ففي دراسة لـ أحمد بن يوسف بعنوان: حركة المقاومة الإسلامية "حماس": خلفيات النشأة وآفاق المسير (بن يوسف، 1989)، حاول الكاتب معالجة الأفكار والتصورات التي تطرحها الحركة لحل القضية الوطنية.

كذلك هناك دراسة لـ زياد أبو عمرو، تحت عنوان: الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة (أبو عمرو، 1989)، حيث لاحظ الباحث أنه بالرغم من تحقيق الحركة الإسلامية لإنجازات ملموسة، فإن ثمة شكوكاً حقيقية في قدرتها على أن تكون بديلاً لمنظمة التحرير, التي ما زالت تشكل التحدي الأكبر أمام تلك الحركة.

في دراسة إياد البرغوثي، حول الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (البرغوثي، 1990)، تناولت الدور الوطني والسياسي للحركة، وهدفت إلى رصد عملية الأسلمة. وفي دراسات أخرى لإياد البرغوثي بعنوان: الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد(البرغوثي, 1992). والإسلام السياسي في فلسطين(البرغوثي, 2000), خلص الباحث إلى أن إنشاء حماس شكّل انتصاراً للسياسي الوطني عل الأيديولوجي العقائدي. أما دراسة تيسير جبارة بعنوان: دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة (جبارة، 1992)، فقد تطرقت إلى دور حماس في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987.

بالنظر إلى دراسة موسى زيد الكيلاني حول: الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين- دراسة وتقييم (الكيلاني، 1995)، خلصت إلى أن مستقبل قيادة الشارع الفلسطيني، هو رهن تقدم حماس بعد انخراط فتح في التسوية. وفي دراسة لـ عماد الفالوجي بعنوان: درب الأشواك: حماس، الانتفاضة، السلطة (الفالوجي، 2002)، ركز الباحث على مسألة حماس الداخل والخارج والعلاقة بينهما. وتشير الدراسة إلى أن قيادة حماس في الخارج قد هيمنت على قرارات وخطط ومواقف الحركة، وأصبح دور قادة الداخل هامشياً نسبياً، كما تحدث عن عمل الحركة السياسي, الذي ابتدأ حسب رأيه منذ إطلاق موسى أبو مرزوق, رئيس المكتب السياسي للحركة آنذاك، مبادرة هدنة لمدة قد تصل إلى عشرين عاماً تحت شروط عدة، وتؤكد الدراسة على أنه قبل هذه المبادرة كانت حماس ترفض الحديث عن العمل السياسي.

بعض الدراسات السابقة ارتقت إلى مستوى متطور في البحث والتحليل، وبعضها لم تتجاوز وقائع السرد التاريخي, وإن حاولت إضفاء نوع من التحليل على الدراسة.

دراسة مهيب النواتي، بعنوان: حماس من الداخل (النواتي، 2002)، تعرضت لتاريخ حماس وهيكلها التنظيمي وأجهزتها ومؤسساتها ومناقشة مسألة قيادات الداخل والخارج، وقدمت معلومات وتفاصيل مهمة. لكنها بدت متحيزة إلى الداخل، وتنتقد الخارج بقسوة وتورد معلومات لا تُقبل بسهولة، وتبدو حماس في فكر النواتي وكأنها في غزة فقط دون ملاحظة اتساعها في الضفة الغربية وفي خارج فلسطين، ورغم ذلك فقد كانت الدراسة من الأهمية بمكان, حيث

جعلت من هذه المسائل مثار جدل داخلي وزودت القارئ بمعلومات مهمة عن بنية الحركة التنظيمية.

في دراسة أعدها إياد البرغوثي ومنيب خضر: الحوار الإسلامي الوطني 2001، تناولت رؤية حماس في قضايا العملية السلمية والبناء الوطني والديمقراطية، غير أن مسألة الديمقراطية لم تأخذ حيزاً يُعتد به. أما دراسة جميل هلال: التنظيمات السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني (هلال، 2006)، فقد تناول الكاتب فيها واقع التنظيمات الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية، ومحاولات كل من حماس وفتح في الهيمنة على الحقل السياسي، وتوقع هلال أن تبقى الحركتان مهيمنتين على المشهد السياسي الفلسطيني. وبالنظر إلى دراسة عدنان أبو عامر: الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة (أبو عامر، 2002) رأى الباحث, أن حماس قد نجحت في ترسيخ أقدامها كفاعل رئيسي في كافة مجالات الفعل السياسي الفلسطيني, وبخاصة على صعيدي المقاومة والأداء المجتمعي. أما كتاب عبد الإله بلقزيز بعنوان: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من فتح إلى حماس (بلقزيز، 2006)، فقد تحدث في الفصل الثاني من الدراسة عن الصراع القائم في حركة فتح, وواقع حماس من الثورة إلى السلطة. وفي دراسة لخالد سليمان، وهي رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: أثر حركة حماس على التنمية السياسية (1987–2004) تناول بالسرد مسيرة حماس منذ نشأتها، وقد غلب عليها طابع السرد التاريخي، ومع ذلك قدم معلومات مهمة عن الحركة.

الدراسات الإسرائيلية أيضا، كان لها دور في معالجة حركة حماس من وجهة نظر إسرائيلية. ففي دراسة لكل من (شاؤول مشعال) و(ابراهام سيلع) (1999)، بعنوان: عصر حماس– من العنف إلى التكيف، تناول المؤلفان نشأة حماس, وأهدافها, وأولويتها, وقدرتها على استقطاب الجمهور, والتكيف مع الواقع، وتحدثا عن أيديولوجية وسياسة الحركة وغيرها من المواضيع. أما الدراسة الأخرى لهما فهي بعنوان: حماس الفلسطينية–الرؤية والعنف والتعايش (2000)، فقد تناولت الجذور الاجتماعية والتطور المؤسساتي ومعضلات الحركة، ومواضيع أخرى مثل العنف الموجه، والتعايش مع السلطة وإسرائيل، والمشاركة المحسوبة، وأنماط

التكيف، وقدما تحليلاً واضحاً ومتماسكاً لما حققته سياسات الربح والخسارة للحركة، كما أظهرا التأثير المتبادل والمعقد في الحركة بين الدين والسياسة، وضرورة ذلك في البنية الأساسية لحماس.

أما الدراسات الصادرة عن الدوائر الغربية، فقد كانت السمة البارزة فيها تناول حماس بوصفها حركة إرهابية يجب أن تُحارب. فعلى سبيل المثال هناك دراسة (لبيرندشوش) بعنوان: الحركة الإسلامية- تحد في وجه بناء الدولة الفلسطينية (بيرندشوش، 1999)، حيث أن القارئ لا يجد ما يعالج الموضوعة الأساسية التي يحملها الكتاب، وتطرح تساؤلاً مفاده أن الحركة الإسلامية الفلسطينية تشكل تهديداً للدولة الفلسطينية تحت التشكل. بينما تطرح دراسة (ابيفرلي ميلتون ادواردز) (ادواردز، 2000)، أطروحة هي الأكثر جدلاً في الكتاب، حيث تدعي الكاتبة أن تنامي حماس جاء نتيجة تواطؤ إسرائيل ودعمها بأمل إضعاف منظمة التحرير، وتستنتج الكاتبة أيضا أن قوة الإسلام السياسي قد تجذرت في نسيج المجتمع الفلسطيني، وتؤكد أن حماس لم تستطع مصالحة نفسها مع الديمقراطية.

(يونا الكسندر) يناقش في كتابه: حماس والجهاد الإسلامي (الكسندر، 2002)، حماس ودورها الجديد في الحياة السياسية، واحتمال مشاركتها في المؤسسات الوطنية والانتخابات والتصويت. وفي كتابه: حركة حماس وحزب الله-التحدي الأساسي لإسرائيل في الأراضي المحتلة (بليتير، 2004)، رأى (ستيفن بليتير) أن هناك عوامل اقتصادية سلبية تستفيد منها الحركتان (حماس وحزب الله)، وأنهما تسعيان لجعل العالم العربي بأكمله راديكالياً، وهذا القول يعتبر بمثابة تحريض سافر لمحاربة الحركتين.

أما دراسة (ماثيوليفيت): حماس- السياسة والعمل الخيري والإرهاب في خدمة الجهاد، فإنها تلفت النظر إلى فوز حماس في الانتخابات البرلمانية، وترى أن حماس استخدمت مفاهيم السياسة والمساعدات والعنف في خدمة الجهاد, وأنها تمتلك أهدافاً إرهابية. ومن الواضح أن هدف الكتاب كما تشير المقدمة هو إثبات أن حماس حركة إرهابية، ولا فرق بين أجنحتها السياسية والاجتماعية والعسكرية, فكلها إرهابية، وتشطح الكاتبة حينما تدعي أن الحركة متورطة

في الاتجار بالمخدرات, وتزوير بطاقات الاعتماد, والسرقة, والتزييف, والتهريب، وأنها تمارس كل أنواع الإرهاب ضد الجمهور الفلسطيني غير الخاضع لها.

ولا شك في أن الباحث قد استفاد من هذه الدراسات القيمة وغيرها, على أن الملاحظ، قلة الدراسات التي تتجه إلى موضوع بحثه، ومن ثم فهو يحسبه- إن شاء الله- بحثاً جديداً، يرجو أن يكون فيه ما هو صالح ومفيد.

كما أن أغلب الكتابات السابقة تميل إلى السرد التاريخي والتبشيري، الذي يزكي الماضي ويحمّل الأعداء الأخطاء والعثرات، لذا أصبح مطالباً بتجاوز مرحلة التبرير لمعالجة الخطأ, أو لتقديم عبر من الماضي لأجيال المستقبل، خصوصاً مع تزايد حجم التراكم الحاصل في تجربة حماس. وهذه الدراسة مساهمة في محاولة سد الفراغ الذي أوجدته قلة الكتابات العلمية التي تنتقد ولا تتحامل، تراجع المسيرة ولكنها لا تتنكر لمعطاءات الحركة.

إن الجديد في هذه الدراسة، هو رصد إرهاصات التحولات السياسية من زاوية الديمقراطية السياسية عند حماس، وهو ما لم تركز عليه معظم الدراسات السابقة، علماً بأن الدراسة لم تقف عند حدود ما كتبته الحركة عن نفسها، بل لجأت إلى تحليلات من شتى ألوان الطيف السياسي، وخصوم الحركة السياسيين، دون التقييد بتحليلاتهم وأحكامهم أو رفضها جملة وتفصيلاً.

الفصل الثاني

البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس

2-1 الاخوان المسلمون والعملية السياسية

2-1-1 العلاقة بين الديني والسياسي عند جماعة الإخوان

2-1-2 التأصيل الفكري لممارسة الديمقراطية عند الإخوان المسلمين

2-1-3 الفهم الإخواني للمشاركة السياسية الديمقراطية

2-1-4 دمج الحركات الاسلامية المعتدلة في العملية السياسية

2-2 المشاركة السياسية في النظام الفلسطيني

2-2-1 خصوصية النظام الفلسطيني

2-2-1-1 الثقافة السياسية والنظام الفلسطيني

2-2-1-2 القانون الأساسي

2-2-1-3 التجربة الديمقراطية للنظام الفلسطيني

2-2-2 خصوصية النظام الحزبي الفلسطيني والتطور السياسي

2. البيئة الفكرية والسياسية لحركة حماس

قبل الولوج في صلب هذا الفصل, ينبغي تقديم المقدمتين التاليتين اللتين يعدان منطلقاً للتحليل, ومسلمات يتأسس عليهما فهم السلوك السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وتفسيره.

الأولى: يفترض التسلسل المنطقي للدراسة تناول جماعة الإخوان المسلمين، وبخاصة أن معظم ممارسات حركة حماس المميزة يمكن العثور على جذور لها في الجماعة، ولا يعتقد الباحث أنه بالإمكان دراسة تجربة حماس السياسية بدقة قبل قراءة رؤية جماعة الإخوان السياسية, وبخاصة أن حماس تعد نفسها جزءاً من هذه الجماعة.فحركة حماس تجربتها ضئيلة في الحكم من جهة, وانشغالها في أولوية التحرر الوطني على البناء الديمقراطي من جهة أخرى. وبالتالي كانت هناك حاجة لاستنباط مواقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني, بدءاً من تجارب وفكر الجماعة وغيرها من الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة_بالمفهوم الغربي_[1].

بالنسبة (لمفهوم المعتدلة), فقد كان التمييز بين الإسلام المعتدل والإسلام المتطرف في بعض الأدبيات الأمريكية, يقوم على معيار العنف والطريق السلمي, فوصفت الحركات الإسلامية التي تستخدم العنف بأنها متطرفة وإرهابية, حتى لو كانت تستخدم العنف ضد المحتل الأجنبي, في حين وصفت الحركات التي تستخدم الطريق السلمي في الصراع السياسي بأنها معتدلة, وعليه, فإن تحديد تعريف الإسلام المعتدل, يتأطر بشكل أساسي بما يتوافق مع المصالح الأمريكية.

إن جماعة الإخوان المسلمين تحديداً، تمتلك رصيد تجربة فكرية وسياسية يمكن لحماس الإفادة منها خاصة في أثناء ممارستها للحكم. وتفترض هذه الجزئية هنا أن رصيد التجربة الفكرية وديناميكية السلوك السياسي لجماعة الإخوان وغيرها من الحركات الإسلامية (مثل

([1]) للمزيد حول هذه المسألة: أنظر مثلاً:

أبو عمر، زياد. الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ط1، عكا: دار الأسوار، 1989

الحركة الإسلامية في تونس والجزائر), هو المعين الفكري لحماس في أثناء مقارباتها السياسية للحكم.

الثانية: ستعرج الدراسة لتناول النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد أوسلو, والذي تتحرك حركة حماس في إطاره, وكيفية تأثيرها وتأثرها بهذا النظام, وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي ومدى إمكانية تحققه وفحص مؤسسات ذلك النظام على اعتبار أن المؤسسات الفعَّالة قد تكون عاملاً مسانداً للحركة في بناء نظرتها تجاه الدولة الفلسطينية المستقبلية.

2-1 الإخوان المسلمون والعملية السياسية

تعد جماعة الإخوان المسلمين حتى الآن أكبر جماعة معارضة وفاعلة في العالم العربي، وتمثل التيار الرئيسي في الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة، وتلتزم الطرق السلمية للوصول الى السلطة السياسية, وليس عن طريق العنف, كما هو في حال تنظيم القاعدة على سبيل المثال.

ومنذ نشأة جماعة الإخوان في مصر عام 1928, ظلت الجماعة رائدة الحركات الإسلامية السنية في العالم العربي، وانتشرت أفرع الجماعة في المشرق العربي منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي, ونافست بمرشحين لها في الانتخابات التشريعية، إما بالانضمام لأحزاب معارضة أخرى، أو – مثلما جرى مؤخراً– بالترشيح كمستقلين.

تقول جماعة الإخوان أنها تحبذ الديمقراطية، وأنها تتبع استراتيجية جديدة تعتمد على الديمقراطية بوصفها أسلوبا للتغيير, لعجزها عن تحقيق نجاح سياسي في ظل نظام سياسي منغلق وسلطوي, ومجتمع فاتر سياسياً، ولما كان الهدف الأساسي لها هو بناء دولة إسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية على الفور، رأت الجماعة أن هذا الهدف صعب التحقيق على أرض الواقع، مما دفعها إلى ممارسة سياسة أكثر اعتدالاً، وكوّنت رؤية عملية للواقع السياسي، وعرفت مصطلحات الديمقراطية وحقوق الإنسان طريقها إلى خطاب الجماعة؛ فالديمقراطية

ليست متعارضة مع الشريعة الإسلامية، والشورى مثل الديمقراطية تأمر باحترام الحريات وحقوق المرأة وغيرها. [1]

وفي عام 2004 نشرت الجماعة إعلاناً مكوناً من (50) صفحة تعلن فيه إيمانها بالانتخابات والإصلاح والمساءلة، ونبذ العنف. وعلى الرغم من ذلك كله, ظل هناك من يشكك في الأسانيد الديمقراطية لجماعات الإخوان، استناداً إلى خروج بعض الحركات الجهادية (التي اتخذت منهج العنف في عملها السياسي) من رحمها، مستذكرين ذلك الإرث التاريخي برفض الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة للتعددية الحزبية.

وتعرّف جماعة الإخوان المسلمين، لأغراض الدراسة، بأنها تلك الجماعة التي تسعى لجعل النظام السياسي والاجتماعي في مجتمعاتها مبنياً على تفسيرها للشريعة الإسلامية، من خلال العمل السياسي السلمي, تمهيداً للصعود إلى السلطة. وينطلق هذا التعريف من أهمية فحص إشكالات الجماعة على هذه المستويات وغيرها, باعتبارها إحدى أبرز الحركات الإسلامية السياسية.

2-1-1: العلاقة بين الديني والسياسي عند جماعة الإخوان

في إطار معالجتها لإشكالية الديني والسياسي، فإن جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلامية السياسية، تدعو إلى احترام المرجعية الإسلامية، حيث ظهرت المصطلحات ذات الطابع الديني بشكل ملحوظ في ثنايا الخطاب السياسي لهذه الحركات. ويظهر هذا الدمج بوضوح عند تلك الحركات, من خلال طرح شعار (الإسلام هو الحل) في الساحة السياسية، بحيث يكون الدين إطاراً مرجعياً للسياسة, بالتوازي مع التعاطي مع مصطلحات الحداثة السياسية, على اعتبار أن الإسلام دين ودنيا. وبالتالي فإن " عضو الإخوان لا ينشط في المجال العام فقط من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطي، وإنما أيضاً ابتغاء وجه الله"[2]. وأن "شعار

([1]) المجموعة الدولية للأزمات. الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا، ج2: فرصة مصر، تقرير شمال إفريقيا والشرق الأوسط، القاهرة/ بروكسيل، 20 ابريل 2004 http://www.Crisisgroup.org/home/index

([2]) موقع الإخوان المسلمون.http://www.ikhwanonline.com/article.asp?ID=21273&LevelD=2=109

الإسلام هو الحل... لا يلغي الوطنية، بل ينهض على قاعدة من المواطنة"[1]. هذا يعني_ برأي الباحث_ أن جماعة الإخوان، ترى أن استمداد السلطة من الإسلام لا يعني العودة إلى نمط الدولة الثيوقراطية (الدينية) والحكم الكنسي الكهنوتي، بل إن الإسلام – من خلال الاجتهاد– فتح المجال لتقنين قضايا الحداثة, فليس هناك "نص في القرآن، يقطع بأن نظام الدولة في الإسلام، إنما ينبغي أن يقوم على مقتضى الشريعة".[2]

وما يريد الإخوان المسلمون قوله في هذه المسألة: إن العلاقة بين الدين والسياسة هي من المتانة بمكان، يجعلها غير قابلة للفكاك، بالاستناد إلى أن السياسة من أبواب الشريعة. [3]

في المقابل، يرى العلمانيون حتمية الانتصار الدنيوي على الديني. وهم " يدعون إلى فصل الدين عن الدولة، وعلمنة الدولة، (وعقلنة) التراث"[4]؛ لأن "الدين تحكمه معايير الحلال والحرام, وهي معايير حدية لا تقبل الحلول الوسط، في حين أن السياسة، تحكمها معايير الصواب والخطأ والمنفعة والمصلحة. وإقحام الدين في السياسة، يعني تسويق مشروع سياسي حزبي على أنه حكم الإسلام، ومن يرفضه يرفض الإسلام حتماً"[5]. وهذا يعني أن الدين يعتمد على خلاص النية، فيما تعتمد السياسة على الكسب والتدافع السياسي. إن السجال السياسي بين الإخوان المسلمين والعلمانيين حول جدلية الديني والسياسي. جعل هناك توجهاً – لوحظ مؤخراً– لدى الإخوان، ومن أجل الفوز بالانتخابات " بربط القيم الدينية بالسياسة العلمانية"وهم بذلك يغيرون علاقة الإسلام بالسياسة [6]. وهو ما قد يضعف ادعاء العلمانيين بأن استمرار تأثير العامل الديني في مجال السياسة هو سمة من سمات المجتمع المتأخر.

([1]) العريان، عصام. الإسلاميون والوطنية والقومية، 2006/3/28 http://www.miniaonline.com/article.php?page=cases&id=403

([2]) بلقزيز، عبد الإله. ضبط العلاقة بين الثنائيات في السياسات العربية، مجلة شؤون عربية، ع123، 2005، ص42

([3]) بلقزيز، عبد الإله. الحركات الإسلامية والديمقراطية، في دراسات في الفكر والممارسة، مجد حماد وآخرون، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص141.

([4]) النعامي، محمد. الدولة والدين والمجتمع والعلمانية، http://www.arabianobserve.ocm/2006/07.htm

([5]) الدمشقي، شهاب. طريق النهوض الحضاري بين الإسلاميين والعلمانيين، Http://213.18647.139/Ladeeni/forum/printvie.

([6]) نصر، فالي. نهوض الديمقراطية الإسلامية، (ترجمة): سهيل نجم 2006/7/8 .http://www.demosilam.om/modules.php?name=News&file=519

ويرى بعضهم في خطاب كل من العلمانيين والإخوان المسلمين نوعاً من المفارقة؛ فالعلمانيون ينادون بضرورة علمنة الدولة الحديثة, وكأن هذه الدولة دينية بكل ما في الكلمة من معنى، في حين يتحدث الإخوان عن إقامة دولة إسلامية، وكأن الدول العربية علمانية. وتفسير هذه المفارقة هو إغراق العلمانيين في التغريب، فيما يحكم الإخوان هاجس الدولة المثالية خاصة في نظرتهم إلى دولة الرسول عليه السلام، وما تلاها من عهد الخلفاء الراشدين، دون النظر إلى المستجدات الطارئة بفعل عوامل عدة. [1]

وكغيرهم من بين إخوانهم المسلمين في البلدان الأخرى، تهتم حركة حماس بتطبيق النماذج المتعارف عليها ضمن الأحكام الإسلامية في الحقل السياسي، وهو ما ستوضحه الدراسة في باب تطبيق الشريعة الإسلامية, فهي حركة دينية سياسية وامتداد فكري لمدرسة الإخوان المسلمين التي لا تجد مبرراً للفصل بين الدين والسياسة.

2-1-2: التأصيل الفكري لممارسة الديمقراطية عند الإخوان المسلمين

اجتهدت جماعة الإخوان المسلمين في تحديد الديمقراطية وآليات تطبيقها, وأصّلت لها وأعلنت قبولها لها, وشاركت فيها, هذا التأصيل سيفيد حماس حالياً لجهة إقناع عناصرها والآخرين في سياق انخراطها بالعملية الديمقراطية، وهو تطور متأخر في جدل الإخوان, وتعتمد الجماعة على السنة النبوية في تأصيل الطروحات السياسية الإسلامية. وعلى خلفية النظر الفقهي مثل قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات، الأحكام الثانوية، قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]. والتقدير المصلحي، تتبنى جماعة الإخوان قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية, وذلك لعدم وجود أي نص في القرآن الكريم يوضح شكل النظام السياسي، وعلاقة الحاكم بالمحكوم وغيرها. فالهدف من ذلك هو: " الاستفادة من الدين لبناء الشرعية"[3] , وما يتم استخلاصه من الدين من مواقف ليس نظرية إسلامية، بل هو اجتهاد بشري ليس إلا. غير أن

([1]) عبد الإله بلقزيز. الحركات الإسلامية والديمقراطية، م.س.ذ، ص142.

([2]) عبد الرازق، صلاح. مشاركة الإسلاميون في السلطة: الأسس الشرعية والمتطلبات السياسية، http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=159

([3]) غليون، برهان. نقد السياسة: الدولة والدين، ط3، المغرب: المركز الثقافي المغربي، 2004

سعي الجماعة إلى تطبيق المنهج الديمقراطي في إدارة الدولة يواجه بمعوقات منها: تناقض المقولتين حكم الشعب وحكم الله. وفي وثيقتي الإخوان عام 1994 و 2004، فرّقوا بين المرجعية الدينية المقدسة، والسلطة السياسية[1].

إن النقاش السابق، لا يعني أن هناك اتفاقاً على إمكانية القبول بالديمقراطية بشكل كامل بل إن التباين يأخذ حيزاً لا بأس به داخل جماعة الإخوان وغيرها من حركات إسلامية سياسية، فمنهم من رفضها بشكل مطلق وعدّها مخالفة للإسلام نصاً وروحاً؛ فالباحث حافظ صالح وهو من قيادات الإخوان المسلمين مثلاً، يرى أن الديمقراطية تقول بفصل الدين عن الحياة العامة، وتجعل من الحرية مبدأً في الحياة الاجتماعية، وهذا يخالف الشرع وتعاليم الإسلام[2]. ومن جانب آخر، هناك من يتفاعل بشكل إيجابي مع الديمقراطية، ويرى أن لا خلاف حول ضرورة الديمقراطية، بل الخلاف حول ما تعنيه في دلالتها الاجتماعية والسياسية. والشيخ يوسف القرضاوي على سبيل المثال، يرى أنه " لا يجوز نقل الديمقراطية كما هي، بل لا بد من أن نضفي عليها قيمنا وفكرنا، بحيث لا تبدو دخيلة على نظامنا بل جزءاً مُكوناً له[3]. وهنا تتم المقاربة بين مبادئ إسلامية سياسية مثل الشورى بمبادئ ديمقراطية حديثة, ويتطور الموقف كثيراً من مسألة الديمقراطية لدى بعض من يعملون في جماعة الإخوان، فالمراقب العام السابق للإخوان المسلمين في سوريا، عدنان سعد الدين _مثلاً_ يرى أن النظام الديمقراطي يقوم على ركائز ثلاث: حكم الأكثرية، والمشاركة في الحكم، وحرية الاختيار للشعب[4]. وثمة اتجاه آخر آخذ في التبلور، يدعو إلى التعامل الإيجابي مع قضية الديمقراطية كخيار لا يجوز رفضه، طالما أنه يشرّع وجوده (تيار الحركات الإسلامية) ويبيح له فرصة العمل والممارسة السياسية والمنافسة على السلطة، وبخاصة بعد أن تحولت الحركات الإسلامية في العديد من البلدان العربية إلى حركات جماهيرية.

---

(4) السيد، رضوان. الدولة الدينية لدى الإسلاميين المعاصرين، 2005/2/21
http://islamonline/arbic/contemparary/2005/02/article03.shtml

(2) صالح، حافظ . الديمقراطية وحكم الإسلام فيها، بيروت: دار النهضة الإسلامية، 1988، ص39.

(3) القرضاوي، يوسف.اولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1991، ص157-158

(4) بشارة، عزمي. مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين، في: حوار حول الخيار الديمقراطي- دراسات نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 94-95.

وبكلمات أخرى، فإن جماعة الإخوان المسلمين أكدت في أدبياتها الحديثة, تقبلها للديمقراطية كآلية لإدارة الدولة، إلا أن اختزالها إلى آليات ووسائل لها متطلباتها قد يصطدم مع بعض مبادئ العقيدة الإسلامية، وهي معضلة تواجه مختلف الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة، التي تسعى إلى تكييف مفاهيم المشاركة السياسية في سلطة غير إسلامية مع الأصول الدينية؛ أي إدارة العملية السياسية المضبوطة بالشرع.

هذا التباين في المواقف الذي لم تكن حماس بعيدة عنه، حيث توجد فيها أصوات حرمت سابقا المشاركة في الانتخابات, مثل الشيخ أحمد نمر –أحد أبرز قادة حماس في جنوب قطاع غزة–. جعل "من الصعب الإمساك بأفكارها الحقيقية بطريقة ملموسة، لذلك يمكن للممارسة والتطبيق فقط، أن يكونا مصدراً للحكم على هذه الأفكار" [1]. ولعل هذا يرد على تساؤل الكثيرين، حول مدى جدية تمسك جماعة الإخوان وغيرها من الحركات الإسلامية بالخيار الديمقراطي، فليس من مهمة الباحث التفتيش في نواياها بقدر ما هو بحث عن الحقائق الناجمة عن الممارسة, وما بين التشكيك ومزاعم الإخوان المسلمين، يحتاج الأمر إلى تجارب ولو كانت محددة لترجيح كفة المزاعم على التشكيك أو العكس. وفي المقابل هناك تشكيك من قبل بعض الحركات الإسلامية بفضاء الديمقراطية، وهل سيسمح لها إذا اتخذت الديمقراطية نموذجاً من أن تحكم؟ و تجربة حماس في الحكم قد تكون دليلاً على صحة هذه الشكوك.

ويلاحظ_ مما تقدم _ عدم وجود تيار فكري إسلامي, يستطيع الادعاء بأنه يمتلك التأصيل القاطع للموقف من الديمقراطية, وعلاقتها بالإسلام كنظام وأسلوب حكم, أو باعتبارها تتفق أو لا تتفق مع الشورى، الأمر الذي منح جماعة الإخوان المسلمين(بما فيها حماس) مساحة جيدة من حرية التفسير وإعادة التأصيل, والاستناد إلى أكثر من رأي فقهي في تحديد مقاربتها السياسية من ماهية النظام السياسي, وشكل الحكم, وقضايا الديمقراطية، بحيث يمكنها التعامل بدرجة عالية من المرونة مع العديد من عناصر الممارسة الديمقراطية وآلياتها، لكنها ستبقى في نهاية الأمر محكومة بسقف الشريعة والنصوص الدينية.

([1]) حيدر، إبراهيم علي. التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص75.

2-1-3: الفهم الإخواني للمشاركة السياسية الديمقراطية

إن طرح مسألة العلاقة بين الإخوان والديمقراطية, يفترض التعرف على أمرين: أولهما: طريقة فهم الجماعة لمسألة الديمقراطية. وثانيهم: التعاطي الاخواني مع آليات الديمقراطية وإشكالاتها.

أما بالنسبة للأمر الأول: لا يوجد حتى الآن في أدبيات الجماعة مفهوم محدد وواضح للديمقراطية, وكثيرا ما يجري الحديث عن الشورى باعتبارها بديلا عن الديمقراطية. وهكذا تغدو الديمقراطية أحدى تطبيقات الشورى؛ لان الديمقراطية مضمون غربي, والجماعة ترفض التغريب. ومع ذلك لا ترى ضيرا في طرح المبادئ الديمقراطية كشعار سياسي حاليا, ما دامت هذه المبادئ تحقق مصالحها في أسلمة المجتمع ببطء, وعلاجا لآفة التسلط والاستبداد السياسي. ولهذا يشير أحد الكتّاب بقوله:" فلما اطمأن الجيل الإسلامي الجديد, إلى إمكانية حماية الشريعة في ظل حياة ديمقراطية سليمة, اندفع في ممارسة الخيار الديمقراطي"[1].

أما بالنسبة للأمر الآخر: فيمكن الافتراض أن الجماعة في هذا الإطار كانت أسرع من غيره, حيث طورت الجماعة أداءها السياسي, وحاولت تقديم اطروحات متقدمة نوعا ما فيما يخص إشكالات الديمقراطية. فقد "انخرطت بكثافة في إطار المساحة التي تأذن بها ديمقراطية محصورة جدا, إن في مستوى النقابات أو الصحف أو التحالف مع أحزاب علمانية وصولا للبرلمان"[2].

وفيما يخص المشاركة السياسية للحركات الإسلامية, فإن هناك تفاوتاً بين بلد وآخر, فبعض البلدان لا تسمح مطلقاً بالعمل السياسي لهذه الحركات, كما في العراق في عهد صدام حسين وسوريا وتونس وليبيا والسعودية والإمارات وعُمان. فيما تسمَح بعض الدول بشكل محدود لنشاطات هذه الحركات كما في مصر، حيث نشطت جماعة الإخوان في الشارع المصري والإعلام والنقابات المهنية, كما أظهرت الجماعة اهتماما متزايدا بالمشاركة في العملية

([1]) السلطان، جمال. الاسلاميون يتصالحون مع الديمقراطية، موقع الشبكة الإسلامية/ 2005/3/31، www.islamweb.net

([2]) الغنوشي، راشد. الاسلاميون هم أبرز المنادون بالديقمراطية وأكثر ضحاياها، www.aawsat.com

السياسية, حيث نشطت بصورة متقطعة في السياسة الانتخابية في الماضي, إلا أن مشاركتها مؤخرا أصبحت ملموسة أكثر وناجحة أكثر من السابق. ففي سنة 2005 فاز الإخوان بعشرين بالمئة من مقاعد مجلس الشعب المصري, لكنه ما زال ممنوعاً عليها تشكيل حزب سياسي حتى الآن. وعلى الرغم من أن الإخوان في مصر قوة سياسية منظمة وفاعلة، إلا أنهم يفتقدون للترخيص القانوني بهدف عزلهم عن التأثير في الشأن السياسي,[1] والتخوف من التأثير الشعبي لها، واحتمال فوزها وتسلّمها للسلطة كما يزعم أبناء الجماعة ومناصروها.

وفي المقابل توجد دول أخرى تسمح بالعمل السياسي لجميع الحركات السياسية بما فيها الإسلامية, مثل لبنان والمغرب والكويت والبحرين والأردن والعراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وتركيا والباكستان وماليزيا وإندونيسيا وبنغلادش.

وتعمل كثير من الحركات الإسلامية منذ فترة طويلة نسبياً بحرية نسبية في بلدانها، وتشارك في الانتخابات البرلمانية ويدخل نوابها فيها، والدخول في حكومات ائتلافية مع حركات أخرى والحصول على حقائب وزارية، مثل جماعة الإخوان في الأردن. ووصل بعضها إلى قمة السلطة, وتسلّم رئاسة الحكومة مؤخراً (حركة حماس نموذجاً).

وفي الواقع, أن هذه الحركات لا تملك أي سجل على الإطلاق في بلوغ السلطة بطريق ديمقراطية إلا في تركيا وفلسطين مؤخرا, حيث لا زالت التجربة حديثة, لدرجة لا تسمح باستخلاص الكثير من العبر, ورغم ذلك فإن هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أنها تحترم القواعد الحاكمة لمشاركتها في العملية السياسية, والمشاركة في البرلمانات بشكل فاعل.

والسؤال المثار حالياً هو: هل ستستأثر جماعة الإخوان وغيرها من الحركات الإسلامية بالسلطة فيما لو وصلت إليها أم ستشارك الآخرين؟ يقول محفوظ النحناح- أمير الإخوان

([1]) حبيب، رفيق. النظام والإخوان: الرهان على الجماهير، 2005/6/1
http://www.kihwan.net/vb/showthread.php?t=1255

المسلمين في الجزائر– " نحن معشر الإسلاميين، الحكم عندنا مغرم وليس مغنماً، وما دام غرماً فلماذا نتحمله وحدنا، لماذا لا يحمل معنا الآخرون؟" [1].

ويفهم من ذلك الإعلان أن الحركات الإسلامية المعتدلة لا ترغب في الاستفراد بالسلطة، وتطرح نفسها من منظور المشاركة لا المغالبة, بل حرصت على التأكيد أنها جزء من الحركة الديمقراطية الإصلاحية، وتسعى مع الآخرين لمقاومة الاستبداد؛ ففي مصر قلص الإخوان من مرشحيهم في الانتخابات، وقرروا خوضها في أقل من 30% من الدوائر حتى يقللوا من نسبة نجاحهم. علماً أن بعضهم فسر ذلك على أنه هروب من تحمل مسؤولية إدارة الدولة فيما لو نجحت بأغلبية كبيرة، في حين رأى آخرون, أن هدفهم هو التأكيد على المشاركة في السلطة لا الاستفراد بها, وفي مشروعهم السياسي عام 2004، أكد الإخوان على مبدأ المشاركة وليس الانفراد بالحكم. يقول محمد البلتاجي في 2007/1/23 _ أمين عام الكتلة البرلمانية للجماعة في مصر_ : "الدليل على عدم احتكار الساحة والاستئثار بالمقاعد انتخابات النقابات وآخرها نقابة المحامين, وعدم ترشح الإخوان لمنصب النقيب على الرغم من قدرتهم على اكتساحه, ولكن من مبدأ المشاركة تركناه"[2], على اعتبار أن الاستئثار بالحكم لا يفرز إلا سلطة متسلطة. وهذه حماس اليوم تتبع نفس المنهجية, إذ تعرض على الفصائل الفلسطينية أن تشاركها في تشكيل الحكومة, حتى يتحمل الجميع عبء المسؤولية, مع أن عدد المقاعد التي فازت بها الحركة تؤهلها لتشكيل الحكومة وحدها, وهذا هامش من المناورة, سيفيد حماس سياسيا دون أن يكلفها ذلك التورط في الحكم مباشرة.

وبعد الصعود اللافت لجماعة الإخوان في مصر وحماس في الضفة الغربية وقطاع غزة، رأى بعضهم أن جماعة الإخوان انتقلت, " من مجرد المشاركة في السلطة إلى السيطرة عليها"[3]. غير أن الباحث لا يتفق مع هذا القول, إذ إن الهدف الأساسي لمعظم الحركات

([1]) الأحمد، خالد. الإخوان المسلمون والمشاركة السياسية، مركز الشرق العربي http://www.asharqalarabi.uk/r-m/b-mushact-r-b1.htm

([2]) الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للاخوان المسلمين، www.nouwabikhwan.com/index

([3]) جاموس، عبد الرحيم. هل تغير الإخوان المسلمون أم تغيرت قواعد اللعبة ؟ http://www.alhayat-j.com/detail.php?email8opt=1/2006/21.htm

الإسلامية في الوطن العربي ليس الحكم المباشر_ على الأقل في المدى المنظور_,لأنها_في أغلبها_ تعتقد أنها غير جاهزة للحكم حاليا, وإنما يتمثل هدفها في تحقيق وحماية حضورها السياسي عبر المشاركة في الانتخابات والتمثيل في البرلمانات. إلا أن الأنظمة العربية الحاكم, تظل مسكونة بهواجس صعود وشعبية الحركات الإسلامية؛ إذ ترى الباحثة الأمريكية (جويس ديفنز) أن التهديد القادم (لهذه الأنظمة) لا يتمثل في العنف، بل في صناديق الانتخابات[1].حيث تلجأ إليها الحركات الإسلامية المعتدلة, بهدف – كما يقول الباحث الأمريكي توماس فلدمان _ " المشاركة في الدفاع عن السيادة الوطنية، والبناء الديمقراطي"[2].

2-1-4: دمج الحركات الإسلامية المعتدلة في العملية السياسية

دار جدل في الأوساط السياسية حول مسألة إشراك الحركات الإسلامية المعتدلة- ومن ضمنها جماعة الإخوان المسلمين _ في العملية السياسية. وبرز اتجاهان في الدوائر الغربية, وبخاصة الأمريكية: الأول: يؤيد دمجها سياسياً، على اعتبار أن ذلك قد يساهم وبدرجة كبيرة في إرساء مبادئ الديمقراطية، وتشكيل معارضة قوية للحكومات على أرضية ديمقراطية، وسيمكنها ذلك – على المدى البعيد – من التمتع بالمزيد من العملية, ويرى (غراهام فولر): أن هذه المشاركة ستعمل على "رفع وطأة ضغوط الحياة المدنية، وتقدم إطاراً أخلاقياً وقيما عاماً، يحافظ على التماسك والانضباط الاجتماعي", وأنها ستكون " من أهم أدوات الإصلاح والتغيير في مجتمعاتها"[3].

ويرى (مايجن ستاك) أيضا, أن إشراك هذه الحركات في عملية التحول الديمقراطي, سيكسبها " خبرة عملية في المساومة والتسوية في خدمة الأهداف القومية، وتفيد هذه الخبرة في

([1]) الربيعو، تركي. الإسلام السياسي واستحقاقات التجربة القادمة، http://www.libyaforum.org/index.php?option=com-content8task=view&id=14/2006/04/04

([2]) الأسود، طاهر. في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية في تونس، http://www.aqlamonline.com/archives/nolo/lassoued1.htm/2006/06/18

([3]) فولر، غراهام. مستقبل الإسلام السياسي، http://www.islamtoday.net/articales/show-articles-content.Cfm?id=177

إبعادهم عن تناول المشاكل السياسية بطريقة عقائدية جامدة أو بطريقة دينية"[1], ويسود اعتقاد لدى الكثيرين بأن الإسلام ديانة قابلة للتكيف، وقادرة على العمل داخل المؤسسات الحديثة, وتقبل بقواعد العمل السياسي.

وهكذا، سيصبح مشروع دمج تلك الحركات داخل عملية التطور السياسي، ليس فقط حلاً لإشكالية بقائها خارج العملية السياسية، بل أيضاً هو عملية دمج لكتلة كبيرة من المواطنين داخل هذه العملية, وهو بلا شك يُحسب لصالح التطور السياسي في الوطن العربي.

لكن هناك اتجاهاً آخراً في الإدارة الأمريكية يرفض دمج الحركات الإسلامية في الأنظمة السياسية خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، معتبراً أن تلك الحركات وإن ادعت إيمانها بالإصلاح الديمقراطي, إلا أنها ليست قوى ديمقراطية. ويشير (مايكل روبن)- الباحث الأمريكي- بأن (الإسلاميين) مناهضون للديمقراطية في جوهرهم؛ لأن هذه الحركات تقيم شرعيتها على أساس سلطة أعلى، وبالتالي ليس لديهم الاستعداد لقبول التأنيب الشعبي الذي يمكن أن يطالهم[2]. ويقصد بذلك المرجعية الدينية التي تتبناها تلك الحركات، وأن الله هو الذي سيحكم بعد أن تصل إلى السلطة. على اعتبار أن تلك الحركات تحمل مشروع أسلمة الدولة والمجتمع، وأنها تتخذ الديمقراطية أداة لتحقيق هدف الإمساك بالسلطة, ومن ثم الانقلاب عليها, كما حدث في السودان مثلا.

إن جماعة الإخوان وغيرها من الحركات الإسلامية المعتدلة، مضطرة في خضم هذا الجدل – دوماً–, إلى التأكيد بأن خيارها الديمقراطي هو خيار إسلامي قبل كل شيء، وهو خيار استراتيجي وليس تكتيكياً, وتحاول تهدئة المخاوف من خلال إعلانها بأن " هدف إقامة الدولة الإسلامية, هو هدف في المستقبل البعيد, ويعتمد على الموافقة الشعبية"[3]. وتتبنى مفهوم الدولة المدنية, وتخوض حملتها الانتخابية ببرنامج يدعو لحكومة نظيفة، وتركز على مسائل الإصلاح

([1]) ستاك، مايجن: زلزال حماس: اختبار للحركات الإسلامية، (ترجمة): وليد نور 31 يناير 2006، مجلة العصر http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentId=7384

([2]) روبن، مايكل. الإسلاميون مناهضون للديمقراطية في جوهرهم http://arabic.tharwproject.com/Aff.Sec/Blint/Blint-2-05.htm

([3]) http://www.annabaa.org/nabanews/55/039.htm

السياسي, بعد أن نحت جانباً– ولو مؤقتاً– البرامج الاجتماعية المحافظة. وهذا بالضبط هو حال حماس؛ فالتدقيق بالبرنامج الانتخابي للحركة عام 2005 وميثاقها عام 1988، يجد فارقاً شاسعاً في لغة الخطاب السياسي لها، حيث أن الميثاق احتوى على خطاب سياسي ديني وطني يكاد يخلو من مصطلحات الديمقراطية مع أنه تحدث عن الآخر السياسي والآخر الديني، أما البرنامج فهو عكس ذلك؛ فالميثاق " يتعامل بالأساس مع القضايا الأيديولوجية الأساسية، وفي المقابل يؤكد البرنامج الانتخابي على سعي حماس إلى إحداث الإصلاحات المدنية في جملة من القضايا مثل مكافحة الفساد" [1] وغيرها.

إن استبعاد الحركات الإسلامية من لعبة السياسة، سيترتب عليه " جمود إصلاحي, ونشوء هياكل استبدادية وتجميد ميكانيكية المنافسة السياسية, ويفرز مواجهات مبنية على العنف".[2] وهناك كتاب صدر عن مركز الأهرام في مصر بعنوان: (إسلاميون وديمقراطيون), دعا إلى دمج الحركات الإسلامية في الحياة العامة ودمقرطتها.

يرى الباحث بعد هذا التفصيل, أن الحل الديمقراطي هو الخيار الأصلح لتلك الحركات، سواء في إدارة الدولة أو لتحقيق إنجازات سياسية، بحيث يلازم هذا الخيار الحركات الإسلامية قبل تسلّم السلطة وبعده, وهو ما ينبغي لحماس الانتباه له وهي تعمل في مجال إدارة المجتمع والدولة, فالديمقراطية "خيار أساسي (للإسلاميين) اليوم، ليس فقط لأنها تتوافق مع مفهوم الشورى والعدل، بل لأن الإسلاميين على قناعة بأنك إن لم تستطع أدلجة الحكم، فعليك أن تصبح براغماتياً مع أيديولوجيتك".[3] وربما لدى جماعة الإخوان – تحديداً– دافع قوي لمراقبة التطور الديمقراطي، لأنها بحكم تنظيمها السياسي المتقدم، أكثر من سيربح من عملية التحول الديمقراطي, والدليل على ذلك نجاح حماس السياسي الأخير.

([1]) موقع مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب (الإسرائيلي) 2006/2/18. ميثاق حركة حماس 1988 http://www.terrrorism-information.com/?act=articles&sid=223

([2]) فيرينفكيز، ايزابيل. تجارب دول المغرب العربي مع الأحزاب الاسلاموية، (ترجمة): عارف حجاج http://www.nawaat.org/portial/article.php3?id-article2006/04/05

([3]) مجلة قراءات سياسية. ندوة حول الإسلام والمشاركة في الحكم، ع2، السنة الثالثة، لندن 1993، ص176 .

الملاحظ_ كما يبدو للباحث_ أنه في غالب المقاربات في هذا السياق, لا نجد حديثًا واضحًا عن الدولة أو النظام السياسي والتغييرات التي يمكن أن تطاله, لكي يشهد ولادة تيار إسلامي ديمقراطي ودمجه داخل النظام, وهو ما يطرح سؤالاً مهماً: إذا قبلت الحركات الإسلامية قواعد اللعبة الديمقراطية, فهل تقبلها اللعبة نفسها؟ إن حماس ليست بعيدة عن ذلك, وستتطرق الدراسة لاحقاً إلى فحص بنية النظام الفلسطيني الذي تتحرك فيه الحركة ودرجة ديمقراطيته.

خاتمة

نعم لقد أقرت جماعة الإخوان بالديمقراطية والتعددية السياسية ليس كفكر فقط, وإنما كأسلوب حكم أيضا, ولا تجد الجماعة تناقضاً بين الشورى والديمقراطية, وترى أنها الخيار الأفضل لمحاربة الاستبداد والظلم.

والشواهد العملية المدنية من مصر والأردن وغيرها, تشير إلى أن الجماعة, حينما تشارك في اللعبة السياسية وما يترتب عليها فإنها تحترم قواعد اللعبة، وهكذا كان سلوك حماس. فالمشاركة السياسية النشطة لأي تيار فكري حتى لو بدا متطرفاً تجعله يصبح بمرور الوقت أكثر اعتدالاً، وهذا ما حدث للمسيحيين الكاثوليك في أوروبا على سبيل المثال.

2-2 المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني

شهدت الساحة الفلسطينية ولا تزال, حالة من التداخل الشديد بين المهمات التحررية والمهمات الديمقراطية, وعليه فإن آلية المشاركة السياسية تتبع بالأساس من أولوية المهمة التحررية, التي تفترض تشكيل ائتلاف واسع وموحد لتحقيق الأهداف الوطنية, من خلال مشاركة واسعة في القرار الفلسطيني.

وفي هذه الجزئية من الدراسة، سيتم إلقاء الضوء على البناء السياسي للسلطة بشكل مختصر, والذي تمارس حماس في إطاره نشاطاتها، حتى يمكن فهم دور تلك الحركة وطبيعة صلاتها بباقي القوى السياسية والمجتمع الفلسطيني بعامة، كما ستحاول الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بإمكانيات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، ودراسة النظام السياسي

الفلسطيني وبيئته السياسية, لمعرفة مدى تأثر التنظيمات السياسية الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس– موضوع الدراسة– ببيئة النظام السياسي والاجتماعي الذي تتواجد فيه. فالأحزاب السياسية– كما يرى كثير من الباحثين– تعبّر عن القيم السائدة في هذه البيئة، وما بها من نقاط قوة أو أوجه ضعف.

وستحاول الدراسة، معرفة إذا ما كانت هناك إمكانية لإحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي, ومدى جاهزيته لتقبل عملية الانتقال نحو الديمقراطية، وما هي فاعليته في صياغة بيئة مناسبة لعملية التطور؟ وهل الحالة الفلسطينية تمثل حالة ديمقراطية؟ مع القناعة بأن الإجابة ستكون جزئية؛ لأنها تتناول فقط الجوانب السياسية التي تؤثر وتتأثر بحالة الديمقراطية في الواقع الفلسطيني دون التركيز على الجوانب الأخرى.

2-2-1: خصوصية النظام السياسي الفلسطيني

تتناول الدراسة هنا، فحص بيئة النظام السياسي ومدى إمكانية تغييره ليتسع لقبول برنامج حركة حماس، وفيما إذا كانت هناك علاقة ما بين نظام الحكم، وعملية التحول الديمقراطي تحت ولاية السلطة الوطنية، ومدى قدرة النظام على الاستجابة للإصلاح السياسي والإداري، كل ذلك بهدف تقييم فرص التحول إلى الديمقراطية تحت ولاية حركة حماس, وقدرة هذه الحركة في التغيير السلمي للنظام السياسي، واستشراف مدى جاهزية هذا النظام لقبول التغير السياسي بعد انخراط حماس فيه.

ولعله من المفيد التعرف على بيئة النظام السياسي والاجتماعي، لمعرفة كيف يؤثر على حماس، وهل تؤدي هذه البيئة إلى تسهيل أو تعقيد مهمة حماس في أدوارها المفترضة؟ إن فهم الواقع السياسي الفلسطيني, يعرفنا أساساً بنوع الاختيارات المتاحة لحماس, والنتائج التي يمكنها تحقيقها من خلال مشاركتها السياسية.

عرّفت موسوعة العلوم السياسية النظام السياسي بأنــه: "مجمــوع التفــاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة, التي تتعلق بالتخصص السلطوي للقيم؛ أي بتوزيــع الأشــياء ذات القيمــة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع(ديفيد أستون), أو التي تتضــمن الاســتخدام الفعلــي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع, في سبيل تحقيق تكامــل وتكيــف المجتمــع علــى الصعيدين الداخلي والخارجي (جابرييل الموند), أو التي تدور حول القوة والســلطة والحكــم (روبرت دال) أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية"[1].

أما بالنسبة للنظام الفلسطيني, فليس هناك تعريف محدد وواضح لهــذا النظــام. "لكــن التعريف الصحيح هو الذي يتعامل مع الحركة الوطنية الفلســطينية بكــل اتجاهاتهــا الفكريــة والسياسية, باعتبارها النظام السياسي الفلسطيني"[2].

ربما يكون نوعاً من المبالغة أو المجاز إطلاق مصطلح النظام السياسي الفلسطيني على التركيبة السياسية الفلسطينية، نظراً لافتقاد الساحة الوطنية لمقومات النظــام السياســي بمعنــاه الحرفي, الذي يفترض وجود سلطة معينة، ولكن خصوصية الحالــة الفلســطينية جعلــت هــذا المصطلح واقعاً ملموساً. وعليه، يتم التحدث عن نظام سياسي هو دون الدولة. فهو " نظام لإدارة مرحلة انتقالية", [3]حيث أدخلت اتفاقات أوسلو الحركة الوطنية الفلسطينية في منعطف حاد.

أما بخصوص بيئة النظام السياسي الفلسطيني، فيرى الباحث الفلسطيني تيسير محيســن, أن النظام السياسي مرّ منذ نشأته في ثلاثة أطوار رئيسة:

شهد في طوره الأول, ولادة م.ت.ف وصعود الفصائل الفلســطينية بعــد عــام 1964، وتميز هذا الطور بالقيادة المنفردة للرئيس الراحل ياسر عرفات. وفي طوره الثاني, تم تشــكيل

([1]) موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1994، ص 514.

([2]) نوفل، ممدوح. نشوء النظام الفلسطيني، 1999/5/1. www.mnofl.ps/articles

([3]) تركمــاني، عبــد الله . مقاربــة حــول واقــع النظــام السياســي الفلســطيني وآفاقــه المســتقبلية (2) (3) http://www.mokarabat.com/s596.htm

السلطة الوطنية، وتميز أيضا في صعود حماس كمنافس حقيقي من خارج المنظمة والسلطة في آن واحد, وهو الآن يدخل طوره الثالث مع صعود حماس إلى مركز النظام. [1]

نشأت حماس أواخر عام 1987، وانخرطت في الحياة السياسية الفلسطينية بصفتها كبرى حركات المعارضة الإسلامية, وبقيت خارج إطار م.ت.ف، لا تعترف بمكانتها وتمثيلها وطرحت نفسها كقوة منافسة حقيقية للمنظمة, وكان من الممكن أن يكون لانطلاقة حماس أثر كبير ومباشر على النظام الفلسطيني، حيث صعد نفوذها بشكل لافت, نظراً لدورها الكفاحي الكبير ونشاطها المجتمعي البارز. ورغم هذا الأمر فقد كان تأثيرها في بناء النظام السياسي الديمقراطي محدوداً، ولم يكن هناك أي صيغة تضمن لها دوراً في تشكيل النظام السياسي يعبّر عن وزنها ونفوذها. إلا أن حماس وبالرغم من كونها خارج إطار م.ت.ف، فقد كانت عاملاً مؤثراً في العمل الوطني والقرار السياسي، وبالتالي في بنية النظام السياسي، وهو ما أملى على السلطة فيما بعد أن تتعامل مع الوجود الملموس للحركة, وأخذه بالاعتبار في عملية رسم السياسات الوطنية.

ويحدد جميل هلال أهم معالم النظام السياسي المتشكل بعد أوسلو بـــ: تشكل سلطة وطنية على إقليمها، ودخول الحركة الإسلامية في الحقل السياسي الفلسطيني، وإعادة إنتاج خطاب " الحوار الوطني والوحدة الوطنية"، وتراجع تأثير اليسار في الحقل السياسي[2]. لقد شكلت اتفاقات أوسلو نقلة نوعية في شكل النظام السياسي, إذ تم إنشاء السلطة الوطنية على أثرها, بحيث بات الاهتمام جلياً بالمسألة الديمقراطية, وتوفرت فرصة أمام النظام الفلسطيني عبر الممارسة الديمقراطية(الانتخابات عام 1996), لكي يعاد بناؤه على أسس جديدة, بعد أن كان متعذراً تناول الانتخابات بسبب عدة عوامل من بينها: الاحتلال الإسرائيلي واتفاقات أوسلو. فقيام السلطة جاء مكبلاً بالتزامات أوسلو، التي شكلت عائقاً كبيراً أمام عملية التحول إلى

([1]) محيسن، تيسير. آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني 2006، موقع الحوار المتمدن http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=67282

([2]) هلال، جميل. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو – دراسة تحليلية نقدية، ط1، رام الله: مواطن، تموز1998، ص 105-75

الديمقراطية[1].غير أن ذلك لم يحدث, لعدة اعتبارات من بينها امتناع معظم الفصائل الفلسطينية عن المشاركة في تلك الانتخابات, الأمر الذي أضر بالتعددية السياسية, وحال دون تمكين النظام الفلسطيني من أن يصبح نظاماً مدنياً.

ويلاحظ أن من أهم ملامح هذا النظام السياسي المتبلور بعد أوسلو وولادة السلطة الوطنية:

أولاً : ضعف وانتقاص السيادة, إذ يمثل النظام الفلسطيني حالة استثنائية, فهو لا يمارس سيادة على إقليم معين, نظراً لافتقاد هذا النظام لمقومات النظام السياسي بمعناه الحرفي, الذي يفترض توفر شرط الاستقلال السياسي. " فليس الشعب أمة ذات سيادة، ولا توجد حتى الآن دولة فلسطينية، وحتى بعد صيغة أوسلو، لم تتوفر سلطة لها سيادة، يمكن مطالعتها ديمقراطياً"[2].

ثانياً: تداخل مرحلتي البناء والتحرير, حيث يعتقد بعضهم أن الديمقراطية تشكل إحدى ركائز عملية التحرير، بينما يرى آخرون, ومن ضمنهم حماس, أن موضوع الديمقراطية يجب أن يؤجل إلى ما بعد إنجاز التحرر الوطني. وبتصور الباحث، فإن مرحلة التحرر ومرحلة البناء السياسي تتبادلان التأثير، إذ إن وجود الديمقراطية في الحالة الفلسطينية يعزز من صمود الشعب الفلسطيني أمام المحتل الإسرائيلي. ومنذ أوسلو بدأت مرحلة جديدة تداخلت فيها مهام العمليتين, وبالتالي لا بد أن تتخللهما الديمقراطية " من أجل إنجاز العملية المذكورة (عملية التحرر الوطني)" [3].

([1]) جرباوي، علي. البيئة القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن، 1999، ص 45.

([2]) الأزعر، محمد خالد. النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، رام الله: مواطن، تشرين أول 1996، ص11.

([3]) سالم، وليد. المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، رام الله: مواطن، 2000، ص17.

إن تفحص إعادة البناء الوطني الديمقراطي, قد يكشف الصعوبات التي تواجه بناء الديمقراطية في مجتمع فلسطيني يرزح تحت نير الاحتلال، وقد دار جدل واسع حول هذا الموضوع؛ فهناك من يرى أنه من غير الممكن وجود تحول ديمقراطي في ظل الاحتلال، مبررين ذلك بالاتفاقات المبرمة بين منظمة التحرير وإسرائيل، من حيث إن هذه الاتفاقات أعطت الأولوية للنواحي الأمنية على حساب الديمقراطية وضروراتها في الواقع الفلسطيني، وكانت هناك ضغوط إسرائيلية على السلطة الوطنية لضبط المعارضة للعملية السلمية آنذاك. وهذا نابع بالأساس " من اهتمام إسرائيل الأساسي بأمنها".[1] وبالتالي كان على السلطة تنفيذ التزاماتها الأمنية، وهو ما كان ذا أثر سلبي على المجتمع الفلسطيني والحياة المجتمعية. وقد أدى ذلك " إلى فقدان الكثير من المقومات المهمة للحياة المدنية", [2] وضرب الحريات العامة.

من الواضح أن إسرائيل من أكثر الأطراف المؤهلة للتأثير في عرقلة عملية التطور السياسي الفلسطيني, كونها الطرف المتحكم بكل تفاصيل الحياة هنا. وبالتالي ستكون "استحالة للبناء الديمقراطي والاجتماعي في ظل الاحتلال", [3]الذي يلتهم فوائد الديمقراطية.

أما الفريق الآخر، فيرى أن بناء الديمقراطية وتعايشها مع الاحتلال في المستطاع؛لأن خصوصية الديمقراطية الفلسطينية التي تبنى في ظل الاحتلال، تؤهل الشعب للدخول عتبة البناء الفعلي للسياسة والمجتمع، وربما تدلل الانتخابات البرلمانية الثانية عام 2006 على ذلك, مع ما واجهته هذه التجربة الديمقراطية من تأثيرات في سبيل إحباطها.

ثبت بالتجربة_برأي الباحث_, أن إجراء الانتخابات الديمقراطية_ كآلية من آليات بناء الديمقراطية_ تحت الاحتلال أمر ممكن، وبخاصة إذا تم النظر للانتخابات كوسيلة كفاح ومقاومة، وكهدف يمكنه تعزيز صمود المجتمع أمام المحتل, وبالرغم من كل ما يقال عن أن

([1]) كوانت، وليم. التوق إلى الديمقراطية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع19، صيف 1994، ص49.

([2]) قسيس، مضر. الانتخابات الفلسطينية: إشكالياتها وقضايا تقرير المصير، الدراسات الفلسطينية، ع23، صيف 1995، ص21.

([3]) ملوح، عبد الرحيم. اليسار الفلسطيني ما بعد الأزمة:التغيرات البنيوية وآفاق التجديد، في مؤتمر التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل 22-23 تشرين أول 1998، رام الله: مواطن، 1999، ص171

إجراء الانتخابات في ظل الاحتلال يجعلها تعاني من نقص حاد في منسوب الشرعية السياسية والوطنية. وتمثل – إلى حد ما– قبولاً عملياً بالقاعدة القانونية والسياسية التي تجري الانتخابات على أساسها، خاصة أن أوسلو نصت على إجراء الانتخابات، وبالتالي مسألة القبول باستحقاقاتها أو عدم القبول, تظل إشكالية تعاني منها الأطراف الداخلة في سلطة ناجمة بالأساس عن اتفاقات أوسلو، وهو ما يجب على حماس إدراكه، ومن ثم إيجاد البديل الأنسب لحل تلك الإشكالية. ومع ذلك، لا ينبغي لأي كان الانسحاب من عملية التطور السياسي بدعوى التفرغ للمقاومة المسلحة؛ لأن المقاومة والتحرير بحاجة إلى أرضية تستندان إليها، تلك هي الديمقراطية التي تشكل رافعة للانتصارات الوطنية. فوجود الاحتلال " لا ينفي شكلاً من الممارسة الديمقراطية عند الشعب المحتل، سواء لاختيار قيادته، أو توزيع المهام، أو تحديد استراتيجيات العمل الوطني"[1].

2-2-1-1: الثقافة السياسية والنظام السياسي الفلسطيني

من المسلمات أن النظام الديمقراطي مؤسس على انتشار ثقافة سياسية ديمقراطية، وأن الثقافة السياسية تساهم في تشكيل النظام السياسي، فهل هذه الرؤية تنطبق على الحالة الوطنية؟

بتلمس الثقافة السياسية الفلسطينية من حيث اقترابها أو ابتعادها عن معنى الديمقراطية، ومن خلال فحص هذه الثقافة التي ينطلق منها خطاب حماس السياسي والديني، وما تركه هذا الخطاب من أثر على الثقافة السياسية الجماهيرية، نجد أن النظام السياسي الفلسطيني عمل في ظل بيئة ثقافة سياسية تهيمن عليها تجربة م.ت.ف, ثم تجربة السلطة الوطنية الحديثة فيما بعد.

وقد أشارت الأدبيات الفلسطينية, إلى أن هناك نزوعاً ديمقراطياً في الثقافة السياسية الفلسطينية[2]. فيما أشار بعضهم, إلى أن قيم الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني هي قيم سلطوية مفككة، تحتاج إلى التهذيب وإعادة التأهيل[3]. وبناء على ما سبق، فإنه رغم وجود

([1]) أبو راش، إبراهيم. ما بعد الانسحاب 2005/6/6، http://www.alhaqaeq/defaultch.asp?action=showarticle&issueid=58articleid

([2]) انظر مثلاً: الشقاقي، خليل. عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع25، 1996، ص24-28.

([3]) للمزيد راجع: ميعاري، محمود. الثقافة السياسية في فلسطين، (تحرير): وسام رفيدي، رام الله: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام، 2003، ص81-82.

بعض القيم السياسية التي تسّير الثقافة السياسية الفلسطينية مثل التعددية السياسية ودورية الانتخابات، فإن هذه القيم لا تعني وجود ثقافة ديمقراطية في الساحة الوطنية، التي تسيطر فيها قيم سلبية مثل: المحسوبية، والتراث الحزبي، والعشائرية، وغياب مفهوم سيادة القانون, وروح التعصب والشللية وغيرها. وهو ما يعني أن الثقافة السياسية الفلسطينية إذا لم تسّهل عملية الانتقال إلى الديمقراطية فلن تكون معيقة لتلك العملية, ذلك أن هذه الثقافة "ليست ديمقراطية، ولكنها أيضاً ليست تسلطية، وإنما هي مزيج من هذا وذاك".[1] وهذا يدل على أن للثقافة السياسية الفلسطينية دورين متناقضين أحدها: إيجابي يتمثل في أن هذه الثقافة أداة تمكين وتعزيز للترابط داخل المجتمع، أما الدور السلبي: فيتمثل بإعاقتها للتطور الطبيعي للمجتمع.

ويتصور بعضهم، أن وجود حركة فلسطينية مثل حماس، تدعو إلى إقامة دولة إسلامية, لا يبرهن على أن الثقافة السياسية تنحو باتجاه الديمقراطية، وهو ادعاء ستناقشه الدراسة باستفاضة. ويمكن القول أن حماس, رغم تواجدها في بيئة ثقافة سياسية معلقة بين الديمقراطية واللاديمقراطية, قد نجحت في تعبئة جمهور عريض نسبياً, ما يجعلها صاحبة أثر كبير في الفكر السياسي والثقافة الشعبية الفلسطينية.

2-2-1-2: القانون الأساسي

يلعب الدستور بشكل عام، دوراً هاماً في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية, والعمل على ترسيخ التوجه الديمقراطي. فهل فعلاً هذا ما ساهم به الدستور المؤقت الفلسطيني؟

لا شك في أن بنية القانون الفلسطيني الأساسي متقدمة, حيث نصت على جميع المبادئ الديمقراطية مثل: الفصل بين السلطات, استقلال القضاء, مع وجود بعض العيوب فيه مثل: أن السلطة التنفيذية لها أن تتدخل في استقلال القضاء.

ولكن القانون الأساسي حديث جداً, وقد وضع في ظروف احتلال, ولمواكبة متطلبات المرحلة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقات أوسلو, وهو ما دعا بعضهم, إلى التأكيد على أنه " لا

([1]) المرجع السابق، ص 63.

يشكل فعل سيادة، بل قانون محدد باتفاقيات بين إسرائيل والمنظمة"[1], ولا يساوي بين أضلاع السلطة الوطنية؛ لأن موقع الرئاسة يبقى الأهم، ثم الحكومة وأخيراً البرلمان (ممثل الشعب). فالقانون الأساسي منح رئيس السلطة الوطنية صلاحيات واسعة, تقابلها صلاحيات غامضة للحكومة الفلسطينية, وهي إشكالية أدت إلى التضارب والتداخل بين مؤسستي الرئاسة والحكومة منذ تعديله عام 2003, وقد برز ذلك جلياً أثناء حكومة محمود عباس عام 2003, وبرز أكثر بعد صعود حماس للسلطة وتشكيلها للحكومة العاشرة, وهو ما ستناقشه الدراسة لاحقاً. ورغم ذلك يبقى هذا القانون, وبخاصة إذا ما تم حل تلك الإشكالات, هو الخيار الأفضل لترسيخ الديمقراطية الفلسطينية.

أكد المشاركون في حلقة نقاش أقامها مركز دراسات الشرق الأوسط بتاريخ 4/12/ 2006, أن القانون الأساسي الذي يعد بمثابة الدستور بالنسبة للسلطة الفلسطينية, هو " المرجعية الحاكمة والذي يعد من القوانين الناظمة للسلطات، حيث يفترض أن تنسجم القوانين الأخرى معه، ومن ذلك ألا تتوسع صلاحيات أي جهة على حساب جهة أخرى خارج ما حدده القانون الأساسي". ودعوا إلى "اعتماد القانون كمرجعية أساسية حاكمة، والعمل على تنقيح القوانين الأخرى على أساسه فيما يتعلق بالصلاحيات". [2]وبخاصة أن فوز حماس يفرض من جديد الاحتكام إلى القانون الأساسي, وتحديد الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة (فتح) والحكومة (حماس)، حيث نشأ صراع صلاحيات بينهما.

2-2-1-3: التجربة الديمقراطية للنظام الفلسطيني

هناك من اعتبر أن التجربة السياسية للمنظمة وللسلطة لم تكن ديمقراطية بالمطلق, استناداً إلى احتكار صنع القرار، وضعف البناء المؤسساتي داخل أجهزتها وفردانية النفوذ[3], بالإضافة إلى الارتجال والاستئثار السياسي للمتنفذين في مؤسسات الجهازين. وبعضهم اعتبر أن

([1]) خليل، عاصم. النظام الدستوري في فلسطين، تشرين الثاني 2003 http://www.falsetee.com/article.php3?id=article=678

([2]) مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن. مستقبل الديمقراطية الفلسطينية في ظل تنازع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة، http:/mesc.com.jo/mesc/15-01/.html

([3]) وليد سالم. المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، م.س.ذ، ص 26-27.

الديمقراطية وجدت مع قيام المنظمة ومن ثم قيام السلطة، ويدللون على ذلك، بوجـــود التعدديـــة السياسية, ووجود أطر ومؤسسات منتخبة داخل السلطة.

وبتصور الباحث، أنه ليس صحيحاً القول أن المنظمة والسلطة تفتقران إلى الديمقراطيـــة السياسية بالمعنى الكامل، وأنه ليس صحيحاً أيضا أنهما تمتلكانها بشكل صحيح؛ إذ إن المنظمـــة مثلاً، تتكون من هيئات مسئولة ومؤسسات متعددة، وطريقة عملها تتم بالمناقشة بصـــورة شـــبه ديمقراطية (الديمقراطية المركزية).

وبمراجعة الأدبيات التي ناقشت وحللت تجربة السلطة الوطنية الديمقراطية_ وبخاصـــة أن موضوع الديمقراطية برز بشكل جلي مع قدوم السلطة_ فقد تناولت تجربة السلطتين التنفيذية والتشريعية, وتمركز النفوذ وصنع القرار في حركة فتح, التي هيمنت بشخص زعيمها الراحـــل ياسر عرفات على تينك المؤسستين وفقاً لبعضهم، وتهميش البرلمان والسلطة القضائية. مقابـــل سطوة السلطة التنفيذية بذراعها الأمني على مجمل النشاط السياسي والاقتصـــادي الفلســـطيني، وتداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث والعلاقة الملتبسة بينها، وهو ما أدى إلى عرقلة بنـــاء نموذج ديمقراطي حقيقي.

وبتقدير الباحث، فإن تعثر تجربة السلطة الديمقراطية، جعل حمـــاس تقـــوم باســـتغلال اللحظة, نظراً لعدم مقدرة السلطة على البناء السياسي الديمقراطي, بسبب عوامل عديـــدة منهـــا: أداء السلطة السيئ في بعض المجالات, وعجزها عن قيادة المرحلة نحـــو الأفضـــل، وتقييـــدها بالتزامات أمنية, وهي عوامل حدّت من التطور الديمقراطي, إضافة إلى دور إسرائيل في التدمير المُمنهج لمؤسسات السلطة، وهو ما أفقد السلطة نفوذها هادفة إلى القضاء على دورها السياســـي والخدماتي، الأمر الذي أسهم في إضعافها وتدمير بنيتها التحتية، حتى أصبحت السلطة عـــاجزة عن القيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع، أضف على ذلك ازدواجية السلطة, كما أن التأثير الخارجي لم يكن بريئاً من عرقلة البناء الديمقراطي, من خلال الضغوط على السلطة الوطنية لحماية مـــا يسمى السلام, والتلويح بمسألة الدعم المالي.

لقد واجهت السلطة الوطنية عقبات عدة، تتمثل في حداثة التجربة، وصعوبات التحول من حركة تحرر إلى دولة، وهي نفس الحالة _ تقريباً _ التي تمر بها حماس حالياً، وما يتركه ذلك من إشكاليات تؤثر على اندماجها في عملية التطور السياسي الديمقراطي.

وبسبب المعطيات السابقة، تجد الدراسة أن التقاليد المؤسسية الحقة في النظام السياسي ضعيفة، لكن هذا لا يعني أن الفلسطينيين لا يصلحون للديمقراطية، وإنما لا يمكن التعامل معها في الواقع الفلسطيني بصفتها واقعاً منجزاً، فهي هدف دائم يحتاج إلى بناء, وعندما تُبنى تحتاج إلى صيانة وحماية.

2-2-2: خصوصية النظام الحزبي الفلسطيني والتطور السياسي

تشكل النظام الحزبي بعد قيام السلطة الوطنية, من قوى سياسية مؤيدة ومشاركة في السلطة مثل حركة فتح وحزب فدا, في مقابل قوى معارضة تأخذ على السلطة لا شرعيتها, مثل حركة حماس, والجبهتين الشعبية والديمقراطية. وهذا ينقلنا مباشرة إلى مناقشة علاقة النظام الحزبي الفلسطيني بالديمقراطية.

إن إشكالية الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني, لا تعني بأي حال تجربة السلطة أو المنظمة فقط، وإنما أيضاً القوى السياسية والاجتماعية، بل وحتى التنظيمات الشعبية، وهكذا فإن تحليل مسألة الديمقراطية والفصائل الفلسطينية، ينتهي في نهاية المطاف إلى توكيد الصلة بين السلطة والفصائل، وأن هذه الأخيرة، لا يمكن دراستها دراسة تاريخية مستقلة؛ لأنها لا تتمتع بتاريخها الخاص. حيث تلعب الأحزاب السياسية بشكل عام دوراً هاماً في عملية التطور السياسي في أي نظام، تكون فيه أهم أدوات التنمية، كما أنها يمكن أن تكون أهم المؤسسات التي توجه وتنظم عملية المشاركة السياسية من داخل القنوات الشرعية, ولكن المشكلة في المناطق الفلسطينية هي أن البيئة المعاشة تحت الاحتلال غير مواتية لأداء الفصائل الوطنية لهذه الأدوار المفترضة، بما تشكله من إعاقة للفصائل في أدائها، كما أن الديمقراطية داخل تلك الفصائل مشكوك فيها أصلاً.

ويلاحظ أن هناك تراجعاً كبيراً في تأثير الفصائل الوطنية في التطور الديمقراطي، ويتضح ذلك في عضوية تلك القوى وحجم تواجدها في مؤسسات المجتمع المدني، بحيث يمكن القول: إنها انسحبت من العمل المجتمعي الفاعل – باستثناء حماس وحركة فتح إلى حد ما– مركزة على المقاومة المسلحة. وقد حاولت القوى السياسية ممارسة ضغوط على السلطة للبدء في عملية الإصلاح السياسي وإطلاق الحريات، إلا أنها فشلت في بلورة "أية أطروحات ديمقراطية متكاملة، للتعامل مع السياق الفلسطيني، وقد فشلت –أيضاً– في ممارسة الأسلوب الديمقراطي أحياناً"[1], وهو ما ينسحب على جميع التنظيمات الفلسطينية, كما ساهمت هذه التنظيمات " في فقدان الأمن الشخصي والاجتماعي في الضفة والقطاع"[2]. وهذا يدل على مدى ضعف الأحزاب الفلسطينية في التحول إلى قوة فعل حقيقية في المجال السياسي، يقابل هذا الانحدار الخطير في مكانتها صعود لافت للانتماءات الجهوية والعشائرية والعائلية والشللية.

أما فيما يتعلق بالحياة الديمقراطية الداخلية، فتجمع الأدبيات العربية على ضعف ممارسة الأحزاب العربية عامة للديمقراطية الداخلية، من حيث ندرة المؤتمرات الحزبية, وقلة الانتخابات الدورية، والتكالب على المناصب الحزبية، وتوليد ثقافة الطاعة، وتشجيع الانتهازية وعبادة الفرد. وتقر التنظيمات الفلسطينية– بأغلبها– طبقاً لرأي زياد أبو عمرو، بغياب الحياة الديمقراطية داخلها[3]. وهناك من شخّص حالة هذه التنظيمات, بأنها لا تمتلك تقاليد ديمقراطية راسخة، وغير متسامحة مع المختلف السياسي أو حتى العشائري أو الشخصي، ويسود فيها أسلوب حسم الصراعات بالانشقاقات[4]. إنّ هذا تشخيص يعطي صورة جلية عما هي عليه التنظيمات الفلسطينية، وهو ما سيكون له أثر سيء في ممارستها للديمقراطية في المجتمع، وسيجعل من مساهمتها في عملية البناء السياسي الديمقراطي الفلسطيني مثاراً للجدل.

([1]) أبو عمرو، زياد. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، (تقديم): سعد الدين إبراهيم، القاهرة: مركز ابن خلدون، بدون تاريخ، ص112..

([2]) هلال، جميل. حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث في الساحة الفلسطينية، مجلة دراسات فلسطينية، شتاء 1996، ص42–43.

([3]) أبو عمرو، زياد. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، م.س.ذ، ص 112

([4])الأزعر، محمد خالد. النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، م.س.ذ، ص 46.

إن ضعف قاعدة المشاركة والتعددية الحزبية، قد ألحق ضـــرراً واضـــحاً فـــي صـــيغة العلاقات السياسية– الوطنية الداخلية, وهو ما حدّ من قدرة النظام السياسي _في ظـــل الســـلطة المكبلة باتفاقات أمنية_على تحقيق الحد الأدنى من الإجماع اللازم لمواصلة السعي لتحقيق برامج التحرر والبناء الديمقراطي، وخلّف وراءه سلبيات, وشّكل أحد عوامل توتير العلاقات الداخليـــة للنظام الفلسطيني, وأضر بالديمقراطيـــة ، بحيـــث اتســـع الخـــلاف بـــين الطـــرفين (الســـلطة والمعارضة)، حول المشروع السياسي للسلطة(المشروع الوطني والمشروع الإسلامي) بشـــكل أكثر حدة من مسألة كيفية إدارة السلطة للشأن الداخلي، إلى جانب الإجراءات التي قامـــت بهـــا السلطة التي أشاعت مناخاً من التوتر السياسي في النظام السياسي, وقيـــام حمـــاس (بعمليـــات استشهادية) التي رأت فيها السلطة إحراجاً لهيبتها أمام العالم, إذ لم تكن الحركة تفـــرد مســـاحة كافية للتحرك السياسي, لاعتقادها بأن المقاومة هي الخيار الوحيد للتحرير, فضلاً عـــن قناعتهـــا بأن مسار أوسلو لن يصل إلى نتيجة, لذا فقد أراحت نفسها من المنافسة السياسية, وتركت لحركة فتح أن تحتكر العملية السياسية برمتها.

خاتمة

لا شك في أن العملية الديمقراطية الفلسطينية لم تكتمل فيها بعد مقومـــات بنـــاء نظـــام سياسي ديمقراطي كامل؛ لأنها تتم في بيئة سياسية تتميز بعدة خصائص منها:

أولاً: أن النظام الفلسطيني_ ورغم أنه لعب دوراً سياسياً مهماً من خلال صيانة الهويـــة السياسية والكينونة الوطنية الفلسطينية من محاولات طمسها_ غير أنه عـــانى مـــن تآكـــل فـــي شرعيته, ومن عدم قدرته على تجديد هياكله السياسية, وهيمنته على المجال السياســـي, الأمـــر الذي أضعفه وجعله نظاماً مغلقاً, إلى أن جاء الرئيس محمود عباس, وقام بفتحه أمـــام الفصـــائل المعارضة لدخوله. بحيث شكّل بيئة نمت في ظلها ثقافـــة سياســـية, جعلـــت مـــن المؤسســـات الفلسطينية سريعة التفكك في فاعليتها, وغير واضحة في صلاحيتها بل مشلولة.

ثانياً: التأثير الإسرائيلي السلبي على الديمقراطية, من خلال السعي إلى فرض شـــرعية المحتل, والعمل الحثيث بهدف إفشال السلطة الوطنية.علاوة على التأثير الدولي المتحكم بمصادر

التمويل, وهو ما جعل من الحالة الديمقراطية الفلسطينية تعبيراً عن القرار الخارجي وليس تعبيراً عن التطور الديمقراطي.

ثالثاً: ضعف الفصائل الفلسطينية وفقدانها شعبيتها وفاعليتها_باستثناء فتح وحمـــاس_, إذ إن الفصائلية التي تشهدها الحالة الفلسطينية بما تتضمنه من شيوع أمراض التنـــاحر والتعصـــب واللامؤسسية قد أضرت بالحياة السياسية.

مما سبق يتبين أن عملية تغيير النظام السياسي_بالمواصفات الواردة أعلاه_ سوف تستغرق وقتاً طويلاً, فمستقبل التطور الديمقراطي لن يفرز بالتأكيد توقعات إيجابية, على الأقل في المدى القريب, بحيث تمّكن هذا النظام من استيعاب تجربة إسلامية جديدة(حمـــاس) لـــم تتـــورط فـــي المشاركة فيه من قبل؛ لأنه يضع أمامها تحديات كبيرة, قد تقلل من فاعليـــة الحركـــة. فكيـــف تتصور حركة حماس دورها في المساهمة بعملية بناء هذا النظام ؟

الفصل الثالث

حركة حماس والخيار الديمقراطي

3-1 انعكاس مشاركة حماس في النظام السياسي على تركيبة حماس التنظيمية

3-1-1 الإطار العام لنشوء حماس

3-1-2 بنية حماس التنظيمية

3-1-2-1 تماسك حماس الداخلي

3-1-2-2 آلية اتخاذ القرار

3-1-2-3 قيادة حماس (الداخل و الخارج)

3-1-2-4 اللامركزية

3-1-2-5 البناء القيادي

3-1-3 الحياة الديمقراطية داخل حماس

3-2 قضايا التحول الديمقراطي عند حماس

3-2-1 الموقف الديمقراطي لحركة حماس

3-2-2 تفسير حماس للمسألة الديمقراطية

3-2-2-1تطبيق الشريعة الإسلامية

3-2-2-2علاقة الديني والسياسي في فكر وممارسة حماس

3-2-2-3الإصلاح السياسي

3-2-2-4 التعددية السياسية والدينية

3-2-2-5 تداول السلطة

3-2-2-6 الموقف من المرأة

3-2-2-7 الأحزاب السياسية

3-3 مقاربة لتحولات حماس نحو السياسة العملية

3-3-1 حماس بين الأيديولوجيا والسياسة

3-3-2 دمج حماس في العملية السياسية

3. حركة حماس والخيار الديمقراطي

3-1 انعكاس مشاركة حماس في النظام الفلسطيني على تركيبة حماس التنظيمية

تتناول هذه الجزئية من الدراسة شكل وبنية حماس التنظيمية، بهدف فحص تأثير تلك البنية على الأداء السياسي للحركة وعلى تكوينها وطبيعتها، ومحاولة معرفة كيف مكّنت هذه البنية الحركة من أن تكون عملية ودينية, وأن تصل إلى ما وصلت إليه حالياً؟ ومحاولة التوصل أيضاً إلى أي مدى سمحت هذه البنية بنمو تقاليدَ ديمقراطية فيها؟

3-1-1:الإطار العام لنشوء حركة حماس

تعد حماس جزءاً من الإخوان المسلمين, ولها مرجعيتها العقائدية والسياسية، وتتعاطى بالسياسة وفقاً لهذه الرؤى، وقد انطلقت من رحم الإخوان المسلمين في فلسطين التي تأسست في مصر عام 1928، على يد الإمام حسن البنا، وهو ما يعني أن الوجود الفكري والعقائدي لحركة حماس، سبق الوجود التنظيمي لها, وبما أن حماس تصف نفسها على أنها أحد أجنحة الإخوان[1], فإن " زخم التجربة الإخوانية كله، أصبح رصيداً لهذه الحركة"[2]. وامتداد الحركة عبر الإخوان، مكّنها – وفي مراحل مختلفة– من امتلاك مرجعية فكرية وسياسية مرنة سمحت لها أن تكون سياسية ودعوية في آن واحد, وهو ما يشير إلى العلاقة العضوية بين حماس والإخوان، لكن الحركة ترفض الادعاءات القائلة بوجود علاقة تنظيمية ما بين التنظيمين، كما لا يوجد ما يشير إلى طبيعة العلاقة الرابطة بينهما بعد نشأة حماس، حيث لا نكاد نعثر في تلك الأدبيات على ما يوضح ذلك.

وفي مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين – مؤسس حركة حماس– في 1990/4/25 قال: إننا "مستقلون في سلوكنا وأعمالنا بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني"[3]. وهو ما لاحظه الباحث محمد

([1]) ميثاق حركة حماس. 1988

([2]) خالد مشعل، حوار في مجلة فلسطين المسلمة، كانون ثاني 1996، ص 7-13

([3]) العجرمي، أشرف. الخطاب الديني وحقوق الإنسان، رام الله: مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان2006، ص 148.

برهومة، الذي أكد أن الحركة " طوّرت الرؤية السياسية والتجربة الواقعية للإخوان، وكستها عباءة من الخصوصية، بما ينسجم مع الواقع الفلسطيني"[1].

ولا يمكن تفسير نشأة حماس ومن ثم تطورها السياسي بمعزل عن إطارين محددين حكما سلوكها السياسي ومنطلقاتها, أولهما: نشأتها في بيئة فلسطينية كفاعل سياسي واجتماعي، وطبيعة هذه البيئة التي تتحرك فيها الحركة. وثانيهما: أنها في النتيجة، امتداد لجماعة الإخوان كما تم ذكره سابقاً، فقد حققت جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، الانتشار الواسع والنفوذ المهم، ونتيجة لعوامل كثيرة ومركبة- لا مجال لشرحها- برزت على الساحة الميدانية، حركة المقاومة الإسلامية، التي أصبحت تعرف باسم حماس [2]. هذه التسمية بالذات لها دلالتها، فهي تحمل في صلبها بعدين: البعد الديني الفقهي القرآني، والبعد العقائدي- السياسي/ الكفاحي. فالاحتلال الإسرائيلي شكل مدخلاً هاماً لبلورة هوية حماس المقاومة، وفي الوقت نفسه، شكلت العوامل العقائدية للإسلام بخاصة, والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية للفلسطينيين بعامة, إطاراً هاماً لبلورة الهوية الأيديولوجية للحركة.

تطورت حماس بسرعة، لتصبح من أكثر التنظيمات الإسلامية في فلسطين نفوذاً، والمنافس القوي لمنظمة التحرير, التي اتسمت بطابع وطني علماني، وهذا التحول – حسب المراقبين- لم يكن بالأمر السهل، فطبيعة الحركة الأيديولوجية جعلت تحدي الاحتلال شرعياً، له أبعاده الدينية والمقدسة، حيث برز شعار(تحرير فلسطين من البحر إلى النهر) شعاراً رمزياً له دلالاته العقائدية، وظهر بوصفه العنصر الأهم في جدول أعمال الحركة.

والواضح أنه رغم كون الحركة تستند إلى واقع وتاريخ جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنها تمثل حالة سياسية مستقلة بدأت تأخذ أبعادها الخاصة، ومرتبطة بالمحلية الفلسطينية, وهذا

([1]) برهومة، محمد. أهداف حركة حماس، في: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)1987-1996، أبو عيد، وآخرون، (تحرير): جواد الحمد وإياد البرغوثي، ط3، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999، ص57.

([2]) راجع مثلا: الجرباوي، علي. الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزه، بيروت: دار الطليعة، 1989، ص102-120

واضح من خلال انخراطها في النظام الفلسطيني. غير أن هذا لا يمنع من القــول: إن الحركــة تفخر بأنها امتداد لجماعة الإخوان في فلسطين، الأمر الذي يترك شكوكاً حول طبيعة تلك العلاقة الرابطة بينهما ونوعها.

إنّ جماعة الإخوان تمثل الامتداد العقائدي لحماس, على اعتبار أن الإسلام دين ودولــة, وأن القرآن الكريم والسنة النبوية هما أساس الحياة, وتقلــد حمــاس الأداء الفكــري والنظــري والتنظيمي للإخوان في مجالات عدة, كما تبدو الممارسة السياسية للحركة شبيهة إلى حــد مــا بمواقف الجماعة, مع تطويرها لرؤية الجماعة السياسية بما ينسجم مع الخصوصية الفلسطينية.

3-1-2: بنية حماس التنظيمية:

3-1-2-1: تماسك حماس الداخلي

المتتبع للأدبيات الصادرة عن حركة حماس، سواء أكانت نشرات وبيانات وكراســات أم تصريحات قادتها، يرى خلوها من تفاصيل تعين الباحث في الوقــوف علــى ملامــح الهيكــل التنظيمي للحركة، وذلك لدعاوى أمنية وسياسية طبقاً لزعماء حماس, وفــي هــذا الســياق رأى الشيخ أحمد ياسين أن " حركة حماس حركة مجاهدة، علنية وسرية, ليس عندي استعداد أن أقول لك ما هي سياستي، وما هو نظامي الداخلي، لكننــي أعمــل بالشــورى، والنظــام الصــحيح والتعاوني".[1] مع هذا، فقد تطرقت بعض الكتابات بشكل أو بآخر إلى الحديث عن بنية الحركة، محاولة استشراف ملامحها، وهو ما ستحاول هذه الدراسة أن تبيّنه، حتى يتسنى فحــص أثــر تركيبة حماس التنظيمية على وحدة الحركة وتماسكها, وانعكاسات ذلك على سلوكها السياســي، فيما يتعلق بقضايا السياسة والمجتمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تأثرت حماس بصفة عامة بالهيكلية الإخوانية، وأقامت بناها التنظيميــة علــى وتيــرة المسلكية التنظيمية للإخوان، وحتى التسميات من قبيل مجلس الشورى، كانت تسميات إخوانيــة خالصة، نظراً لكفاءة تنظيم الإخوان وقوة ترابطه. ويعتقد عبد الستار قاسم، أن الأداء الإخــواني

([1]) النواتي، مهيب. حماس من الداخل، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص39

والعمل المؤسسي والتنظيمي لا يتناسب مع حماس، معتبراً أن الفكر التنظيمي للجماعة هو بمثابة ثغرة أمنية للحركة.[1]

ولا ترى حركة حماس أن التباين الداخلي خطر على الوحدة بل تراه سياجها، وبذلك استطاعت المحافظة على تماسك الصف وتنسيق الجهد. فرغم الحديث عن حماس الداخل والخارج، الذي جاء على خلفية " الموقف من استمرار العمل العسكري، ونمط التعاطي مع سلطة الحكم الذاتي"[2]. فإن الواقع يشير إلى امتلاك حماس تنظيماً قوياً متماسكاً منظماً, رغم انقسام الحركة بين الداخل والخارج، وهو ما توضح عبر تجربتها في مختلف المجالات، وبالتحديد ما أظهرته الانتخابات المحلية، ومن بعدها الانتخابات التشريعية الأخيرة. وظهرت حماس التنظيم الأشدّ تماسكاً والأكثر تنظيماً على الساحة الفلسطينية بلا منازع؛ لما لهذا التنظيم من قوة التماسك وترتيب المهام داخلها, وفي هذا السياق يشير القيادي في حماس, محمد نزال, إلى أن المؤسسة "لعبت دوراً كبيراً في تلافي الثغرات السلبية التي يمكن أن تنشأ عن غياب قادتها, حيث حافظت على وحدتها وتماسكها"[3]. أما القيادي في حماس, جمال منصور, فرفض وجود خلافات وتصدعات داخل حماس، حيث أن " الحركة تحيا اليوم حالة من الاستقرار السياسي والفكري والتنظيمي، إذ لا قضايا مثارة حول مرجعيات سياسية في الضفة والقطاع للحركة"[4], كما أنه " لا يوجد على الإطلاق صقور أو حمائم"[5] طبقاً لعبد العزيز الرنتيسي, القيادي في حماس. وهو ما يشير إلى أن الحركة تفهم الانضباط على أنه الضامن الوحيد لوحدتها الداخلية وترفض أي نزوع للاختلاف، معتبرة ذلك خروجاً على الطاعة وإثارة للفتنة.

كما ترفض حماس القول بوجود خلافات جوهرية في داخلها, وتحاجج بأن الخلاف_ إن وجد_ يكمن في أسلوب الطرح وليس في مضمونه؛ لأن المضمون واحد. إذ اعتبر محمد نزال،

([1]) قاسم، عبد الستار. حماس والإخوان المسلمين، موقع شبكة فلسطين للحوار، http://www.palestinianforum.net/formun/showthread.php?t=16899

([2])الزعاترة، ياسر. خلافات حماس واحتمالات الانشقاق، فلسطين المسلمة، تموز 1996، ص20-21.

([3]) نزال، محمد. استشهاد قيادات حماس: المعاني والدلالات http://www.fm-m.com/2005/apr2005/story8.thm

([4]) فلسطين المسلمة. مهرجانات حماس: اجتهادات متعددة وحركة واحدة، كانون الثاني 1997، ص9.

([5])موقع الجزيرة الالكتروني. حماس والسلطة الفلسطينية وحكومة شارون، 2001/4/4 http://www.aljazeera.net/channel/archive/archiveId=89579

أن وجود التباينات داخل الحركة إن وجدت, " مجرد اختلاف في وجهات النظر حول ترتيب أوليات المرحلة".[1]

وأشار بعضهم، إلى أن الوحدة داخل حماس ما هي إلا وهم زائف؛ لأن الحركة تبدو في الظاهر موحدة، غير أن الخلافات تدب في أوساط الحركة, وهو ما يشكك في هذه الوحدة, مدللين على ذلك من خلال عدة قضايا محل خلاف مثل: الجناح السياسي والجناح العسكري، وحماس الداخل وحماس الخارج، وقبول الهدنة، ودخول منظمة التحرير، والانتخابات التشريعية، ومؤخراً اختطاف الجندي جلعاد شاليط في عملية الوهم المتبدد. مؤكدين على أن الخلاف على هذه القضايا، ووجود " انقسام فكري– سياسي بين قوى الداخل والخارج في هذه الحركة" قد يفضي إلى " انشقاق تنظيمي" [2], و "تهديد حياة شخصيات مثل الزهار في غزة، وجمال سليم في نابلس، من قبل نشطاء بالجناح العسكري لحماس". [3]وبتقدير الباحث, فإن هذه التحليلات القائلة باحتمالات انشقاق الحركة هي تحليلات متسرعة, فالحركة موحدة لا تعاني من صراع الأجيال في داخلها, كغيرها من الفصائل الوطنية.

كما أن جزءاً لا يستهان به من تماسك الحركة التنظيمية وقدرتها على ضبط عضويتها, يرجع إلى كونها حركة سياسية مسلحة، استفادت من صراعها مع الاحتلال في الحفاظ على تماسكها, وفي سيادة ثقافة السمع والطاعة داخلها.

ويرى بعضهم هنا أن الحركة تحاول, شأنها شأن جماعة الإخوان المسلمين، ترويض كوادرها وعناصرها على الطاعة للقيادة في مختلف الأوقات, وذلك كله من خلال التربية السليمة التي استخدمها الشيخ أحمد ياسين، وهو ما حافظ إيجابياً على تماسك القيادة السياسية والعسكرية في حماس في أسوأ المحن[4].

([1]) نزال، محمد. حماس بين الداخل الفلسطيني والشتات، المركز الفلسطيني للإعلام http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/press/new/nazzal.htm

([2])جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، م.س.ذ، ص 251.

([3]) مشعال، شاؤول وسيلع، أبراهام. عصر حماس: من العنف إلى التكيف، يديعوت أحرونوت http://www.palestine-info.info/arabic/book/aser/hamas

([4]) دلول، أيمن. الشيخ احمد ياسين، http://www.ahmedyaseen. com/showdata.php?id=218

ثقافة الطاعة (إطاعة القادة في المجتمع الفلسطيني) في حركة حماس تتضح جلياً، في قراءة استطلاع لتوجهات الجمهور الفلسطيني تجاه نظام الحكم، حيث تبين أن نسبة المؤيدين من عناصر حماس لمقولة (إطاعة القائد أو الأمير) تصل إلى نحو 56.3% [1].

3-1-2-2: آلية اتخاذ القرار

أما بالنسبة لآلية اتخاذ القرار في حماس، فإنه وبسبب خصوصية الحالة والواقع الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وبعد توالي الضربات التي ألحقتها إسرائيل بقوى المقاومة الفلسطينية – وتحديداً حماس- خاصة في بدايات عملها، فرض هذا الواقع على حماس أن يكون لها امتداد خارجي يعمل كدرع للحركة، وهو ما تمخض عنه تقاسم (الداخل والخارج) صنع القرار بآلية عمل معقدة إلى حد ما، عبر مجلس الشورى, والمكتب السياسي, وقيادة الداخل, وقيادة السجون.

وأكدت قيادة حماس المشاركة الكاملة للداخل والخارج ولمختلف الأجهزة، في صناعة السياسات والقرارات الرئيسية, بوصفها ضماناً " للحفاظ على الحركة موحدة القيادة والتوجه[2]". وأحرزت تقدماً كبيراً على المستوى التنظيمي، إذ إنها أحدثت هيئتين داخل الحركة، هما: مجلس الشورى: ويُعنى بوضع " السياسات العامة، ويقر الخطط والموازنات"[3]. "وتوفير الإسناد الشرعي والأخلاقي لنشاطات الحركة وقراراتها السياسية"[4]. ويحيط الغموض بهذا المجلس، من حيث هوية أعضائه وعددهم, فبحسب أدبيات حماس، فإن هذا المجلس هو أعلى مرجعية للحركة، ويُمثل فيه الداخل والخارج، وينتخب المكتب السياسي للحركة. حيث يقول خالد مشعل,

---

([1]) هلال، جميل. قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم، في: دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين، (تحرير): نادر سعيد وريم حمامي، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آب 1997، ص74-114.

([2]) قاسم، عبد الستار، أبو أرشيد، أسامة. مدخل إلى حركة حماس، في: دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس)، م.س.ذ، ص47.

([3]) الحروب، خالد. حماس الفكر والممارسة السياسية، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص316.

([4]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

رئيس المكتب السياسي لحماس: إن مجلس الشورى, وهو الإطـــار القيـــادي الأعلـــى, يمتلـــك "صلاحيات شورية غير تنفيذية، وينتخب مجلس الشورى المكتب السياسي للحركة"[1].

أما الهيئة الثانية, فهي المكتب السياسي: الذي يُعنى بالشؤون السياسية, ويعمل " كهيئـــة مركزية في اتخاذ القرارات"[2], كما لا يمكن إغفال أهمية الجناح العسكري للحركة، فالقيادة فـــي الحركة تصادق على أي قرار، ويلتزم الجناح العسكري بذلك القرار السياسي، حتـــى ولـــو تـــم الاختلاف حوله. إذ حرصت حماس على فصل الجناح العسكري للحركـــة عـــن بـــاقي الأطـــر التنظيمية، الأمر الذي جعل للجناح قيادة عسكرية مستقلة, تستطيع ممارســـة العمـــل وإصـــدار القرارات في حال انقطعت عن القيادة السياسية, وهو ما تم بالفعل على مدار تـــاريخ الحركـــة، حيث تواصل العمل العسكري في ظل غياب القيادة السياسية في السجون أو الإبعاد.

وبالنسبة لقضية تقاسم القرار السياسي بين الداخل والخارج، فهذا لـــه جانبـــان_ بـــرأي الباحث _: جانب إيجابي، يتمثل في إفادتها من نتائج الرد المتسرع أحياناً. والجانب الآخر سلبي، حيث يساهم في إبطاء مسألة اتخاذ القرار، وهو ما قد يؤثر سلباً على الحركة. [3]

والثابت أن آلية صنع القرار الحقيقي داخل حماس، وطبيعة الرابطة التنظيمية التي تنظم كل أجهزتها، والكيفية التي تلتئم فيها الحركة سياسياً وعسكرياً وتنظيمياً قد بقي غامضاً، حيـــث حرصت الحركة على عدم الكشف عن مثل تلك الأمور لأسباب أمنية، فالحركـــة لـــيس لـــديها الاستعداد لتبيان نظامها الداخلي في الظروف الحالية. " وبالتالي هناك عجز في تفسير العديد من الملاحظات على سلوك الحركة، وقد يكون ذلك من أسباب امتلاك الحركة لخيارات مفتوحة فـــي التعامل مع الظروف المتغيرة سياسياً وأمنياً".[4] إن اعتماد حماس على مبدأ الشورى ومشـــاركة الرأي مع الآخرين، قلّص من مساحة الخلاف داخل الحركة وعزز الوحدة الداخليـــة, غيـــر أنّ وصول حماس إلى السلطة يطرح إشكالية استخدام الآلية السابقة في اتخاذ القـــرارات المحليـــة

([1]) خالـــد مشـــعل فـــي حـــوار مـــع صـــحيفة الحيـــاة. الحلقـــة الثالثـــة 2003/12/6 http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar.htm

([3]) المصدر نفسه.

([3]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 64

([4]) عبد الستار قاسم وأسامة أبو أرشيد. مدخل إلى حركة حماس، م.س.ذ. ص 47.

والإقليمية والدولية، إذ يتوقع أن يستغرق التغيير عند الحركة وقتاً طويلاً بسبب تلك الآلية_الأسلوب المتثاقل والبطيء في صناعة القرار_ إذا لم يتم تطويرها الأداء الحكومي, طبقاً لبعضهم.

إن فهم عملية صنع القرار داخل تنظيم حماس صعب نسبياً؛ لأنه يتمتع بنظام صارم ومحكم وسري ومنضبط, كما أنه من الصعب قياس التأثير الخارجي المفترض عليه سواء من إيران أو سوريا, رغم تأكيدات الحركة بأن قرارها مستقل, وهذا له انعكاساته على سلوك الحركة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

3-1-2-3: قيادة حماس (الداخل والخارج)

كثيراً ما يتم وصف قيادة حماس في الداخل بالمعتدلة, في حين توصف قيادة الخارج بالمتشددة, وقد رأى بعضهم؛ أنه بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين، تحول مركز الثقل في صنع القرار في حماس من الداخل إلى الخارج, لاعتبارات عدة منها: أن الحركة في الداخل قابلة للتأثر والضغط, وأن القيادة في الخارج أقدر على رؤية الصورة بشكل أشمل, إلا أنه لا توجد شواهد تدل على الترتيب الهرمي لقيادة حماس. ومع ذلك استطاع خالد مشعل " تعزيز دور قيادة الخارج، وتوسيع نفوذها وتأثيرها، حيث باتت صمام أمان للحركة، التي تعرضت لضربات قاسية في الداخل كان من الممكن أن تنهيها، أو بالحد الأدنى أن تهمش دورها".[1]

ولاحظ خليل الشقاقي, المحلل السياسي الفلسطيني, أن (التيار المعتدل) في حماس(الداخل) قد تمكن من فرض نفسه على الحركة[2]. وقد ازداد تفاعل جدلية قيادة حماس في الداخل والخارج, خاصة بعد وصول الحركة إلى السلطة، حيث قويت مكانة الحركة في الداخل وأبرزت وزنها حيال الحركة في الخارج. ويرى الباحث الفلسطيني إبراهيم أبو الهيجاء, في مقابلة له مع صحيفة الشرق الأوسط في 2007/3/2, أن " ثقل قيادة الخارج في الماضي كان أكبر في عملية صنع القرار، لكن الداخل والخارج يقفان الآن في نفس المستوى من التأثير، وفي

([1]) الأسمر، حلمي. مؤتمر سري لإضعاف حماس، موقع منتديات مكتوب http://www.maktoobblog.com/helmia/asmar?preDate=2006-01-08%21:48:008post=7573

([2]) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، م.س.ذ، ص 251.

بعض الأحيان يكون للداخل قدر أكبر"[1]. وهذا قد يفسر الجدل حول عملية أسر الجندي الإسرائيلي (جلعاد شاليط) في عملية الوهم المتبدد, التي نفذها الجناح العسكري لحماس بدعم من قيادة الخارج, كما يزعم الكاتب الأمريكي (جورج سورس) الذي يدعي أنها جاءت لإفشال عملية الاستيعاب السياسية لحماس الداخل[2], وبلا شك فإن ثنائية القيادة تشكل نقطة من نقاط ضعف التنظيمات السياسية.

ويحاول بعضهم تحليل اختلاف الخطاب السياسي بين حماس السجون و حماس الداخل وحماس الخارج, اعتمادا على حالة الارتباك الناجم عن انتقال الحركة من المعارضة إلى الحكم, الأمر الذي يلقي بظلاله أيضا على التماسك بين صفوف حماس.

تجدر الإشارة إلى أن قيادة الداخل, توصف بأنها تيار سياسي يدعو إلى أن تصبح الحركة طرفاً مؤثراً في إطار نظام ديمقراطي تعددي، وبخاصة أنها شبّت في مناخ سياسي رغم كونه تحت الاحتلال، إلا أنه في الوقت نفسه منحها مساحة سياسية أكبر في التعاطي مع القضايا الوطنية، ونتيجة لذلك فإنها تبدي حرصا أكبر من قيادة حماس في الخارج في الانفتاح على السياسة, فيما ينظر إلى الأخيرة بأنها تؤيد المقاومة والعمل السري، وتتلقى دعماً من إيران وسوريا، الأمر الذي يؤثر على شكل علاقة حماس مع السلطة وإسرائيل.

أما فيما يتعلق بوجود أجنحة في حماس، فيمكن الإشارة إلى جناحين في الحركة هما: الجناح السياسي والجناح العسكري، وقد أكدت قيادات الحركة مراراً مبدأ الفصل بين الجهازين السياسي والإعلامي، والجهاز العسكري للحركة، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد تنسيق واتفاق بين الجناحين العسكري والسياسي لحماس؛ لأن أعمال الحركة " تعتمد على استراتيجية, هي مقاومة

([1]) موقع جريدة الشرق الأوسط. حماس من يتخذ القرار؟ http://www.aawsat.com/details.asp?section=25&issue=10321

([2]) علوش، إبراهيم. لعبة فصل المسارات ووحدة المقاومة العربية، موقع الصوت العربي الحر http://www.freearabvoice.org/arabic/maqalat/Lu3batfastAlmasarat.htm

الاحتلال, وتسعى لتطبيق هذه الاستراتيجية, تارة من خلال جناحها السياسي، وتارة عن طريق الجناح العسكري"[1] طبقاً لموسى أبو مرزوق, نائب رئيس المكتب السياسي لحماس.

هذا الفصل هدف إلى تخفيف الضغط عن الجناح السياسي, ورفع القيد عن الجناح العسكري، ليصبحا حركتين مستقلتين(استقلالية التخطيط واتخاذ القرار) عن بعضهما تماماً من الناحية التنظيمية، وعلى كافة المستويات القيادية التخطيط واتخاذ القرار. ولكن مثل هذه السياسة هي سيف ذو حدين: فهي من جهة، تمكّن حماس من أن تكون لها قيادة عسكرية مستقلة تستطيع ممارسة العمل، وإصدار القرارات في حال غياب القيادة السياسية سواء بالاعتقال أو الاغتيال, "ولكن يعيبها أنه في مرحلة متقدمة من العمل, تتراكم الضغوطات على الجناح السياسي، باعتباره الواجهة المعلنة" [2] من جهة أخرى. وقد أعلن قائد حماس العسكري السابق, صلاح شحادة, في أيار 2002, أن"الجهاز السياسي له السيادة على الجهاز العسكري دون التدخل في العمليات العسكرية"[3], فإن كان هذا صحيحاً، فكيف تمت إذاً عملية الوهم المتبدد مؤخراً؟

بتقدير الباحث، أن الفصل الذي مارسته حماس بين جناحيها السياسي والعسكري, بقدر ما كان فصلاً ذكياً يعبر عن عقلانية سياسية، كان أيضاً حقيقياً, حيث تعلمت من تجربتها الأولى في اعتقال قياداتها عام 1989، فالتقاطع الذي كان بين مختلف الأجهزة في الحركة, هو في احترام التخصص والانضباط في السياسات العامة, ولا شك في أن ممارسة الفصل بين التخصصات كان وما زال مفيداً في تخفيف الضربات الإسرائيلية على أذرع الحركة كافة صعب المنال.

وتعتقد الدراسة أن الجناح العسكري لحماس, جهاز منضبط وليس له سياساته الخاصة، وبالتالي قد يكون الاستنتاج الذي توصل إليه البعض، باحتمالات الانشقاق في الحركة هو احتمال ضعيف تنقصه الحجج المنطقية, على الأقل في المدى المنظور.

([1]) موقع مفكرة الإسلام. 12 يوليو 2006حوار http://islammemo.cc/taqrer/one-news.asp?IDnews=905

([2]) فهمي، احمد. حوار هادئ مع المقاومة الفلسطينية، http://islammemo.cc/KASHAF/one-news.asp?IDnews=583

([3])ليفيت، ماثيو. جناح حماس العسكري: إرهاب بوسائل أخرى http://www.asarqalarabi.org.uk/center/mutabaat-j-h.htm

3-1-2-4: اللامركزية

أكدت المصادر أن اللامركزية عند حماس مبدأ من مبادئ عملها، وهو نظام قسم الحركة جغرافياً ووظيفياً إلى عدة أقسام.

تعمل حماس في أشد الظروف الأمنية تعقيداً، لذا تبنت نظام اللامركزية لأهداف أمنية وقائية، ودلت تجربتها على نجاح هذه الاستراتيجية، كما اعترفت مصادر إسرائيلية بذلك. فقد نشر مركز (جافي) للدراسات الاستراتيجية بجامعة (تل أبيب) عام 2002، على موقعه الالكتروني، دراسة بعنوان: حماس: الإسلام الراديكالي في الصراع الوطني، أعدها كل من (آمات كرز) و(نحمان تال). وتقول الدراسة "... وابتداءً من العام الثالث من أعوام الانتفاضة، بدأت حماس تتحول تدريجياً إلى نظام اللامركزية وتوزيع السلطة، وكانت هذه التغييرات، استجابة دفاعية ضد الجهود المضنية التي بذلتها قوات الأمن الإسرائيلية، من أجل الحيلولة بين حماس، وبين التجذر داخل بنية المجتمع الفلسطيني، وهكذا كانت الحركة قادرة على التكيف مع الظروف الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية ضدها، أو الناتجة عن عوائق أخرى من خلال تعديلات في التنظيم، وتغييرات في توزيع مراكز قوتها. إن منهج عمل التنظيم (حماس) كما اتضح على مر السنين, يعتمد على فكرة الفصل بين أجنحة التنظيم المسئولة عن مهام مختلفة، وقد كان هذا الفصل بمثابة الدرع الذي حمى بنية الحركة من اختراق قوات الأمن الإسرائيلية، ثم من اختراق السلطة الوطنية الفلسطينية لها فيما بعد, وفي ذات الوقت كان هناك اتصال وتنسيق واضح بين مختلف الوحدات والهياكل. وهكذا فإن مبدأ الفصل بين الأجنحة، كان تعبيراً عن منطق تنظيمي واعتبارات تكتيكية في ذات الوقت" [1], وهو ما يعني أن الظروف الأمنية هي التي فرضت على حماس اللجوء إلى "صيغ قيادية في حقيقتها تحقق مركزية القرار، ومشاركة كل القيادات السياسية في صنعه"[2] كما يؤكد ذلك القيادي في حماس, خالد مشعل.

([1]) كرز، آمات وتال ، نحمان. حماس: الإسلام الراديكالي في الصراع الوطني، مركز جافا للدراسات الاستراتيجية جامعة تل أبيب http://www.tau.ac.il/jcss/links.htm

([2]) مجلة فلسطين المسلمة. حوار، كانون الثاني 1998، ص 7-13.

3-1-2-5: البناء القيادي

البناء القيادي في حماس، عكس بشكل نسبي مدى عمق الروح الجماعية, ولاحظ الأستاذ عمر عبيد حسنة أن " من الإصابات الخطيرة التي لحقت بالحركات والتنظيمات الإسلامية, عجزها وعدم قدرتها على استنبات قيادات متجددة ومعاصرة بالقدر المأمول، تضمن القدرة على التواصل, وغالباً ما تتوهم أن المحافظة على استمرار القيادات, حتى ولو أصبحت عاجزة, نوع من الوفاء، الأمر الذي جعلها تتجمد، وتتحنط، وتتكلس، وتتحول لتقتات بتاريخها، وإنجاز القادة السابقين".[1] وقد انتبهت حماس إلى تلك المسألة، وهو ما يتضح من خلال تفحص أعمار قياداتها ورموزها، إذ امتلكت القدرة الكافية التي تمكنها من تغيير قيادتها، دون أن يؤثر ذلك على فاعليتها بشكل كبير, ولعل ما يدلل على ذلك، هو غياب قيادات من الصف الأول للحركة خلال انتفاضة الأقصى، دون أن يحدث ذلك خللاً كبيراً فيها. وحرصت على تغذية القيادة بعنصر الشباب، والتجديد في قيادة الحركة، الأمر الذي أعطاها في النتيجة، القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة, وهو ما اعتبره بعضهم" مؤشراً على ديناميكية الحركة"[2]؛ لأن الحركة لم تكن " مرتبطة بأشخاص رغم أهمية وجودهم، بل إن ذلك هو ما عزز صلابتها".[3]

وقد حاولت إسرائيل من جهتها، من خلال عمليات الاعتقال والإبعاد، إضعاف "صفوف القيادة العليا والمتوسطة"[4], فمن المسلمات أن القضاء على أي حركة تنظيمية لا بد أن يبدأ بالرؤوس وتصفية الجيل القيادي, بهدف خلخلة آلية التبادل القيادي, وتحويل حماس إلى حركة بلا رموز، وذلك بهدف إفقادها حضورها السياسي والإعلامي.

إن الواقع التنظيمي لحركة حماس الذي وصف أعلاه، هو الذي قاد الحركة لأن تأخذ باستراتيجيات عمل تهدف إلى إقامة علاقة وثيقة بين المثالية النضالية للحركة ، وبين الدفع

([1])الشنقيطي، محمد. الحركة الإسلامية في السودان، موقع الأحرار http://www.ala7rar.net/files/doc

([2]) شبكة فلسطين للحوار. كيف تتحرك حماس سياسياً وتنظيمياً: كيف تدير شؤونها ؟ http://www.palestinianforum.net/formum/showthread.php?t=18736

([3]) المصدر نفسه.

([4]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

بإنجازاتها على صعيدي الخدمة الاجتماعية وعملها المقاوم قدماً, بهدف تغيير النظـــام السياســـي القائم مضموناً وغاية في وبخاصة في الآونة الأخيرة.

ويتوقع أن يحكم الاتجاه العملي الواقعي قبضته على الجناح العسكري لحماس وبخاصـــة الأعضاء، وذلك إذا ما أخذ بالاعتبار ضعف حماس القيادي, بعد الضربات التي تلقاها الصـــف القيادي الأول فيها خاصة في انتفاضة الأقصى.

وتعترف الدراسة بأن حماس نجحت في الحفاظ على تماسك بنيتها التنظيمية, رغم مـــا تعرضت له, كما نجحت في امتلاك بناء تنظيمي راسخ ومتنوع المستويات. ولديها – تبعاً لذلك– قدرة أكبر من غيرها على استيعاب أفكار متنوعة، وميل عام نحو التعايش مع التنوع الـــداخلي، رغم صرامة البناء الهرمي, إذ لا يوجد ما يعيننا _في أدبيات الحركة_ في معرفـــة مـــن هـــو صاحب الترتيب الهرمي الأعلى في الحركة, هذا من جهة, أما من جهة أخـــرى, فـــإن طاعـــة المستويات الأدنى لقرارات المستويات العليا بصورة صارمة، تعكس في بعض الأحيـــان ثقافـــة السمع والطاعة عند الحركة, أكثر من قيم الديمقراطية.

على خلفية ما سبق, فإن انقسام الحركة بصورة عميقة أمر لا يمكن تخيله في المرحلـــة الحالية، إنما يمكن فقط تصوره إذا تغير الظرف السياسي وتوسعت حماس بتطبيـــق واقعيتهـــا, وبخاصة إذا ما انفتحت آفاق سياسية لها, عندها قد ينظر إلى أن حماس تخلت عن ثوابتها، وهو توقع سابق لأوانه، عندها سيكون الحسم الذي لا مناص منه, في انقسام بين مـــا يســـمى جيـــل الحمائم والصقور, أو بين الداخل والخارج, أو السياسي والعسكري. وتؤيد الدراسة الفكرة القائلة إن " انتقال حماس من موقع المعارضة إلى موقع الحكم، سيرغمها على إحداث تغييرات بنيويـــة وأيديولوجية، لكنها لن تصل حد التنصل من منطلقاتها الأساسية"[1], فالحركة انتبهت إلى أن شكل التنظيم يجب أن يتطور ويتشكل بحسب طبيعة كل مرحلة، وعرفت أن التنظيم خـــادم للأهـــداف وقد يتغير شكله وبنيته من استراتيجية لأخرى.

([1]) محيســـن، تيســـير. برنـــامج حكومـــة حمـــاس بـــين الواقـــع والمـــأمول (نظـــرة تنمويـــة)، http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/news/paper-tayseer.html

ما سبق يؤكد أن حماس امتلكت بنية تنظيمية تميزت باتساعها، وشكلت إحدى ركائز القدرة السياسية للحركة، بجانب خطابها السياسي المستند إلى الحقوق التاريخية والدينية، والظهور بمظهر المدافع عن حاجات الجماهير, والافتراض القائم حالياً الذي يميل إليه كثير من المراقبين, هو أن حماس أقدر من غيرها على ملء الفراغ الناجم عن ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية, وعلى رأسها حركة فتح _في ضوء أزمتها الراهنة وتراجعها اللافت_ في التأثير الفاعل على المسرح السياسي، نظراً لتمتع حماس بكفاءة تنظيمية عالية، كما هي حال جماعة الإخوان المسلمين.

ورغم وجود خلافات وتوترات ظاهرة ومخفية داخل الحركة, ويعبر عن تلك الظاهرة الادعاءات القائلة بحماس الداخل والخارج، والحمائم والصقور، إلا أنه من الواضح جداً أن الحركة تتمتع بقوة التنظيم، وهو تنظيم متماسك – إلى حد كبير– سيمكنها, على المدى القريب, من الحفاظ على وحدتها الداخلية، ويحفظها من احتمالات الانشقاق، الأمر الذي يجعل تصفية وتفكيك واستئصال الحركة أمراً صعباً للغاية، كما أن قابليتها لإعادة بناء وترميم ما يتم ضربه في كل مرة قابلية سريعة.

ومما تجدر ملاحظته أخيراً، أن هناك جملة من المعطيات التنظيمية حول حماس ما زال يكتنفها الغموض, وهذا الجزء ربما يشكل أحد مكامن قوة الحركة, وحفظها من محاولات الاستئصال والاقتلاع, مثل: التركيبية التنظيمية لحماس في الخارج، وآليات اتخاذ القرار، ورسم السياسات، وطرق التمويل، والشخصيات القيادية الفاعلة في الحركة وتحركاتها، إذ إن قيادة الحركة في الداخل تعمل عن طريق عدة أجنحة متوازية ومتعددة, (تنظيم، عسكري، سياسي، مؤسسات) ويتضح كذلك وجود خلايا منفصلة، وبنية سرية, وأخرى علنية.

3-1-3: الحياة الديمقراطية داخل حماس

تتوخى هذه الجزئية، فحص حياة حماس من الداخل، وهل هي فعلاً ديمقراطية أم لا؟ ومدى تأثير ذلك على الديمقراطية في الواقع الفلسطيني، خاصة إذا ما تمت معرفة أن هناك

علاقة وثيقة بين الديمقراطيتين.إذ يتوقع أن تصبح الديمقراطية داخل التنظيم السياسي, أداة لدعم وترسيخ الديمقراطية على مستوى الدولة.

وتجدر الإشارة ابتداءً, إلى أن حركات التحرر, ومن ضمنها حماس, اعتمدت على التأييد الشعبي لها, وليس الانتخابات كمقياس لديمقراطيتها، فكان وجود الاحتلال مسوغاً لهذه الحركات بأن تمنع الاجتهاد والتنوع، لكن هل هذا يعني أن حركات التحرر ليست مطالبة بأن تكون ديمقراطية؟

يقول جمال منصور، إن الوضع " السري وواقع الاحتلال يخلق ظروفاً تصعب فيها الممارسة الديمقراطية" [1], وهو ما دعا حماس إلى إبراز أولوية التحرر على البناء.

تعتقد حماس، بسبب الظرف الأمني والسياسي, أنه لا يمكن لها اللجوء إلى الانتخابات لكي تختار قواعد الحركة القيادات التي تفرز بدورها تشكيلات قيادية تنتخب القيادات العليا, كما أن هذا الظرف لا يساعدها على عقد المؤتمرات المهمة في تكريس الشورى، والمراجعات الإدارية والتنظيمية والسياسية للقرارات, ولهذا كثيراً ما تلجأ الحركة إلى طريقة التعيين لاختيار القيادة، إذا تعذر إجراء الانتخابات. فنظام العمل لديها قائم على ركيزتين: " على الانتخابات ومن ثم التعيين"[2]. هذا لا يعني أن حماس لا تمارس الانتخابات الداخلية, فقد أجرت الحركة الانتخابات في ظل الاحتلال بشكل سري، لانتخاب مجلس الشورى، والقيادة السياسية، والمكتب السياسي، " واستطاعت في الخارج أن تجري مؤخراً انتخابات لاختيار المكتب السياسي" كما يؤكد محمود الزهار, القيادي في حماس.[3]

فرض الاحتلال على الفصائل الفلسطينية عامة, أن تتخذ أقصى درجات السرية في نشاطاتها, ولم تكن حماس بعيدة عن ذلك, إذ إنها أمعنت في سريتها, وأفرطت في تطبيق مبدأ السمع والطاعة, ولم تحاول جدياً شرح التنظيم الهرمي الداخلي للسلطة فيها, ولا لعملية صنع

([1]) سليم، جمال و منصور، جمال. الإسلاميون والانتخابات، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيار 1995، ص10.

([2]) المصدر نفسه ، ص 10.

([3]) موقع مجلة فلسطين المسلمة– ملف حوار http://www.fm-m.com/2005/apr2005/story11.htm

القرار داخلها.وقد أثار هذا الهيكل السري للحركة الشكوك حول مدى التزامها بالمبادئ الديمقراطية, وأضعف الممارسة الديمقراطية داخلها, رغم وجود ديمقراطية نسبياً, ارتباطاً بظروف أمنية وسياسية عايشتها التجربة. بالتالي من الجائز أن يختلف الوضع عندما أصبحت تنظيماً موجوداً تحت الأرض وفوق الأرض في آن واحد, وهذا بحد ذاته قد يدفع الحركة في اتجاه مقدار أكبر من الممارسة الديمقراطية, وهو بلا شك يصب في صالح الحركة, ومن ثم في صالح التطور الديمقراطي.

ورغم ذلك نستطيع تبين وجود نوع من الديمقراطية لدى حماس أكثر من غيرها من الفصائل، حيث نجحت الحركة في عدم تسليم قيادتها لفرد واحد، بنجاحها في تطبيق مبدأ القيادة الجماعية. يقول الشيخ أحمد ياسين: " لا يوجد لدى حماس فردية، بمعنى أن يأخذ شخص قراراً فردياً على عاتقه"[1], فهي طبقاً للقيادي في حماس, أبو مسامح, " تؤمن بالشورى وإلزاميتها"[2], وهي, كما يؤكد الشيخ ياسين: ليست حركة ديكتاتورية[3]. كما أن هناك مثالاً عملياً يكاد يكون متميزاً في عالمنا العربي, وهو التغيير في قيادة المكتب السياسي بين مؤسسه أبو مرزوق وخالد مشعل، حيث تحول أبو مرزوق إلى نائب لخالد مشعل في المكتب السياسي, إضافة إلى انتقال رئاسة الحركة من الشيخ ياسين بعد اغتياله من قبل إسرائيل إلى خالد مشعل, وغيرها من الشواهد على الممارسة الديمقراطية في الحركة.

وفي المقابل هناك بعض الشواهد المضادة, ويدلل بعضهم على ذلك بانتقال الحركة من مواقف متشددة إلى مواقف معتدلة دون نقاش داخلي يشمل القاعدة الحزبية ودون اعتراض أحد، بحيث تسود ثقافة السمع والطاعة لقيادة التنظيم، والتي تبدو – في نظرهم– أنها تمتلك الحقيقة، وهو ما يثير الشكوك حول مستوى الديمقراطية لدى الحركة؛ فبنية تنظيم الإخوان المسلمين, كما

([1])مهيب النواتي. حماس من الداخل، م.س.ذ، ص 41.

([2]) مجلة فلسطين المسلمة . حوار، تموز، 1996، ص22.

([3]) مجلة السياسة الفلسطينية. حوار، 1998/17، ص 117–123.

هو حال حماس, تقوم على " قواعد الشورى في القرارات، واختيار القائد بالبيعة العامة، ومن ثم السمع والطاعة للقائد"[1].

وتأسيساً على ما سبق، هناك سؤال مشروع وهو: هل حماس ديمقراطية؟ الجواب: بين نعم ولا، لأنه كيفما قُرئت الحركة فهذا لا يعني أنه تمت إجادة قراءتها، لكن هذا لا يمنع القول: من أن حماس تعتمد ديمقراطية داخلية نسبياً.

ما يلاحظ أن الطبيعة المؤسسية والشورية الجماعية لحركة حماس، قلّصت الكثير من سلبيات الضربات التي تعرضت لها الحركة عبر تجربتها السياسية/ الكفاحية، وخاصة بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل أبو شنب وغيرهم، حيث أن آلية القرار تتم بطريقة تضبط مسارات وسياسة الحركة وفقاً لحاجات المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى أن البنية التنظيمية للحركة تكرّس وحدتها الداخلية, وتزيد بناءها قوة وصلابة, وبخاصة عند المنعطفات السياسية الحادة بما يمكنها من رسم السياسات, وتحديد الأوليات بشكل أكثر دقة.

وبتصور الباحث، ما زالت مؤسسات الحركة وآليات العمل فيها برغم رسوخها وأهميتها، لا تتفق ومتطلبات مرحلة العلنية والانتشار, وضرورات التنافس الداخلي، الذي ينبغي على التنظيم السياسي أياً كانت أيديولوجيته التعامل معه باعتباره حقيقة واقعية، تؤشر على الحيوية والتنوع, وما زالت ظروف السرية والعلنية، والعضوية، وقوانين الانتخاب والترشيح، لا تحقق معياراً مؤسسياً كافياً لجماعة سياسية واجتماعية وصلت إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية, ومرشحة للتأثير في سياسة المنطقة برمتها. وهذا بالمناسبة، ليس إشكالية حماس فقط أو جماعة الإخوان المسلمين، لكنها إشكالية تقع فيها جميع التنظيمات السياسية وإن بدرجات متباينة، وهو ما ينعكس على دور التنظيم في دمقرطة النظام السياسي.

ورغم ذلك فإن حماس حركة مؤسسية لها مكتب سياسي وجهاز عسكري ونشاط اجتماعي وتربوي ضارب في جذور المجتمع الفلسطيني، وهي حركة لا يرتبط مصيرها أو مسارها بفرد أياً كان حجمه ودوره. أما فيما يتعلق بآلية صنع القرار داخل الحركة, فإن قراراتها

([1]) عبد الستار قاسم. مدخل إلى حركة حماس، م.س.ذ، ص 48.

الحركية تتخذ بالتوافق بين قيادات الداخل والخارج وقيادات السجون, وليس عن طريق قرار الأغلبية، وأن هذه القرارات تميل إلى تحقيق أكبر قدر من الإجماع داخل صفوف الحركة، بسبب قيود الجغرافيا والظروف الأمنية القاهرة وعامل الوقت, التي فرضت على حماس اتخاذ القرارات بشكل توافقي.

خاتمة

إنّ السياق التنظيمي لحماس الموصوف أعلاه, يشير إلى أن الحركة عرفت مقداراً محدوداً من ممارسة الديمقراطية في هياكلها وأطرها, إلا أن الثابت أنها حركة ممأسسة بشكل جيد, وتمتلك أطراً تنظيمية تشاورية وأهلية ولها مواثيقها, وتأخذ بالمنهج الشوري(الديمقراطي إن جاز التعبير) في أدبياتها وفكرها وأنظمتها, كما أن التعيينات فيها تتم على أسس موضوعية_إلى حد ما_. ويمكن الافتراض أن هذا الإطار التنظيمي سيكون عوناً للحركة في معركة التغيير والإصلاح, ويحفظها من الانقسامات, من خلال حل وتنظيم الاختلافات في وجهات النظر, والسماح بمزيد من التطور الطبيعي الداخلي لبنية الحركة التنظيمية, وبخاصة إذا عمدت إلى تطوير هيكلتها التنظيمية لتنسجم مع موقعها الجديد, وكل ذلك سيدّعم البناء الديمقراطي الفلسطيني.

2-3 قضايا التحول الديمقراطي عند حماس

تبين فيما سبق, أن حماس اعتمدت ديمقراطية داخلية نسبياً, فهل سيؤثر ذلك في شكل النظام السياسي الذي تسعى إليه؟ ومدى تطبيق هذه المبادئ الديمقراطية وهي في الحكم؟

هدف الحركة بالطبع ليس بناء الديمقراطية، إنما تحرير فلسطين، لكن هذا لا يمنع من أن تكون هناك مناقشة لمسألة الديمقراطية، والتي تبين فيما سبق, أنها عامل مساعد لإنجاز التحرير. فتجربة حماس في الميدان الديمقراطي قاصرة؛ لأنها تتم في مجتمع لم ينضج بعد لممارسة الديمقراطية الحقيقية، وما زال يتلمس طريقه نحو الديمقراطية، فهو مجتمع قائم على هياكل اجتماعية وذهنية معرقلة لنمو وتطور الديمقراطية بالشكل السليم،وفي نظام سياسي متآكل,

كما سبق مناقشته, من أجل محاولة تبين فرص النمو الديمقراطي وعقباتها لتنظيم سياسي إسلامي، مارس المعارضة فيما سبق، وها هو يتسلم الحكم من خلال آلية الديمقراطية (الانتخابات). فهل يمكن لتجربة حماس الحالية، أن تقود في المستقبل إلى تنفيذ مشروع ديمقراطي في الكيان الفلسطيني؟ وماذا تفعل حماس من أجل أن تتوصل إلى ذلك؟ وما هي علاقتها بالتجربة الديمقراطية؟

شهد خطاب الحركة السياسي تحولات مهمة، تبعاً لتأثر هذا الخطاب بالبيئة الاجتماعية والواقع السياسي المحيطين به, فما هي طبيعة هذا التحول ؟ وهل يمكن اعتباره تحولاً في اتجاه الانفتاح الديمقراطي، وقبول التعددية السياسية, أم أن العكس هو الصحيح؟

هذه الجزئية من الدراسة ستحاول بحث إشكالية الديمقراطية عند حماس, سواء إشكالاتها على صعيد المفهوم أو على صعيد الممارسة، وتتبع الخطوط الرئيسية للخطاب الأيديولوجي للحركة، والمشاركة السياسية التي أعقبت الانتخابات البلدية ومن ثم التشريعية، وسنجد أن الدراسة تبحث وتتحرى عن كيفية تأثير نتائج تلك الانتخابات في فكر واستراتيجية الحركة.

فيما يتعلق بموقف حماس من الديمقراطية، فإن الحركة أخذت مؤخراً تهتم بشكل متزايد بقضايا احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل المجتمع الفلسطيني، حيث لم تكن مثل هذه القضايا موجودة على جدول أعمالها بهذا الشكل الكثيف الذي نلمسه حالياً. ويرى إياد البرغوثي أن تأخر الحركة الإسلامية الفلسطينية في التعاطي مع مسألة الديمقراطية, يعود إلى عاملين: الأول: عدم تطابق الدين والديمقراطية في مستويات الفكر والحقبة التاريخية المشكلة لكل منهما. والثاني: الوجود الثقيل للاحتلال الإسرائيلي"[1], وحالياً بروز عامل آخر ألا وهو حداثة تجربة الحكم لدى حماس, التي غلّبت فيها منهجية التنظيم أكثر من منهجية الدولة.

شاركت حماس في الحملات السياسية التي أطلقتها المعارضة الفلسطينية، من أجل مواجهة أية اعتداءات على الديمقراطية، إلا أن مشاركتها هذه لم تكن بالمستوى المطلوب عملياً,

---

([1]) البرغوثي، إياد. الإسلام السياسي في فلسطين– ما وراء السياسة، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، نيسان 2000، ص64.

" وحيث أنها تعتقد أن بعض حرياتها في الأراضي المحتلة مسلوبة، من قبل الجانب الوطني, وبخاصة حركة فتح, فإنها تدعو إلى حرية التعبير من فترة وأخرى[1]. كما أنها باتت مقتنعة بأن " الديمقراطية ستوصل القادة الإسلاميين إلى السلطة، حتى في مدن الضفة الغربية مثل مدينة رام الله المسيحية تقليدياً"[2], وذلك وفقاً لعبد العزيز الرنتيسي, وهو ما حدث بالفعل مؤخراً. وقد حاولت تهدئة مخاوف البعض من احتمالات وصولها للسلطة، ومن ثم الانقلاب على الديمقراطية, يرى زياد أبو عمرو أن الحركة تتعامل " مع مفهوم الديمقراطية بنوع من المرونة لأسباب تكتيكية[3], وهو ادعاء ترفضه الحركة؛ لأن دعوتها للممارسة الشورية " ليست تكتيكاً بل هي إيمان راسخ واستراتيجية, ومنهج تؤمن الحركة الإسلامية به"[4], وطالما دعت إليه السلطة الوطنية، التي كانت تجربتها في ميدان دمقرطة المجتمع الفلسطيني سيئة في هذا المضمار _من وجهة نظر حماس– ومن أجل ذلك وجهت الحركة نقداً قاسياً للسلطة الوطنية, متهمة إياها بأنها حطت من قدر المجتمع الفلسطيني من خلال عجزها، ومن خلال الفساد الذي انتشر في مؤسساتها, وهو ما أضعف قدرتها على مقاومة الاحتلال. ورداً على الاتهامات بأنها تستخدم الديمقراطية بهدف تفكيك البناء المؤسساتي الذي تنضم إليه بشكل تدريجي، تجزم الحركة بأن غيرها – وتقصد السلطة الوطنية– هم من أعاقوا تطور الديمقراطية, والدليل هو التجربة السابقة, بينما كان دورها دوماً المطالبة بالديمقراطية.

السؤال المثير للانتباه هو: ما الدور الذي تستطيع حماس تقديمه لترسيخ الديمقراطية ؟ فأن تكون الحركة مقتنعة بالديمقراطية كضرورة للمجتمع الفلسطيني, لا يعني أنها أصبحت ديمقراطية من الدرجة الأولى، وأنها حلت أو تجاوزت الإشكاليات التي تصاحب تطبيق الديمقراطية في المجتمع، ولكي تكون حماس ديمقراطية تحتاج إلى تجاوز الكثير من الإشكاليات حتى تتحقق الديمقراطية.

([1]) البرغوثي، إياد. الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد، ط1، القدس آذار 1992، ص140

([2]) والاش، جون ووالاش، جانيت. الفلسطينيون الجدد: الجيل الناشئ من القدس، (ترجمة): هيثم علي حجازي، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص273.

([3]) أبو عمرو. زياد. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، (تقديم): سعد الدين إبراهيم، القاهرة: مركز ابن خلدون، بدون تاريخ، بدون طبعة، ص 113.

([4]) جمال سليم وجمال منصور. الإسلاميون والانتخابات، م.س.ذ، ص 9.

لا تهدف هذه الجزئية من الدراسة توضيح فكرة الديمقراطية كموضوع للدراسة، ولكن من الأهمية بمكان توضيح كيف تنظر حماس للمبادئ الديمقراطية بصورة عامة, وهناك الكثير من المسائل كحرية التعبير, وتداول السلطة, والإصلاح السياسي, والتنظيمات السياسية الموجودة على الخارطة الفلسطينية, والسلطة السياسية وغيرها, بحاجة لتقديم رؤى أكثر تطوراً مما هو موجود في الواقع، وهناك مشاكل الديمقراطية في ذاتها، وهناك مشاكل ما قبل الديمقراطية، فمن الصعوبة أن تكون هناك ديمقراطية في المناطق الفلسطينية لا تستند لثقافة ديمقراطية حقيقية، وقبل كل هذا وذاك هناك الاحتلال المعيق الأكبر للديمقراطية.

ويقع على عاتق حماس دور مهم على مستوى التطوير والتسريع والتحول الديمقراطي، ويُنتظر منها تقديم الممارسة الفاعلة بإسهامات يُعتد بها في دفع مسيرة الديمقراطية في المجتمع، ليس فقط من باب المشاركة, بل من باب إيجاد ممارسات وآليات وبرامج جديدة تجعل المجتمع يعيش حالة ديمقراطية، يتخلص بها المجتمع مما يعانيه من فساد واستبداد واحتكار المصير من قبل فئات محدودة جداً. في هذه الجزئية سيتم معالجة تقييم حماس لتجربة السلطة الوطنية من زاوية الديمقراطية, ومن ثم التطرق إلى مسألة تفسير الحركة لقضايا الديمقراطية.

إن ولوج حماس للعمل السياسي لم يتأتّ إلا بعد العديد من عمليات التكيف الذاتي مع ضوابط الحقل السياسي الفلسطيني، بحيث انخرطت في عملية تعديل لمنظومتها الأيديولوجية, عبر منطق يوطد الخيارات العملية التي يفرضها الواقع السياسي. فبعد مرحلة طويلة ظل فيها العمل السياسي الإسلامي الفلسطيني (الإخوان المسلمون في فلسطين) منحصراً في الدعوة الدينية والتركيز على إقامة الدولة الإسلامية، تغير الخطاب الإسلامي مع بداية الانتفاضة الأولى أواخر عام 1987, ببروز حماس التي أبرزت أولوية المقاومة المسلحة وتطعيمها بمفاهيم دينية, " وأصبح الشق المتعلق بتحرير فلسطين يحوز على اهتمام أكبر من الشق الإسلامي العام"[1], ودمجت حماس بذلك الوطنية الفلسطينية بالدين الإسلامي.

([1]) عصر حماس، م.س.ذ، نت

في مرحلة ثانية وتحديداً فترة أوسلو, كانت حماس أكثر وعياً بالخصوصيات المحلية للحقل السياسي الذي يحتضنها، فقل الخطاب التبشيري, وبدأت تبدي اهتماماً أكبر بتناول المواضيع المتصلة بواقع المجتمع الفلسطيني, وواقع الحركة ووضعها داخل موازين القوى المحلية، والتوجه نحو بناء الشرعية السياسية بجانب الشرعية النضالية التي حازت عليها. فكان ذلك مؤشراً على التحول من خطاب أيديولوجي إلى خطاب سياسي واجتماعي، إذ أظهرت مواقف أكثر مرونة تجاه مجالات المجتمع والسياسة, فقد "آمنت حماس أن ملامح التغيير يجب أن تنطلق من القاعدة أو الجماهير، ولهذا صبوا جل اهتمامهم عليها، وابتعدوا عن فكرة التصادم المباشر مع السلطة أو التغيير الراديكالي لها"[1], في دلالة على عملها في المجتمع. على أن خطاب الحركة ظل احتجاجياً ومطالباً من جانب السياسة ومشدداً على المقاومة، ورافضاً للانخراط في النظام السياسي الرسمي, حيث أضاعت الحركة, كما يرى المراقبون, فرصة التأثير المباشر والحقيقي على السياسات والإدارة العامة والقرارات والتشريعات، بتفضيلها حالة الانعزال عن السياسة الرسمية، الأمر الذي أضعف عملية بناء المؤسسات الفلسطينية, رغم تأكيداتها المستمرة على أهمية تلك العملية, وهو ما توافق عليه الدراسة.

وركزت حماس في هذه المرحلة على خطاب الاحتجاج على أداء السلطة الوطنية فيما يخص قضايا الديمقراطية وإدارة الشأن العام، وشاركت في حملات تندد باعتداءات السلطة على الديمقراطية.

وظلت حماس بشكل أساس توجه سهامها للرئيس الراحل عرفات شخصياً، ورفض الواقع القائم, بدلاً من تكوين تصور بناء حول كيفية الارتقاء بهذا الوضع, ودون إبداء أية محاولة جدية وفاعلة للتأثير على جدول أعمال السلطة الوطنية للإصلاح. وحال هذا الموقف دون تطوير تحالف فعّال بين المعارضة من أجل الإصلاح، وافتقدت التنظيمات السياسية وسائل اتصال فعّالة، وكانت المحصلة عدم إحداث أية مكاسب مهمة في جعل السلطة تغير نهجها وتحسّن أداءها. وتواصل تطور الحركة في سياق سياسي وثقافي ودعوي بعد مناورات عديدة

([1]) ملحم، عدنان. حماس قراءة في أدواتها التنظيمية والفكرية والسياسية، http://www.minfo.gov.ps/admin/uploads/others/5-4-06b.htm

واختبارات خاصة، واستطاعت أن تنافس السلطة الوطنية، لكن ميزتها أنها لا تتوفر على برنامج ما, وليس لها أي طرح سياسي واضح بخصوص المساهمة في تدبير الشأن العام، فنشاطها تربوي ومجتمعي ومقاوم. ثم انتقلت إلى محاولة المزج بين التربية الدينية والمقاومة والطموح السياسي السلمي مع رفض لأي انخراط في المؤسسات, أو ملامسة الواقع السياسي في الوقت ذاته؛ لأنها لا تعترف بشرعية السلطة ومؤسساتها وتصفها بالشكلية والفاسدة, وفي الوقت نفسه عملت على تطوير ذاتها والتكيف مع الواقع, ومحاولة تقديم نفسها على أنها تيار ناضج, إلا أنها ظلت بعيدة عن مؤسسات السلطة, رغم تغلغلها في النسيج السوسيولوجي للمجتمع, من أجل أن تتاح له الفرصة غدا أو بعد غد.

أما في المرحلة الثالثة، فظهر أن النزعة العملية عند حماس تتسع شيئاً فشيئاً, وبخاصة بعد قرارها الانخراط في المجال السياسي؛ فقد تراجع جانب التنظير لصالح الممارسة السياسية, هذا المسار مكنها في النهاية من الاندماج في المجال السياسي الفلسطيني بفوزها في انتخابات المجلس التشريعي

3-2-1: الموقف الديمقراطي لحركة حماس

تمثل الموقف الديمقراطي للحركة في الفترة التي سبقت قرار المشاركة, بعدم السكوت عن الاستبداد والفساد, وانتقاد عدم ممارسة السلطة للديمقراطية, وقد تبنت الحركة مشروع الإصلاح, الأمر الذي عزز سمعتها الإصلاحية, رغم انضمامها المتأخر في الانخراط بشكل رسمي في العملية الإصلاحية.

وقد اعترفت حماس وعلى لسان موسى أبو مرزوق، بقصور دورها في تقويم أداء السلطة, حيث يقول: أننا في الحركة " لم نمارس فعلاً مؤثراً، ولعل ذلك من الأمور التي يجب استدراكها"[1]. وبالتالي فهي تتحمل جزءاً من المسؤولية إلى جانب السلطة كما يشير المحللون، إذ لا يمكن إعفاؤها من هذه المسؤولية والتنصل منها، وهي مسؤولية نجمت عن عزوفها عن المشاركة في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية, مكتفية بوصف المرض دون تقديم العلاج

([1]) مجلة فلسطين المسلمة، حوار ع18، 1998، ص 102.

المناسب له. ويعود سبب عدم الاهتمام بعملية تقويم أداء السلطة فيما يتعلق بعملية البناء, حسب الهندي, إلى " التركيز على الموضوع السياسي، أو بسبب عملية التدافع التي حدثت بين السلطة وحماس"[1], إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من التنديد بممارسات السلطة غير الديمقراطية، إذ دعت للمزيد من احترام التعددية وحرية ممارسة أشكال النضال المختلفة، والكف عن سياسة كم الأفواه، وإغلاق المؤسسات والجمعيات الخيرية. واتهمت السلطة "بالفساد الإداري، والإضرار بحقوق الإنسان، وإغلاق الصحف الإسلامية مثل الوطن والمستقبل، وعدم تجديد العمل لجمعيات الصدقات"[2], على أن الحركة, كما يقول موسى أبو مرزوق, ورغم قصور دورها في تقويم أداء السلطة, " لم تقف صامتة تجاه تجاوزات السلطة في مجال الفساد، وحقوق الإنسان، والتعاون الأمني مع العدو"[3].

عند الحديث عن السلطة وأدائها، تبدأ حماس بالحديث حول تجربة م.ت.ف من حيث كونها علمانية، واعتمادها مبدأ المحاصصة، ثم يتم التطرق لنقد المحتوى السياسي للسلطة, ونقد ممارساتها, سواء مع المعارضة أو حتى مع أجهزتها, مثلما هي العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على سبيل المثال، فالحركة تنتقد أداء السلطة السياسي أولاً ومن ثم المجالات الأخرى.

درست حماس تجربة النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد أوسلو، حيث رأت أن كل المؤسسات وصلاحياتها في يد السلطة التنفيذية وفي يد الرئيس ياسر عرفات, كما أن اتفاقات أوسلو " أرجأت المقومات الأساسية للسيادة الشرعية والسياسية, لفقدانها مقومات قراراتها السيادية في إدارة الحياة"[4]. فالنظام السياسي هذا " يرسخ مفهوم الفردية الواضحة جداً في كل مجالات الحياة، وهناك تداخل واضح جداً في السلطات", وفقاً لإسماعيل هنية . [5]

([1]) الهندي، خالد. عملية البناء الوطني الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار1999، ص100.

([2]) عصر حماس. م.س.ذ، نت.

([3]) مجلة السياسة الفلسطينية، ع18،1998، ص102

([4]) منصور، جمال. التحول الديمقراطي الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار 1999، ص31.

([5]) المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الايجابي، 1998/8/19، http://www.almultaq.org/pdfs/Mo3aradAnalysis.doc

كما أن الحركة تلوم السلطة وتنتقد إجراءاتها الأمنية, خاصة فيما يتعلق بمسألة " السلامة الأمنية", وهناك تعدّ على السلطات فالصوت الأمني هو الغالب، حتى التشكيلة الوزارية السياسية يتحكم فيها القرار الأمني, ولا تستند الأجهزة الأمنية على "قانون واحد يصب في مصلحة الديمقراطية"[1], طبقاً لمحمود الزهار. حيث يستولي النظام السياسي " على الجزء الأكبر من الميزانيات لإنفاقها على الأجهزة الأمنية، وتقوية قدرته على ضبط الأمور، مقارنة مع ما ينفقه على المجالات الهامة كالصحة..." [2] وغيرها, كما تدعي أدبياتها.

لاقى التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الوطنية, اهتماماً خاصاً من قبل حماس، وربما يفسر ذلك ما تعرضت له الحركة بسببه من ضربات من قبل إسرائيل أولاً والسلطة لاحقاً, بسبب عدم التزامها بالتزامات السلطة خاصة الأمنية. بحيث اعتبرت التعاون الأمني مع الطرف الإسرائيلي على أنه " إجرام بحق الشعب الفلسطيني", كما ورد على لسان الشيخ حسن يوسف[3], وأنه أوقع الساحة الفلسطينية في مأزق كبير.

ركزت حماس على مشكلة الفساد الموجود في مؤسسات السلطة, بما فيها الفساد الإداري، والمتمثل في تضخم الجهاز الإداري وتضخم في الوظائف العليا في هذا الجهاز, والطوابير الطويلة من الموظفين الذين يستهلكون كل ميزانيات السلطة, ناهيك عن الفساد الإداري بكل أشكاله. ورأت أنه خلخل البناء المؤسساتي والاجتماعي، وأطاح بمبدأ تكافؤ الفرص في التعيين، ولم يحمي المال العام من الهدر [4], وفقاً لإسماعيل أبو شنب, وبالتاليفقد نادت الحركة بإدخال الإصلاحات في كافة المجالات.

وجهت حماس نقدها أيضا إلى السلطة التنفيذية وتمركز الصلاحيات في يد الرئيس ياسر عرفات, الأمر الذي أضعف السلطتين التشريعية والقضائية، وتحدثت عن كثير من التجاوزات

([1]) الزهار، محمود. القواسم المشتركة ووحدة الهدف، في: السلطة والمعارضة بينهما قواسم مشتركة، مجموعة مؤلفين، ط1، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، 1995، ص 22.

([2]) البرغوثي، إياد وخضر، منيب. الحوار الإسلامي الوطني: في قضايا العملية السلمية والبناء الوطني والديمقراطية، (تحرير): سعيد كنعان، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيلول 2001، ص 36.

([3]) http://www.alasr.we/index.Cfm?method=hom.co8cententId=6083

([4]) مجلة السياسة الفلسطينية.حوار ع 19، 1998، ص 111.

التي ارتكبتها بحقهما، فهناك الاعتقالات السياسية دون محاكم، وإنشاء محكمة أمن الدولة, وتغول السلطة التنفيذية على المجلس التشريعي مما أضعفه بشكل ملحوظ, حيث تعتقد الحركة أن منهج وقوة المجلس التشريعي في سن القوانين ضعيف أمام هيمنة السلطة التنفيذية, كما أن مشاريع القوانين أعطت حرية كبيرة للسلطة التنفيذية، بهدف كبح جماح القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني, التي جرت محاولات عديدة ضدها بحجة ارتباطها السياسي مع جهات وقوى المعارضة السياسية. فقد كان المجلس التشريعي, وفقاً لتصريح موسى أبو مرزوق, "سلطة شكلية رمزية دون فعالية، ليس لديه الشجاعة لمواجهة السلطة التنفيذية, ولا القدرة على المبادرة[1], لكون المجلس التشريعي – ودائماً حسب مصادر حماس– مسقف بسقف أوسلو, "فالكثير من قراراته والقوانين التي يتبناها, لم يصادق عليها ولم تنفذ"[2], كما يقول جميل حمامي القيادي في حماس, حتى إن هناك في الحركة من وصفه بـ " شربة خرج وليس له وجود وكيان"[3].

ومن الناحية الاقتصادية، تجد حماس أن السلطة تعاني من خلل اقتصادي ينقسم إلى نوعين: "الأول: يتعلق بالاتفاقية الاقتصادية مع الاحتلال. والنوع الثاني: أنه يوجد احتكار في موارد الاقتصاد الفلسطيني"[4]وفقاً لإسماعيل هنية. وترى أن هناك اعتماداً كاملاً على مساعدات الدول المانحة وما ينتج عن ذلك من زيادة في المديونية والارتباط بالخارج، وبروز فئات منتفعة من الوضع الاقتصادي.

لم تسلم السياسة الاجتماعية للسلطة من هجوم حماس أيضاً, فالثروة " أصبحت مركزة في أيدي فئات اجتماعية محدودة، تتضخم يوماً بعد يوم على حساب الطبقة الوسطى, ما أحدث اختلالاً في الميزان الاجتماعي"[5], إضافة إلى ازدياد معدلات البطالة والفقر. ورأت أيضاً أن "الخدمات المعيشية لم تتحسن بل ازدادت سوءاً, نظراً لاضطراب الإدارة في مؤسسات السلطة،

([1]) مجلة السياسة الفلسطينية. ع 18، 1998، ص102

([2]) وحدة البحوث البرلمانية. وقائع مؤتمر الانتخابات العامة، (المحرر): عدنان عودة، رام الله، كانون أول 2002، ص 193.

([3]) بكر أبو بكر. حركة حماس سيوف ومنابر، http://www.baker.bythost.com/tanthemat18.htm

([4]) المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الإيجابي، م.س.ذ، نت.

([5]) يحيى موسى. المعارضة الفلسطينية إلى أين؟ السياسة الفلسطينية، ع 19، 1998، ص 143.

ونزوعها نحو المركزية القاتلة من قبل ياسر عرفات شخصياً، كما أن الديمقراطية في انتخابات المؤسسات التي مارسها شعبنا تحت الاحتلال، قد فقدها في ظل السلطة"[1], طبقاً لإبراهيم غوشة القيادي في حماس. وكان موقف السلطة الوطنية من الديمقراطية وطريقة الحكم، وكيفية علاقاتها مع القوى الأخرى، والتعددية السياسية والفكرية، محل انتقاد حماس، حيث اعتبرت الأخيرة ذلك معيقاً لإمكانية التعاون مع السلطة في عملية بناء المؤسسات الوطنية, مؤكدة في بيان لها بتاريخ 1994/11/6, رفضها " القاطع لأساليب الهيمنة وتكميم الأفواه، واغتيال الرأي الآخر أو تجاهله, ومحاولة طمسه والتقليل من شأنه".

وهكذا نرى الهجوم الشرس من قبل حماس على السلطة ومؤسساتها وأجهزتها، دون أن تقدم بديلاً يحاكي الواقع، ويخرج الحالة الفلسطينية من أوهام الشعارات إلى أرض البرامج والسياسات.

من وجهة نظر الباحث, فقد اكتفت حماس بالشعارات السياسية, أكثر مما اجهدت نفسها في الولوج إلى عمق العملية السياسية, أو الالتفات إلى الوضع الفلسطيني الداخلي الذي كان يتدهور, إذ إنها لم تحسم موقفها من السلطة من حيث كونه شرعي أم لا, وظلت حبيسة الرؤية التنظيمية. فالانتقادات التي أطلقتها حماس على النظام الفلسطيني وأوجه القصور الذي تعتريه, ونقص الديمقراطية فيه, وبروز الكثير من الظواهر السلبية, والاتهامات بالفساد لبعض المستنفذين في السلطة_وهي اتهامات بنت على أساسها برنامجها الانتخابي_ لا يبرر أن لا تقوم حماس بوضع الخطط والبرامج الواقعية لتحسين الوضع الفلسطيني برمته, إذ كان بإمكانها خوض معركة الإصلاح والتغيير, وتصويب أداء السلطة, والمساهمة في علاج هذه القضايا ومحاربتها منذ العام 1994_الأمر الذي تنبهت إليه في وقت متأخر_ دون أن ينتقص ذلك من دورها في المقاومة, لكنها اكتفت بالانتقاد والتفرج على أداء السلطة ومحاولة الكسب عليه, وتوظيف ذلك في صالحها, الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لاستشراء هذا الفساد في مؤسسات السلطة.

([1]) مجلة فلسطين المسلمة، ع 18، تشرين أول 1994

فهل انخراط حماس في هذا النظام الفلسطيني الذي وصفته, سيمّكن الحركة من تفكيك بنية الانسداد السياسي, وأن تقدم المساهمة الفاعلة في حفظ المجتمع من سلوكيات الفساد؟

3-2-2:تفسير حماس للمسألة الديمقراطية:

ستحاول الدراسة فيما يلي فحص الاتجاهات السائدة في أيديولوجية حماس, إزاء قضايا التحول الديمقراطي في المناطق الفلسطينية, وموقفها من جملة القضايا المؤطِرة لعملية المشاركة في فكر الحركة وسلوكها، من قبيل: تطبيق الشريعة الإسلامية, وطابع السلطة الوطنية، والتعددية السياسية, وتداول السلطة وغيرها من القضايا؛ بغية تكوين فهم حول ما إذا كان هناك تطور لهذه الحركة في ضوء تجربتها في الاشتراك في السياسة. ستحاول هذه الدراسة, الإسهام في مجال المقاربة بين الحركة والديمقراطية, وأيضاً في مجال البحث في إشكاليات إمكانية ديمقراطية حماس.

3-2-2-1: تطبيق الشريعة الإسلامية

أصّل بعض المفكرين الإسلاميين للدولة أمثال: طارق البشري (مقاربة الجماعة الوطنية), وعبد الوهاب المسيري (مقاربة العلمانية الجزئية والكلية)، أحمد أبو المجد (الإسلام الليبرالي)، والغنوشي وهويدي (المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان), والشيخ يوسف القرضاوي (فقه الدولة الإسلامية) وغيرهم. وهي كتابات أعطت الإخوان المسلمين صك الغفران للتعامل مع الديمقراطية على أنها إسلامية، بقدر ما هي أداة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن المشاركة في الانتخابات شهادة (... وأن التنافس الحزبي نوع من مأسسة الخلافات السياسية والتعاون على البر والتقوى) [1].

ويرى(سبوزيتو) أن معظم الإسلاميين يقبلون بالدولة الحديثة رغم كثرة ملاحظاتهم عليها، وأنهم اتجهوا مؤخراً إلى موقف سياسي مشارك تعددي، يؤيد الديمقراطية, ويناصر حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي، ورفض العنف، وتهيئة الشعب، وإعداده لنظام إسلامي بدلاً من

([1]) عبد الفتاح، معتز بالله. شروخ في بنية الاستبداد العربي، 2006/2/21 http://www.islamonline.net-politics/2006/02/article19d.htm

فرضه عليهم[1], ولم يقتصر ذلك على التنظير فقط. بل تعداه إلى الممارسة أيضاً، حيث نلاحظ أن الإخوان المسلمين في المشرق العربي، قدموا مبادرات سياسية متطورة في السنوات الأخيرة كما ذكر سابقاً.

حماس في المقابل، تعتقد أن القانون الأساسي (الدستور المؤقت)، يجب أن تكون جميع سلطاته مبنية على التشريع, لكنها لم تناقش ماهية الحكومة التي تريد أن تؤسس لها الحركة، وما هو دور الإسلام في هذه الحكومة. وتعزو الحركة عدم وجود رؤية سياسية تفصيلية من النظام السياسي, بعدم وجود دولة مستقلة, فقد كان الشيخ أحمد ياسين يجيب عن سؤال يوضح فيه رؤيته للنظام السياسي, بقوله: "عندما تقوم الدولة أقول ما هو موقفنا من النظام فيها"[2], فالمسألة في هذا الموضوع معلقة حتى إنجاز الاستقلال لدى الحركة.

وتعتبر حماس مثالاً لأهداف وأساليب الأسلمة الوسطية، فهذه الحركة تتشارك ونفس الهدف مع جماعة الإخوان المسلمين على المدى البعيد، ألا وهو إعمال الشريعة الإسلامية كأساس للقانون الوطني، ومع ذلك فقد ألزمت الحركة نفسها مؤخراً من خلال النظام الفلسطيني الحالي لتحقيق هذا الهدف مستقبلاً.

وفي إطار محاولة سياسيي حماس المحليين بناء سمعة كإداريين محترفين، فقد حاولوا إزالة المخاوف من احتمال استهدافهم التعددية السياسية والضغط لفرض الأسلمة إجباريا, وعلى المستوى الوطني استمرت الحركة في التأكيد على الحكم الصالح والتنمية الاقتصادية وضبط الأمن والنظام، مع عدم ذكر قضايا الشريعة الإسلامية أو إرجاعها إلى موقع خلفي حتى الآن. فعلى سبيل المثال, تحالفت الحركة في بلدية بيت لحم مع الزعيم المسيحي وهو من الجبهة الشعبية العلمانية، وامتنعت عن المس بالوضع الديني القائم، فالمطاعم في بيت لحم (وهي مدينة فيها نسبة كبيرة من المسيحيين تعتمد على السياحة في دخلها) بقيت مفتوحة في رمضان تباع

([1]) سبوزيتو، جون ل. التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة؟ (ترجمة): قاسم عبده قاسم، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2002، ص100.

([2]) أبو عمرو، زياد. الإسلاميون والنظام السياسي المستقبلي، في: ما بعد الأزمة– التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، م.س.ذ، ص122.

فيها الكحول, رغم وضع حماس المسيطر على الائتلاف البلدي الحاكم؛ كما امتنعت عن الاعتراض على الكوتا التي تعطي للمسيحيين مقاعد في المجالس البلدية في مدن عدة، وكزعماء وطنيين فقد تحدثوا في خطبهم وتصريحاتهم بلغة سياسية حديثة.

والنساء الموظفات في البلديات التي تديرها حماس عدد كبير منهن غير منقبات، ومن غير الواضح عند بعضهم, ما إذا كان لبس الحجاب هو نتيجة توجهات, أو ضغط غير رسمي, أو خيار شخصي, أو لخليط من كل هذه الأسباب. فيما يؤكد عطا الله أبو السبح وزير الثقافة في الحكومة المنصرمة, أنه لن يجبر موظفاته على ارتداء الحجاب، ولكنه أضاف أنه سيحاول إقناعهن بارتدائه[1], محاولاً تهدئة تلك المخاوف التي أثيرت حول احتمال قيام حماس بفتح الملف الاجتماعي.

وقد تزايدت هذه المخاوف خلال الحملة الانتخابية التشريعية من قيام أجندة ورؤى اجتماعية محافظة، ففي البرنامج الانتخابي للحركة دعت فيه إلى اعتبار القانون الإسلامي المصدر الأساسي للتشريع. وقبل ذلك نُسب إلى محمود الزهار, القيادي في حماس, في مقابلة أجرتها معه صحيفة(نيوزويك) في 30 آب عام 2005, في سياق حديثه عن طابع السلطة الوطنية طبقاً لرؤية الحركة، إلى أن حركته ستقيم دولة مبنية على أحكام الشريعة الإسلامية، وسوف تحظر رقص النساء مع الرجال, وأنه سيُطلب من كل مواطن السير وفق أحكام الشريعة السارية اليوم، وأن يستند فيها الدستور، الزواج، والميراث والشراء والبيع إلى أحكام الإسلام[2]. وسادت حالة من الترقب في الشارع الفلسطيني في أعقاب فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وتركزت تلك المخاوف على وجه الخصوص حول الأجندة الإسلامية للحركة, واحتمال توجهها إلى فرض قوانين ذات طابع ديني تحد من حركة المواطن الفلسطيني، وتفرض عليه نموذجاً إسلامياً محافظاً دون أن تباح له حرية الاختيار. و" فرض الرقابة على كل شيء: على مشروع

([1]) موقع حماسنا. وزير ثقافة حماس، http://www.hamasna.org/articles/hamas-ikhwan.htm

([2]) مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب. طابع حماستان – http://ww.terrrorism-information.com/?act=articles&sid=92

حرية المرأة، على المشاريع الثقافية، على التفكير الحر، على التعددية العقائدية والسياسية والاجتماعية, وكذلك على النقد البناء" [1]وغيره.

ويعتقد أيمن طلال– المحاضر في الجامعة العربية الأمريكية – أن "إشارات الحكومة المنصرمة للقوانين الاجتماعية تركت تخوفاً في الشارع"[2], إضافة إلى تصريحات بعض زعماء الحركة التي أفادت_ بشكل ضمني_ بأن هناك توجهاً نحو أسلمة النظام السياسي والاجتماعي, حيث يقول أحمد أبو حلبية, القيادي في حماس أنه: "سوف يعمل المجلس التشريعي على مواءمة القوانين الفلسطينية مع روح الإسلام"[3]. كما أصدر سعيد صيام, وزير الداخلية في الحكومة العاشرة, أمراً لقوات الأمن الفلسطينية بالسماح لهم بإطلاق اللحى[4].

إن من شأن تلك التصورات أن تلقى الإعجاب لدى قطاعات في المجتمع الفلسطيني وبخاصة بعد صعود حماس إلى الحكم، لكنها في نفس الوقت قد تُبعد أوساطاً أخرى عن الحركة ممن لا يدعمون التصورات الإسلامية, وهو ما تنبهت له الحركة وسعت إلى تهدئة تلك المخاوف, من خلال تأكيدها وعلى لسان خالد مشعل, بأن الحركة لن تلجأ "إلى فرض الشريعة الإسلامية، نحن نؤمن بالوسطية وبالتدرج ونؤمن بالتسامح ولا إكراه لدينا"[5], ويؤكد محمود الرمحي النائب البرلماني عن حماس بأن حركته ليست متجهة "لإقامة دولة دينية"[6], بل إنها "تريد دولة مدنية, ذات مرجعية دينية, لكن بعد توفر مقومات الدولة"[7], وفقاً لإسماعيل هنية. وقد جاء برنامج الحكومة التي شكلتها الحركة منسجماً تماماً مع هذه الوعود, وفي الحقيقة يقول

([1]) بولس، حبيب. حماس والسلطة العلمانية أو الأصولية لا خيار آخر أمامنا، الحوار المتمدن، ع1452 بتاريخ 2006/2/5 http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid

([2]) المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث. في ندوة: الحكومة الفلسطينية بين الواقع والطموح http://www.paldsr.com/c1.htm

([3]) صحيفة الأيام، 2006/2/22.

([4]) الأيام 2006/4/3.

([5]) الجورشي، صلاح الدين. الحركات الإسلامية وتطبيق الشريعة: تأجيل أم إعادة نظر؟ 14 أيار 2006 http://www.nawaat.org/potail/article.php3id-article=1007

([6]) شبكة النبأ المعلوماتية. حماس تعتزم الاهتداء بالشريعة في سن القوانين، 31 كانون الثاني http://www.albayan-magazine.com/conversations/conv-21.htm

([7]) برنامج إدارة الحكم في الدول العربية. النشرة الإخبارية، ع5، كانون ثاني–آذار 2006 http://undp-pogar.org/arabic/govnews/2006/issue5/palestine.htm

برنامج الحكومة "القليل عن المقاومة، ويجري القفز عن الشريعة في صمت، ويتحدث نواب حماس عن الشفافية والمشاكل الاقتصادية, أكثر بكثير مما يتحدثون عن بيع الكحول أو ملابس النساء"[1], وهو دليل على العملية التي تزحف بشكل مكثف في سلوك وفكر حماس. فهل ستقود هذه العملية الحركة للتخلي عن تطبيق الشريعة الإسلامية؟ هذا سؤال افتراضي قد يكون سابقاً لأوانه، لكنه سؤال مشروع ومفتوح في ظل خلو برنامج الحركة من المطالبة الصريحة بتطبيق الحدود.

إنّ المرجح_بتصور الباحث_ أن حماس حالياً بصدد إرجاء تطبيق الشريعة الإسلامية, وتكتفي بتقديم سمات عامة لشكل وهوية الدولة الفلسطينية من وجهة نظر إسلامية، وترفض الخوض في هذه المسألة بسبب أن الأولوية للتحرر الوطني الديمقراطي.

ويبدو أن هذا الموقف, طبقا لبعضهم, له حسابات تتعلق بموقف الحركة من اتفاقات أوسلو، إذ إن تحديد تصور لشكل النظام السياسي سيستدعي تحديد الجغرافيا السياسية للكيان الذي سيجسده، الأمر الذي تحرص الحركة على عدم الخوض فيه؛ لأنها ترفض أي تسوية تفرط بأي جزء من الأرض الفلسطينية باعتبارها أرض وقف إسلامي[2]. علاوة على أنه يشير إلى عدم رغبة الحركة بالالتزام مسبقاً برؤية برنامجية تحدد شكل النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر اجتماعية– سياسية، تحسباً لمتغيرات الواقع وموازين القوى الداخلية, التي يمكن أن تتيح لها مساحة أكبر في تحديد موقفها من المسائل الديمقراطية والاجتماعية، وهو ما قد يفسر حالة الغموض للرؤية التي تقدمها الحركة لمثل تلك المسائل.

تعتقد الدراسة أن هناك مبالغة في القول: إن الحركة ستفرض قيوداً على الحياة الاجتماعية للمواطنين وحرياتهم الشخصية، فلا يوجد دليل على ذلك، حيث إن ممارستها على أرض الواقع فيما يتعلق بالملف الاجتماعي أظهرت سياسة عملية، فهي حركة سياسية واجتماعية تعبر عن تفاعلات سياسية واجتماعية، وستتحرك وتتصرف – حسب تقدير الدراسة – كما

([1]) براون ، ناثان. فلسطين: حماس في السلطة، نشرة الإصلاح العربي http://www.alwatan.com.kw

([2]) أبو شنب، إسماعيل. رؤية إسلامية للمستقبل الفلسطيني، في: ما بعد الأزمة، م.س.ذ ص 127–137.

الأحزاب الأخرى, وفق ما يعيد انتخابها ويحافظ على بقائها في موقع التأثير في المجتمع والسلطة، فالسياسة لا تؤخذ بنهج الضربة القاضية, وقد أحسنت حماس صنعاً_وهي في الحكم_في أنها لم تستدرج إلى خوض حرب على السفور والخمور وغيره, وراهنت على المكاسب الصغيرة في إصلاح مؤسسات السلطة.

وقد حاولت حماس أن تهدئ من مخاوف المواطنين فيما يتعلق بالملف الاجتماعي، بالتأكيد على أنها ليست طالبان، ربما خوفاً من إثارة حفيظة النخب، وربما لأنها ما زالت تعتبر أن الوقت غير مناسب لإثارة مشاكل جديدة مع الجمهور الفلسطيني الذي هو بطبعه محافظ ، محققة بذلك وعدها الذي أطلقه خالد مشعل, رئيس المكتب السياسي للحركة, بعدم اللجوء إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، بل العمل من خلال التدرج والمرحلية؛ إذ ليس في تجربة حماس ما يشير إلى هذه المخاوف المفتعلة التي تهدف إلى التحريض والتشهير, بدليل استيعاب الحركة للإخوة المسيحيين وكل الفئات الأخرى، وبناء منظومة قوية معهم، كما يقول خالد مشعل[1].

بتقدير الباحث فقد سعت حماس خلال وجودها في السلطة, وحتى في المعارضة, إلى أسلمة المجتمع, تمهيداً ربما إلى أسلمة النظام الفلسطيني لاحقاً, من خلال وسائل شكلية وبصورة تدريجية, من قبيل: استخدام الخطاب الديني في العديد من القضايا السياسية, ورفع الرايات الخضراء وغيرها, لأن ذلك أقرب إلى مرجعية الحركة الفكرية(جماعة الإخوان), وليس من خلال التغيير الجذري.

3-2-2-2: علاقة الدين بالسياسة في فكر وممارسة حماس

حركة حماس هي حركة إسلامية قبل أي شيء, وتمارس السياسة على اعتبار أن السياسة فرع من فروع الدين الإسلامي.

وفي معرض رد الحركة على النقد الموجه لها بشأن خلط الدين بالسياسة، ومحاولتها إنشاء حكومة دينية (المرجعية الإسلامية), فإن الحركة تفخر بأنها تخلط الدين بالسياسة.

([1]) حوار خالد مشعل مع صحيفة الأهرام العربي -http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2006/khalid-meshel/khalid-ahraam.htm

وبالتالي فإن الإسلام هو دين سياسي ونظام حضاري واجتماعي وسياسي، يتكون من مبادئ عامة لا يفرق بين الدين والدولة، وهذا يؤهل حماس وغيرها من حركات إسلامية لإدارة السلطة بكفاءة, إذا ما توفرت شروط المشاركة الحقيقية الطبيعية.

اكتسبت الحركة خبرات جديدة، من خلال تفاعلها مع كثير من الفصائل الوطنية الأخرى (تحالف العشرة مثلاً) وغيرها من تحالفات سياسية، ومالت إلى صياغة مفردات تعترف بأحقية وجود الآخر، ونشطت من خلال صناديق الاقتراع (الانتخابات الطلابية والنقابية), وهذه التجارب علّمتها كثيرا من الخبرات, الأمر الذي انعكس مباشرة على خطابها السياسي, وأصبحنا أمام صيغة حمساوية ثانية في الألفية الثالثة, تختلف عن صيغة حماس في الألفية الثانية.

وإذا كان من الصعب، اعتبار حماس الألفية الثالثة، قد تحولت تماماً باتجاه تبني المفاهيم الديمقراطية نظرياً وعملياً، فإنه من الصعب أيضاً اعتبارها قد تخلت عن هذا الربط بين المقدس (الدين) والمدنس (السياسة), إلا أنه بات من المؤكد أن العمل السياسي قد أخذ المساحة الأكبر في اهتمامات حماس. وهناك شخصيات في الحركات الإسلامية تعتقد أنهم يعبرون عن الإسلام, وبالتالي فإن "... الدين لا يمكن القبول بنقده، لكن لأن هناك خلط بين الدين والتنظيم، صار أيضاً ليس مقبولاً نقد التنظيم"[1], لأن في نقده مس مباشر بالعقيدة الإسلامية. وهذا الاتجاه أيضاً موجود عند حماس، حيث يعتقد محمود الزهار– في تصريح لجريدة الحياة اللندنية في 1994/12/16 – بأن " مشروع حماس سماوي، بينما مشروع فتح بشري"[2]، وأنها على حق بضمانة إلهية.

ولا تخفي حماس ربط السياسة بالدين، وهو ما يتضح في ميثاقها الذي يتناول عدة قضايا مهمة مثل المقاومة, والحلول السياسية،والآخر السياسي, ففلسطين_على سبيل المثال_ أرض

([1]) محمد الشنقيطي. الحركة الإسلامية في السودان، م.س.ذ، نت.

([2]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ.

وقف إسلامي, أما الرشوة والاختلاسات, كما يقول الزهار, " ليست تقديراً سياسياً بل قضية مفصول بها دينياً"[1].

ربما من المفيد لحماس_برأي بعضهم_ الفصل بين السياسة والدين في تناولها لقضايا السياسة والمجتمع, بحيث تحترم الحركة مدنية النظام السياسي الفلسطيني، وتعلن بشكل قاطع رفضها للدولة الدينية، باعتبار أن دخولها أخيراً إلى المجال السياسي يفرض عليها شروط ذلك المجال وليس بشروطها الدينية، ويكون الاحتكام فيها للقانون الأساسي المدني، ولإرادة الناخبين ولمبدأ سيادة الشعب. وقبولها بأن هذا الاختيار هو اختيار سياسي متمثلاً في فهم حماس للدين وليس الدين نفسه، وبالتالي قد يُرفض، وهذا لا يُعطيها المبرر لاعتبار معارضيها على أنهم مارقون. وفي هذا السياق، يعتقد (غراهام فولر) ضرورة " أن تكون الأيديولوجية الإسلامية، عُرضة للنقاش الشعبي العام، إذا ما أريد لها أن تتطور وأن تنضج وتتعامل مع العالم بمسؤولية وعلى نحو نفعي"[2]، وقد يكون من المفيد لحماس فحص هذه المقولة بما يخدم التطور الديمقراطي.

رأى بعضهم أن هذا المزج بين الديني والسياسي عند حماس، قد يعطل "عمليات دمقرطة المجتمع، ومعالجة مشكلاته الراهنة، وتبقى قابلة للارتداد عن التعددية"[3]. وهو ما لا يتفق معه الباحث، بحيث أن التقدير القائم والمنطقي إلى حد ما، يقول إن الدين قد يساهم في عملية التحول الديمقراطي، فهو وسيلة للنضال ضد الظلم والاستبداد, وعند حماس وسيلة للتعبئة ضد الاحتلال، وأن الدعوة إلى فصل الدين عن السياسة, يهدف لاستئثار خصوم حماس بالساحة السياسية, وخشيتهم من منافسة الحركة.

قدمت حماس في الألفية الثالثة خطاباً سياسياً مغايراً، وحرصت على تقديم نفسها في انتخابات عام 2006, بصورة أكثر سياسية وأقل أيديولوجية إلا في حدود شعارها الفضفاض

([1]) المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الايجابي، م.س.ذ، نت.

([2]) فولر، غراهام. الإسلاميون في العالم العربي: الرقص حول الديمقراطية، (ترجمة): الحارث النبهان، أيلول 2004 http://arabic.tharwaproject.com/node/791

([3]) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، م.س.ذ، ص 88

(الإسلام هو الحل)، وعبّرت عن كفاءة تنظيمية واضحة, وعن قدرة مستمرة على تقديم الخدمة الاجتماعية للجمهور كبديل عن الفوضى الحكومية.

إن الخطاب السياسي الذي تقدمت به حماس في الألفية الثالثة، كان مغايراً لما قبل هذه الألفية, " ونجد مؤشرات على هذا, في التقليل النسبي من التعابير الدينية لصالح التعابير المدنية السياسية, والاستعداد للمشاركة في الانتخابات, واستخدام مصطلحات أحزاب حديثة, واعتماد لغة ديمقراطية ومكوناتها"[1], كل ذلك على حساب الحيز الديني الذي أخذ يتراجع للخلف.

استطاعت الحركة أيضا " بالاستناد إلى الموروث الثقافي والفقهي وإلى الواقعية السياسية, أن تجد أكثر من مخرج لإشكالية الخطاب السياسي والأيديولوجي (المتشدد) الذي مارسته من مواقع المعارضة" [2], ما يعبر عن مدى التقدم الذي وصلت له الحركة. بحيث أصبح الحديث عندها عن أي رؤية سياسية، لا يقع في إطار التحليل والتحريم، وإنما يخضع لمعيار ما يعرف بـ " المصالح المرسلة"، و" جلب المنافع ودرء المفاسد" وغيرها من المفاهيم التي يحفل بها الفقه الإسلامي, التي استطاعت الحركة توظيفها بشكل جيد يحسب لها, من خلال إقناع عناصرها وكوادرها ومناصريها بصحة مواقفها السياسية.

ورغم انفتاح الحركة في الآونة الأخيرة كثيرا حول آليات الديمقراطية كالتعددية, والتداول السلمي للسلطة، إلا أنه يصعب القول: أنها تحولت نحو الفصل الكامل بين المجالين: السياسي والديني، بل استمرت في الاحتفاظ بالحيزين في إطار لغة عامة. ويمكن اعتبار ذلك – من وجهة نظر الباحث_ واقعاً في سياق التأثير العميق بالجمهور والتحشيد والتعبئة أولا, ثم أنه يقع ضمن محاولاتها الحثيثة للتمايز عن غيرها من الحركات الوطنية.

لقد بدت الحركة حريصة على استمرار هذا التشابك بين الدين والسياسة، وكأنه نوع من الحماية الحماسية للذات، بتصوير أي أذى يتعرض له عناصرها وأنصارها وكأنه أحياناً اعتداء

([1]) جميل هلال. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن، 2006، ص52.

([2]) خالد، تيسير. تداول السلطة تحت الاحتلال، 2006/12/13 http://www.majdnews.com/site/modules/news/article.php?storyid=2155

على الدين نفسه، بالإضافة إلى وجود اعتبارات أخرى تحكمها في تصرفاتها. بالتالي سيكون " انتقال حماس من الخطاب الديني إلى الخطاب السياسي" صعباً عليها [1], وإنما قد تلجأ إلى المواءمة بينهما بما يخدم الهدف السياسي والمصلحة الوطنية.

إن الإشكالية التي ترافق فهم السلوك السياسي لحماس الألفية الثالثة، تكمن في الاشتباك القائم بين الديني والسياسي, بصورة تمكنها من أن تصبح تنظيماً سياسياً مدنياً، يسعى لبناء دولة القانون والمؤسسات وليس فقط حركة هدفها إصلاح الفرد وأسلمة المجتمع. حيث يرى شاكر النابلسي, الكاتب والمحلل السياسي, أن أحد معيقات تطور الحركة السياسي، يكمن في أن "ثوابتها أكثر من تحولاتها، وهي بحاجة إلى وقت طويل لكي تحول الثوابت الدينية إلى تحولات سياسية". ومع ذلك يضيف النابلسي, فقد أصبح تنظيم حماس, يجيد "لعبة شد الحبال السياسية ورخيها، فذلك كله يعتبر تقدماً كبيراً في العقل السياسي الراديكالي الفلسطيني, وتلك علامة من علامات الرشد الفلسطيني"[2].

من وجهة نظر الباحث، يعبّر هذا عن تحول جوهري ملحوظ في المرجعية الفكرية، فحماس تنظيم عملي, لكن هذا لا يعني أن الحركة قد تبدد مكتسباتها التاريخية السياسية بإجراء تحركات تكتيكية أو استراتيجية قصيرة النظر, من شأنها أن تؤثر سلباً على قدرة بقائها في السلطة، وإنما ستوازن ما بين الثابت والمتغير وهو ما يفرضه موقعها الجديد.

بناءً على ما سبق, يعتقد الباحث أن حماس جمعت, كما هو حال جماعة الإخوان المسلمين, بين الدين والدولة على نحو يصعب الفصل بينهما, عند قيادة عقائدية بشكل خاص, ولأن الإسلام أجاب على كل التساؤلات في مختلف المجالات بحسب منطقها, إذاً يجب أن تشارك الحركة في الرد على كل تساؤل إجابة عملية. وحضور الدين عند الحركة, يفسر الكثير من مواقفها وأفكارها محليا وخارجيا, على سبيل المثال فلسطين أرض وقف مقدسة, والتفاوض حرام, والحل الوحيد الجهاد, ومؤخرا المشاركة السياسية في سلطة غير إسلامية يخضع

([1]) النابلسي، شاكر. حماس الفنادق وحماس البنادق، 2006/5/24
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=65653

([2]) المرجع السابق، نت.

للمصلحة, واللجوء إلى الدين في مثل هذه القضايا, لا شك في أنه يخدم أهداف حماس السياسية, إلى جانب استخدامها له بهدف التعبئة والتحشيد للجمهور الفلسطيني.

3-2-2-3: الإصلاح السياسي

تجدر الإشارة أن حماس لم تكن تعارض مشروع الإصلاح, لكنها لم تكن تركز اهتمامها عمليا على هذه المسالة, غير أن أداء السلطة أجبر الحركة على تبني مشروع إصلاح السلطة, وتصاعدت مطالبتها بالإصلاح في مرحلة ما بعد عام 1996, عندما قامت السلطة بملاحقتها تنفيذا لالتزاماتها الأمنية, وظلت فكرة الإصلاح حية في فكرها في مرحلة انتفاضة الأقصى, وتعززت فكراً وسلوكاً مؤخراً من خلال انخراطها في النظام الفلسطيني.

ففي أعقاب الانتخابات البرلمانية، أدلى العديد من قادة الحركة بتصريحات حول الإصلاح السياسي والاقتصادي, ولكنها ظلت تستخدم عبارات عامة، وهو ما يظهر في برنامجها الانتخابي, فهي تتبنى نظرة قومية في تحقيق الإصلاح السياسي، ويتناقض هذا التوجه مع الآراء التي تعتنقها منظمات مثل القاعدة. وترى الحركة أنه يقع على عاتقها مهمة الإصلاح, ذلك أن عملية بناء المؤسسات الفلسطينية تكتنفها مشكلات سيكون لها أثرها على عملية البناء الاجتماعي, ولذلك كان من الطبيعي أن تكون قائمة الحركة في الانتخابات المحلية والتشريعية تحت عنوان " الإصلاح والتغيير", في إشارة لحالة السلطة الوطنية ومؤسساتها وضرورة إصلاحها. وتجد الحركة نفسها أمام لحظة مناسبة للتغيير على مختلف المستويات, فاستمرار الانسداد السياسي, واستمرارها على نفس النهج مع كل ما يحدث من متغيرات يهدد دورها التاريخي, وانتظار مرحلة الفوضى هو منهج مرفوض من قبلها؛ لأن الشعب هو من سيدفع الثمن, وبالتالي أصبح وقف استمرار الانسداد, وتحرير إرادة الشعب, هما الهدفين الأساسيين في أجندة الحركة للإصلاح، والذي قد يمّكنها من القيام بدورها الطليعي, باعتبار أنها تمتلك قاعدة جماهيرية ضخمة كتيار إصلاحي، لتحقيق تغيير وإصلاح حقيقي وجذري في البنية السياسية للنظام السياسي (بنية وأساليب نظم الحكم).

أكدت الحركة ومعها بقية الفصائل الفلسطينية في بيان مشترك يوم 2005/7/18، أن المخرج من أزمة السلطة الراهنة هو " الإصلاح الشامل والجذري للوضع الفلسطيني، بوقف جميع أشكال الانفلات الأمني والفوضى ومحاربة الفساد, ومحاسبة المسيئين باستخدام المال العام أو استغلال المنصب بما يكرس احترام سيادة القانون"[1]. فإصلاح السلطة وفق مفهوم حماس، يعني القضاء على مظاهر الفساد المالي الذي واكب نشأتها، وإعادة توزيع واقتسام السلطة نفسها، وفق قواعد أكثر عدالة تراعي تضحيات كل طرف، وتدفع حركتي حماس والجهاد الإسلامي للانضمام إلى الإجماع الوطني(م.ت.ف بعد إصلاحها) واعتبار المقاومة غير مستبعدة, مع الحرص على تحقيق الإجماع الوطني على استخدامها, على أن تكون عملية الإصلاح كلية وبمرجعية فلسطينية وطنية. وعبّرت عن "أهمية إجراء تغيير في النهج السياسي العام, الذي يضمن استمرار المقاومة والنضال," معربة عن رفضها لإجراء التغيير والإصلاح المعتمد فقط على تغيير الشخصيات والمسؤوليات في السلطة[2], وعلى أن تمر أية عملية إصلاح "بالعملية الديمقراطية، وتهيئة الشارع لقبول أي تغيير", كما يقول ناصر الدين الشاعر, المقرب من حماس [3].

وتحدث محمود الزهار في مقابلة له مع صحيفة(نيوزويك) في 30 آب عام 2005 عن الطابع الفاسد الذي تتسم به السلطة الوطنية، على النقيض من الطابع الأخلاقي لحماس, فالسلطة برأيه هي سلطة فاسدة تتعاون مع " العدو الصهيوني" ، ووفقاً لأقواله، فقد سرى الفساد في المجتمع الفلسطيني, الذي انتشرت فيه مؤخراً المحسوبية والرشوة والزنا. في المقابل يقدم الزهار حركته على أنها حركة طهورة, تسعى إلى اجتثاث مظاهر الفساد على الصعيدين السياسي والاجتماعي، مؤكداً أن البرنامج الخاص بمكافحة الفساد سيلقى تأييداً واسعاً وسط الجمهور الفلسطيني.

([1]) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. السلطة الفلسطينية بين احتمالات الانهيار وحتمية الإصلاح، 2004/8/12 http://www.palestine-info.info/arabic/press/new4/e7temalat.htm

([2]) الملتقى الفكري العربي. التحول الديمقراطي في فلسطين، التقرير السنوي (5) القدس: الملتقى الفكري العربي، أيار 2003، ص 120.

([3]) صحيفة الأيام الفلسطينية 2004/5/19، ص5.

في برنامجها الانتخابي[1]، أوضحت حماس رؤيتها للإصلاح والتي تتمثل في خلق مناخ مناسب تساعد في تحقيق غايات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والحفاظ على حق الشعب في إدارة شؤونه وتقرير مصيره، ونشر العدل والمساواة بين الناس, والحفاظ على الحريات العامة, ووضع حد للفساد المالي والإداري والأخلاقي، وتحديث التشريعات والنظم الإدارية والاهتمام بالعنصر البشري، والقيام بإصلاحات دستورية كمدخل لإصلاحات وتنمية سياسية شاملة. ومع وصول حماس إلى مركز صنع القرار في السلطة الوطنية ظلت تدعو إلى احترام الإجراءات الديمقراطية، لكنها في الواقع أظهرت عجزها عن تطبيق أي برنامج إصلاحي, وانهارت الأسس السياسية الداعمة لعملية الإصلاح كالبرلمان, بسبب الحصار الدولي والعدوان الإسرائيلي والمناكفة الداخلية, إذ وقعت الحركة في إشكالية صعبة، حيث إن أي عملية إصلاح سياسي أو محاربة للفساد، ستبدو لحركة فتح على أنها محاولة لتطهير الأجهزة الأمنية والبيروقراطية المدنية من عناصرها، واستبدالهم عناصر من حماس بهم، مما قد يضاعف من حدة الصراع بين الحركتين, وهو ما تم ملاحظته مؤخراً. أما إذا لم تمارس مهامها في الحد من الفساد في مؤسسات السلطة، فستثير بهذا جمهور ناخبيها، وتظهر أمامهم بأنها لم تحقق ما جاءت من أجله من إصلاح وتغيير.

وفي رأي الباحث فإن إخفاق حماس في الوفاء بوعودها, من حيث القيام بإصلاحات اجتماعية وسياسية تعود في وقت قصير جداً بثمارها على الفلسطينيين, قد يبخر معظم الدعم غير الأيديولوجي لها بسرعة، وبالتالي قد لا يكون أمامها من خيار سوى البدء بعملية إصلاح تدريجية, واضعة بعين الاعتبار مصلحة الشعب قبل كل شيء بالتعاون مع الراغبين في ذلك.

3-2-2-4: التعددية السياسية والدينية

أقرت حركة حماس باحترام التعددية السياسية والحزبية، وسعت لإيجاد قواسم مشتركة مع الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة, حيث أملت الظروف عليها ذلك، لاغتناء الساحة الفلسطينية

([1]) للمزيد انظر إلى: حركة حماس. البرنامج الانتخابي لمرشحي قائمة التغيير والإصلاح لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ، الدورة الثانية 2006م.

بمختلف التيارات السياسية، كما أنها تتحرك في إطار سلطة غير إسلامية. حيث يقول إسماعيل هنية، القيادي في حماس أن حركته تقبل بالتعددية السياسية، المتواجدة على الساحة الفلسطينية[1]. وقد ساهمت الحركة في إطار الفصائل الفلسطينية العشرة, كما أبرمت تحالفات سياسية مع المسيحيين وغيرهم من القوى السياسية.

لأغراض الدراسة يتم استخدام مفهوم التعددية السياسية, على اعتبار أنه يحمل في المقام الأول معنى تعدد النخب والجماعات السياسية.

ويشير مفهوم التعددية السياسية، إلى وجود تنوع في الأطر الأيديولوجية والممارسات الاجتماعية, ويؤكد (مارسيل فانس) وجود علاقة وثيقة بين التعددية الحزبية والديمقراطية، حيث يقول إنه: "لا يمكن وجود ديمقراطية دون أحزاب"[2], " فوجود الأحزاب السياسية, للمجتمعات الإسلامية، ضرورة لتقدمها ولحرية الرأي فيها، ولضمان عدم استبداد الحاكمين بالمحكومين"[3], وفقاً للمفكر الإسلامي, محمد سليم العوا.

هذا القبول بالتعددية السياسية والتي دونها لن يكون هناك تداول سلمي، يلقى القبول ذاته في الساحة الفلسطينية ومن قبل حماس تحديداً, كما ذكر آنفا, حيث دلت التجربة العملية للحركة في العمل النقابي ومؤسسات المجتمع المدني, تفاعل الحركة ايجابياً مع هذا المفهوم والقبول بنتائجه, وأنها لم تكن استثناء من تلك القاعدة. ورغم ندرة الإصدارات الفكرية أو كراسات التنظير التي تعالج مسألة التعددية, فإن تصريحات قادتها تشير إلى إدراكها أنها ليست اللاعب الوحيد في المشهد السياسي الفلسطيني, وأن هناك لاعبين آخرين، حتى لو كانوا أقل عدداً (مثل حزب الشعب وفدا), ولكنهم في المحصلة النهائية يعدون ساحة اختبار لقدرة الحركة على احتواء الآخر المخالف مهما كان وزنه السياسي والاجتماعي.

([1]) إياد البرغوثي. الإسلام السياسي في فلسطين، م.س.ذ، ص69.

([2]) الهاشمي، طارق. الأحزاب السياسية. بغداد: وزارة التعليم العالي، 1990، ص 40-48.

([3]) أحمد، زكي. تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، في: الحركات الإسلامية والديمقراطية، مجدي حماد وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص237.

تعتبر الحداثة السياسية معياراً مهماً في قياس حيوية وقبول الجماعات التي تطرح أجندات لإدارة الدولة– وهو ما كانت تفتقده الحركة حتى وقت قريب– وتنبهت إلى ذلك عبر إعلان الشراكة السياسية مع اللاعبين السياسيين في الساحة[1].

يرى بعضهم أن التجربة الفلسطينية في مجال التعددية السياسية غنية ومتأصلة في التراث السياسي الفلسطيني[2], لكن النظام السياسي رغم التعددية السياسية والفكرية التي يتمتع بها فقد كان نظاماً مغلقاً, ويقوم على أساس المحاصصة المتفق عليها, ويعاني من خلل كبير ونقص في الديمقراطية، وهو موضوع تمت معالجته في باب المشاركة السياسية في النظام الفلسطيني.

وحين تذكر التعددية السياسية كخاصية للنظم الديمقراطية، عادة ما ينشرح صدر بعض المنشغلين بمستقبل النظام الفلسطيني، تأسيساً على رؤية مفادها: أن المجتمع الفلسطيني طالما انحاز بوضوح إلى هذه الخاصية, وعبّر عنها في خضم حياته السياسية منذ فترة طويلة.

حماس من جهتها لم تكن بعيدة عن هذا، فقد دخلت إلى الحقل السياسي الوطني التعددي، لذا حرصت على أن يتضمن خطابها السياسي التأكيد على أنها تحترم التعددية السياسية والفكرية.

ويتحدث ميثاق حماس وتحديداً في الباب الرابع منه, عن موقف الحركة من الحركات الإسلامية والوطنية ومنظمة التحرير (الآخر السياسي)، كما يتحدث بإيجابية عن الآخر الديني (المسيحيين)، وهي إشارات تدل على أن الحركة تقر وتعترف بالآخر نظرياً وتتعامل معه عملياً.

([1]) للمزيد حول مواقف حماس السياسية فلسطينياً انظر مثلاً:

عبد الحفيظ وهاني سليمان. علاقات الحركة على الساحة الفلسطينية، في: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، م.س.ذ، ص 263–285.

([2]) الأزعر، محمد خالد. الثقافة السياسية الفلسطينية: الديمقراطية وحقوق الإنسان، القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان 1995، ص 43.

بالإضافة إلى الميثاق, هناك المذكرة التعريفية للحركة والموزعة في آب من عام 1988 والتي تعد تطوراً مهماً في نظرة الحركة للآخر المختلف[1], وقد اقتربت الحركة بسرعة – كما يلاحظ كثير من المراقبين– لا من التسليم بوجود الآخر فقط، بل التسليم أيضا " بضرورة التعامل معه، وبخاصة في أثناء الانتفاضة, وأكثر تحديداً بعد بدء مفاوضات السلام في مدريد، حيث التنسيق للقيام بأعمال مشتركة ضد تلك المفاوضات"[2].

إذ "يمكن اعتبار تشكيل الفصائل العشرة قبيل انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول من عام 1991, المفصل التاريخي لميلاد العلاقات التنسيقية بين حماس والفصائل الفلسطينية اليسارية والوطنية, إلى أن تم تطويره إلى صيغة تحالف القوى الفلسطينية"[3], وهو ما منح حماس شرعية جزءاً مهماً من المعسكر الوطني العلماني كطرف مشارك في الحقل السياسي الوطني ", وظهرت (حماس) بصفتها أكثر قوة سياسية, حافظت على التواؤم بين المنطلقات والممارسات"[4], وذلك من خلال "إقامة علاقات أخوية بناءة مع مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني وفصائله بغض النظر عن الخلفية الأيديولوجية، فهناك أرضية مشتركة تتعاون في إطارها"[5], طبقاً لموسى أبو مرزوق, القيادي في حماس.

على الرغم من تأكيد حماس على الاعتراف والقبول المطلق بنتائج أية انتخابات، والاحتكام إلى رغبة الشعب الفلسطيني, فإن هناك آراء تعتبر أن مواقف الحركة من مسألة التعددية والديمقراطية مواقف تكتيكية[6]. وهناك من رآها مواقف تفتقد إلى المصداقية، بسبب

([1]) أنظر مثلاً: المركز الفلسطيني للإعلام http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm

([2]) البرغوثي، إياد.الديمقراطية والتعددية في فكر وسلوك الإسلاميين، في: ندوة علمية حول التعددية السياسية في فلسطين، مجلة شؤون الأوسط (واشنطن)، ع1، ربيع/صيف 1993، ص105–114.

([3]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص135–136.

([4]) علي الجرباوي. حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية، م.س.ذ، ص80.

([5]) مجلة فلسطين المسلمة، ع5، 1996، ص6.

([6]) أبو عمرو، زياد. الإسلاميون الفلسطينيون والتعددية الديمقراطية، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 1992، ص88–100.

كونها أحزاب معارضة، ثم إن التجارب تنفي ذلك[1], وأن "حماس ببرنامجها العقائدي لا يمكنها أن تستوعب القوى السياسية (الأحزاب اليسارية والعلمانية) بما فيها حركة فتح[2].

فإلى أي مدى التزمت حماس بالتعددية السياسية والانتخابات؟ وهل هي مناورة من قبل الحركة, أم هو تغيير فعلي في الثقافة والبرنامج السياسي لها؟

بتقدير الدراسة فإن حماس أبدت قدرة معتبرة على التعايش الإيجابي والتعاون مع سائر الفرقاء السياسيين_مع وجود شواهد مضادة بالطبع_ ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مواقف للحركة تدلل على قبولها بالتعددية لا نظرياً فقط, وإنما على مستوى الممارسة العملية أيضاً، فبالإضافة إلى تصريحات قياداتها بقناعتهم بالتعددية السياسية والفكرية، هناك ثانياً الانتخابات، إذ إن قرار الحركة بخوض الانتخابات الطلابية والنقابات المهنية والبلدية ومؤخراً التشريعية, هو استعداد للقبول بالتعددية السياسية, وقد أصبحت الحياة السياسية محور النشاط السياسي الفعلي الذي يحفز كل القوى للتركيز عليه، ويؤسس لمرحلة يبدأ فيها الصراع في الدولة ذاتها على الدولة، حيث أن الانفتاح السياسي على قوى وتيارات المجتمع يعزز من مقومات مؤسسات الدولة وشرعيتها، وهو ما قد يساعد, إذا ما توافرت له شروط معينة, على أن يأخذ الحالة الفلسطينية باتجاه الاستقرار الديمقراطي.

كان دخول حماس الانتخابات " في المواقع المختلفة في الضفة والقطاع، واحترام نتائجها, ومطالبتها المستمرة بالاستفتاءات الشعبية, وإعلان الالتزام المسبق بالخيار الشعبي واحترامه, مهما كان مخالفاً لرأي الحركة وتوجهاتها" تطبيقاً عملياً لقبول حماس بالتعددية السياسية[3]. فهي ستحترم خيار الشعب الفلسطيني، ولن تلجأ إلى القمع, ولن تلجأ إلى العنف لفرض رأيها أو موقفها على الشارع أو الشعب الفلسطيني"[4].

([1]) جميل هلال. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، م.س.ذ ص 28

([2]) أبراش، إبراهيم. استنهاض حركة فتح بين الضرورة الوطنية والإعاقات التنظيمية http://www.fustat.com/c-hist/abrash-5-06.shtml.

([3]) خالد الحروب . التعددية السياسية، في: الفكر السياسي لحركة حماس، م.س.ذ، ص 179.

([4]) جميل حمامي. حركة حماس والعملية الديمقراطية، في: ما بعد الأزمة، م.س.ذ ص 159.

والمسألة الثالثة، التي تدلل على قبول حماس بالتعددية على صعيد الممارسة، هو تعاملها مع مختلف القوى السياسية الفلسطينية المؤيدة للتسوية السياسية (حركة فتح)، والمعارضة للتسوية (اليسار الفلسطيني, والجهاد الإسلامي).

وقد أكدت حماس في بيان لها أصدرته في تاريخ 2005/7/20 أنها حركة "ليست انقلابية ولا إقصائية, ولا تقبل أن تنفرد وحدها في الساحة، بل إن الساحة الفلسطينية تتسع وتحتاج لكل ألوان الطيف السياسي وطاقاته المختلفة"[1], وهذا الخطاب يوضح أن الحركة مستمرة في تبني التعددية السياسية, ويشكل ذلك تطوراً في برنامج الحركة وثقافتها السياسية.

بعد فوزها في هذه الانتخابات, ورغم تصريحات زعماء الحركة ورموزها المؤكدة على أولوية الحكومة التشاركية, فإن مسألة التعددية أخذ يشوبها الغموض، بعد أن أخفقت الحركة _بغض النظر عن مبرراتها– في تشكيل حكومة وحدة وطنية، فشكلت الحكومة من لون سياسي واحد دون مشاركة الفصيل المعارض الأكبر (فتح), أو دون شركاء ثانويين. وهو ما أضر بالتعددية, وفتح الباب واسعاً أمام حالة الاستقطاب التي شوهدت نتائجها السلبية من خلال الصراع الدامي على السلطة بين فتح وحماس مؤخراً, فيما أُخرجت الفصائل الأخرى من معادلة الصراع السياسي، وكان ذلك مؤشراً على الوضع الخطر الذي باتت تعيشه التعددية السياسية الفلسطينية، وعلى ضحالة الثقافة السياسية الديمقراطية لدى التنظيمين، وعدم احترام الرأي الآخر، وسيادة ثقافة الإقصاء والتهميش عندهما.

هذا الوضع تم تداركه بعد حوالي عام من المعاناة نزفت فيه كثير من الدماء الفلسطينية ، وعاش فيه المجتمع أصعب مراحله، حيث تم التوصل إلى اتفاق عرف باسم "اتفاق مكة" منهياً بذلك الاحتكار الأحادي، بما قد يفتح مرحلة جديدة في العلاقات الوطنية, بعد أن توصل الطرفان إلى القناعة بأن أحدهم لا يملك حسم الأمر لصالحه, وفي تقديرنا أن إعلان مكة لا سيما في شقه المتعلق بإنجاز حكومة الوحدة، هو أبرز نتائج هذه القناعة"[2]. وقد أكدت التجربة في ضوء

([1]) أخبار المختصر، 2005/7/24 http://www.almokhtsar.com/html/news/881/31

([2]) الأزعر، محمد خالد. جديد صيغة مكة... التعددية الحقيقية، 2007/2/13 http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2007/02/article013.Shtml

مرحلة الأحادية الحمساوية التي هي امتداد للأحادية الفتحاوية، أن التعددية السياسية هي الخيار الوحيد المفتوح أمام النظام السياسي، وبالتالي فإن الحكومة الفلسطينية الجديدة التي ستشكل وفقاً لإعلان مكة ليست حكومة حماس وحدها ولا حكومة فتح وحدها, ولكنها حكومة كل الشعب الفلسطيني، ومن مصلحة حماس بشكل أساسي, تشكيل حكومة وحدة من منطلق مصالحها الحالية والمستقبلية. وربما يحتاج الأمر من حماس إلى تعميق التعددية السياسية داخل قاعدتها الحركية تحديدا والتدريب عليها, بما يضمن بلورة ثقافة سياسية تعددية ديمقراطية, تنسجم مع موقعها الجديد, وبما يحقق أهدافها في المساهمة في دعم الديمقراطية الفلسطينية.

فيما يتعلق بنظرة حماس للآخر الديني، فإنها أكدت مراراً أنها تحترم المسيحيين منسجمة بذلك مع أطروحات غيرها من الحركات الإسلامية. يعتقد الشيخ راشد الغنوشي, المفكر الإسلامي التونسي, أنه لم يعد مطلوباً أن يُعامل غير المسلمين كأهل ذمة، وإنما لا بد أن يُقبلوا بوصفهم مواطنين لهم كل حقوق المواطنة، تماماً مثل إخوانهم المسلمين[1]. وقد انتبهت الحركة إلى هذه المسالة مبكراً, بحيث حرصت على إقامة علاقات وطنية وعضوية مع المسيحيين، باعتبارهم جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي الفلسطيني[2]. وبالتالي فقد ترجمت الحركة نظرتها إلى شكل العلاقة التي ينبغي أن تربطها بالآخر الديني، وذلك عبر دعمها لمرشحين مسيحيين في الانتخابات، ووضع أشخاص من الوسط المسيحي في قوائمها. فالإسلام, بحسب رأي مشير المصري, الناطق الإعلامي باسم حماس, " لا يمنع أن نتوافق مع المسيحيين على المصلحة العامة للشعب"[3].

وهكذا نجد تعبير الحركة عن اقتناعها بالتعددية، ولها في حزب الله اللبناني نموذج يمكن أن تحتذي به, من خلال الانفتاح والتفاعل الايجابي مع مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري الملتزمة بالثوابت الوطنية؛ إذ إن الموقف الايجابي لقادة حماس من الآخر بشكل عام تعود عليهم

([1]) فلدمان، نوع. ما بعد الجهاد: أمريكا والنضال من اجل الديمقراطية الإسلامية، (ترجمة):عبد الرحمن الشيخ، ط1، مصر: دار المريخ للنشر، 2003، ص76.

([2]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 150-156.

([3]) 2006/9/2 http://www.arab2000.net/wnewsDeatils.asp?id=312778Cid=43 حوار.

بالثقة والمصداقية الوطنية الكبيرة، وتسمح لهم بمواءمة تكتيكاتهم مع مناوئيهم السابقين, بما يعود إيجابيا على الاستقرار الديمقراطي.

يبقى واضحاً بناءً على ما سبق، أن ميثاق حماس ومواقف قادتها, ومشاركتها في الانتخابات وتنسيقها مع فصائل المعارضة، وعدم اللجوء إلى العنف ضد السلطة الوطنية بشكل عام في سياق تجربتها الثورية، ومساندتها للمسيحيين الفلسطينيين, ووجود فكرة لديها مفادها: أن النظام الديمقراطي التعددي يسمح لها بالوجود, وتوقيعها على وثيقة الوفاق الوطني وإعلان مكة مؤخراً، وقبل ذلك قبولها المبدئي بهذه الحقيقة وغيرها، كل ذلك يشير إلى موقف الحركة المتقبل للآخر السياسي والديني والتعامل معهما.على أن علاقة الحركة بالآخر الديني تميزت " بأنها مقبولة إلى حد بعيد، وكان قبول الآخر الديني(عند حماس) أسهل من قبول الآخر السياسي"[1].

من الواضح برأي الباحث, أن حماس تقبل بالقوى السياسية الأخرى, كما تبين خلال تجربتها في المعارضة, باعتبارها قوى معارضة مشروعة, ويمكن الافتراض أن الحركة تنظر إلى القوى السياسية الفلسطينية, في سياق إدارة السلطة, كحلفاء محتملين في معركة الإصلاح السياسي والتغيير التي تطمح الحركة لإدارتها.

3-2-2-5: تداول السلطة

تساءل المفكر السياسي- محمد شحرور- عن قدرة الحركات الإسلامية على إبداع فقه دستوري خاص بها، كأن تنص مثلاً على وجوب تداول السلطة بالانتخابات مرة كل أربع أو ست سنوات، لافتاً إلى أن التراث الإسلامي يذهب إلى جواز أن يحكم الحاكم مدى الحياة، وأكبر مثال هو الخليفة أبو بكر الصدّيق، الذي حكم حتى توفي[2]. المقصود بتداول السلطة Transfer of Power في أدبيات السياسة، الانتقال السلس للسلطة ضمن مواد الدستور[3].

([1]) إياد البرغوثي. الإسلام السياسي في فلسطين، م.س.ذ، ص 67.

([2]) http://www.sharour.org/interview-details.php?thesid=68article308

([3]) البوعينين، ريم. تداول السلطة: هل آن أوانه؟ موقع الوقت http://www.alwaqt.com/blog-art.php?baid=168

أكدت حركة حماس في أدبياتها, أنها ملتزمة بالتعددية السياسية, كما ذكر سابقا, وهو ما يعد مؤشراً على قبولها بالتداول السلمي للسلطة، إلا أن تداول السلطة عنصر لم يتم اختباره في تجربة حماس، فليس بوسع أحد أن يجزم من الآن بأن الحركة مثلاً إذا ما خسرت الانتخابات القادمة فإنها ستتخلى عن مقاعد السلطة. غير أن أنها اختبرت في انتخابات الجمعيات والجامعات والنقابات, واحترمت نتائج الانتخابات عندما خسرتها, وقد دلت هذه التجارب على قبول الحركة بفكرة تداول السلطة وعدم الانقلاب عليها. وفي البيان الذي صدر عن الحركة في تاريخ 2005/7/20, أكدت أنه إذا " تقدم شعبنا بحماس نحو مواقع رسم السياسة والقرار الفلسطيني، فنحن له من الشاكرين، وإن تقدم لغيرنا من إخواننا في الفصائل، فسوف نحترم هذا الاختيار والتمثيل"[1]. وضوح هذا الموقف من تداول السلطة، هو مؤشر على انتفاء إمكانية لجوء حماس إلى العنف لإحداث التغيير، وهذا يؤهل الحركة ويعطيها الحق في المشاركة في الحياة السياسية وفي العملية الديمقراطية، وأن تكون رافداً من روافد هذه العملية.

3-2-2-6: الموقف من المرأة

يلاحظ أن الحركة لم تركز على المرأة في بداية عهدها، وهذا واضح من خلال أدبياتها, مع أنها أفردت مادتين (17،18) في ميثاقها لهذه المسألة. وقد اعتبر محمود الزهار أن هناك إشكالية في الخطاب الإسلامي تجاه المرأة، بحيث أنه ما زال قاصراً عن إبراز دورها "كي تعيش واقع الأمة"[2]. كما أن "تمثيل المرأة يكاد يكون معدوماً في الحركات الإسلامية"[3]. إلا أن الحركة مؤخراً ازداد اهتمامها بدورها, ورشحت عدداً من النساء في قوائمها الانتخابية للبلديات والبرلمان. وشددت على احترامها لها والتزامها بحقوقها الشرعية والمدنية، إلى جانب سعيها نحو إعادة وضع قانون أحوال شخصية واحد في إطار المرجعية الإسلامية، وفي إطار الحفاظ على النسيج الاجتماعي والأخلاقيات العامة، وعدم انتهاك الثوابت الاجتماعية، وتعزيز مكانتها

([1]) 2005/7/24 http://www.almokhtsar.com/html/news/886/3 أخبار.

([2]) الزهار، محمود. إشكاليات الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر، الخليل: دار المستقبل، بدون تاريخ، ص68.

([3]) العجرمي، أشرف. المرأة والانتخابات، مجلة تسامح، ع5، السنة الثانية، حزيران2004، ص115-117.

بعيداً عن التقاليد الغربية، والتأكيد على دور المرأة في القيادة الاجتماعية، وعلى شـــراكتها فـــي المقاومة وفي البناء والتنمية.

وتخوف بعضهم من أن صعود حماس سيؤدي إلى إضعاف المنظمات النســـوية، وأنهـــا ستحاربها "بتهمة نشر الرذيلة"[1]. غير أن الحركة أكدت تبنيها تفعيل دور المنظمـــات النســـائية، وتوظيف طاقاتها في العمل العام، وبناء الدولة. ويعد ذلك دليل نضج وتطور للحركة فيما يخص مسألة المرأة، فتمثيلها القوي في لائحة مرشحيها, دلالة أخرى على أن الحركة تحاول الوصـــول إلى مختلف فئات المجتمع، وهو ما ينفي عن الحركة صفة التعصب والانغلاق. ومع هذا، فـــإن الحركة بحاجة إلى إعطاء المرأة حيزاً ودوراً أوسع على صعيد المشاركة في القيـــادة تحديـــداً, والمشاركة في الحياة العامة, إلى جانب مشاركتها في النضال الوطني, من خلال زيادة تمثيلهـــا في الحكومة ولجان البرلمان, حيث نلحظ غياب العنصر النسوي في هذه الأجهزة باستثناء وزارة المرأة في الحكومة العاشرة، وكذلك دمجها في الأطر الحركية والتنظيمية في الحركة وهيئاتهـــا القيادية.

3-2-2-7: الأحزاب السياسية

هناك مسألة أخرى باتت مناقشتها ضرورة ملحة وبخاصة بعد وصول حماس إلى الحكم، ألا وهي فكرة إنشاء حزب سياسي, قال الشيخ أحمد ياسين: " أنا أريد دولة ديمقراطيـــة متعـــددة الأحزاب والسلطة لمن يفوز بالانتخابات"، وأضاف ياسين في معرض رده على سؤال إذا ما فاز الحزب الشيوعي، ماذا سيكون موقفه؟ فأجاب: " حتى لو فاز الحزب الشيوعي، فسأحترم رغبـــة الشعب الفلسطيني"[2].

تعكس هذه الأقوال رؤية عصرية لطبيعة ودور الحزب السياسي والتعددية، وقبول فكرة السعي للوصول إلى السلطة من خلال الأحزاب في إطار التعددية الحزبية، لكن مثل هذه الأقوال لا تقدم رؤية شاملة تربط بين التعددية والديمقراطية, وبين طبيعة النظام السياسي الذي تتصوره

([1]) رامـــي، مـــراد. المـــرأة الفلســـطينية فـــي ضـــوء نتـــائج الانتخابـــات التشـــريعية الثانيـــة، 2006/7/17 http://www.amanjordan.org/aman-studeis/wmview.php?ArtID=1089

([2]) حمامي، جميل. حركة حماس والعملية الديمقراطية: وجهة نظر مراقب، في: ما بعد الأزمة، م.س.ذ، ص 159.

الحركة، وتكتفي بما على الحزب العمل من أجله في مواجهة إجراءات السلطة. إذ اعتبر جمال منصور, القيادي في حماس, أن المطلوب هو تحديد واستخلاص المهمات الخاصة للحزب السياسي في الحالة الفلسطينية وخصوصياتها في ظل المستجدات الطارئة، خاصة لجهة "البناء المدني والديمقراطي الشورى، في وجه نزعة العسكرة لدى السلطة بحكم الاتفاقات"[1]. وينتقد منصور في هذا السياق، ما اعترى تجربة العمل الحزبي الفلسطيني، من سمات غير ديمقراطية ألقت بسلبياتها على الواقع الراهن، وهو ما ينذر بحدوث اقتتال داخلي. فمثلاً مشروع قانون الأحزاب الفلسطيني، من شأنه كما يقول منصور: "أن يربك إمكانية نشوء مجتمع تعددي ديمقراطي بالمعنى الصحيح" فالمشروع لا يشكل أرضية لبناء الديمقراطية، ويعمق الانقسامات داخل المجتمع[2]. ولا يحدد منصور ما المقصود " بالبناء المدني والديمقراطي الشوري", وإن كان يشير لاحقاً إلى أهمية نشوء مجتمع ديمقراطي تعددي، يكفل حماية المجتمع من الانقسام.

إن مسألة عدم تحول الحركة إلى حزب سياسي, لم يمنعها من أن تقوم بدور كبير وتشارك في الانتخابات، هذه المشاركة التي هوجمت بشدة من قبل تنظيم القاعدة في تصريحات لأيمن الظواهري, ورداً على هذا الهجوم دافعت الحركة عن اعترافها بأن الأمة هي مصدر السلطة، وعن مساندتها بقوة لانتخابات حرة ونزيهة. ومن خلال التأكيد على أنها ترى أيضاً، أن القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي, يجب أن تكون مطابقة للقانون الإسلامي، وهو ما يوضح مدى القلق الذي ينتاب الحركة من سن قوانين ذات منطلقات علمانية. مؤكدة أنها "ستبذل جهدها كي تكون هذه القوانين، منسجمة مع أصالة شعبنا وثقافته وحضارته، ومع قيمه وتعاليم دينه"[3], وفقاً لممثل حماس في لبنان, أسامة حمدان. ورغم ذلك فهي تقر بالحاجة إلى القانون الوضعي، آخذة في الاعتبار الحقائق الاجتماعية المعاصرة, وخصوصية الوضع الفلسطيني.

([1]) منصور، جمال. أزمة الحزب السياسي الفلسطيني بين المتاح والمطلوب، في: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني, مؤتمر مواطن 1995/11/24 ط1، رام الله: مواطن 1996، ص177.

([2]) المصدر السابق، ص 178-180.

([3]) أبو الغزلان، هيثم. حماس والجهاد والانتخابات الفلسطينية: المشاركة وعدم المشاركة وآفاق المستقبل، موقع الوحدة الإسلامية http://www.alwahdaalislamyia.net/51/aboghezlan.htm

في معارضتها لمؤسسة الحكم الفلسطينية، ركزت في جوانب منها على تطوير حكومة نظيفة ملتزمة بالقانون, فحماس, كما يؤكد الشيخ حسن يوسف, من " أشد المطالبين بسيادة القانون"[1], وفي البرنامج الانتخابي لحماس يجري "القفز عن الشريعة بصمت، ويتحدث النواب من كتلة حماس البرلمانية عن الشفافية والمشاكل الاقتصادية، أكثر بكثير مما يتحدثون عن بيع الكحول أو ملابس النساء"[2]. هذه الممارسات السياسية, هي بالأصل من مهام الحزب السياسي، وهو تطور لافت لحماس، سينضج الحركة أكثر فأكثر, في حال استمرارها في اللعبة السياسية.

إن عدم تحول حماس إلى حزب سياسي، لم يمنع الحركة من تعزيز التعاون, وتكوين شراكات مع الجماعات السياسية والفكرية الأخرى التي تشارك الحركة نفس المصالح العامة، فسياسة التقارب التي انتهجتها الحركة مؤخراً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس من الأمور اللافتة للانتباه، وكذلك سياسة الرئيس محمود عباس الايجابية المنفتحة تجاه حماس.

خاتمة

على خلفية ما سبق، يمكن القول بأن حماس اقتربت من القبول بالآليات الديمقراطية بشكل إيجابي، وأظهرت بوضوح نظرة إصلاحية وليست ثورية, في كيفية تصورها للمعضلة الرئيسية التي تواجه الأراضي الفلسطينية, فهي تنهل من نفس المرجعيات التي تنهل منها الحركة الوطنية الفلسطينية, وتعمل بنفس آلياتها إلى حد ما, فوجود السمات الواردة أعلاه في العمل السياسي للحركة, يتيح لها فرصا ومساحة واسعة للعمل السياسي.

إن من شأن امتلاك الحركة للقدرة على التعامل مع آليات الديمقراطية والتكيف معها, واحترامها لقواعد اللعبة الديمقراطية كما حددها القانون الأساسي الفلسطيني, من شأنه أن يسرّع من عملية تحولها إلى حركة سياسية شعبية, إضافة إلى أن بنيتها التنظيمية الواسعة والتصاقها بالجمهور يمكنها من توسيع صفوفها وزيادة شعبيتها, وسيكون لترسيخ هذه السمات تأثير مستمر على خيارات وبدائل الحركة مستقبلاً. لكل ما سبق, سيكون بإمكان الحركة فرض أشكال من

([1]) سليم، أحمد. ترحيبا باقتراب حماس والقوى الإسلامية من م.ت.ف، مجلة تسامح، ع9 حزيران 2005، ص 144.

([2]) ناثان براون. فلسطين– حماس في السلطة، م.س.ذ، نت.

التغيير على مسار السلطة الوطنية، وإدخالها في مرحلة توازن جديد، وهو ما عجزت عن تحقيقه الفصائل الوطنية واليسارية العلمانية في السابق.

الثابت أن أسلوب حماس في حسم قضايا من قبيل: طابع السلطة الوطنية وهويتها والتعددية السياسية، وتداول السلطة وغيرها من القضايا, سيحدد ما إذا كانت الحركة ستقود الحالة الفلسطينية–وقد وصلت إلى قمة السلطة السياسية– في نهاية المطاف إلى الديمقراطية الحقيقية، أم أنها ستفرز نظاماً استبدادياً ذا طابع إسلامي؟ وهو سؤال مشروع؛ لأن الفلسطينيين جاءوا بحماس، ليس لأنها لا تعترف بإسرائيل، لقد انتخبوها لأنهم أرادوا تغييراً لطرائق الإدارة الذاتية في المجتمع الفلسطيني, وأنها قد تكون الأقدر على تحقيق ذلك.

هذه التطورات تنطوي على مضامين سياسية هامة أهمها:

1– في ظل تكيف حماس مع المبادئ الديمقراطية والفكرة القومية، سوف يستمر خصومها السياسيون في إخفاء الشك حول حوافزها وصدقها، لكنه ينبغي الحكم على الحركة من خلال سلوكها, وليس من خلال النوايا التي ينسبها أعداؤها إليها.

2– إن الحقيقة المتمثلة في أن حماس أصبحت تظهر مرونة وانفتاحاً عقلياً جديداً في مقاربتها المتعلقة بمسألة القانون، تعني أنه سوف يتسنى لكافة الاتجاهات في السياسات السائدة في المناطق الفلسطينية, أن تبدأ بالدخول في نقاش تمس الحاجة إليه كثيراً حول الخطوات اللازمة لتطوير حكومة فلسطينية ملتزمة بالقانون.

3–3 مقاربة لتحولات حماس نحو السياسة العملية

استطاعت حماس التغلغل في النسيج المجتمعي الفلسطيني وتثبيت نفسها في الساحة الوطنية، والسؤال المثير للانتباه هو كيف استطاعت أن تحقق هذا الاختراق؟ وما هي الآليات والأساليب التي اعتمدتها في تحقيق هذا التغلغل في النسيج السياسي والاجتماعي الفلسطيني؟

اعتمد منهج حماس مؤخراً على أسلوب التعاطي الإيجابي مع شـــروط وقواعـــد اللعبـــة السياسية، وهي تيار عملي وواقعي يتخذ من النتائج العملية مقياساً له, ويقبـــل بمبـــدأ التوافـــق والتسوية والمشاركة، كما ينهل من معين الثقافة السياسية السائدة التي تقـــدمها البيئـــة السياســـية الفلسطينية. هكذا إذا دخلت الحركة إلى لعبة التوافق السياسي التي أفضت إلى الانخراط التام في السلطة الوطنية واكتساح البرلمان.

تتوخى هذه الجزئية من الدراسة الكشف والمقاربة لتحولات حماس ومواقفها وممارساتها السياسية، من خلال تبيان مدى التحول الذي تعيشه الحركة في السنوات الأخيرة والذي كان أحد أهم سماته: الدخول في العمل العام.

ويستدل من سلوك حماس حتى الآن، أن هذا التنظيم لم يكن جامداً فـــي تفكيـــره حيـــال التطورات الدراماتيكية خاصة بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، وانطلاق ما يسمى الحرب على الإرهاب، ثم بعد ذلك المتغيرات الطارئة على الساحة الوطنية. فالقراءة الأولى لفكـــر حمـــاس وممارستها يستدل منها على تغيير في مسيرتها, بما يشكل افتراقاً في جوانب منه مـــع ثوابـــت جماعة الإخوان المسلمين الأم، وحتى مع ثوابت ميثاق حماس نفسه.

حاولت حماس أن تتكيف مع مواقف الحركة الأم – الإخوان المسلمين- ومع الضـــغوط الدولية، قبل أن توافق على دخول الانتخابات التشريعية وتحمل مسؤولية تدبير الشـــأن العـــام، وحرصت الحركة على الموافقة على استغلال الآلية الديمقراطية- الانتخابات – من أجل متابعة أجندتها، وفي هذه الحالة قد تعتبر السياسة العملية المصطلح المناسب لوصف هـــذا الميـــل؛ أي تفضيل الحلول العملية.

من وجهة نظر الدراسة، فإن هذه السياسة قد تفتح الطريق لحماس لعمل المزيـــد مـــن أجل تعزيز الديمقراطية، وقد تتمكن من إقامة خطاب صحي يمكن أن يثري المعرفـــة الشـــعبية حول المسائل السياسية – الدينية.

ولفهم العوامل والظروف التي دعت الحركة لاتخاذ قرار المشاركة في المؤسسة الفلسطينية الرسمية وغيرها من تصرفات وسلوكيات، تنطلق الدراسة من الفهم الوارد أعلاه، في مناقشة شكل وطبيعة السلوك السياسي, الذي تتخذه الحركة في إطار تحركها على المسرح السياسي، وقد يفسر _إلى حد ما_ إمكانية إجرائها لتحولات في مواقفها وممارساتها, أو الجمود والبقاء على نفس أفكارها وتصرفاتها.

نظرياً، لم يحدث أن توقفت حماس عن الحديث عن الدولة الإسلامية، غير أنه مؤخراً تبين أن هناك غياباً لهذا المعطى في خطابها, مقابل التركيز على الشأن العام. أما بخصوص أدائها السياسي فقد ركزت– في بداية عهدها– على إقامة الدولة الفلسطينية, ولكن فيما بعد أخذت تتجه نحو صياغة برنامج سياسي وأقرت بحق الاختلاف، وصاغت مجموعة من المطالب المرنة والتي اعتبرت ديمقراطية إسلامية، وأكدت على تلافي البعد الانقلابي كنمط وخيار للوصول إلى السلطة، والتأرجح بين كونها حزباً سياسياً حديثاً تسعى إلى إدارة الشأن العام– والذي تمكنت من الوصول إليه مؤخراً– وبين كونها حركة دعوة تحشد الناس لأغراض انتخابية، وحركة مقاومة تناضل من أجل التحرر الوطني.

وفي ظل مراجعة حماس لتكتيكها السياسي، وإدراكا منها لحقيقة أن الأيديولوجيا على مر التاريخ تتبع السياسة والمصالح المتحولة وليس العكس, يظل السؤال مطروحاً حول إمكانية إعادة النظر في مرجعيتها النظرية، وبخاصة وجود تصريحات داخل الحركة تتحدث عن أن حماس حركة ربانية, ففي بيان صادر عن حماس في 22 مارس عام 2004: بعنوان: بيان للأمة بخصوص جريمة اغتيال الشيخ احمد ياسين، أشار البيان إلى الشيخ ياسين بـ " الإمام الربّاني"، وأن الحركة ستمضي " حركة ربانية مجاهدة"[1].

بداية، ستتم مناقشة موقع السياسة العملية عند حماس، وكيف تترجمها في سلوكها السياسي، ومن ثم تناول دمج حماس في العملية السياسية.

([1]) موقع مجلة فلسطين المسلمة الالكتروني. الفصائل الفلسطينية تدعو لمواجهة التصعيد الإسرائيلي http://www.fm-m.com/2004/apr2004/story12.htm

إن تناول هذان الموضوعان وما يترتب عليهما من نتائج, ربما يؤدي بالدراسة إلى فهم شيء عن التطور في التوجه المستقبلي لحماس خاصة على سلوك الحركة الدينية، ومدى تأثير الاعتبارات السياسية على استراتيجية العمل للحركة, على ضوء المستجدات المتتالية في الواقع السياسي الفلسطيني الداخلي والخارجي.

3-3-1: حماس بين الأيدولوجيا والسياسة

تتميز المرحلة الأولى من نشوء الحركات السياسية في المجتمعات البشرية عادة بالرومانسية، ولكن التجارب التي تمر بها هذه الحركات سرعان ما تشد بها نحو المزيد من الواقعية.

فالواقعية مطلب ملح على الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية وغيرها، التي تنشد تغيير واقع مجتمعاتها نحو الأفضل، سواء تموقعت هذه الحركات تحت قبة البرلمان كما هو شأن إخوان مصر والأردن واليمن والمغرب وغيرها, أو تموقعت داخل أجهزة الحكم قيادة وتوجيها، كما هو شأن حزب العدالة والتنمية في تركيا، أو حتى التجربة الإيرانية, ومؤخراً حركة حماس الفلسطينية, التي لم يغب عن بالها النظر إلى الواقع المتغير باستمرار، دون جمود على الأساليب التقليدية السابقة.

لاحظ بعضهم أن السبب الأول لمرونة هذه الحركات هو أنها دائماً تصور نفسها ملهماً لتحقيق العدالة, ويشير محمد الشنقيطي, الباحث الموريتاني, إلى أنه كلما كان مستوى المرونة عالياً، كان ذلك أدعى لنجاح التنظيم، ويرى أن " التنظيم الذي لا يستطيع أن يتحرر من بعض وظائفه وأهدافه المرحلية، وتبني وظائف وأهداف أكثر انسجاماً مع إمكانياته في الظروف المتغيرة، فهو محكوم عليه بالجمود، وأن التحرر من الأهداف المرحلية أو بعض الوظائف, لا يعني تحرراً من الغايات العليا التي هي مبرر وجود التنظيم"[1].

([1]) محمد المختار الشنقيطي. الحركة الإسلامية في السودان، م.س.ذ، نت.

أظهرت حماس من جهتها، القدرة على قراءة المتغيرات, حتى أنها "تتكيف مع هذه المتغيرات، وتستوعبها بصورة متوازنة, وقد أدارت التغير في الظروف العربية- والإقليمية برشاقة وبكفاءة دون أن تفقد زمام المبادرة"[1]. ويعتقد بعضهم أن ما يعبر عن الطريق الذي سلكته حماس هو " استراتيجية العنف الموجه، والتعايش (مع السلطة) في ظل المفاوضات، والاشتراك المشروط (في العملية السياسية)" [2]. وقد وجدت الحركة طريقة " لتجاوز مبادئها ولتغلف سلوكها وتسوغها بتبريرات قياسية، وفي نفس الوقت تجند مؤهلات وقدرة أيديولوجية, من أجل التقليل من خطر الصراع الداخلي أو الانقسام التنظيمي"[3].

وتستند حماس في برامجها على الواقعية، ما أهلها إلى الوصول إلى الوضع الذي هي فيه الآن, ويقول إسماعيل هنية إن: الواقعية السياسية "ليست جديدة على حماس", مرجعاً إياها إلى عام 1989, عندما طرح الشيخ أحمد ياسين الهدنة. [4]

هذه السياسة الواقعية التي تنتهجها الحركات الإسلامية, ومن ضمنها حماس, يؤكد عليها الباحث الأمريكي (وليم جيمس) مؤلف كتاب (البراغماتية) عام 1907, حيث يعتقد أن "الإسلام البراغماتي "يعني التعامل بالمنظور النفعي مع الإسلام"، أي استغلال الإسلام للمنفعة، دون التقيد بإطاراته أو شروطه. ويقول أيضاً عن الاتجاه البراغماتي: أنه اتجاه تحويل النظر بعيداً عن الأشياء الأولية: المبادئ والنواميس والفئات والحتميات المُسلم بها، وتوجيه النظر إلى الأشياء الأخيرة: الثمرات، الآثار، الوقائع، والحقائق. [5]

سلوك حماس كما يظهر للباحث، يشير إلى الواقعية السياسية، وينبني على قراءة عميقة للواقع المحلي والإقليمي والدولي، وتُظهر قدراً غير معتاد من النزعة العملية, حيث " بدأ التيار الإسلامي (في مناطق السلطة الوطنية) ينتهج سياسة على درجة عالية من المرونة, ويبتعد عن

([1]) خالد مشعل. 2005/4/27 http://www.alwatanvoice.com/articles.php?go=articles8id=20384

([2]) عصر حماس. م.س.ذ، نت.

([3]) المصدر نفسه.

([4]) 2003/2/27 http://ww.mic-pal.info/vipdetails.asp?id=13حوار.

([5]) البراغماتية http://www.hmasalgeria.net/mountada/viewtopic.php?ID

سياسة مواجهة السلطة، حفاظاً على وجوده ومكتسباته، كما أخذ يركز على انتقاد الفساد والمحسوبية والتجاوزات الأمنية، والتنديد بممارسات الاحتلال، وشارك في جلسات الحوار الوطني"[1], فلم يعد ينظر للحركة على أنها تنظيم عقائدي مغلق, وإنما تنظيم سياسي يؤثر ويتأثر ويستجيب للضغوط. وبالفعل فقد أثبتت الحركة قدراً عالياً من الحنكة السياسية في إدارة الصراع, تلك الحنكة التي مزجت بين المبدئية والسياسية (وهو أمر هام لتنظيم عقدي), وبين الأداء العملي والمرونة في التعاطي مع الأحداث, دون التفريط في الأهداف السياسية أو التنازل عن ثوابتها السياسية؛ لأنها في الواقع إن " انعطفت عن مرجعيتها وما يبنى عليها من منظورات سياسية واجتماعية وثقافية, ظهرت كمن خان مرجعيته وثوابته، ولا تحتمل حماس, على غرار التنظيمات المماثلة هذا الوصف، وبالتالي لا يصح استشراف أن تغامر هذه الحركة، أو تبادر بطرح سياسات ومواقف، توقعها تحت طائلة الاتهام بخيانة مبادئها وخطابها"[2].

هذا الفعل الذكي مكّن حماس من إجراء تمييز " بين الهدف العملي على المدى القصير للدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وبين الحلم بعيد المدى لإقامة الدولة الإسلامية على جميع أراضي فلسطين"[3], كما "قلل من الأخطار حول الخلاف الداخلي التنظيمي"[4]. ويمكن أن يشار إلى أن هذه الممارسة السياسية، شبيهة إلى حد ما بمواقف جماعة الإخوان المسلمين في الدول العربية الأخرى, التي تسعى للمشاركة السياسية ضمن الأطر القانونية والشرعية.

يوضح هذا السلوك والنهج الذي تتبعه حماس في التعاطي مع المتغيرات_كما يظهر للباحث_ أن الحركة امتلكت قدرة عالية من المناورة السياسية، ومن أمثلة ذلك استمرار الحركة في تأكيدها على الالتزام بخيارها العسكري ضد إسرائيل، غير أنها تقبل الهدنة فكرياً وعملياً, وهو ما يعبر عن ذكاء وانفتاح في التعامل مع الحدث السياسي.

([1]) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، م.س.ذ، ص 105.

([2]) الأزعر، محمد خالد. ماذا ستفعل حركة حماس في المرحلة القادمة؟ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام) http://www.ahram.org.et/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E84.HTM

([3]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

([4]) المصدر نفسه.

أشار الباحثان (شاؤول ميشال) و(افراهام سيلا) في هذا السياق, إلى أطروحة استندا عليها في كتاباهما بعنوان: (حماس الفلسطينية: الرؤية والعنف والتعايش)[1] تدعي أن حماس حركة مسيّسة وذات حسابات عملية وواقعية، وليست دوغمائية تسوقها الأيدولوجيا إلى مواقف وسياسات متهورة وغير محسوبة، وأنها حركة أبدت عقلانية وتعقيداً، تتأسس فيها عملية اتخاذ القرارات على اعتبارات الربح والخسارة. ويقولان: إن تشابك المعضلات التي أحاطت بحماس قادها إلى تبني سياسة مكنّت "الحركة من المناورة بواقعية ضمن المعطى السياسي القائم، ودون التخلي في الوقت نفسه عن وجدانها الأيديولوجي".

ترى الدراسة أن حماس تمكنت من بناء استراتيجية تمزج بين المحافظة على الثوابت السياسية, ومرونة التعامل مع المتغيرات دون التنازل عن ثوابتها، وهو ما توصل إليه كثير من الباحثين, وما ترجحه الدراسة, هو بقاء حماس ضمن هذه السياسة، بحيث لا يمكن توقع أن تضحي حماس بمبادئها، بما قد يؤثر على متانة وصلابة بنية الحركة ووحدتها. بل هي " أميل إلى اشتقاق الصيغ العملية، التي تحسب أنها لا تضعها على سكة التناقض الصريح بين أقوالها وميثاقها، وتجنبها مغبة التعارض بين التكتيكات السياسية، وبين سياستها الاستراتيجية طويلة الأجل، كما أنها أميل إلى الأخذ بالمحلية والتدرج والمرونة المحسوبة"[2].

حماس اليوم تحاول الابتعاد قدر الامكان عن الخلط بين الشعار والبرنامج السياسي، وهو ما نراه مؤخراً، حيث قدمت الحركة في حملتها الانتخابية للمجلس التشريعي عام 2006، برنامجاً عملياً بسيطاً وواضحاً وهو الإصلاح, فهي " مضطرة كي تتحول إلى جسم فاعل في السياسة الفلسطينية، إلى تقديم برنامج سياسي، يتسم بشيء من الواقعية"[3]. لكن هذا البرنامج لم يكن واضحاً الوضوح الكافي بالشكل الذي يمكّن الحركة مثلاً من رفع الحصار أو من مخاطبة المجتمع الدولي, وهو ما ظهر عند تشكيلها للحكومة.

([1]) ميشال، شاؤول وسيلا، افراهام. حماس الفلسطينية: الرؤية والعنف والتعايش، ط1، نيويورك: جامعة كولومبيا، 2000، ص 148.

([2]) محمد خالد الأزعر. ماذا ستفعل حماس في المرحلة المقبلة؟ م.س.ذ ، نت.

([3]) جميل هلال. حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث، م.س.ذ، ص 45.

بعض الخبراء في شؤون حماس, توقعوا أن يؤدي تبنيها للواقعية والعملية السياسية إلى " إضعاف الزخم الأيديولوجي، والاتجاه العسكري، وتعزيز التوجه نحو المؤسسات والانتظام"[1], واستيعاب الوقائع السياسية، والتعامل معها بدرجة عالية من المرونة عند الضرورة, دون أن يمس ذلك ثوابتها الأساسية, وهو ما يتفق معه الباحث.

3-3-2: الدمج السياسي لحركة حماس في العملية السياسية

ثمة خلاف شديد في الأوساط الأوروبية والأمريكية حول وجهة النظر القائلة: بأن حركة حماس هي لاعب أساسي في الساحة الفلسطينية, وأنه يجب تركيز الجهود على ترويضها والتعامل معها. ولذلك فإن معظم أنصار نظرية الدمج السياسي للحركة, يتبنون عدة افتراضات منها: أن حماس ستبقى لاعباً رئيسياً ذو جذور راسخة في البناء السياسي الفلسطيني, وأن استثناءها من أي ترتيبات سياسية سيفقد هذه الترتيبات مصداقيتها, وأن حماس مهيأة لأن تصبح لاعباً سياسياً[2]. وما زالت وجهات النظر مختلفة والجدل قائم حول صواب نظرة حماس في دخولها لعملية الانتخابات من عدمه, رغم أن الحركة دخلت بالفعل في هذه العملية بكل ثقلها.

والتحليلات تشير إلى أن إدماجها في عملية التطور الديمقراطي له نتائج بعيدة الأثر، وتأتي محاولات إدماج حماس في العملية السياسية، في سياق إدراك داخلي وخارجي, لعدم القدرة على تجاوز نفوذ الحركة وحضورها في الشارع أو استئصالها. ومشكلة حماس حالياً, هي أن الذين شككوا بديمقراطيتها يرفضون الخيار الديمقراطي الفلسطيني.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس هو صاحب فكرة دمج حماس في المؤسسة الرسمية، وذلك لاعتقاده أن هذا الدمج سيعدّل من مواقفها لصالح التطور الديمقراطي, وسيعطيه الفرصة لامتلاك التفويض الشعبي لإكمال مسيرة المفاوضات، كما يمكن أن يؤدي دمجها إلى تهميش دور كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس[3], كما أنه من المرجح أن تتحول الحركة إلى "

([1]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

([2]) بن مئير, ألون. خيار حماس, صحيفة الواشنطن بوست, 2005/10/4.

([3]) أبو سعدة، مخيمر. في انتظار حماس، 2005 -http:/www.project syndicat.org/commentary/abusada2/Arabic

حركة براغماتية، إذا حظيت بفرصة أن تكون جزءاً من السياسة الرسمية محلياً وإقليميا ودولياً"[1]. من هنا يبدو أن تسييس الحركة هو الطريق الوحيد الذي يُمكن من خلاله تغييرها واحتواؤها, فعلى سبيل المثال، مشاركة جبهة العمل الإسلامي الأردني في العملية الديمقراطية, مكّن الجبهة من اكتساب المزيد من المرونة السياسية, وأصبحت تتصرف, كغيرها من الأحزاب غير الإسلامية, بل وتفوقت عليها أحيانا, ضمن المعايير التي يحددها الصراع من أجل النفوذ السياسي.

حماس أيضا وبمجرد وصولها إلى مراكز التوجيه في السلطة الوطنية، أخذت تتطور شيئاً فشيئاً بحكم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، إذ باتت تتلمس على نحو متزايد ضرورة التعاطي مع باقي الفصائل الوطنية، وضرورة تناول اهتمامات وحاجات الجمهور بعين الرعاية، وهو ما من شأنه أن يسهم في عملية التطور الديمقراطي، وعودة الروح لقوى المجتمع الفلسطيني والشارع السياسي، بما فيها فتح، التي قد تلتفت إلى ضرورة تطوير خطابها وأن تجند أفضل العناصر السياسية, بحسب رأي بعضهم, لمواجهة الكادر الحمساوي النشط في الشارع الفلسطيني. لكن هذا لا يعني_برأي الباحث_ أن الحركة ستغير من أيديولوجيتها مهما كانت الظروف, في ضوء كونها جزءاً من جماعة الإخوان, بل ستعمل ضمن تكتيك سياسي جديد لم تعهده الساحة الفلسطينية من قبل.

يزعم تقرير لمجموعة الأزمات الدولية (كرايسز جروب) بعنوان: دخول حماس: التحديات أمام الاندماج السياسي – 2006/1/18، أن الدمج السياسي مهما كان متحدياً هو أفضل طريقة لإبعاد حماس عن الطريق العسكري، محذراً من بقاء الجمود والانسداد السياسي، لأن من شأنه دفع حماس لاستئناف هجماتها ضد إسرائيل، ودعا التقرير إلى منح الشرعية للحركة، أو إزالة اسمها من لائحة الإرهاب، معتبراً أن ذلك قد يؤدي إلى تسهيل اندماجها السياسي. وأنه "باندماج حماس بشكل أعمق في الحكمانية المحلية (الحكم المحلي) والوطنية (البرلمانية)، فإن رهانها في الاستقرار الكلي، والتكاليف السياسية للانهيار سوف تقودها– تدريجياً بعيداً عن

([1]) الخطيب، غسان. احتواء حماس، 2005/4/4 http://www.tharwaproject.com/node/74موقع ثروة

المسار العسكري"[1]. بحيث يجعلها ملتزمة بالتهدئة، وقد يساهم ذلك في تقوية الجانب السياسي للحركة، ويجعلها تكتشف فوائد لعب السياسة، وترى مجموعة الأزمات الدولية, أنه يمكن للتكامل أو الاندماج السياسي " أن يؤثر على استشرافها للمستقبل وعلى سلوكها، وفي براغماتيتها، وحتى في رغبتها للتعامل مع إسرائيل"[2], وهذا صحيح إلى حد كبير, بحيث نرى أن اللغة السياسية للحركة في مخاطبتها إسرائيل أصبحت مؤخراً أقل حدة وأكثر مرونة.

الاتجاه الآخر في سياق نقاش إمكانيات دمج حماس، هو المشكك في مدى نجاع إشراك الحركة في السياسة الرسمية الفلسطينية, حيث يزعم الباحث الأمريكي(مايكل هيرتزوج) في مقال له بعنوان: (هل يمكن ترويض حماس؟) أن مشاركة الحركة في المجرى الرئيسي للحياة السياسية الفلسطينية, لن يدفع الحركة إلى تعديل أهدافها (الراديكالية)؛ لأن الشروط الضرورية لاجتذاب الجماعات (المتشددة) حسب رأيه, غائبة في الحالة الفلسطينية. أما (ماثيوليفيت) صاحب كتاب: حماس– الحياة السياسية والعمل الخيري والإرهاب في خدمة الجهاد، فيرى أن هدف حماس من المشاركة هو تحقيق أهدافها فقط[3], وهي أهداف لا تصب في مصلحة التطور الديمقراطي.

الثابت أن الحركة لم تكن جامدة أبداً بل اتسم سلوكها بالديناميكية والواقعية، وهو ما يُشاهد في التحولات التي طرأت على تفكيرها وسلوكها، بحيث أنها شاركت في العمل المجتمعي والخيري، ودخلت الانتخابات التي اعتبرتها في عهد أوسلو خدماتي، وأخيراً اشتركت في الانتخابات المحلية الوطنية كسبيل للاندماج في مركز صنع القرار الفلسطيني.

ليس هناك ما يضمن بأن استراتيجية الدمج هذه سوف تنجح، ولكن حتى الآن لا يوجد بديل يمكن تطبيقه بنجاح، وينبغي بذل الجهود لاختباره، وإعطاء الفرصة لحماس الحالية

([1]) كرايسز جروب. دخول حماس: التحديات أمام الإدماج السياسي 2006/1/18 http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=388681=6

([2]) المصدر نفسه.

([3]) نشرة الإصلاح العربي http://www.alwatn.com.kw/arb/default.aspx?isu=200602000005#a2

ومراقبتها، فالمؤشرات تدل على أن الحركة مثلاً على استعداد للعيش تحت حكم القانون، وأن تحترم التشريعات الصادرة عن البرلمان.

ويتفق مؤيدو ومعارضو دخول حماس في مؤسسات السلطة السياسية, بأن الإقدام على مثل هذه الخطوة, سيكون نقطة تحول إيجابي في تطورها التنظيمي, وبالتالي في صالح التطور الديمقراطي، رغم أن الحركة تعلن بوضوح وباستمرار بأن المقاومة ثابت أساسي لن تتخلى عنه.

من هنا يمكن الافتراض أن لعبة السياسة بالنسبة لحماس, تعني استكمالاً للكفاح المسلح وليس بديلاً عنه، وهو ما حرصت الحركة التأكيد عليه في كل مناسبة, وبخاصة بعد وصولها إلى البرلمان وتشكيل الحكومة، ويتوقع أن تستمر الحركة في التمسك بهذه الصيغة، طالما استمرت إسرائيل في سياساتها العدوانية, وطالما لا ترى أن هناك أفقاً سياسياً يساعدها في عملية التكيف التي بدأتها مع النظام الفلسطيني.

والواضح أن انخراط حماس في العملية السياسية، شأنها شأن أي حزب سياسي آخر, سيخضع سلوكها لاعتبارات السياسة الواقعية وبالتالي تعديله، وأن أهدافها بمجرد وصولها لسدة الحكم قد تختلف عن أهدافها وهي في صفوف المعارضة، ولا تستبعد الدراسة احتمال تحول الحركة نحو البحث عن حل سياسي، وهو افتراض له مبرراته ضمن معطيات السياق الفلسطيني الراهن.

ولا شك في أن الاشتراك في السياسة، قد أدخل اعتدالاً جزئياً في خطاب حماس، وفي المرحلة السابقة للانتخابات أظهرت سياسية عملية واضحة, وتمسكت إلى حد كبير بالتهدئة رغم مواصلة إسرائيل عدوانها، ومن الممكن أن توفر هذه المؤشرات الفرصة الكافية للحركة, للالتفات لمسألة البناء الداخلي بكل أريحية.

الخاتمة

من الواضح أن خطاب حماس ذات المرجعية الإسلامية الصلبة, ارتكز سابقا إلى الديني أكثر منه إلى السياسي, ومؤخراً حدث العكس, بانخراطها في النظام الفلسطيني, وهو ما يشير إلى انتصار السياسي العملي على الجانب الأيديولوجي, وهذا من شأنه أن يفتح الطريق أمام الحركة لعمل المزيد من أجل تعزيز الديمقراطية. لكن هذا لا يعني تخليها عن أيديولوجيتها وسلوكها العملي يؤكد ذلك, إذ أن تحرك حماس يأتي في إطار السياسة العامة للحركة, بالعمل على تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني دون المساس بالثوابت فيها, وفي التجربة السياسية والنضالية للحركة ما يدّعم هذا الطرح, حيث سبق أن تعرضت إلى ضربات موجعة, إلا أنها واصلت عمليات المقاومة المختلفة بشتى الوسائل. فالواقعية كما تفهمها الحركة لا تعني التنازل عن الثوابت, غير أن السلطة السياسية تفرض على الحركة سلوك إخواني واقعي لا تفتقر إليه, كما تفرض عليها تكييف سياساتها وأساليب عملها مع منطق السلطة, حتى يمكنها النجاح في الحلبة السياسية, وتحقيق الفاعلية السياسية, وهو أسلوب سيسهل عليها تناول آليات الديمقراطية والتعامل معها بإيجابية.

الفصل الرابع

حماس والمشاركة السياسية وتشكيل الحكومة

4-1 حماس والنظام السياسي الفلسطيني

4-1-1 رؤية حماس لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية

4-1-2 حماس والمسألة الوطنية

4-1-2-1 فكر حماس المقاوم

4-1-2-2 حماس والتسوية السياسية

4-1-3 سياسة السلطة تجاه حماس وردود فعل الأخيرة

4-1-3-1 سياسة المواجهة بين الطرفين :- حماس والسلم الأهلي

4-1-3-2 سياسة الاحتواء

4-1-3-3 سياسة الحوار الوطني

4-1-4 حماس والعمل المجتمعي والإعلامي

4-2 حماس والمشاركة في النظام السياسي

4-2-1 حماس والانتخابات المحلية

4-2-2 قرار المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2006

4-2-3 الوضع الفلسطيني – الفلسطيني عشية انتخابات عام 2006

4-3 الحكومتان الفلسطينيتان العاشرة والحادية عشرة

4-3-1 تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة

4-3-1-1 الحصار

4-3-1-2 حرب الصلاحيات

4-3-1-3 وثيقة الأسرى

4-3-1-4 إضراب القطاع العام الفلسطيني

4-3-2 الحكومة الحادية عشرة

4-3-2-1 اتفاق مكة

4-3-2-2 تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

4-3-3 حماس والبرلمان

4. حماس والمشاركة السياسية وتشكيل الحكومة

4-1 حماس والنظام السياسي الفلسطيني

شهد الحقل السياسي – ولا يزال– جدلاً سياسياً فيما يتعلق ببنية النظام السياسي، وآليات عمله, ومستقبله, وشكل العلاقة بين أطرافه، وتناقش هذه الجزئية توجهات واستراتيجيات حماس وعلاقاتها مع السلطة الوطنية، وكيف تطورت هذه العلاقة؟ والضوابط التي تحكمت في معارضتها للسلطة وتعايشها معها؟ وأثر هذه العلاقة على النموذج الديمقراطي؟

بعد إنشاء السلطة الوطنية عام 1994, كانت رؤية حماس مرتبكة في كيفية التعامل معها, رغم أنها طرحت مسألة المزاوجة بين مرحلتي البناء الديمقراطي والتحرير الوطني, لكن الغموض شاب هذه العلاقة, فأصبحت غير واضحة لأن حماس كانت آنذاك منغمسة في الكفاح المسلح إلى الحد الذي لا يمنح مساحة لأي عمل آخر. ويرى الباحث أن هذه العلاقة تندرج ضمن ثلاثة محاور رئيسة هي:

أولاً– رؤية حماس للمنظمة والسلطة الوطنية

استند الموقف بين السلطة وحماس على مجموعة عوامل، أهمها عاملان أساسيان ساهما في رسم طبيعة العلاقة وحدودها بين الطرفين. ويتمثل هذان العاملان فيما يلي:

1– رؤية حماس لمنظمة التحرير.

2– موقف حماس من المسألة الوطنية. وتتناول:

أ. المقاومة المسلحة في فكر حماس.

ب. التسوية السياسية.

ثانياً– سياسة السلطة تجاه حماس وردود فعل الأخيرة:

1– سياسة المواجهة بين الطرفين.

2- سياسة الاحتواء.

3- سياسة الحوار الوطني.

ثالثاً- حماس والعمل المجتمعي والإعلامي.

وهي موضوعات ستناقشها الدراسة، بما يفيد الهدف الذي يتوخاه الباحث.

4-1-1: رؤية حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية

منذ انطلاقة حركة حماس، لم تر الحركة أو منظمة التحرير فائدة تذكر من انخراط الحركة في المنظمة، حيث أن حماس تبنت الكفاح المسلح لتحرير كل فلسطين، فيما تبنت المنظمة تسوية تفاوضية على أساس حل الدولتين وهو ما صعّب الأمور, وأوجد الخلاف بينهما. ويوضح عبد العزيز الرنتيسي, القيادي في حماس, أن الخلاف مع المنظمة " يتمحور حول قبولها بحل لدولة مزدوجة (حل الدولتين)" [1], فيما رأى بعضهم أن سبب الخلاف هو" عدم اعتراف الإخوان بالمنظمة كممثل شرعي"[2]. كما أن المنظمة والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات تحديداً ، لم يكن بحاجة إلى حركة لا تعترف باحتكار المنظمة للتمثيل الفلسطيني وحرية اتخاذ القرار، معتبرا أن حماس تدين بالولاء لجماعة الإخوان المسلمين، وليست مرتبطة بالمحلية الفلسطينية، وهو ما دأبت حماس على نفيه.

إن قرار حماس دخول منظمة التحرير جاء فيما بعد, كما يؤكد رائد نعيرات, رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية, " متلازماً مع قرارها بالمشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية المقبلة"[3]. حيث إنه بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات, أعطى موضوع انخراط حركتي حماس والجهاد الإسلامي في المنظمة معنى وأهمية، وقد دعت حماس

([1]) والاش، جون، والاش، جانيت. الفلسطينيون الجدد: الجيل الناشئ من القدس.م.س.ذ، ص 273.

([2])إياد البرغوثي. الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد، م.س.ذ، ص 43.

([3]) نعيرات، رائد . دخول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى (م.ت.ف): الآفاق والتحديات. في ندوة منظمة التحرير من جديد: فتح وحماس الأزمة، ص9، 2006/5/3
http://www.alburaq.org/showdetails.aspx?type=pub

لإصلاحها, ولإعادة النظر في موضوع صياغة م.ت.ف من جديد, لتكون بمنزلة الجامع الوطني الكبير للشعب الفلسطيني. وهذه الدعوة اكتسبت أهميتها من قبول حماس للمنظمة كمرجعية وطنية عليا للشعب الفلسطيني، شريطة إعادة بناء المنظمة عبر انتخابات في الداخل والخارج, وإحياء مؤسساتها وتأكيد الديمقراطية في تشكيل هذه المؤسسات, ومعالجة البرنامج السياسي للمنظمة وميثاقها, وأن أي تعيينات بالتوافق, عليها أن تأخذ في الاعتبار نتيجة الانتخابات الأخيرة, الأمر الذي رأى فيه بعضهم, رغبة حمساوية في إعادة صياغة المنظمة وفقاً لرؤيتها السياسية والأيديولوجية.

ولم يتبلور موقف واضح لحماس من المنظمة بداية انطلاقة الحركة، حيث تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض, فميثاق حماس وتحديداً في المادة (27) أشار إلى المنظمة بصورة غامضة ومطمئنة في آن واحد, عندما قال أن: (المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية)، ولكن هذا الميثاق يرفض الطابع العلماني للمنظمة بالقول: (إننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية... ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها...). وهو موقف ناجم عن التمايز السياسي والديني، وهو ما يعني بأن حماس هدفت إلى أن تتمايز بهذا التصور عن المنظمة سياسياً وهو مبرر وجودها, وفي نفس السياق أرادت أن تبين أنها لا ترغب أن تكون بديلاً، وأن تتمايز أيضاً فكرياً, "بهدف الحشد السياسي التنظيمي" [1], وهذا يشير إلى مدى تناقض برنامج حماس مع برنامج المنظمة, الذي كان أحد أسباب عدم انخراط حماس في النظام الفلسطيني الذي كانت تمثله المنظمة.

وهكذا نلاحظ غياب الموقف الصريح من صدقية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، والحرص على العمل من خارجها, "مراهنة على تآكل المنظمة وعلى إمكانية تحقيق غايتها من خلال تطوير وتفعيل ثقلها في الشارع الفلسطيني" [2], فالحركة لم تركز صراحة على أخذ مكانة المنظمة، إلا أنها دعت إلى إجراء تغيير جذري وعميق وشامل في منطلقات وأهداف المنظمة

([1]) المصدر السابق، نت.

([2]) نوفل، ممدوح. آفاق الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، السياسة الفلسطينية، ع14، 1993، ص 62.

لتصبح مختلفة جذرياً عما هي عليه, مشترطة "تخلي المنظمة عن برنامجها السياسي الخاص بالتسوية مع إسرائيل"[1]. فإذا حدث ذلك فإن الحركة ستعترف بالمنظمة كـ "كيان معنوي يجمع الفلسطينيين جميعاً ويوحد جهودهم وأعمالهم"[2], طبقاً لأسامة حمدان, وبالتالي يكون بمقدور حماس الدخول إلى المنظمة. وفي مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين أوضح أنه لا يمانع من كون م.ت.ف هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني, إذا ما تخلت المنظمة عن منهجها العلماني وبرنامجها السياسي[3].

هذا يدل على أن تعاطي حماس مع المنظمة كان تعاطياً أيديولوجياً بالدرجة الأولى, أما التعاطي السياسي الفعلي فكان في عام 1990، حين تحدثت الحركة بنغمة تصالحية وطالبت بـ 40%-50% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، مشترطة إلغاء البرنامج السياسي للمنظمة (بيان إعلان الاستقلال لعام 1988). ففي مذكرة وجهتها حماس للمجلس الوطني في نيسان من عام 1990, حددت الحركة الشروط التي على أساسها يمكن الدخول في المنظمة, وهي عشرة شروط من أهمها: اعتماد الكفاح المسلح خياراً وحيداً لتحرير كل فلسطين، إضافة إلى أن تمثل في المجلس الوطني بنسبة تتراوح بين 40% و 50%, وقد شكّل هذا الطرح " خياراً للانفلات من الضغوط، ولعلمها أنها إذا لم تحصل على هذه النسبة, فإن دخولها إلى المنظمة لن يكون أكثر من ديكور سياسي"[4]. وسنلاحظ فيما بعد كيف غيرت حماس موقفها من المشاركة بالنظام الفلسطيني عندما دخلت الانتخابات التشريعية.

كانت هذه المطالبات, برأي بعضهم, مصممة بوضوح لكي تقابل برفض المنظمة لها, فقد رأت المنظمة في تلك الشروط, محاولة من قبل حماس لـ " تغيير قوانين اللعبة السياسية" داخل الحقل السياسي[5], وإحداث تغيير كبير فيها يحقق لها أهدافها.

([1]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 107.

([2]) بلقزيز، عبد الإله. من اجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، ع246، ص111.

([3]) جبارة، تيسير. دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، دار الفرقان، 1992، ص120.

([4]) رائد نعيرات، م.س.ذ، نت.

([5]) هلال، جميل. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، م.س.ذ، ص 56.

تعمقت الخلافات بين الطرفين مع مؤتمر مدريد عام 1991, وانتقدت الحركة قرارات المجلس الوطني في الجزائر في أيلول عام 1991, وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد، بل وصل الأمر للتحفظ على شرعية المنظمة, وهو ما ظهر خلال لقاء حماس وفتح في الخرطوم في يناير عام 1993.

هذا يوضح أن رؤية حماس للمنظمة اتسمت بالتغير تبعاً للتطورات المستجدة على الساحة الوطنية، فمن رفض للمنهج العلماني للمنظمة, واشتراطها تخلي المنظمة عن هذا النهج كشرط ليس بالوحيد لدخولها، تطورت رؤيتها لتقبل المشاركة في المنظمة عام 1990, بشرط حصولها على نسبة محدودة في المجلس الوطني، وهو ما يشير إلى انتقال الخلاف حول المشاركة في المنظمة من الرفض الأيديولوجي إلى الخلاف على الحصص داخل المنظمة، وهو دليل على تطور أداء الحركة السياسي النفعي.

بعد توقيع اتفاقات أوسلو، رأت حماس أن المنظمة قد "فقدت شرعية التمثيل الفلسطيني الكامل", وفق تصريح أسامه حمدان[1],ويستشف من هذا التصريح أن حماس وبعد إبرام صفقة اوسلو، بدأت بالطعن في شرعية المنظمة التمثيلية وفي مرجعيتها الوطنية، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت تعارض الخط السياسي للمنظمة.

في أواخر تسعينيات القرن الماضي وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، أخذت حماس بالمطالبة بإعادة هيكلة المنظمة وإصلاحها كشرط للانضمام إليها.

كان التطور الأبرز فيما يتعلق برؤية حماس للمنظمة في حوار القاهرة عام 2005، وتم طرح انضمام حماس مجدداً للمنظمة, وما شجع على ذلك هو قبول حماس بـ "أساسيات المشروع الوطني", وإعلانها الاستعداد للانخراط في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني[2], بشرط إصلاح المنظمة. وخلال مفاوضات القاهرة التي سبقت الانتخابات التشريعية الأخيرة، طالبت حماس بأن تكون نسبة تمثيلها في كل هيئات المنظمة بـ 40%, وبعد أن أصبحت تشكل

([1]) عبد الإله بلقزيز. من أجل إعادة بناء م.ت.ف، م.س.ذ، ص112.

([2]) مجلة رؤية. مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني 2005/11/12
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page6.htm

الأغلبية في البرلمان بنسبة 59% من مجمل مقاعد البرلمان[1] بعد تلك الانتخابات, يبرز السؤال التالي: هل ستقبل الحركة بنسبة 40% السابقة ؟

تعترف حماس بأن المنظمة أبرزت الهوية الوطنية في الصراع مع إسرائيل، ثم إنها تحمل مشروعاً وطنياً جامعاً، غير أن هذا المشروع الذي كانت تحمله المنظمة قد أصابه الخلل، وبالتالي لا بد من إشراك الجميع لإعادة بناء هذا المشروع من خلال المنظمة بعد أن تدخلها حماس والجهاد الإسلامي. وبالتالي فإن هدف حماس من وراء دخول المنظمة, هو بالأساس قطع دابر " التفرد في الشأن الفلسطيني، وما يرتجى أن تكون هذه المؤسسة بيتاً جامعاً لكل الشعب الفلسطيني, ولكن بعد إعادة صياغة سياستها"[2] , كما يؤكد الشيخ حسن يوسف, القيادي في حماس. حيث ستصبح المنظمة _عند دخول الحركة إليها– من حيث الشكل " ممثلاً شرعياً للفلسطينيين في الضفة والقطاع وكذلك في الخارج, أما من حيث المضمون فنأمل أن تصبح المنظمة أكثر فاعلية بعد تحديد الثوابت, وبعد تخليصها من البيروقراطية المميتة والأمراض الفتاكة الأخرى", بحسب أقوال محمد غزال, القيادي في حماس[3].

ولا شك في أن انضواء حماس داخل أطر ومؤسسات م.ت.ف، سيعطيها دفقاً جديداً مؤثراً يغذي تجربتها في ظل ارتقائها مواقع المسؤولية، ويوفر لها سبل النجاح في إطار قاعدة اللعبة السياسية التي توافق عليها الفلسطينيون. إضافة إلى أنها ستستفيد من المنظمة في علاقتها بالجامعة العربية ومن الشرعية الدولية, وهذا يحتاج بحسب تصور الباحث,إلى أن تعدل الحركة من موقفها إزاء الاعتراف بالشرعية الفلسطينية (المنظمة)، حتى نكون في وضع تقلع به حكومة الوحدة الوطنية التي تم التوافق عليها مؤخراً في اتفاق مكة, وفي الوقت نفسه يحفظ شرعية

([1]) للمزيد حول نتائج وإحصائيات الانتخابات التشريعية 2006 أنظر: الانتخابات المركزية– فلسطين http://www.elections.ps/atemplat.aspx?id=466

([2]) يوسف، حسن. تعقيب على ورقة د. رائد نعيرات: (دخول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى (م.ت.ف) الآفاق والتحديات، في: مركز البراق. ندوة منظمة التحرير من جديد: فتح وحماس الأزمة، م.س.ذ، ص34.

([3]) فلسطين المسلمة. الملف 2 حوار مع محمد غزال http://www.fm-m.com/2005/jun2005/story20.htm

المنظمة التي تعتبر المخزون الاستراتيجي للشعب الفلسطيني، والبناء على هذا الإنجاز وليس هدمه, " خصوصاً أن المنظمة أصبحت الهوية الدولية للكينونة السياسية الفلسطينية"[1].

يرى الباحث أن حماس لم تنزع إلى الدخول في علاقة إقصاء مع م.ت.ف أو أي من فصائلها، بل إنها دخلت في حوارات تهدف بالأساس إلى المشاركة في الإطار الجامع للمنظمة بما يتناسب مع أهدافها وأيديولوجيتها, ما يعكس إدراكها لحدود اللعبة السياسية التي يمكنها التحرك في مجالها، دون أن تقصي نفسها بالمطلق عن التأثير في البيئة السياسية الفلسطينية وتفاعلاتها. ساعدها على ذلك أنها لم تكن داخل إطار المنظمة، بل كانت مستقلة تماماً عنها، وهو ما جعل من محاولة احتوائها في بنية المنظمة أمراً حيوياً لقيادة المنظمة، فهي قوة سياسية كبيرة تعمل بعيداً عن تأثيرات المنظمة، ولعل هذا يفسر حقيقة الصدام بينها وبين السلطة الوطنية, باعتباره أحد مظاهر الصراع للسيطرة على النظام الفلسطيني.

حالياً تدرك حماس جيداً أن عملية بناء المنظمة ليس في المستطاع, لذلك تعطي الاهتمام الكافي لإنجاح حكومة الوحدة الوطنية, وإعطاء دور أكبر للرئيس محمود عباس في أية مفاوضات محتملة, بهدف تمكين نفسها من السلطة والاستيلاء عليها من خلال الانتخابات العامة القادمة, عندها تصبح مسالة السيطرة على المنظمة مسألة وقت فقط.

4-1-2: المسألة الوطنية

منطق حماس في فهمها للقضية الوطنية, هو منطق يستند إلى أساس ديني، وتتعاطى مفهوم الوطنية على أنه مكون من مكونات الأيديولوجية الإسلامية, ففي ميثاقها (المواد6، 7، 12), حرصت الحركة على الحصول على الشرعية السياسية، من خلال تأكيدها على فكرة الوطن وتأييد فكرة الدولة الوطنية، وهي تنظر إلى فلسطين على أنها مشكلة إسلامية عامة قبل كل شيء. وهي بهذا تدمج الحركة بين الوطنية والإسلام, فالوطنية من وجهة نظر حماس جزء من العقيدة[2], وقد تبنت شعارات إسلامية حول القضية الوطنية مثل: كون فلسطين أرض وقف

([1]) مجلة شؤون تنموية. الفرص والعقبات أمام نظام سياسي متعدد، ع31، رام الله 2005/2/26، ص61.

([2]) المادة 12 من ميثاق حماس أكدت بوضوح على أن الوطنية "جزء لا يتجزأ من العقيدة الدينية".

إسلامي، وهذا المنطلق الإيماني أدخل الحيوية لفكرة التحرر الفلسطيني. ولتوضيح موقف حماس من المسألة الوطنية تتطرق الدراسة إلى تناول جزئيتين همـــا: المقاومـــة المســـلحة والتســـوية السياسية, وذلك لارتباط مرحلتي التحرر الوطني والتغيير الديمقراطي في فكر الحركة السياسي وممارستها.

4-1-2-1: المقاومة المسلحة في فكر حماس

احتل الكفاح المسلح موقعاً مركزياً فـــي فكـــر الحركـــة وممارســـتها واســـتراتيجيتها، وخصوصاً بعد تشكيل كتائب عز الدين القسام التابعة للحركة عام 1992، وشكلت هذه الممارسة مصدراً مهماً من مصادر شعبية الحركة ومعياراً أساسياً للشرعية السياسية, في مقابـــل تشـــكيلها نقطة التماس الأكثر حساسية وخلافية مع المنظمة أولاً, ومع السلطة الوطنية فيما بعد.

وتعرّف الحركة نفسها على أنها حركة مقاومة تعمل لتحرير الأرض الفلسطينية المحتلة بالمقاومة المسلحة، وتعتبر السياسة الداخلية هدفاً ثانوياً مقارنة بالتحرير؛ فالمقاومـــة فـــي فكـــر الحركة هي جزء من الالتزام بالواجب الشرعي لمقاومة الاحتلال، معتبرة وجود إسرائيل شـــراً مطلقاً لا يمكن القبول به كأمر شرعي مهما طال الزمن، رافعة طبيعة التناقض معه إلى درجـــة التناقض الوجودي. وسعت الحركة إلى توطيد "شرعيتها، من خلال الأهميـــة الدينيـــة للكفـــاح المسلح، ببعده الإسلامي (الجهاد) والتاريخي، وقد ربطت ضرورة الجهاد بالولاء الديني"[1], وقد أدى بروز حماس على الساحة الوطنية إلى تطور النضال الفلسطيني، حيث أدخلت إليه عنصراً فكرياً وأيديولوجياً وسياسياً، كما أثّر الحدث كثيراً في مجرى التجربة الكفاحية الفلسطينية_ ومـــا زال يؤثر_ بل لقد أحدث انعطافة جادة في مسيرة هذا النضال، كانت لها نتائج هامة على شـــتى الصعد, في حياة الشعب الفلسطيني ومسيرته.

والواقع أن المقاومة باتت بمثابة أيديولوجية في الوعي الفلســـطيني، وتفســـير ذلـــك أن استمرار المقاومة يستهوي الجمهور, ويفتح الطريق لأي تنظيم يتبنـــى هـــذه الوســـيلة لتحقيـــق نجاحات جماهيرية لصالح طرحها السياسي، حيث أصبحت الحركة في أعين الشباب الفلســـطيني

([1]) عصر حماس، م.س.ذ، نت.

– في مرحلة ما– وريثاً طبيعياً لمشروع فتح، كما كان استمرار التأييد للكفاح المسلح كنوع من الرد الغريزي للمحافظة على الذات. وفي هذا السياق يقول علي الجرباوي, المفكر الفلسطيني, أن المقاومة جاءت لإكمال " الحلقة وتربط الفكر والقول بالعمل"، بحيث بدت حماس من أكثر التنظيمات الفلسطينية انسجاماً مع الذات[1] في هذا الإطار.

عملت الحركة على تسويق شرعية مقاومتها للاحتلال, مستندة في أغلب الأحيان إلى الشرعية الدولية, حيث أنها قدمت خطاباً يحرص على "استمالة الرأي العالمي إلى حقها المشروع في المقاومة بكل الحجج"[2].

على مدى سنوات من المقاومة، تمكنت حماس من اكتساب الخبرة على الأرض, حيث تطور العمل العسكري تطوراً موضوعياً، سواء من حيث أنماط العمل في المقاومة أو أدواتها، علماً بأنه لا يوجد عوامل إسناد خارجية، بل تعتمد فقط على عوامل ذاتية, إضافة إلى الاستناد إلى خلايا سرية مستقلة، واعتبار كل خلية سرية، بمثابة جناح عسكري مستقل، بحيث أن سقوط خلية سرية لا يلحق الضرر بباقي الخلايا[3]. كذلك تطورت حماس على صعيد أدوات المقاومة، من خلال استخدام وسائل قتالية حديثة مثل: بنادق أم16 وصواريخ القسّام، وصواريخ أر بي جي، والعبوات الناسفة, " والتدريب على مزج السموم، وتطوير أسلحة كيميائية"، وذلك حسب معلومات FBI[4]. وإذا صحت هذه المعلومات، فإننا بلا شك أمام عقلية دينية سياسية متطورة, مستندة إلى الروح القتالية التي تتمتع بها الحركة.

كما أدخلت حماس مفهوماً نضالياً جديداً وحاز على انتشار واسع، حتى أنه بات أحد ظواهر الثقافة السياسية الفلسطينية (العمليات الاستشهادية), ويرى (وافي سيخاروف) و(عاموس هارئيل) وهما كاتبان إسرائيليان في كتابيهما الحرب السابعة عام 2004، أن انتقال الفلسطينيين

([1]) الجرباوي، علي. موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي، المستقبل العربي، ع180، 1994، ص64.

([2]) المدهون، محمد إبراهيم. دراسة في السلوك القيادي عند الياسين. موقع احمد ياسين Http://www.Ahmedyaseen.com/showData.php?id=223

([3]) عيسى، عبد الله. كتائب عز الدين القسام. موقع دنيا الوطن http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show8id=16581

([4]) ماثيو ليفيت. جناح حماس العسكري، م.س.ذ، نت.

لتنفيذ (العمليات الانتحارية) كان ضرورة يُمليها واقع ميزان القوى بين الجانبين، فالاختلال الهائل في ميزان القوى العسكرية بين الجانبين, دفع حركات المقاومة إلى الاعتماد على العمليات[1].

زعزعت (العمليات الاستشهادية) التي نفذتها كتائب القسام التابعة لحماس في العمق الإسرائيلي أمن الدولة العبرية، وأظهرت عجز الحكومة الإسرائيلية عن ضمان أمن الإسرائيليين, في وقت تتابع به إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني. لكن هذه العمليات طرحت أسئلة عن نتائجها خصوصاً لدى بعض الحكومات الغربية التي صنفت هذه العمليات التي تتسبب في سقوط مدنيين في خانة الإرهاب. وقد فاقم من إشكالية المقاومة المسلحة, أنه جرى التركيز إعلامياً وسياسياً على (العمليات الاستشهادية), بخاصة مثل العمليات التي نفذتها حماس في تل أبيب في2001/6/1 وفي القدس الغربية في 2001/8/9.

الإشكالية هنا هي أنه على الرغم مما تحظى به هذه العمليات من تغطية إعلامية وما تسببه من تأثيرات نفسية على المجتمع الإسرائيلي، إلا أن ثمة اجتهادات متباينة حول جدواها من النواحي السياسية, وحول مبرراتها من الناحية الأخلاقية, وما تلحقه من سلبيات على عدالة وشرعية الكفاح الفلسطيني لدى الرأي العام الدولي، هذا فضلاً عن الثمن الذي يتكبده الشعب الفلسطيني جرّاء العمليات, من خلال إجراءات إسرائيل العقابية الجماعية التي تلجأ إليها بعد كل عملية, والتي قد تؤثر على الاحتضان الشعبي للانتفاضة.

سهّلت هذه العمليات, كما يؤكد الباحث ماجد كيالي, على إسرائيل مخططاتها، فمثلاً بعد عملية مطعم سبارو في القدس الغربية في 2001/8/7، تم إغلاق بيت الشرق في القدس الشرقية، وبعد عملية نتانيا يوم 2002/3/27, اتخذتها إسرائيل ذريعة لتنفيذ عملية السور الواقي[2].

([1]) النعامي، صالح. المقاومة وتأثيرها على إسرائيل، 2006/3/25 http://www.namy.net/view.php?id=203

([2]) كيالي، ماجد. إشكالية المقاومة المسلحة والعمليات الاستشهادية، 2002/6/1 http://old.amin/views/majed-kyali/2002/juno1.html شبكة الانترنت للإعلام العربي- أمين.

في المقابل, تذهب حماس للافتخار بأن معظم الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة فتح قد التحقت بهذه العمليات، وهو ما أضفى الشرعية على أعمال حماس العسكرية، واعتبارها_ من وجهة نظر الحركة_ خيار شعب لا خيار فصيل.

تؤمن الحركة بالاستخدام الدائم واللامتناهي لكل أدوات المقاومة، وتؤكد أنها لا توظف عمليات المقاومة لنيل مكاسب سياسية وآنية، بل تظهرها من زاوية أنها الأسلوب الأمثل لصد العدوان الإسرائيلي أو لمكافحته, أو على الأقل للرد بالمثل على ممارسات الاحتلال القمعية المستمرة. وتعتبر هذه الحركة العمليات هجمات ثأرية ضد الاحتلال، حيث يقول الشيخ أحمد ياسين أنه: " إذا مارس العدو الإسرائيلي سياسته من قتل الأطفال والشباب والنساء وهدم البيوت, فمن حقنا أن نعامل العدو بالمثل، فإذا أوقفوا اعتداءهم على المدنيين أوقفنا اعتداءنا, وإذا استمروا فنحن مستمرون"[1]. وهذا يعني أن(العمليات الاستشهادية) بالنسبة للحركة هي نفسها أعمال الثأر مقابلة بالمثل, معتبرة أن هذه العمليات "تخضع إلى الفائدة الناتجة عنها وستتغير من وقت لآخر من أجل إيقاع الضرر الأكبر بالاحتلال"[2], طبقاً لموسى أبو مرزوق.

يقرر زعماء الحركة بأن تلك العمليات تهدف أيضاً, إلى التأثير على المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية الفعلية أو المحتملة, ففي بيان حماس بشأن عملية نتانيا في 27 مارس من عام 2002 جاء فيه: " أن عملية نتانيا هذه تأتي في ظل انعقاد القمة العربية في بيروت، فهي رسالة واضحة لجميع حكامنا العرب أن شعبنا المجاهد عرف طريقه, وكيف يسترجع أرضه وحقوقه كاملة...". كما جاءت هذه العمليات في سياق الصراع بين حماس والسلطة الوطنية. وفي الموقع الالكتروني لحركة فتح, تحدثت فتح عن أن حماس اختارت "أن تكون العمليات العسكرية وتوقيتها يتزامن مع استحقاقات الانسحاب الإسرائيلي، لكي تظهر ضعف سيطرة السلطة على الشارع الفلسطيني"[3]. وهو ادعاء رفضته حماس على لسان أحد قادتها,

---

([1]) رضوان، إسماعيل. دراسة عن فكر الشهادة عند الإمام احمد ياسين، http://www.ahmedyaseen.com/uploads/doo2.doc

([2]) مجلة فلسطين المسلمة. حوار يونيو 1994.

([3]) موقع حركة فتح. حماس والصراع على السلطة، 2005/7/15، http://www.fateh.net/public/news/etter/1.htm

عبد العزيز الرنتيسي، معتبراً أنه " لا علاقة لها (أي العمليات) بالتطورات السياسية ولا علاقة لها بما يجري من مفاوضات"[1], واعتبرت حماس أن هذه العمليات وسيلة وليست غاية، وأبدت قدراً من المرونة في مراجعة وسيلة العمليات. حيث أنها تخضع "للإمكانيات والظروف المحيطة, وللقرارات الميدانية للجهاز العسكري"[2] طبقاً لمشير المصري الناطق باسم حماس.

بعد أحداث 11 أيلول من عام 2001, ظلت حماس تصر على الاستمرار في القيام بهذه العمليات التي كان لها أثر كبير على معنويات المجتمع الإسرائيلي واقتصاده, مما أدى إلى الإضرار باستراتيجية المقاومة المسلحة للفصائل الأخرى, وربما بالانتفاضة ذاتها على المدى المنظور. وفي هذا الإطار فقد أدت تداعيات 11 أيلول ليس إلى وصم العمليات بالإرهاب فقط, بل أدى أيضاً إلى الحديث عن عدم شرعية العمليات المسلحة كلياً. وبذلت قيادات فتح نشاطاً ملحوظاً من خلال الحوار السياسي, لإقناع قيادات حماس والجهاد الإسلامي بتركيز المقاومة على استهداف القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة والقطاع, وتعالت أصوات بعض الشخصيات الوطنية مثل : حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي وإدوارد سعيد وعزمي بشارة، مطالبة بوقف هذه العمليات, استناداً إلى التداعيات السلبية لها على صورة الكفاح الفلسطيني. وطالب بعضهم بأن تقر حماس " بمحدودية خيار العمليات العسكرية داخل إسرائيل"[3], كما أثيرت الشكوك حولها ومواقيتها وإستهدافاتها، وأنه ليس لها استراتيجية واضحة المعالم. فيما رأى المؤيدون لتلك العمليات أنها السلاح الفعّال, الذي ابتدعه الفلسطينيون لإيجاد نوع من توازن الرعب وردع الاحتلال وصولاً لهزيمة إسرائيل.

ويقف الاتجاه الأخير موقفاً وسطاً, فهو لا يرفض المبدأ ولكن يدعو إلى ضبطها وترشيدها, وإخضاعها لمرجعية واحدة وقرار واحد، والأخذ بالحسبان المؤثر الخارجي الذي يمتلك القدرة للتأثير في السياسات الفلسطينية المحلية, ويؤيد الباحث هذا الاتجاه. فالعمليات

([1]) موقع الجزيرة. حماس والسلطة الفلسطينية وحكومة شارون، http://www.aljazeera.net/channel/archive/archiveId=89579

([2]) 2004/5/10 حوار http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/browse.asp

([3]) الزبيدي، باسم. دور النظام السياسي الفلسطيني في عملية إنتاج مجتمع المعرفة، في: مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية (تحرير): نادر سعيد، رام الله، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، شباط 2004، ص 65.

بحسب هذا الاتجاه "تأتي بحسب الظروف والمعطيات ووفق حسابات مدروسة لموازين القوى, والتوظيفات السياسية وردود الفعل"[1].

اتخذت السلطة الوطنية من جهتها إجراءات أمنية ضد الحركة بهدف الضغط عليها لوقف هذه العمليات, وأدركت حماس جيداً طبيعة الرأي العام الفلسطيني حيال (العمليات الاستشهادية) وما يشهده المجتمع من تناقض, رصدتها استطلاعات الرأي العام والحوارات الفصائلية بشأن الهدنة مع إسرائيل، وقد وضعت الحركة الرأي العام في الحسبان وكذلك إجراءات السلطة ضد كوادرها ومؤسساتها. وأدت الضربات الأمنية المتلاحقة التي تعرضت لها الحركة من ناحية والحوارات التي دخلت فيها قياداتها مع السلطة والفصائل من ناحية أخرى، إلى إبراز التناقضات بين حماس الداخل والخارج, لجهة عقد الهدنة ووقف العمليات.

كان عام 2003 هو الأعنف بالنسبة لحماس، فقد دفعت ثمناً باهظاً جرّاء التمسك (العمليات الإستشهادية)، وكان على الحركة في هذه الحالة إما مواصلة العمليات أو مراجعة هذا النهج والتوجه إلى العمل السياسي. وفي يونيو 2003 أعلنت الفصائل الفلسطينية عن مبادرة لوقف العمليات ضد إسرائيل من طرف واحد استمرت شهرين ولم تقبل بها إسرائيل, وانتهت باغتيال القيادي في الحركة إسماعيل أبو شنب في آب 2003، وفي عهد حكومة محمود عباس تم التوصل إلى هدنة, عكست بوادر تحولات مهمة في رؤية حماس وتوجهاتها السياسية وتم تجميد هذه العمليات حتى إشعار آخر.

ميزت حماس في إطار تعاملها مع ملف المقاومة بين الإرهاب والمقاومة، إذ إنها استنكرت الهجمات التي شنها تنظيم القاعدة في أماكن مختلفة من البلدان العربية, وبالتالي لا ينبغي " وصف حماس بأنها حركة إرهابية, نحن ندافع عن أنفسنا", وفقاً لمشير المصري[2], وهي رسالة واضحة للغرب أنها ضد الإرهاب. وقد دمجت الحركة بين العمل السياسي والعمل

([1]) كيالي، ماجد. الجدل السياسي الفلسطيني بين المقاومة والعسكرة، 2002/11/5 http://www.palesine-info.info/arabic/palestoday/press/new8/jadal.htm

([2])موقع فولتير. الانتخابات الفلسطينية. ما هو البرنامج الانتخابي لحركة حماس؟ http://www.voltairenet.org/article134330.htm

العسكري, وأقامت علاقة عضوية بينهما في بداية عهدها, وهذا الدمج كان أحد الأسباب الرئيسية في الضربات التي تعرضت لها الحركة وقيادتها عام 1989وما بعده من قبل إسرائيل.

ولمست الدراسة تأثر حماس بتجربة حزب الله اللبناني، لكن الواقع يشير إلى أن هناك فروقات كبيرة ما بين النموذجين, وهو ما يجعل من تلك المقاربة حالة عبثية. فالتوازن– في الحالة الفلسطينية– بين السياسة والمقاومة يكاد يكون من الصعوبة بمكان، خاصة بعد تداعيات ما تسمى الحرب على الإرهاب. لكن قد يكون من المحتمل الجمع بين المقاومة والمفاوضات بحيث تكون مقبولة عربياً ودولياً, إذا كانت " أساساً مقاومة شعبية سلمية، لا تلجأ إلى الكفاح المسلح إلا بصورة ثانوية، وفي مجال الدفاع عن النفس، واستهداف الاحتلال داخل أراضي عام 1967"[1]. وتحدث بعضهم عن تجربة الفصائل الفلسطينية الكفاحية، بوصفها أنها مقاومة تتم " بعقلية الضربات القاضية (تفجيرية وصواريخ)، لا بعقلية الاستنزاف طويلة الأمد، وزجت بكل قواها في الصراع مرة واحدة دون الاقتصاد بقدراتها المحدودة، وتعاملت مع الانتفاضة كأنها معطى أبدي" . [2]

انتبهت حماس مؤخراً إلى مسألة ضرورة إعادة تقييم تجربة المقاومة، خاصة فيما يتعلق بشقها المشكوك بمردوداته (أي إطلاق الصواريخ), ولعل مقال الدكتور غازي حمد, الناطق باسم الحكومة العاشرة, في صحيفة الأيام بعنوان: ارحموا غزة، يأتي في إطار هذه المراجعة – المتأخرة جداً في رأي الباحث– إذ يؤكد على أن المقاومة اقترفت أخطاء ليست بالقليلة، ويعرض إحصائية تجسد انعدام الفائدة من إطلاق الصواريخ، حيث يشير إلى أنه منذ انسحاب إسرائيل من القطاع، استشهد أكثر من 500 مواطن، وجرح أكثر من 3000 مواطن، مقابل ثلاثة أو أربعة إسرائيليين نتيجة إطلاق الصواريخ، ووفقاً لرأيه، فإن إطلاق الصواريخ لا يفيد بل يضر بالمصلحة الوطنية.[3]

([1]) المصري، هاني. الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة، في: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة، (تحرير): وسام رفيدي، جامعة بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أيار 2005، ص 24.

([2]) ماجد كيالي. الجدل السياسي بين المقاومة والعسكرة. م.س.ذ، نت

([3]) صحيفة الأيام، 2005/9/27.

فكرت حماس مؤخراً في سياق محاولاتها التكيف مع الحقائق الجديدة, في إعادة تعريف مقاومتها المسلحة، بأنها وسيلة لتحدي العدو دون ضرورة الاستمرار بالنهج القديم في المواجهة معه. بحيث باتت المقاومة في الواقع عملية ردع، والهدف المعلن للحركة هو جعل أي هجوم إسرائيلي على قطاع غزة أكثر صعوبة وتكلفة, أما في الضفة الغربية، فتكاد تكون مقاومتها لإسرائيل هامشية, منذ إعلان التهدئة عام 2005 على الأقل وهو ما ليس بحاجة لإثباته.

في هذا الوقت ليست القضية، قضية شروع بانكفاء استراتيجي كبير على صعيد المقاومة المسلحة, كنقيض لانسحاب تكتيكي مؤقت، وإنما ستسعى حماس عوضاً عن ذلك إلى الحفاظ على أصولها العسكرية والسياسية الجوهرية لكي تكون قادرة على التأقلم مع أي وضع يمكن أن ينشأ في نهاية الأمر في مناطق السلطة.

برأي الباحث فإن الحركة قدّمت إلى الجماهير الفلسطينية والعربية, نموذجاً ثورياً ناجحاً في عملها العسكري, وشكّلت المقاومة المسلحة لها أكبر مكون من مكوناتها, وهي التي رسمت طريقها, وأثّرت بشكل مباشر على كل تصوراتها وقراراتها وعلاقاتها مع الآخرين, وبخاصة مع النظام الفلسطيني القائم.

4-1-2-2: حماس والتسوية السياسية

ترى حماس في المادة (11) في ميثاقها أن فلسطين أرض وقف إسلامي، لا يجوز التنازل عن أي جزء منها، وحسب الميثاق فإن " الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"[1].

من هذا المنطلق الإيماني، فإن الحركة ترفض أية عملية تفاوضية، واستناداً إلى المادة (31) من الميثاق, فإن المبادرات والحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل الصراع، تتعارض مع عقيدة الحركة، لذا فهي ترفضها، وتؤكد أن الطريق الوحيد للتحرير هو المقاومة. من هذا التصور، يمكن اجتزاء رفض الحركة لحل الدولتين؛ لأنه يشكل – من وجهة نظرها- اعترافاً بإسرائيل. كما أنها ترفض مشروع إعلان الدولة الفلسطينية، الذي أقره المجلس الوطني

([1]) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس), 1988.

الفلسطيني في الجزائر بتاريخ 15 تشرين الثاني من عام 1988. وقد استند موقف حماس الرافض لعملية التسوية إلى مجموعتين من العوامل: " الأولى: تتعلق بالعوامل التاريخية والعقائدية. والثانية: شروط العملية السلمية المجحفة بحق الشعب الفلسطيني"[1]. ومن يقرأ أدبيات الحركة في مرحلتها الأولى (الميثاق), يجد غلبة البعد الديني في تناول المسألة الوطنية، وقد ساهم ذلك في فرملة أو عرقلة تعايش الحركة مع السلطة الوطنية، غير أن هذا لا يعني أن الحركة أسقطت الأسباب السياسية في تعاطيها مع التسوية وذلك عبر تصريحات قياداتها. وهو ما دعا بعضهم, إلى تأكيد وجود تناقض "بين استراتيجية الحركة المكتوبة في بياناتها والمعتمدة على الموقف الإسلامي التاريخي من رفض أية محاولة لأية تسوية ، وبين تصريحات رموزها"[2].

بتوقيع اتفاق أوسلو بتاريخ 1993/9/13، قيدت قدرة حماس على المناورة, وتعرضت مكانتها ومستقبلها للخطر, على اعتبار أن مثل تلك الاتفاقات ستضعها في مواجهة مع السلطة الوليدة بالتزاماتها الأمنية، وحماس ونهجها المقاوم.

هذا النهج رآه بعضهم بأنه بمقدار ما هو موجه للاحتلال، بمقدار ما حاول فرض توجهات الحركة على السلطة المقيدة باتفاقات بل حتى تقويضها, لكن الحركة حرصت على أن تكون مقاومة مشروع أوسلو بالطرق السلمية في مواجهتها مع السلطة وليس العنف، وفضّلت عدم الانخراط في تلك السلطة رغم المحاولات العديدة التي بذلت من أجل ذلك.

فيما يتعلق بمسألة الاعتراف بإسرائيل والمفاوضات، ظلت الحركة ترفض أي صيغة للتعامل مع إسرائيل, معتقدة أن ذلك سيقودها إلى الاعتراف بهذه الأخيرة، علاوة على تأكيدها على حرمة التفاوض معها, وأنها فقط مستعدة للاعتراف بإسرائيل وفقاً لتصريحات إسماعيل

([1]) الشاعر، ناصر الدين. عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار 1999 ص 57.

([2])البرغوثي، إياد. الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط1، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 1990 ص 105.

هنية، في مقابلة مع صحيفة (واشنطن بوست) " إذا ما أعلنت إسرائيل أنها سوف تمنح الشعب الفلسطيني دولة"[1].

حدث تطور فيما بعد على موقف حماس في السنوات الأخيرة, حيث تركّز رفضها التفاوض مع إسرائيل على أسباب سياسية ، ويتضح ذلك كثيراً في تصريحات قيادتها, من قبيل اختلال موازين القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين, وهذا موقف سياسي وليس ديني, حيث " لم يقل أحد من الفقهاء بتحريم التفاوض مع الأعداء تحريماً مطلقاً"[2]. وهو ما دعا محمود الزهار, القيادي في حماس, للإعلان بتاريخ 2006/1/23 أن المفاوضات ليست حراماً، وهو تطور في فكر وممارسة الحركة، بعدما كان ميثاقها يعتبر أن المفاوضات خط أحمر، وهذا يعد بمثابة تعديل على أيديولوجيتها مع قدر من الواقعية السياسية، يُحسب لصالح التطور السياسي الإسلامي الفلسطيني والديمقراطية, لكنها_برأي الباحث_ لن تنحني أمام الظروف المحيطة.

وتتبدى هذه الواقعية في تصريحات قادة الحركة، من قبيل تصريح محمد غزال القيادي في حماس لوكالة رويترز في تاريخ 2005/9/21 بأن " هذا الميثاق ليس قرآناً", وهو ما يوضح أن حماس مستعدة على الأقل السماح بالتفاوض، رغم أن ذلك يتضمن شروطاً متشددة أكثر من شروط م.ت.ف, وبأنها ستعمل على توجيه أهداف المفاوضات ومراقبتها بشكل رسمي، ورفع سقف التفاوض، واعتماد لغة جديدة، وأن يكون التفاوض على قاعدة التبادلية، وتحسين شروطه، وكل ذلك إما عن طريق تسليم ملف المفاوضات إلى المنظمة، أو أن تفاوض إسرائيل من خلال أطراف ثالثة. حيث " لا يوجد لديها صعوبة في التفاوض لأفق سياسي، إذا ما رأت أن ذلك يحقق مصلحة الشعب ومن خلال أطراف ثالثة"[3], وبخاصة أن الحركة تعاملت مباشرة مع الطرف الإسرائيلي عبر البلديات التي تحكمها على سبيل المثال.

([1]) http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/4146487.htm

([2]) شفيق، منير. القضية الفلسطينية بين الحل العسكري والحل السياسي، دراسات فلسطينية، ع30، ربيع 97، ص 108.

([3]) الأزعر، محمد خالد. حماس والتسوية: احتمالات الثبات والتغير، 2006/2/6 http://www.palestine-info/arabic/palestoday/press

ووفقاً لـــ خليل الحية, رئيس كتلة حماس في البرلمان, فإنه ليس للحركة " مشكلة في أن يتعامل الوزراء في الحكومة القادمة مع نظرائهم الإسرائيليين(فـــي الأعمـــال اليوميـــة)؛ لأنهـــا ضرورة لخدمة الشعب الفلسطيني"[1], والمعلومات التي سربتها الصحافة الإسرائيلية تفيـــد بـــأن مباحثات سرية بين إسرائيل وحماس، أفضت إلى ترتيب هدنة مفاجئة بينهما فـــي قطـــاع غـــزة مؤخراً. جميع هذه المؤشرات تؤكد أن حماس بصدد التعامل مع الواقع من أجل خدمة المـــواطن الفلسطيني، وهو الهدف الذي دخلت الانتخابات لأجله, وليس الاعتراف بشرعية الاحـــتلال كمـــا باتت الحركة تؤكد دوماً, وتقدم بدلاً من ذلك مقترحاً بهدنة طويلة الأمد, وهـــو المقتـــرح الـــذي ترفض إسرائيل التعاطي معه. وتتخذ الحركة من " السلطة الوطنية، وسيطاً تفاوضياً مع إسرائيل فيما يتعلق بالهدنة"[2], دون أن تكون مضطرة لدفع الثمن في التورط بمفاوضات مباشـــرة مـــع إسرائيل، فالهدنة أو التهدئة في فكر وممارسة الحركة, ضرورة عملية للتعامل مـــع الظـــروف السياسية المعقدة, استخدمتها حماس في سياق صراعها مع إسرائيل, كـــأداة لتخفيـــف الضـــغوط العسكرية الإسرائيلية عليها, "وفي محاولة لامتصاص ردات الفعل الإسرائيلية"[3], ولإظهار نفسها أمام المجتمع الدولي بأنها تريد السلام, وهي خطوة تمهيدية " لاتفـــاق وطنـــي علـــى الشـــراكة السياسية"[4]، مع القوى السياسية الفلسطينية, وهو ما يعبّر عن واقعية سياسية في الطرح، وعـــدم الجمود عند نقطة معينة. مؤخراً تم الإعلان عن وثيقة تفيد بأن حماس طرحت هدنة لمدة خمـــس سنوات مقابل انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية، وحملت الوثيقة عنـــوان: " اقتـــراح لخلـــق ظروف مناسبة لإنهاء الصراع" بين الفلسطينيين والإسرائيليين[5], غير أن الحركة أكـــدت أنهـــا مبادرة أوروبية، وليست من بنات أفكارها.

([1]) حكومـــــــة الوحـــــــدة الوطنيـــــــة الفلســـــــطينية وإمكانيـــــــة تشـــــــكيلها، 2006/11/24 ، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/91BBC73F-62Bi-4B67-A26B-2390B11DB197.htm

([2]) قاسم، عبد الستار. حمـــاس والتشـــريعي: احتـــواء للحركـــة أم تعزيـــز للمقاومـــة ؟ 2005/4/5 ، موقـــع البـــراق http://www.alburaq.org/showdetails.asp?type=pub

([3]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 88.

([4]) العجرمي، أشرف. حماس والانتخابات، مجلة تسامح، ع 8، السنة الثالثة، آذار 2005، ص 42.

([5]) للمزيـــد حـــول الوثيقـــة انظـــر مـــثلاً: http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/Doc-view.aspx?did=46939، موقع جريدة الأيام

تؤكد حماس باستمرار قبولها بإقامة دولة فلسطينية في حدود عـــام 1967 وعاصـــمتها القدس، وهذا الموقف العملي يداعب إمكانية قبولها بحل الدولتين, وقد ادعت وكالـــة الصـــحافة الفرنسية، أن محمود الزهار, أرسل رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (كـــوفي عنـــان) وأن الرسالة تناولت الحل القائم على طموح الفلسطينيين إلى العيش بسلام مع جيـــرانهم [1]. مـــؤخراً صرّح خالد مشعل " أن حماس تعترف بوجود إسرائيل كحقيقة على أرض الواقع"، لافتاً إلى " أن الاعتراف الرسمي بها لن يتم إلا بعد قيام دولة فلسطينية", لكن الحركة تنفي حدوث تغيير علـــى موقفها مؤكدة أنها لن تعترف بإسرائيل؛ لأنها كيان غير شرعي وفقـــاً لتصـــريحات النـــاطقين باسمها. غير أن طرح الحركة لفكرة الهدنة استنتج البعض منه, أن الهدنة هي لفظ مقابل لكلمـــة التسوية، وأن توقيع اتفاق الهدنة مع إسرائيل هو بمثابة اعتراف بالأخيرة, وألا فسيّوقع الاتفـــاق مع من؟ و " إن استعداد الحركة للالتزام بتهدئة أو هدنة طويلة الأمد، يساوي اســـتعداد الحركـــة لإنهاء الصراع"[2].

على خلفية ما ورد أعلاه، تؤشر تصريحات قادة حماس الأخيرة حول الهدنة الطويلـــة, إلى قناعة ضمنية بانسداد أفق العملية السياسية إلى حين، وبالتالي من المتوقع أن تغلب الحركـــة خلال سنوات حكمها أولوية إدارة الشأن العام. فالحركة غير معنية بالتسوية حاليا، تماماً كحزب كاديما الإسرائيلي صاحب رؤية الحل الأحادي, بدعوى أنه لا يوجد شريك فلســـطيني، وتبـــدي الحركة الجاهزية لإدارة أي منطقة تنسحب منها إسرائيل, والاستعداد للتعامل مع النتـــائج التـــي تتمخض عن الخطة من واقع المراهنة على الزمن.

في تقدير الباحث فإن حماس لن تفعّل خيار المقاومة طالما بقيت السلطة, كما أنهـــا لـــن تعلن عن تخليها عن هذا الخيار، لكن المقاومة لن تكون واردة عند الحركة حاليا بذات القوة التي كانت عندها في السابق.

([1]) وكالة الأنباء الفرنسية، 4 ابريل 2006.

([2]) عبد الجواد، جمال. الصراع على حماس: بدائل السياسات الإقليمية والدولية تجاه حكومة حماس، مركـــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية (الأهرام) http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI2E5.HTM

لكن من الممكن " أن تفتح تجربة حماس الباب, للانتقال من المقاومة المسلحة إلى التشدد السياسي", وفقاً لعمرو الشوبكي, الباحث المصري [1].

عصام العريان, أحد قياديي الإخوان المسلمين, ينصح حماس بأن " تتعلم من الحركة الصهيونية والدولة اليهودية، التي استخدمت الكثير من عبارات السلام, لتخفي في طياتها نواياها الحقيقية"[2]. فهل نشهد مثلا هذا السلوك عما قريب؟ هذا ما ستجيب عنه الأيام المقبلة، وهو سؤال منطقي في ظل حالة الوضع الفلسطيني المتردي.

خاتمة

تكشف دراسة موقف حماس من المسألة الوطنية، العديد من المؤشرات التي تبين أن الحركة تتجه حالياً إلى تعديل أيديولوجيتها لناحية التعاطي مع مسالة الصراع مع إسرائيل, وهو الملف الأهم في جدول أعمال الحركة, ولعل تشكيل حكومة الوحدة دليل على ذلك, دون أن يعني هذا انحناء الحركة أمام ظروف الاستعصاء السياسي. كما أن مسلك حماس سيكرس جملة من التحولات, منها:

1- إن قبول حماس المشاركة في الانتخابات, يدل في ذاته على تغير نوعي في مقاربة واستراتيجية الحركة، باعتبار أن هذه المشاركة تعني القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية كما قننتها اتفاقات أوسلو- حتى ولو لم يعجب ذلك الحركة_ فانخراطها في الانتخابات ألزمها بجملة شروط وضوابط من أهمها: اعتماد مبدأ الحل السلمي, والتفاوض لحل الصراع مع إسرائيل ضمن حدود كيان مؤقت, على أن لا يمس ذلك بالثوابت الفلسطينية, وفي إطار استراتيجيات جديدة قد تلجأ إليها الحركة.

2- على الرغم من موقف حماس المناوئ أيديولوجياً وسياسياً لنهج م.ت.ف ولحركة فتح ، إلا أنه من الواضح أن توازنات الشارع الفلسطيني بدأت تتشكل وفق تعايش حرج بين الطرفين,

---

([1]) غالي، إبراهيم . ندوة: حماس والإسلاميون... تحديات مقبلة، 2006/2/9 http://www.islamonline.net/arabic

([2]) ايلات التمان، إسرائيل. جماعة الإخوان المسلمين في مصر بعد انتخابات 2005، 16 يوليو 2006 http://www.ikhwanweb.com/images/%5CThe%20EgyptionMuslim.doc

فحماس ستكون صلاحياتها محصورة في إدارة الشأن المحلي العام, في حين سيكون ملف المفاوضات في يد المنظمة، وستطرح هذه الثنائية المعقدة, إشكالات صعبة على الشارع لن يتم حسمها بسهولة لصالح أي من الطرفين. كما أن صعود حماس للسلطة, لن يقلل من حتمية قيام الدولة الفلسطينية، ولكن إثبات الحركة نفسها كشريك سياسي واقعي ذي مصداقية, قد يسهم بتحديد شكل وماهية وبنيوية الدولة الفلسطينية القادمة، وغير ذلك ستستمر إسرائيل بالسياسة الأحادية مدعومة من أمريكا.

4-1-3: سياسة السلطة تجاه حماس وردود فعل الأخيرة:

اتبعت السلطة في علاقتها مع حماس ثلاثة اتجاهات، تتمثل فيما يلي:

4-1-3-1: سياسة المواجهة بين الطرفين

حماس والسلم الأهلي

تطورت العلاقة بين حماس والسلطة من خلال الاحتكاك الميداني المباشر بينهما، وخضعت لعوامل شد وجذب ووئام وخصام وصراع الإرادات، للسيطرة على النفوذ في الشارع الفلسطيني. وبغض النظر عن مستويات العلاقة، إلا أن السمة الأبرز لهذه العلاقة تمثلت في تجنب الطرفين للصدام في حده الأقصى، سواء كانت مواجهة عسكرية شاملة أو عمليات تصفية واقتلاع في الفترة السابقة لفوز حماس.

تجاهلت الحركة عملياً شرعية السلطة في أكثر من مناسبة, من خلال تحدي قوانين السلطة بإقامة مهرجانات وفعاليات سياسية دون إرادتها، والتصرف على نحو أظهرها بأنها أقامت سلطة موازية للسلطة الوطنية(ازدواجية السلطة) وفقاً لبعضهم, الأمر الذي أسهم في عرقلة العملية الديمقراطية, باعتبار ذلك يتناقض مع سيادة القانون.

بعد اغتيال إسرائيل يحيى عياش قائد كتائب القسام, شنت حماس هجوماً مضاداً على العمق الإسرائيلي. إسرائيل في المقابل زادت من إجراءاتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، أما

السلطة فقد وصلت إلى استنتاج مفاده: أن عمليات حماس (الاستشهادية) كانت مصممة ليس فقط لضرب إسرائيل، ولكن أيضا لتقويض أركان السلطة, ولإحراجها أمام المجتمع الدولي, وبالتالي قامت بشن حملة أمنية ضد قيادات وكوادر وعناصر حماس ومحاصرة مؤسساتها، في الوقت الذي حاولت فيه الحركة الاستمرار في نشاطاتها متجاهلة حقائق الواقع، وهو ما أعطى الصراع بينهما طابع الحدية. وجاءت المواجهة بين الطرفين، لحسم " ازدواجية السلطة الذي أوحت به تصرفات حماس" [1], وهو ما تنفيه الحركة، مؤكدة أن السلطة الوطنية " واقع لا بد من التعامل معها، ضمن الاعتراف بوحدانيتها كسلطة ممثلة لأبناء الداخل" [2], وربما يفسر هذه الازدواجية عدم مشاركة الحركة في مؤسسات المنظمة والسلطة.

أما عن موقف حماس من العنف وكيف تعرّف السلم الأهلي، فقد أدركت الحركة مبكراً، أن العنف يحوّلها إلى عنصر ضاغط على الواقع بالطريقة التي لا تسمح بإدارة العملية السياسية بشكل متوازن, شريطة أن يوجه هذا العنف باتجاه إسرائيل، فجاءت ردود الفعل دائماً تجاه هذه الأخيرة على شكل عمليات في العمق الإسرائيلي.

حرصت الحركة حرصاً دؤوباً على الاندماج في علاقة سلم أهلي داخلي راسخ، واستبعاد منطق الصراعات المسلحة داخلياً، وبدت معادلة السلم الأهلي شرطاً اجتماعياً لازماً لنجاح مشروع المقاومة, وفتح الآفاق المجتمعية أمامه، بهدف تحصين الداخل الفلسطيني في وجه ممارسات الاحتلال. وأكدت الحركة على وظيفتها التحريرية الخالصة والصراعية البحتة مع إسرائيل, وتجنب الوقوع في فخ الحرب الأهلية، كما أظهرت وعياً غير محدد بمخاطر الدخول في مواجهة مع السلطة, التي من شأنها صرف انتباه الجميع عن العدو الحقيقي والتناقض الرئيسي. وقد عبّر القيادي في حركة فتح, هاني الحسن, عن تقديره " لضبط النفس الذي مارسته القوى الإسلامية"[3], فالحركة لم تكن ترى أن هناك داعياً لأن تصطدم بالسلطة, وأنه سيكون اصطداماً غير متكافئ في مرحلة ما بعد أوسلو، قد يفضي بالضرورة إلى هزيمتها

([1]) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، م.س.ذ، ص80.

([2]) موسى، يحيى. المعارضة الفلسطينية إلى أين؟، م.س.ذ، ص142.

([3]) خالد الهندي. عملية البناء الوطني الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، م.س.ذ، ص33.

وإلحاق خسائر جسيمة بها, لذا اختارت الحركة طريق مهادنة النظام, تماماً كما يفعل الإخوان المسلمون في علاقتهم مع الأنظمة العربية. بعضهم فسر هذا النهج على أنه دليل ضعف الحركة مقابل السلطة، وآخرون رأوه بأنه تطور إيجابي, فحماس من جهتها اعتبرته، أنه يصب في مصلحتها، لأنه قد يحشد لها شعبية وستظهر نفسها على أنها الضحية لإجراءات السلطة. ويعتقد الباحث، أن هذا الأسلوب، رغم ما أحدثه من آثار على حماس, فقد كان في صالحها على المدى البعيد, ولصالح المشروع الوطني برمته، إذ نجحت الحركة في استثماره إلى أقصى الدرجات, ترجم مؤخراً إلى نجاحات انتخابية. في الفترة التي تلت انسحاب إسرائيل من قطاع غزة, تدهورت العلاقة بين حماس والسلطة إلى حد حدوث حالة من الاحتقان بينهما، ترجم أحيانا إلى عنف دموي بينهما.

ترى الدراسة أن تلك المرحلة كانت مقدمة لمرحلة أكثر خطورة على السلم الأهلي، إذ تفاقم الصراع بينهما إلى أعلى مستوياته، وهدد السلم الأهلي والمجتمع بالتمزق والتفكك, وبخاصة بعد نجاح حماس في الانتخابات الأخيرة وتشكيلها الحكومة, وهو موضوع ستناقشه الدراسة فيما بعد.

4-1-3-2: سياسة الاحتواء

ثبت بالتجربة أن السلطة عاجزة عن إنهاء حماس, كما أن الأخيرة أدركت خطورة المواجهة مع السلطة, لذا لجأت السلطة إلى التعاون مع الحركة أحياناً، واحتوائها أحيانا أخرى، فحققت هدفها في فرض الاعتراف- ولو بشكل ضمني- بشرعية السلطة على حماس. مقابل ذلك وفرت الأخيرة على نفسها وعلى مؤسساتها الكثير طالما ظلت ملتزمة بقواعد اللعبة، ومن أبرز هذه القواعد الامتناع عن المواجهة المباشرة مع السلطة، أو تعريض أوسلو للخطر من خلال شن هجمات على إسرائيل. وحاولت السلطة الوصول إلى نقطة التقاء مع حماس، والبحث عن صيغة ما لإشراك الحركة في السلطة, ومن ثم احتوائها ضمن إطار النظام السياسي. في حين رفضت الحركة الانخراط في النظام, وفضّلت النشاط المجتمعي من خارج السلطة، وطالما ظل يتردد سؤال: هل كان من الممكن إشراك حماس في السلطة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي؟

4-1-3-3: سياسة الحوار الوطني

شهدت العلاقة بين السلطة وحماس, بعض الاتصالات من أجل تخفيف حدة التوتر بين الطرفين وحل الإشكالات الميدانية، وكان اللقاء الأول بينهما قد تم في 1994/9/21 بهدف حل إشكال ميداني.

اللافت أن هذه الإشكالات الميدانية، دفعت الطرفين إلى محاولة اللقاء والحوار بعد تصاعد التوتر, في محاولة كل منهما للإبقاء عليه تحت السيطرة ومنع انتقاله لاقتتال داخلي، ولم يرتق إلى حوار شامل جدي كخيار استراتيجي في الفترة ما بين أعوام 1993-2000 سوى مرة واحدة في القاهرة.

أثناء انتفاضة الأقصى عام 2000، جرت محاولات عدة لتحقيق التوافق الفلسطيني, من خلال الحوار تحت ضغط الأطراف العربية والدولية، غير أن عنوان الحوار ظل مختزلاً في مسألة التهدئة, حيث اعتبر بعضهم "أن حماس لم تبد مرونة سياسية واضحة قابلة للتداول في وسطها القاعدي", وهو ما رأت فيه السلطة الوطنية والمنظمة " أمراً معوقاً لعملية إدماج الحركة في النظام" [1]. ورغم ذلك، تطور التفاهم الذي تم التوصل إليه وجرى تثبيته في أواسط تسعينيات القرن الماضي, إلى علاقة من نوع آخر.

أما في ميدان المعركة، فإن كتائب شهداء الأقصى (فتح) وكتائب عز الدين القسام (حماس) تنافستا ليس فقط مع إسرائيل، بل مع بعضهما أيضاً، وأدى عنف إسرائيل إلى تقارب بين الحركتين، حيث أنهما مثلاً استخدمتا خطاباً مشتركاً امتزجت فيه التعابير الدينية والوطنية. علاوة على ذلك، فإن النزاع نفسه قد أنهك السلطة، بحيث لم يعد بمقدورها الاستمرار في الحكم دون مساعدة، فأصبح استعداد حماس ومطالبتها بالمشاركة في السلطة يلقى استجابة أكبر. وصدر قرار رئاسي بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات المحلية في 23 كانون أول من عام 2004. وبدا أن السلطة تسعى لإدخال حماس في نسيج النظام السياسي، لكي تستطيع السيطرة

([1]) صادق، عدلي. الحركة الإسلامية والنظام السياسي الفلسطيني، htpp://www.attareek.org/details.php?id=48aid=111

عليها بصورة أفضل، وقبل ذلك في 2003/11/9 عقد لقاء بين رئيس الوزراء السابق أحمد قريع وأقطاب المعارضة في غزة، طالبت حماس فيه صراحة بالشراكة السياسية, وهو ما عكس تحولاً ايجابياً لدى الحركة.

في الجانب المقابل تساوقت حماس مع التغيرات الطارئة على الساحة الفلسطينية تحديداً، واختارت توظيف النفوذ المتعاظم الذي تملكه, بعدما نجحت في تسويق فكرتها القائلة: بأن المقاومة الفلسطينية وتحديداً الإسلامية، أجبرت إسرائيل على التنازل عن مقولة إسرائيل الكبرى بدليل الانسحاب من غزة. وهو تفسير يعطي جزءاً من الحقيقة، أما الجزء الآخر من الحقيقة فهو_برأي الباحث_ إدراك الحركة أن استمرارها في (العمليات الاستشهادية) يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني, واختارت توظيف المقاومة في مكاسب سياسية وبرلمانية، عبرالمشاركة في السلطة. وتم الاتفاق على تهدئة رأت فيها حماس عملاً من أجل الصالح العام، ورغبة في عدم "إفساد عملية التغيير الداخلية والتسوية السياسية"[1]. وهو ما يعني الدخول في عملية حوار مستمر، بحيث تستطيع حماس أيضاً، استكشاف ما إذا كان هناك جديد في موقف السلطة من موضوعي الاتفاق الوطني والشراكة السياسية, مؤكدة على لسان إسماعيل هنية، أن الهدف الرئيسي لهذا الحوار في أي وقت, يتعلق بـ "كيفية ترتيب البيت الفلسطيني، ومقاومة الاحتلال"[2].

بعد فوز محمود عباس بالرئاسة، استمرت العلاقة الايجابية إلى حد ما بين حماس والسلطة، حيث رأت حماس أنه شخص يمكن الوثوق به، وأنه رجل صادق، فيما سعى الرئيس عباس إلى محاولة دمج حماس بالسلطة الوطنية وفي منظمة التحرير، بل وأصر على ذلك. ومن أجل هذا عقدت جولات حوار في الفترة من 15-17مارس من عام 2005 بالقاهرة[3] بمشاركة الرئيس محمود عباس و 12 فصيلاً، حيث تم التوصل إلى برنامج سياسي عرف باسم(وثيقة

([1]) التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005 . الفلسطينيون ضرورات الإصلاح وقيودا تـه، htpp://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1RRB94.htm

([2]). مجلة دراسات شرق أوسطية. الحوار بين حركتي حماس وفتح: الواقع والتحديات، ع22، 2002، ص 66.

([3]). للإطلاع على نص إعلان القاهرة راجع مثلاً:
http://www.palestine-pmc.com/details.asp?cat=28id=849

القاهرة), تضمنت تهدئة حتى نهاية عام 2005, والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، واستكمال الإصلاحات الشاملة, ودعم العملية الديمقراطية, وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية.

كان واضحاً, أن الحوار في القاهرة مرهوناً إلى حد كبير بالمواقف والسياسات التي تتخذها حماس، وتعزيز موقفها الندي مع السلطة وحركة فتح، وحرصها على التأكيد على مركزية دورها في الحوار والنتائج. لكن بعد وصول حماس للحكم، أخذت العلاقة بين الطرفين منحىً سلبياً (صراع على الصلاحيات بين الحكومة التي شكلتها حماس والرئاسة)، وما نتج عنه من لجوء الطرفين إلى القوة المسلحة لحسم الخلاف السياسي، وبقيت العلاقة بينهما تسير من سيء إلى أسوأ, حتى بعد اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

تأسيساً على ما ذكر آنفا، فإن حماس رفضت الاعتراف بالسلطة بداية ثم قبلت بها كأمر واقع، والعلاقة التي سادت بين السلطة وحماس في بداية تأسيس السلطة, تميزت بالتوتر وانعدام الثقة بينهما، وقد اعتمدت السلطة في مواجهة الحركة الحل الأمني بالدرجة الأولى، مع عدم ترك خيارات الاحتواء وفتح باب الحوار. في المقابل، اعتمدت حماس على قوتها التنظيمية والجماهيرية في مواجهة إجراءات السلطة، وسعت إلى إفشال الاتفاقات من خلال الاستمرار في الكفاح المسلح, متجاهلة المستجدات الطارئة وتأثيراتها على الواقع الفلسطيني. غير أن حماس في مرحلة السلطة دخلت أتون الاقتتال الداخلي، الأمر الذي أوجد وضعاً كارثياً على مستقبل التطور السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

بكلمة أخيرة فإن تجربة حماس في شقها السياسي، وتعاملها فيما سبق داخل الساحة السياسية الفلسطينية وفق مقتضيات النظام الديمقراطي, مكنّت الحركة من التعرف عن قرب على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكل تحدياته، فأكسبها كل ذلك حركية وفاعلية ومزيداً من التفهم والعقلنة، بحيث تمسكت الحركة بسياسة ضبط النفس إزاء إجراءات السلطة في مرحلة أوسلو، ولم تكن هذه السياسة دليل خنوع أو ضعف وإنما دهاء وسياسية, لاحقا سنرى كيف تغيرت هذه السياسة, بانخراط الحركة في العنف الداخلي.

علاوة على ذلك, فإن عدم انخراطها في النظام الفلسطيني في الماضي, كان قرار محسوب بدقة_ من وجهة نظر الباحث_ فالظروف التي كانت سائدة آنذاك, لا تمكنها في تعديل بنية هذا النظام وبرنامجه, ليتواءم مع برنامجها ورؤيتها السياسية والعقائدية, القائمة في الأساس على المقاومة المسلحة, كما قد تكون مشاركتها مجرد ديكور سياسي, وبالتالي يمكن الافتراض أن الحركة اختارت التعايش مع النظام مؤقتاً, والتعامل معه دون أن يعني ذلك اعترافها بشرعيته, حتى تسنح اللحظة المناسبة_التي توفرت لها مؤخراً_ للانقضاض عليه, عبر وسيلة صندوق الاقتراع.

4-1-4: حماس والعمل المجتمعي والإعلامي

كبديل عن الانخراط في مؤسسات السلطة الرسمية، نشطت حماس في مجال الخدمة المجتمعية، وفي مقاربتها لفكرة الدولة عندما كانت في المعارضة تبدو أكثر ميلاً إلى تعريفها بوصفها تجسيداً لإرادة عامة، وهذا التعريف يتجاوز المظاهر الهيكلية للدولة على أهميتها الطبيعية، لناحية الالتفات إلى أهمية المجتمع نفسه في بناء الدولة، فالمجتمع جزء من الدولة. ويوصف العمل الخيري بأنه أحد أهم جوانب قوة حماس؛ لأنه يستقطب لها شعبية كبيرة ويعطيها الشرعية.

يرى (وكهام) أن الحركات الإسلامية تقدم نفسها " كبديل بتقاليد سياسية، أكثر إنسانية واستجابة, وبدلاً من منازعة الدولة سلطتها في القمة، يؤسس إسلاميو التيار العام، واقعاً سياسياً بديلاً في القاعدة," لافتاً إلى أن هذا الفصل، أعطاها القدرة على التعاطي السياسي على نحو أفضل[1], وهو ما يشير إلى سعي تلك الحركات إلى الاشتراك في فعاليات المجتمع الأهلي بشكل شرعي، الأمر الذي سيكون له مردود إيجابي على التطور الديمقراطي, واستبعاد العنف كأداة سياسية, ففي هذه المؤسسات (مؤسسات المجتمع المدني) يستغل قادة الحركات الإسلامية وغيرهم، مهاراتهم في المناقشات السياسية"[2]. حماس بدورها، سجلت نجاحاً ملحوظاً في التغلغل

([1]) وكهام، كاري روس فسكي. الإسلام والتعاطي السياسي في مصر، (ترجمة): رمضان عبد الله، مجلة قراءات سياسية، ع4، خريف 1994، ص 70.

([2])فلدمان، نوح. ما بعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية، م.س.ذ، ص393.

في تكوينات المجتمع المدني الفلسطيني– أن جاز التعبير– وخصوصاً النقابات المهنية، وبادرت الحركة إلى تشكيل كتلة عمالية إسلامية على غرار الفصائل الأخرى، هي " جمعية العمال الإسلامية"، التي أنشأتها الحركة عام 1992, إلا أن اهتمامها بالحركة العمالية– تحديداً – كان في غير المستوى المطلوب. وقد لاحظ بعضهم ، غياباً شبه تام للحركة في صفوف العمال، مرجعين أسباب ذلك لعوامل تاريخية وأيديولوجية[1]. وهو ما ينبغي لحماس أن تعطيه الاهتمام الكافي, خاصة أن العمال يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع، ومن ناحية أخرى, سيؤدي ذلك إلى كسب تلك الشريحة لجانبها في أي معركة سياسية.

رغم ذلك استطاعت الحركة بناء مؤسسات صحية واجتماعية وتربوية وتعليمية مثل: لجان الزكاة، وهيئات الإغاثة، والعيادات الطبية، والأندية وغيرها ، لرفد العمل المقاوم بكافة أوجهه, وأصبحت هذه المؤسسات جزءاً أساسياً من مكونات الحياة العامة الفلسطينية, وشكّلت " طريق التنظيم للجماهير، وكانت أمكنة للتعبئة والتوجيه دينياً ووطنياً وحزبياً"[2], وفي " نشر أفكارها، وتجنيد المناصرين، وبالتالي توسيع نفوذها الاجتماعي والسياسي في الساحة الفلسطينية"[3]. علاوة على أنها تشكل قناة هامة من قنوات التجييش، وتدبير الدعم والتمويل والتأثير، فكانت مثلاً دور العبادة فرصة لحماس للقيام بالتنظيم السياسي, وشاركت هذه المؤسسات أيضا, " في تعزيز الديمقراطية، من خلال المشاركة في الانتخابات للنقابات المهنية والطلابية"[4].

استطاعت حماس زرع شبكة دعم اجتماعي كجناح آخر في حملتها لنيل الشرعية السياسية خلال مرحلة وجودها في المعارضة، وربما يكون أفضل تلخيص لقدرة الحركة وتأثيرها الملحوظ واستجابتها السياسية المناسبة هو في انتفاضة الأقصى، في حين كانت استجابة

([1]) للمزيد انظر: البرغوثي، إياد. الانتخابات في المؤسسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع13، شتاء 1993، ص 114. والجرباوي، علي. الانتخابات ونظام الحكم الفلسطيني، ط1، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994، ص 37.

([2]) إياد البرغوثي. الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة، م.س.ذ، ص 393.

([3]) الجرباوي، علي. حماس خلفية تاريخية وسياسية، دراسات فلسطينية، ع13، شتاء 1993، ص 95.

([4]) خالد الهندي. عملية البناء الوطني الفلسطيني، م.س.ذ، ص 88.

السلطة بطيئة, مما أعطى الحركة فرصة لتعزيز قضيتها الخاصة, في حين لم تتمكن التنظيمات الأخرى من تقديم هذه الخدمات الاجتماعية بنفس المستوى.

أظهرت الحركة من خلال مؤسساتها درجة عالية من الشفافية والمعايير المتساوية نسبياً لمن يطاله دعمها, بحيث وفرت شبكة الخدمات الاجتماعية، التي بنتها الحركة "بدائل عالية التنظيم والفاعلية لمثيلاتها الوطنية, وتمايزت عن معظمها في نوعية الخدمة المقدمة، والمتسمة بقلة التكاليف المطلوبة من المواطن من جهة، والممزوجة بدماثة في خُلق العاملين من جهة أخرى"[1]. حيث أكدت, وعلى لسان محمود الزهار, أن مؤسساتها وخدماتها ليست فئوية، بل تعمل من أجل خدمة القضية الوطنية[2], "مضيفة إلى سمعة حماس بين الكثير من الفلسطينيين، أنها حركة لا فساد فيها، ومهتمة بشكل رئيسي براحتهم"[3], وبالرفاه الاجتماعي للجمهور.

استطاعت الحركة ومن خلال شبكاتها الاجتماعية، أن تكوّن هيكلاً لسلطة بديلة، بحيث بدت هذه الخدمات أكثر من مجرد قاعدة لشعبية الحركة، إنها أيضاً مؤشر على قوتها التنظيمية، كما أنها بدت محمولة قبل كل شيء من طرف مناضلين إسلاميين، يحركهم تفانيهم وإيمانهم وليس المصلحة الفئوية، ومهتمة في كل الأحوال بحاجات السكان، وكانت النتيجة أن قطفت ثمار هذه السياسة تأييداً جماهيرياً واسعاً واصطفافاً وراء الحركة.

إن سياسة الانغراس الاجتماعي التي استند نجاح حماس عليها, وتغلغلها داخل المجتمع، مكّنها من المساهمة في عملية التدافع والحراك السياسي، حتى ولو كان من خارج النظام السياسي. " وهي مسألة تعوضها عما قد تفقده، من جرّاء التغيير التكتيكي في موقفها من المقاومة"[4]. بعضهم يرفض مثل تلك الادعاءات، مشددين على أن الفصائل الوطنية – ومن ضمنها حماس– لجأت إلى احتكار العمل النقابي وتم تسييسه, علاوة على أنها خلطت بين العمل

([1]) الجرباوي، علي. حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية، م.س.ذ، ص74.

([2]) المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الايجابي، م.س.ذ، نت.

([3]) بالتي، زوهار. تطوير المجتمع بإضعاف حماس، http://www.asharqalarabi.org.uk/center/muttabaat-t-m.shtm

([4]) خالد الهندي. عملية البناء الوطني الفلسطيني، م.س.ذ، ص140

المجتمعي والمقاومة، وهو ما أدى إلى " أن أصبح السلاح، أداة تخدم التأييد الجماهيري لهذا الفصيل أو ذاك، بدل أن يكون العكس".[1]

بتقدير الباحث فإن تجربة حماس في ميدان العمل الاجتماعي, كانت ناجحة بشكل كبير رغم وجود بعض العثرات فيها، وأكسبها ذلك العمل قاعدة جماهيرية وشرعية، وأفادها في تطوير وتنمية الديمقراطية لدى عناصرها، وهو يصب في مصلحة التطور الديمقراطي. وقد أكدت الحركة وبعد صعودها الأخير، أنها اهتمت– وستبقى– برفاهية السكان ولن تمسها بسوء، مستشهدة بالبنية التحتية التي أقامتها لتخدم عائلات الشهداء والأسرى، كأمثلة على مدى اهتمامها بخدمة الجمهور. إذ يعدّ تطوير حماس للشبكة الاجتماعية على الأرجح, أهم عنصر استخدمته الحركة في الانتخابات التي خاضتها, علاوة على أن عملها المجتمعي, خفف العبء عن الجمهور, وساعدهم في تحمل آثار الاحتلال, وأوجد جوا من التكافل الاجتماعي. بمعنى آخر, كان عملها هذا ركيزة أساسية في بناء مجتمع متماسك, بإمكانه احتضان المبادئ الديمقراطية فيما بعد.

وعليه فقد كان من الصعوبة بمكان، إزاحة الحركة من ساحة التأثير السياسي، رغم ما تعرضت له سابقاً من محاولات تحجيم، نظراً للقاعدة الشعبية المجتمعية التي تستند عليها, والتي دعمتها في الانتخابات الأخيرة, وهو ما يشير إلى استمرار تأثيرها السياسي مستقبلا.

إن نشاط حماس في المجال الاجتماعي، واكبه اهتمام كبير من قبل الحركة في مجال الإعلام، حيث أدركت دوره في حياة العمل الدعوى, في شتى مناحي الحياة بدءاً من الخطب المنبرية ودروس المساجد، وانتهاءً بوسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة, مما كان له دور مهم في اتساع قدرة الحركة على نشر أفكارها ونشاطاتها, على الصعيدين المحلي والعالمي الإعلامي.

([1]) قاسم، عبد الستار. المفاوضات بين المعارضة الفلسطينية وإسرائيل -http//www.palestine-info.info.com/Arabic/palestoday/press/mofawadat.htm

اهتمام الحركة بالإعلام كان ملازماً لها منذ انطلاقتها، حيث انتبه ميثاق حماس إلى هذه المسألة وأولاها الأهمية الكبرى، مركزاً بصورة كبيرة على نشر الوعي الإسلامي الذي تعتبره الحركة مهمة مركزية لها (المادة 15 من الميثاق)، وقد ورد في ميثاقها أنه يتوجب إحداث تغييرات أساسية في أساليب التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف غرس التربية الإسلامية في نفوس الأجيال الشابة، على هدي الأيديولوجية الإسلامية التي تتبناها الحركة. ولعل هذا ما يفسر سبب تمسك حماس حالياً بوزارة التربية والتعليم العالي، ذلك أن هذه الوزارة تمكنها من نشر أيديولوجيتها ومعتقداتها في المجتمع الفلسطيني، والتأثير في توجهات الجمهور, بل وإعادة صياغة المجتمع الفلسطيني طبقا لرؤيتها السياسية والأيديولوجية .

ساهمت الحركة في نشر الوعي السياسي الوطني والديني والتنظيمي والأمني، مستخدمة على سبيل المثال المؤسسات التعليمية كرياض الأطفال والمساجد والمدارس الإسلامية والجامعات التي تنشط فيها الكتل الإسلامية التابعة للحركة. إضافة للإعلام المكتوب والالكتروني, الذي كان له دور لا يقل أهمية في فكر حماس عن غيره من الوسائل، حيث توجد للحركة صحف وصحف ناطقة باسمها يتم توزيعها في الضفة والقطاع، مثل صحيفة الرسالة التي صدرت عام 2003, وصحيفة منبر الإصلاح، وهناك صحف اهتمت بنشاطات وأفكار الحركة مثل صحيفة صوت الحق والحرية التي تصدر في أراضي عام 1948، إضافة إلى مجلة فلسطين المسلمة وتصدر في لندن، كما يوجد مراكز أبحاث مقربة من حماس مثل: مركز أبحاث المستقبل في غزة.

علاوة على ذلك، توجد للحركة محطة راديو تبث في قطاع غزة (صوت الأقصى)، وأطلقت الحركة عشية الانتخابات التشريعية محطة تلفزيونية في غزة باسم (الأقصى). ومؤخراً أطلقت الحركة قناتها الفضائية تحت اسم (الأقصى)، متلاشية بذلك نقطة ضعف في البنية الإعلامية التحتيه للحركة، كما أنها تحصل على منصة حرة في القنوات العربية الفضائية وعلى رأسها قناة الجزيرة. وفي بعض الأحيان تحصل الحركة على مجال لترويج أفكارها وتصرفاتها السياسية في وسائل الإعلام الغربية، من خلال المقابلات السريعة التي يجريها قادة حماس في

الداخل والخارج، إضافة إلى قيام الحركة بتوزيع المعلومات إلى وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية العربية والغربية.

من جانب آخر، اهتمت الحركة بالتطور التكنولوجي في مجال الإعلام، وبخاصة على صعيد شبكة الانترنت, حيث استطاعت قيادة حماس " استغلال شبكة الانترنت وفق ما هو متاح, لناحية الإمكانيات المادية والتقنية, في خدمة الفكرة التي يحملونها, ولإبراز وحشية الاحتلال، وإبراز المواقف السياسية" الخاصة بالحركة, بما يخدم أهدافها السياسية وبرنامجها[1]. ومن أهم مواقع الانترنت التي تخدم حماس:

- المركز الفلسطيني للإعلام http://www.palestine-info.info, وقد انطلق في 1997/12/1 وهو موقع مقرب من الحركة، مع أنه يعرّف نفسه على أنه جهة فلسطينية إسلامية مستقلة، وأنه لا يعبّر بشكل رسمي عن حماس، وتبث هذه الشبكة بسبع لغات.
- موقع القسام http://www.alqassam.ws وهو تابع للجناح العسكري للحركة.
- مجلة الفاتح للأولاد http://www.al-fateh.net
- موقع صحيفة الرسالة http://www.alresalah.org
- مجلة فلسطين المسلمة http://www.fm-m.com
- الكتلة الإسلامية http://www.alkotla.com
- شبكة فلسطين للحوار 2001 http://www.paldf.net/forum

وغيرها من المواقع على الشبكة، مثل موقع أحمد ياسين, وهو ما يدل على أن حماس تكاد تكون هي المنظمة الفلسطينية الأكثر استعمالاً للإنترنت كوسيلة لنشر المعلومات والرسائل. ويتحدث مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب (الإسرائيلي), عن "تسعة مواقع رائدة

([1]) أبو الغزلان، هيثم. مواقع حماس الالكترونية: محاولات إحراز النصر في فضاء متحيز، 18 نوفمبر 2005. http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show8id=30154

لحركة حماس تظهر بسبع لغات, وتستعين بالشركات مزودة خدمات الانترنت من شرقي أوروبا وجنوب شرق آسيا" [1].

إحدى الخطوات الجريئة والمتطورة التي اتخذتها الحركة مؤخراً في سبيل الترويج لسياستها، هي أنها خوّلت عنصر الشباب مثل: سامي أبو زهري ومشير المصري، صلاحية النطق باسمها أمام وسائل الإعلام المختلفة، وهو ما دفع عدداً من التنظيمات الفلسطينية إلى مجاراتها في ذلك، ما يدل على ذكاء حماس في ابتداع صيغ التطور المهني الإعلامي وأسبقيتها في هذا المضمار.

استطاعت الحركة من خلال هذه المنابر الإعلامية المتوفرة لها, والتي استخدمتها بكفاءة الوصول إلى جمهور أكثر اتساعاً في شتى أرجاء العالم. داخلياً، حققت الحركة إنجازات ملحوظة، ساهمت بصورة واضحة في الانتخابات الأخيرة، غير أن إدارتها الإعلامية في الأزمة الأخيرة (الاقتتال), وخطابها الإعلامي والسياسي, أعطى انطباعا سيئا عن إعلام تم توظيفه لتخوين وتكفير الآخرين, ما عمق الأزمة وفرق ولم يوحد. أما على المستوى الإقليمي، فقد استطاعت حشد سمعة طيبة لها, حصلت بفضلها على الدعم المادي، رغم وجود شكوك تجاهها من بعض الدول العربية. لكنها على المستوى الدولي, لم تتمكن الحركة من تخفيف التوجه السلبي تجاهها، وهو ما ترجمه عدم قدرتها حتى الآن على إقناع المحيط الدولي بشطب اسمها من لائحة المنظمات الإرهابية، ومؤخراً لا تستطيع فك الحصار عن حكومتها والمجتمع الفلسطيني، حتى وهي تتقدم بخطاب إعلامي معتدل نوعاً ما موجه للغرب, وهو بلا شك نقطة ضعف في بنيتها الإعلامية. من المتوقع لفوز حماس أن يؤدي إلى زيادة قدرتها في مجال الانتشار والتطور الإعلامي، حيث بامكانها استعمال وسائل الإعلام المؤسساتية وأجهزتها التابعة للسلطة, ودمجها مع قدراتها الذاتية الأمر الذي قد يزيد قدراتها التوعية والإعلامية. ووصول حماس إلى السلطة, جعل من الأهمية بمكان, أن تعيد الحركة صياغة استراتيجيتها الإعلامية بما

([1]) مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب. مواقع الانترنت التابعة لحركة حماس 2005/11/21
http://www.terrorism-information.com/?act=artickles

يتناسب مع موقعها الجديد, والتخلص من تضارب التصريحات، والابتعاد عن تسريب الأخبار, والعمل على إيجاد أداة إعلامية تمثلها(296).

هدفت حماس_برأي الباحث_ من وراء اهتمامها ببناء إمبراطورية إعلامية, التي تكلف مبالغ مالية هائلة, بالتزامن مع اهتمامها بالعمل المجتمعي, إلى الحرب على الوعي في سياق الصراع مع إسرائيل أولا, ومن ثم زيادة تأثيرها في المجتمع الفلسطيني, ومنافسة فتح على كسب الشارع ثانيا. ومن شأن توظيفها لهذه الآلة الإعلامية_ في سياق بث ونشر أفكار التسامح والتعايش مع الآخر الفلسطيني المختلف_ أن يدعّم البناء الديمقراطي. لكن ما نلاحظه مؤخراً, أن حماس تستخدم آلتها الإعلامية في خضم الصراع على السلطة مع فتح, وتوزيع الاتهامات بالتخوين والتكفير, علماً أن هذا لا يخدم التطور الديمقراطي, بغض النظر عن الأسباب, ويصب في سياق تكريس الاقتتال الداخلي, ويهدد المشروع الوطني.

2-4 حماس والمشاركة في النظام السياسي

بدأت الملامح العامة التي تتعلق بموقف حماس من الانتخابات والنظام السياسي, تتحدد بشكل لافت عقب رحيل الرئيس ياسر عرفات، وخاضت الحركة حوارات مع الرئيس الجديد محمود عباس وباقي الفصائل، حيث كان للحركة- كغيرها- تحفظ على حصر الانتخابات في الرئاسة فقط، فيما طالبت بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن تكون شاملة حتى يكون التغيير شاملاً. فللانتخابات " موقع رئيسي في فكر حماس السياسي واهتمامها وممارستها العملية، بل وحتى في تكوينها التاريخي".[1]

تحدد شهر تموز من عام 2005, موعداً للانتخابات التشريعية، إلا أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قام بتأجيل هذه الانتخابات إلى أوائل عام 2006، وأرجع بعضهم هذا التأجيل, إلى وجود ضغوطات على الرئيس محمود عباس من داخل حركة فتح ومن لاعبين دوليين. وراهن البعض على أن السلطة الوطنية وفتح ستكونان المستفيد الأول من هذا التأجيل، لمحاولة لملمة

([1]) عدوان، بيسان. حماس وثقافة الانتخابات، 2006/12/4
http://www.rezgar.comdebat/show.art.asp?aid=82523

أوراقهما, واستعادة المكتسبات التي فقدتاها لصالح حماس, غير أن الرهان لم يكن في محله، حيث بدت حماس أكثر قوة بعد ستة أشهر، بينما واصلت فتح التفكك وأنهكتها الانقسامات الداخلية, في حين تكامل نضوج حماس، ورسخت نفسها كقوة سياسية كبيرة تغذيها أصوات احتجاجية على أداء السلطة وفتح، وارتفعت شعبية حماس فيما هبطت شعبية فتح إلى أدنى مستوياتها.

طالما رددت حماس أنه لا يمكنها المشاركة في الانتخابات السياسية التي جرت عام 1996, التي تنظم في إطار اتفاقات أوسلو المرفوضة بالنسبة لها، وخلال ذلك بدا التردد واضحاً داخل الحركة، رأى بعضهم أن الحركة قد تشارك في تلك الانتخابات، معتقدين أن المشاركة في عملية التنمية السياسية سيصلب الجبهة الداخلية. وأن " عدم دخول الحركة داخل المؤسسة الجديدة المتولدة عن أوسلو، سيعرّض الحركة للتهميش", كما يؤكد عبد العزيز الرنتيسي[1].

فيما أبدى البعض الآخر معارضتهم للمشاركة، على اعتبار أن دخول الحركة في تلك الانتخابات " لن يكون في مصلحة الشعب، حيث أن كل شيء يمر من تحت عباءة أوسلو"[2].

أخيراً, حسمت الحركة موقفها باتجاه المقاطعة, وهذا بتقدير بعضهم قرار متسرع أدى إلى نتائج سيئة عانى منها النظام السياسي برمته، وكانت له انعكاسات سلبية على الحياة المجتمعية الفلسطينية، وأضر في إمكانية بناء مجتمع ديمقراطي مفتوح, وهو ما توافق عليه الدراسة.

بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، تم إجراء انتخابات رئاسية في تاريخ 2005/1/9، وقد دعيت حماس للمشاركة في هذه الانتخابات إلا أنها رفضت ذلك، بدعوى أنها تنظم في إطار أوسلو، غير أن مبررات مقاطعتها للانتخابات الرئاسية، جاءت أقل حدة من المرة السابقة (عام 1996) حيث تحدثت هذه المرة عن تبريرات سياسية واقعية لا شرعية ودينية, وهي تبريرات

([1]) الخالدي، أحمد سامح وآغا، حسين جعفر. المعارضة الفلسطينية دور حيوي في المرحلة المقبلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع11، ص 1992، ص11.

([2]) صحيفة الرسالة ، 2006/1/12، ص6.

أقرب للتكتيكية، وطالبت بأن يتم إجراء الانتخابات "رزمة واحدة", وهو ما يرجح_ بتقدير الباحث_ أن الحركة كان من الممكن أن تغير موقفها من المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الماضي, لو توفرت لها الظروف المناسبة آنذاك.

إذاً، مجمل الإعلان الرسمي الصادر عن حماس، يؤكد أنه لو كانت الانتخابات شاملة: تشريعية وبلدية ورئاسية، ولم يحرم منها أحد من الشعب الفلسطيني، لكان من الممكن المشاركة, أما وهي رئاسية فقط فإن المشاركة تكون غير ذات جدوى.

في هذه الجزئية من الدراسة, ستتم مناقشة التطور الذي طرأ على موقف حماس، بإعلان استعدادها للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في 2006/1/25، وهو ما يمثل تطوراً في انخراط الحركة في الحقل السياسي, وتفاعلها مع هذا الحقل بشكل إيجابي. حيث لم تعد تعتبر (أوسلو) سبباً للمقاطعة, بل تستعد للمشاركة تحت برنامج رفض (أوسلو)، علاوة على أنها أبدت استعداداً لخوض الانتخابات الرئاسية، وكما هو معروف فقد قررت الحركة خوض الانتخابات السياسية البرلمانية في ظل أوضاع متأزمة، لكنها وقبل ذلك, خاضت الانتخابات المحلية التي كانت _ برأي الباحث _ بمثابة جس نبض لما سيكون عليه مستقبل حماس.

4-2-1: حماس والانتخابات المحلية

وفرت تلك الانتخابات أول موطئ قدم لحماس في النظام السياسي الفلسطيني، حيث شاركت فيها بفاعلية, بعد تجاربها المتكررة في انتخابات النقابات والجمعيات والجامعات، والنجاح الكبير الذي حققته في تلك الانتخابات. وشكلت تجربة حماس في هذه الانتخابات, "مدخلاً هاماً لطرح مقولاتها الفكرية، وبرنامجها السياسي على بساط التطبيق، ثم إن الانتخابات وسيلة من وسائل الحركة في أسلمة المؤسسات، وتقديم البديل والتدريب على إدارة المؤسسات، واكتساب خبرات"[1]. غير أن الحركة تعاملت _ حسب رأي بعضهم_ مع هذه الانتخابات, كأداة اختبار لمدى شعبيتها في الشارع الفلسطيني، وليس مرجعية لحسم الخلافات بين القوى السياسية على البدائل السياسية المطروحة في الساحة الفلسطينية.

([1]) برهومة، محمد. أهداف حركة حماس، في: دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس، م.س.ذ، ص 86.

اعتبرت حماس أن مشاركتها في الانتخابات البلدية، هو استحقاق موضوعي لثمرة إنجازاتها العسكرية وأنشطتها التنظيمية والجماهيرية, "وطالبت بإجراء انتخابات شاملة دفعة واحدة لكافة المجالس المحلية"[1], وأخذت تعد العدة لخوض تلك الانتخابات بأنجع الوسائل الدالة على الذكاء السياسي، ولتنفيذ البرامج الانتخابية, حرصت الحركة على اختيار أكثر المرشحين مكانة وخبرة وحضوراً شعبياً في قوائمها الانتخابية. حيث تميزت حماس بتقديم عشرات المرشحين خلال المراحل الانتخابية, فقد حصل أكثر من نصف مرشحيها على شهادات علمية عليا, وجزء كبير منهم يحملون شهادة الدكتوراة والماجستير, فضلاً عن العشرات من المرشحين الذين يحملون شهادة البكالوريوس في المجالات المختلفة. [2]

اختارت حماس أيضا, في سياق تنافسها مع حركة فتح تحديداً شخصيات نزيهة, وهو عامل استفادت منه حماس كثيراً, ففي الانتخابات المحلية المواطنون "لا ينتخبون ممثلين لتحسين الوضع الاقتصادي، أو للتأثير على عملية السلام، وإنما كان العامل الأساسي هو مدى نزاهة المرشحين، وكان الانطباع السائد أن مرشحي فتح ضعيفين من هذه الناحية، ومرشحي حماس أقوياء جداً من هذه الناحية"[3], وذلك وفقاً لرأي خليل الشقاقي. وهذا يشير إلى أن الناس يبحثون عن المرشح المعروف بالصدق والإخلاص, وقبل ذلك أن يكون معروفاً بنزاهته ونظافة يده, وهذا ما توفر عند مرشحي حماس, ودعا الجمهور لانتخابهم. وتدعو الحاجة إلى ضرورة أخذ الفصائل الفلسطينية لهذا العامل بالحسبان, إن هي أرادت حقاً المجد السياسي, ومنافسة حماس بكفاءة عالية.

خلال السنة التي شهدت تجربتها الانتخابية الأولى في كانون أول عام 2004 وحتى الجولة الرابعة من الانتخابات البلدية في كانون أول عام 2005، تعلمت حماس درساً سريعاً في فنون الانتخابات, وأصبحت تحوي أكثر طواقم الحملات الانتخابية مهنية وانضباطاً ودقة, كما

([1]) الزبن، سمير. حماس والسيطرة على النظام السياسي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2005/6/21
http://www.palestine-info.info/arabic/palestody/pressnew6/alsytarah.htm

([2]) جريدة القدس,2005/1/30.

([3]) يوسف، حسن. نتائج الانتخابات البلدية واتجاهات التصويت في الانتخابات التشريعية، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2005/2/23 .

أصبحت عشية الانتخابات التشريعية تجيد سلسلة من الأساليب: إذ أصبح المنظمون يرتدون قبعات خضراء ويوزعون ملصقات دعائية، وغطت يافطات الحركة الدعائية مراكز المدن، وظهر زعماؤها على شاشات التلفزة وعبر محطات الإذاعة يرددون شعارات جذابة معدة بشكل جيد. وقبل أسبوعين من الانتخابات التشريعية أطلقت الحركة محطتها التلفزيونية الخاصة بها وهي محطة الأقصى، والتي تطورت فيما بعد لتصبح محطة فضائية تحت اسم الأقصى. علاوة على ما سبق، أجادت الحركة استخدام المساجد للتعبئة والتنظير لآرائها, وهو ما وفر لها جمهوراً عريضا, ومع بدء الدعاية الانتخابية في أوائل شهر كانون ثاني 2006، وقعت الحركة ميثاق شرف فلسطينياً مع غيرها من القوى الفلسطينية، يمنع استخدام أماكن العبادة لأغراض انتخابية.

بسبب تلك الأساليب الواردة أعلاه, ورغم حملات الاعتقالات التي استهدفت مرشحي الحركة وموظفي حملتها الانتخابية, فإنه "ليس مستغرباً أن تكون الحملة الانتخابية الخاصة بحركة حماس، الأكثر دقة وتنظيماً وانضباطاً وتوافقاً مع القوانين والضوابط الانتخابية، وأن تتفوق على القوائم الأخرى بهذا الشأن"[1].

بحلول نهاية عام 2005, لم تكن قد رسخت أقدامها في معاقلها في قطاع غزة فقط, بل في سائر أنحاء الضفة الغربية، وتمكنت من سحب البساط من تحت أقدام حركة فتح حتى داخل معاقلها التاريخية, ورسخت مكانتها كمنافس وربما كشريك قوي لفتح في نفوذها في الساحة الفلسطينية, وأصبحت تسيطر كلياً أو بصورة مشتركة في كل المدن التي جرت فيها الانتخابات ما عدا مدينة رام الله.

بدا صعود حماس اللافت في انتخابات المجالس المحلية, كأنه نتيجة لـ "تآكل رصيد فتح السياسي والجماهيري"[2], وأنه كلما " ترنحت فتح أكثر، أصبحت حماس أكثر شعبية"[1]. وهو ما

([1]) بسيسو، مؤمن. الحملات الانتخابية الفلسطينية: قراءة في المضامين والتمويل والتنظيم، موقع مجلة فلسطين المسلمة http://www.fm.m.com/story14.htm

([2]) الزريعي، سليم. فتح وحماس الذات بين الخوف والتضخيم، 2006/1/12 http:///www.arabrenewwal.com/ondex.php?rd=AI8AIo=11975

يشير إلى أن أحد مصادر قوة حماس هو ضعف حركة فتح, وفشلها في حل إشكالاتها التنظيمية وضعف مكانتها, وقد أضفى ذلك نوعاً من الصدقية على حماس, التي بدت وكأنها منزهة من تلك السلبيات.

الواضح أن حماس نجحت في تجربة الانتخابات المحلية بكفاءة سياسية, واستطاعت أن تثبت جدارتها, وأكدت هذه الانتخابات " مدى فاعلية وتأثير حماس في الساحة الفلسطينية، ودلت على الامتداد الشعبي الواسع وسط الجمهور"[2].

قامت حماس _في سياق الممارسة العملية للحركة في المجالس المحلية التي تسلّمتها_ بإصلاحات عميقة, حيث ظهرت ملامحها في مشاريعها التنموية, والتطوير الاجتماعي والصحي والتربوي، وحل مشاكل الأهالي, وكانت أكثر التصاقاً بالجمهور المحلي، حينما توفرت لديها الإمكانيات المادية. كما وأظهرت تجربة نظيفة خالية من الفساد المالي, فلدى الحركة " تجربة في البلديات التي تسلمتها الحركة وفازت فيها، وهناك أداء متميز وبرامج معقولة، ليست برامج مستحيلة، ولدينا من الكفاءة ومن التجربة والخبرة ما يؤهلنا للقيام بهذا الدور(قيادة وحكم فلسطين) بإذن الله"[3], طبقاً لسعيد صيام, القيادي في حماس, وهو ما يبرر مطالبتها في إشراكها بالقرار الوطني.

وقد بات واضحاً أن نفوذ حماس يتصاعد باستمرار, فالناس تفهم جيداً عمق فكرها والتزامها العميق بأهدافها, لأن رجال الحركة يعيشون بين الجماهير, ولا يتاجرون بأصواتهم[4].

شكّلت البلديات التي حكمتها حماس، مختبرات صغيرة لما يمكن أن تفعله الحركة محلياً تجاه المجتمع، وإذا ما حصلت على سلطة وموقع أكبر, وكانت قيادة البلدية الحمساوية, وفقاً لتحليلات بعضهم, عملية بشكل عام: تحافظ على الاتصال في القضايا العملية الضرورية،

([1]) سلو، آدبي . تجاهل حركة حماس لم يعد ممكناً، 2005/6/19 http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/press/new6/tjahool.htm

([2]) بحر، أحمد محمد. لماذا يخافون من مشاركة حماس في الانتخابات؟ 2005/11/16 ، موقع الحقائق http://www.alhaqaeq.net/defaulthch.asp?action

([3]) http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2005/seyaam.htm

([4]) أبو عامر, عدنان.قراءات في فوز حماس, مركز اليمان للإعلام والتدريب, غزة, ط1, 2006, ص 10.

وتوافق على مقابلة نظرائها من الإسرائيليين إذا كان ذلك ضرورياً، وتتجنب العلاقات السياسية التي لا تفرضها تلك المتطلبات العملية. على سبيل المثال أثار توقيع وثيقة اتفاق صداقة وتعاون بين مجلس بلدي نعلين / رام الله المشكّل من حماس، ومجلس مستوطنة (مودعين عليت) المقامة على أراضي البلدة، أثار جدلاً عميقاً في الساحة الفلسطينية, حماس من جهتها اعتبرت هذا اللقاء قرار شخصي من رئيس البلدية وليس قرار الحركة، وتمت إقالة رئيس البلدية[1] على إثرها.

كما حظي أداء حماس في فترة ما بعد الانتخابات البلدية، بإطراء المراقبين المحليين والدوليين على حد سواء، بالطبع لم تفلت الحركة من اتهامات سوء الإدارة، وأنها تهتم بمصالحها ونفسها قبل خدمة الجمهور ومصالح الناس، لكن لا يوجد ما يعزز تلك الشكوك بشكل واضح حتى الآن.

وراهنت حركة فتح بعد تولي حماس لبعض المجالس المحلية, على فرضية تقول: "إن سمعة حماس في الإدارة المحلية الفعالة، لن تترجم بالضرورة إلى نصر على الصعيد الوطني"[2].

لكن ومع تحقيق حماس لنجاحات كبيرة في تلك المجالس، أثار ذلك التخوفات داخل فتح, ما دفع بعض قادتها, للمطالبة بتأجيل الانتخابات التشريعية، تحت مبرر العوائق التي تضعها إسرائيل للتصويت في القدس الشرقية, والفوضى العارمة في غزة. وشهدت حركة فتح تبادلاً للاتهامات بين عناصرها وكوادرها بإهمال الوضع الداخلي للحركة, هذا التخوف الذي عبّرت عنه فتح, دعا مكتب التعبئة والتنظيم التابع للحركة, إلى إصدار دراسة داخلية نشرت فيما بعد, أعادت فيه فوز حماس في الانتخابات المحلية للأسباب التالية: انتهاج حماس خط المقاومة المسلحة, تبني خطاباً سياسياً عموماً, الحضور الاجتماعي والخدماتي للحركة, انحسار تيار اليسار الفلسطيني, الضربات الإسرائيلية ضد قادة الحركة, والانخراط الذكي في العملية

([1]) انظر مثلاً: نشرة الحركة الإسلامية (الراية)، ع107، 2006/12/1

([2]) بلتشر، روبرت. صفوف متصدعة: الحركة الوطنية الفلسطينية، (ترجمة): زهير عكاشة، 2006/1/1 http://www.www.oppc.pan.net/index.htm

السياسية[1].غير أن الرئيس محمود عباس وقف موقفاً وطنياً, إزاء الإصرار على إجراء الانتخابات ورفض تأجيلها, كما قبل بنتائجها, ودافع عن الخيار الديمقراطي.

من جانبها حذرت حماس من تأجيل الانتخابات, وقالت: "إن أي خطوة من هذا القبيل ستجعلها في حل من تفاهمات القاهرة عام 2005، بما فيها الالتزام بالتهدئة مع إسرائيل"[2].

أظهرت تجربة حماس في المجالس المحلية التي تديرها, بتقدير الباحث, قدراً من التوجه الديمقراطي، أو توجهاً يساعد على التطور السياسي الديمقراطي في المناطق الفلسطينية، وبدا أن الانتخابات المحلية أعطت للحركة المشروعية الاجتماعية والسياسية في الشارع الفلسطيني، وهو ما عزز قناعتها بطلب الشراكة السياسية فيما بعد بشكل رسمي.

أثارت الانتخابات المحلية مسألة التحالف السياسي بشكل بارز، وهو ما يدعو للوقوف على ما تمثله تلك القضية عند حماس، التي استخدمت التحالفات مع قوى اليسار الفلسطيني المختلف معها أيديولوجيا، والجهاد الإسلامي فيما مضى، في مجالس الطلبة في الجامعات والنقابات والجمعيات وأخيراً البلديات, في سياق المنافسة مع فتح. الأمر الذي اعتبره هشام فرارجه, بأنه (التحالف) جاء من أجل تحقيق الهدف السياسي الكامن في السيطرة [3], كما رأى إياد البرغوثي، أن هذا التحالف " لم يصبح موقفاً استراتيجياً لدى الحركة الإسلامية بالذات، بل اتخذ طابعاً بدا براغماتياً إلى حد بعيد"[4]. والذي يدعو إلى القول بذلك، هو أن ميثاق حماس بالذات, لا يحبذ التعاون مع من يكون ارتباطهم للآخر الغربي. وبالتالي قد يكون من الصحيح القول: إن موقف الحركة من هذا الموضوع تكتيكي, وهو ما يدل _ برأي الدراسة _ على أن التحالف السياسي عند الحركة يخضع لاعتبارات الزمان والمكان، لكن ذلك لا يمنع القول: من أنه يصب في مصلحة التطور الديمقراطي, وخطوة في اتجاه توطيد العلاقة مع المختلف سياسياً ودينياً.

([1]) مكتب التعبئة والتنظيم, حركة فتح. دراسة فتح وحماس: التراجع والصعود_الأسباب والخلفيات, غزة,2005,ص 22.

([2]) موقف حماس من الانتخابات الفلسطينية. 2005/12/18، htttp://www.news.media.gov.kw/malf%20.Doc

([3]) قاسم، عبد الستار. الحركة الإسلامية ومستقبل المعارضة، نابلس: مركز البحوث والدراسات، نيسان 1996، ص 24.

([4]) خالد الحروب. حماس الفكر والممارسة السياسية، م.س.ذ، ص 242.

أكدت حماس من جهتها أن التحالف مع الآخرين والائتلاف معهم, يشير إلى أن "حركة حماس ليست حركة متزمتة", وأنه يأتي في " إطار إحداث تغيير وإصلاح حقيقيين في الساحة الفلسطينية"[1] وفقاً لمشير المصري, وحتى "نبين أننا لم نأت لإقصاء الناس ولم نأت للهيمنة، إنما جئنا للشراكة"[2], وفقاً للقيادي في حماس, سعيد صيام.

بلجوء حماس إلى تكتيك التحالف وضبطه والتحكم فيه من حيث الدخول فيه والخروج منه ، طبعاً في حدود ما قد يحققه هذا التحالف من مصلحة للحركة، أثبتت_ برأي الباحث _ أنها ليست مغلقة على الآخرين.

بتقدير الباحث فإن حماس خرجت من تجربة الانتخابات المحلية, وهي تدرك مدى أهمية الانخراط في السياسة الفلسطينية الرسمية, بعد أن ضمنت هذه الانتخابات للحركة تطوراً طبيعياً, دون طفرات مفاجئة قد تؤذي تجربتها وتؤذي المجتمع(التجربة الجزائرية نموذجا), كما شكّلت تلك التجربة في الشأن المحلي اختباراً لمدى قدرة الحركة على تجاوز الصعوبات المطروحة على المستوى الوطني.

4-2-2: قرار المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2006

اعتبر البعض أن قرار حماس المشاركة في الانتخابات القرار الأخطر في تجربتها, وكأنه انقلاب في فكرها السياسي والنضالي، لكن الدراسة تعتقد، أن الحركة كانت تمارس العمل السياسي في الساحة الفلسطينية بفاعلية عالية من خارج الأطر الرسمية, رغم انقطاعها عن الممارسة السياسية الرسمية, ومنحها قدراً أكبر من التأثير من الخارج على الوضع السياسي الفلسطيني, ومنحها مرونة عالية في التعاطي مع الشأن السياسي بعيداً عن المؤثرات والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية. ولعل موقف حماس من الانتفاضة الأولى عام 1987 شكل أحد عناصر الدور السياسي لها, عندما قررت البقاء خارج إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، باعتبار أنها ستعمل على أن تخدم الانتفاضة ببرنامجها الخاص. واستمرت مواقف حماس

([1]) الانتخابات الفلسطينية: ما هو البرنامج الانتخابي الحالي لحركة حماس؟ http://www.voltairenet.org/article134330.htm

([2]) حوار مع سعيد صيام. http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2005/seyaam.htm

السياسية الفاعلة عندما تصدت لأوسلو عام 1993، وبرزت كقوة متزايدة التأثير والحجم في المعادلة السياسية الفلسطينية، وانسجم هذا الموقف مع معارضتها المشاركة العلنية في الانتخابات عام 1996, باعتبارها من إفرازات (أوسلو).

في انتفاضة الأقصى ونظراً لنتائجها الهامة، ساهمت الحركة, مستغلة تزايد حجمها وفعاليتها, في التأثيرعلى الوضع السياسي الفلسطيني، وكانت طرفاً مقرراً لم يكن بالإمكان تجاهله، ونسجت علاقات سياسية علنية وخفية على كافة الصعود الإقليمية والدولية، وظلت حجر الزاوية فيما يعرف بالتهدئة، إلى أن جاء قرارها بالمشاركة، وهو ما من شأنه أن يفتح الطريق أمام هذا التنظيم للانخراط في النظام السياسي من موقع الشراكة الفعلية فيه.

شكلت تحولات ما بعد 11 أيلول عام 2001, ورحيل الرئيس ياسر عرفات, واغتيال الشيخ أحمد ياسين، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وتحقيق الحركة للانتصارات السياسية في الانتخابات البلدية، شكلت كل هذه التغييرات وغيرها, تطوراً نوعياً في مسار الحركة السياسي باتخاذها قرار المشاركة في النظام الفلسطيني، فهي كما يبدو كانت تنتظر الوقت المناسب, لكي تبلور شروط الإمساك بالسلطة وهي في أضعف أوقاتها (أي السلطة), بعد أن نجحت الحركة في توفير الأسباب التي قد تمكنها من ذلك.

بينما كان الحوار الوطني بين مختلف الفصائل الفلسطينية عام 2005 يحرز تقدماً في مسائل تقاسم السلطة، برزت خلافات في وجهات النظر بين حماس والسلطة, لها علاقة بالسياسة الخارجية, وفي المقدمة منها ما يخص الاستراتيجية حيال إسرائيل.

خلال انتفاضة الأقصى وما قبلها، كانت حماس تحاجج بأن نقاش مسألة سلاحها, يجب أن يكون جزءاً من نقاش أوسع حول الاستراتيجية الوطنية الدفاعية، التي توفر ضمانات لتصالح الوظيفة الدفاعية للمقاومة, مع خطة السلطة لاستعادة الأمن والنظام أولاً حتى يتم التفرغ لاستعادة السيادة.

على هذه الخلفية المختصرة جاء قرار حماس بالمشاركة السياسية ، فمنذ أن قرر الرئيس محمود عباس إشراك المعارضة في تسيير الشؤون العامة عوضاً عن إقصائها, وفتح النظام الفلسطيني أمامها, أصبح هناك حراك سياسي نسبي في مناطق السلطة الوطنية.

أعلنت حماس مشاركتها في بناء النظام السياسي الفلسطيني للمساهمة في إصلاحه, إذ لم يعد ممكنا_من وجهة نظر الحركة_تصويب بناء النظام الفلسطيني, وحماية مشروع المقاومة من خارج بنيته, وقد شكّل هذان الهدفان_برأي الباحث_ مسوغين لخطوة حماس الانخراط في السلطة, إضافة إلى أنه لم يعد ممكنا للسلطة أن تمتلك مصداقية التمثيل الشعبي, مع بقاء حماس والجهاد الإسلامي خارجها.

يمكن الافتراض أن أحد دوافع اشتراك حماس في السياسة الرسمية, تتمثل في الحماية من ردود الفعل الإسرائيلية والدولية, خاصة في ضوء الحرب على ما يسمى الإرهاب, كما أن الحركة ربما توصلت إلى قناعة مفادها: بأن أفق المقاومة المسلحة المجردة في ظل الظروف القاهرة, وضمن موازين القوى الراهنة, بات مغلقا.

نجحت حوارات القاهرة (15-2005/3-2005/3/17), وتمخض عنها " إعلان القاهرة الفلسطيني", وهي ورقة تفاهم سياسي بين حماس ومعها الفصائل الفلسطينية الأخرى، وبين السلطة الوطنية، وتمثل إنجازاً وتطوراً نوعياً في طبيعة التحالفات السياسية القائمة. حيث تمكن الطرفان من صياغة تفاهم سياسي مشترك, تأسس على تنازلات متبادلة، وبناء مقاربات سياسية توفيقية لقضايا سياسية شائكة، من أبرز مرتكزات هذه الوثيقة: ما يتصل بتحول في موقف حماس تجاه الانخراط في العمل السياسي الفلسطيني الرسمي، والإقرار بقبول قيود واشتراطات التعامل السياسي اليومي. وقد أوجدت وثيقة التفاهم مناخاً سياسياً واجتماعياً أعاد خلط الأوراق الداخلية, ودفع الانقسام السياسي إلى وجهة أفقية, تخدم التطور السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

أشار ممثل حماس, محمد غزال, في ندوة عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان, حول إعلان القاهرة بتاريخ 2005/4/11، إلى أن حركته انطلقت في موقفها السياسي من دراسة وتقدير موضوعي للظروف المحيطة والدولية، وأن الحركة تعتقد بضرورة مساهمتها في

إعادة بناء م.ت.ف . بما يمنع انزلاق الأخيرة للتنازل تحت الضغوط الإسرائيلية والأمريكية, وبما يعزز الثوابت، ومراعاة فرق الزمن وفرق الحال بين حجم القوى السياسية والفصائل عند تأسيس المنظمة، وأن مشاركة الحركة المنتظرة فيها, سوف تضمن سلامة الخط السياسي الفلسطيني القائم على الثوابت[1]. وهي بهذا " تخطو في مسيرتها السياسية خطوة كبيرة وضرورية طال انتظارها، باتجاه تسييس أكثر وبراغماتية ملحة تفرض عليها".[2]

المشكلة هنا ليست في قرار حماس بالمشاركة فهو تطور إيجابي بلا شك, ولكن المشكلة فيما يشير إليه من ضعف تبرير حماس لهذا الموقف بما ينسجم مع توجهات الحركة الأيديولوجية والعقائدية ، وفي مواجهة تبرير هذا الموقف, حاولت رد موقفها الجديد إلى الاعتبارات التكتيكية التي تفرضها الظروف المحيطة والمختلفة عما كانت عليه عام 1996. مع عدم إغفال تأثير تولي محمود عباس رئاسة السلطة بمواقفه المعروفة من عسكرة الانتفاضة، وعدم الدخول في مواجهة مع الحركة، بل وحرصه على دمج الحركة في السياسة الفلسطينية, إضافة إلى ذلك, هناك تأثير العامل المتعلق بالتطلعات السياسية للحركة. هذه التغييرات السياسية الجوهرية, هي التي سمحت للحركة ومكّنتها من الاستعداد للمشاركة في الانتخابات التشريعية, مع أن اتفاقات أوسلو هي الإطار الحاكم لمجمل العلاقات الفلسطينية– الإسرائيلية.

اعتبر بعضهم قرار الحركة المشاركة السياسية, وكأنه انقلاب في فكرها السياسي والكفاحي، وهناك من اعتقد, أن الحركة كانت تمارس العمل السياسي في الساحة الفلسطينية بفاعلية عالية من خارج الأطر الرسمية، وأن هذا منحها قدراً أكبر من التأثير من الخارج على الوضع الفلسطيني، ومنحها مرونة عالية في التعاطي مع الحيز السياسي بعيداً عن المحددات التي تحيط بها، وهو ما توافق عليه الدراسة. فهذه الخطوة ليست "تغييراً في الموقف وإنما تغيير

([1]) مجلة دراسات شرق أوسطية. ندوة: إعلان القاهرة الفلسطيني– نحو تأسيس نظام سياسي جديد، ع31، نيسان2005، ص 19–26.

([2]) تركماني، عبد الله. مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية: تيارات الساحة الفلسطينية (4)، http://www.mokarabat.com/s572.htm

في الموقع، الموقف لم يتغير وكذلك الاستراتيجيات والأهداف، ولكن الموقع هو الذي اختلف"[1], كما يؤكد القيادي في حماس, حسن يوسف, وهذا يدل على تعامل ذكي من الحركة مع المتغيرات المستجدة.

ترى حماس أنها لم تتخل يوماً عن المشاركة في بناء الدولة من خلال المشاركة في الجوانب المدنية والاجتماعية؛ أي المشاركة من خارج السلطة, رغم أنها لم تدخل في مؤسسات السلطة, وهو ما أعطاها تجربة غنية في هذا المجال.

الإشكالية الرئيسية أمام حماس في هذا الإطار, كانت تتمثل في السؤال: ما هو الأجدى بالنسبة لها، المشاركة من خارج السلطة (المشاركة المجتمعية), أم المشاركة من داخلها؟ من هنا ميزت على سبيل المثال في المشاركة السياسية بين المستويات الرفيعة كالمناصب الوزارية ووكلاء الوزارات والمدراء العامين, والمستويات المتوسطة والدنيا. وجاء هذا التمييز بين نوع وآخر من المشاركة من باب سعيها لعدم تحمل آثار المرحلة السياسية وما حملته من تطورات، علاوة على أن حقيقة هذا التمييز يخضع لاعتبارات داخلية تخص الحركة نفسها, مثل اعتبارات الطهارة السياسية, غير أن هذه الاعتبارات سوف تتغير فيما بعد كما سنرى لاحقاً, عبر قرار الحركة الانخراط في النظام الفلسطيني. ويشرح أسامة حمدان, ممثل حماس في لبنان, موقف الحركة من المشاركة السياسية بقوله: " نحن حركة مجاهدة مقاومة تريد أن تشارك في القرار السياسي الفلسطيني, والمشاركة في القرار الفلسطيني تعني أن تكون جزءاً من قيادة الشعب الفلسطيني، إضافة إلى ذلك, من أجل تحرير الأرض الفلسطينية, وليس من أجل أن تتربع على عرش هذه السلطة"[2].

انتقال حماس من موقع المقاطعة للانتخابات كما جرى في العام 1996 إلى موقع المشاركة, هو أكثر من مجرد تغير في المواقف، بل يعني حسم خيار المشاركة الفاعلة في

([1]) يوسف، حسن. حماس والتشريعي: احتواء للحركة أم تعزيز للمقاومة؟ 2005/4/5 موقع البراق.http://www.alburaq.org/showdetails.asp?typ=pub

([2]) موقع الجزيرة. مستقبل العلاقة بين فتح وحماس، http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=298030#L3

النظام السياسي الرسمي من قبل الحركة, ودخول لعبة التنافس الديمقراطي بشكل مفتوح وفي مختلف الميادين، الأمر الذي يعني, أنها قد تجاوزت العقلية السابقة التي كانت تتخذ من المقاطعة أسلوباً وحيداً غير قابل للمناقشة, بحجة الخلاف على المرجعيات السياسية وبخاصة بعد (أوسلو).

على هذا الأساس، لا يمكن أن نعتبر مشاركة حماس في النظام الفلسطيني تحولاً أو تغيراً, بقدر ما يمكن اعتباره تطوراً، فالتأثير في تركيبية وتوجهات السلطة الوطنية, لم يكن متلازماً في حالة الحركة مع الدخول في النظام الفلسطيني, وهذه حالة مفارقة قد يجدر البحث عن خصائصها وعوامل تفسيرها.

ينبغي على حماس الانتباه إلى أن لمشاركة القوى السياسية الفلسطينية نتائج ايجابية على النظام السياسي، وهو ما يستدعي من الحركة الاستعداد للعمل وفق مبدأ المشاركة, بعيداً عن قاعدة التفرد التي اتبعتها الحركة في الحكومة العاشرة ، كما أن المشاركة تخفف من العبء الذي تتحمله حماس نتيجة قيادتها السلطة، وتحديداً قواعد المنافسة السياسية وفقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية[1]. وهذا ما تؤكد عليه الحركة مؤخراً بأنها لا تنوي, مع أن لها الأغلبية في البرلمان, لأن تحل سيطرتها محل سيطرة فتح، وتأمل بدلاً من ذلك تقاسم السيطرة وليس احتكارها, وأن هدفها من دخول البرلمان هو أخذ حصتها بناءً على تضحياتها وحجمها, ولخلق التوازن ومنع الفساد, ولعل اتفاق مكة دليل على ذلك. مع أن تصرفاتها وهي في السلطة، توحي أحياناً عكس ما تصرح به، وفقاً لوجهة نظر بعضهم, على أن الثابت هو حرص الحركة على إحداث تغيير إصلاحي داخل المجتمع الفلسطيني. فهي كما يقول محمد غزال, عضو القيادة السياسية لحماس, " الأقدر على إيقاف الفساد وتصويب المسار وإصلاح الخلل وتحقيق النتائج", وعلى "المحافظة على الشعب وقضيته ومستقبله".[2] وباتت الحركة تدرك ضرورة الركون للعقلانية في مسلكها السياسي, وضرورة التخلي عن تجييش الشارع الفلسطيني، وحقنت خطابها

([1]) للمزيد انظر مثلاً: http://www.shahrour.org/interview_details.php?thesid=68articles=308 حيث يعتقد محمد شحرور أن الحركات الإسلامية بمجملها، ترى أنها بحصولها على أغلبية الأصوات في البرلمان، تستطيع " التصويت على فرض عقيدة دينية معينة، وعلى منع صحف معينة، وعلى حظر نشر كتب معنية" لافتاً إلى أن كل هذه الأمور لا تخضع للتصويت, وهو يسمي ذلك بـ "ديكتاتورية الأكثرية".

([2]) فلسطين المسلمة، الملف 2 حوار http://www.fm-m.com/2005/jun2005/story20.htm

بجرعات من الإسلام لابتلاع الشارع, وصولاً لابتلاع السلطة التي كانت تعتبرها فاسدة، وهو ما يشير إلى تطور التوجه الديمقراطي داخلها، فهل هناك توجهاً داخل الحركة بالتحول إلى حـــزب سياسي؟

تأسيساً على ما سبق، فإن دخول حماس في السلطة واشتراكها في إدارة الدولة، ينطوي_ برأي الباحث _ على إعادة الاعتبار لموقع الدولة في فكرها السياسي، إذ لم يعـــد ممكنـــاً فـــي تصورها, توفير الأمن والاستقرار وحمايته في ظل سلطة رخوة, ومؤسسات منهكة, وخيـــارات سياسية مضطربة. ودخولها في السلطة, هو في جوهره تكريس للتصالح مع الأخيرة، والخطـــوة تنطوي على دلالات تتصل بإعادة بناء النظام الفلسطيني على أسس جديدة, وفقاً لرؤيتها السياسية والأيديولوجية.

خاتمة

تعترف الدراسة أن قرار حماس الانخراط في النظام الفلسطيني, يدل على مستوى عـــال من النضج السياسي الذي وصلت إليه الحركة, حيث لاحظت الحركة _بعـــد شـــعورها بـــالقوة السياسية الكافية_ برؤيتها الثاقبة وبذكائها المدهش, بأن الفرصة(التـــي قـــد لا تتكـــرر ثانيـــة), أصبحت مواتية للانخراط في النظام الفلسطيني(الضعيف والمنهك), بعدما تعذر عليها ذلك فـــي السابق, بحيث أصبح بإمكانها صياغة وقولبة السلطة وتغييرها من موقع القوي, وليس التكيـــف معها أو التعايش معها من موقع الضعف, كما كان عليه الحال في عام 1996, بما يتماشى مـــع برنامجها وطرحها السياسي. وهذا لا يمنع من القول: أن انخراطها في السلطة, سيكون ذا تـــأثير إيجابي على التطور الديمقراطي, من خلال دخول عنصر إسلامي جديد, لم يتورط في المشاركة من قبل, الأمر الذي سيثري الحياة السياسية الفلسطينية.

4-2-2-2: الوضع الفلسطيني- الفلسطيني عشية الانتخابات البرلمانية

عانت حركة فتح من التشرذم والصراعات الداخلية, ومن استشراء الفساد في مؤسســـات السلطة، كما عانت من انسداد آفاق التسوية, وعدم جدية إسرائيل، فضلاً عن أن فقدانها لقائـــدها

الراحل الرمز ياسر عرفات, كل ذلك ترك آثاراً سلبية عليها, بحيث تصاعدت حالة الفلتان الأمني. غير أن هذا لا يعني أن الفلتان فقط مسؤولية فتح وحدها, مع أن لها النصيب الأكبر منه, وأن جميع التنظيمات الأخرى بريئة من مسؤولية ما آل إليه الوضع الفلسطيني عامة, بل إن المسؤولية عامة, وإن بدرجات متفاوتة.

شكّل فشل السلطة في التعامل مع هذه الحالة من الفلتان, جزءاً هاماً من الأزمة التي سادت الساحة بشكل عام وحركة فتح بشكل خاص, وكذلك عدم قدرة السلطة بأجهزتها المختلفة على فرض النظام, عزز ذلك من الإحساس الفردي والجمعي بغياب سيادة القانون، وبدا واضحاً وفقاً لبعضهم, أن الميليشيات أو المجموعات المسلحة التابعة للفصائل الوطنية, هي المسئول الأول عن ذلك. وشهدت تلك الفترة أيضاً تصاعد الانتقادات الشعبية لأداء السلطة وما رافقه من ممارسات، خاصة الحديث عن وجود الفساد في مؤسسات السلطة, وهو ما برز بجلاء في الانتخابات المحلية، حيث كانت القضية الأبرز في هذه الانتخابات هي قضية الفساد التي جذبت جمهور الناخبين للتصويت لحركة حماس، مما ألحق هزائم متتالية بمرشحي وقوائم فتح, التي قدمت أشخاصاً ليسوا على مستوى المرحلة, ولاعتبارات كثيرة أخرى. كما برزت سمات الأزمة في صراع القوى داخل فتح بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، حيث شهدت مرحلة ما بعد رحيله, تعاظم الصراع بين ما يسمى (الحرس القديم والحرس الجديد)، وهو ما ترجم عملياً بقرار الحرس الجديد في فتح بقيادة مروان البرغوثي ومحمد دحلان، تشكيل قائمة انتخابية منافسة ومستقلة باسم المستقبل قبل الانتخابات التشريعية بعدة أسابيع، لولا تراجع الطرفين بعد ذلك, وإعادة توحيد قائمتي الحركة في قائمة واحدة.

كان من أبرز تجليات الأزمة أيضاً، تعزز الصراع بين فتح وحماس للسيطرة على مقاليد السلطة ومواردها، فقد حاولت فتح تأجيل لحظة الحسم كلما كان ذلك ممكناً, مراهنة على الوقت كي ترتب أوراقها المبعثرة، كما في محاولات حماس أن يكون لها دور في صنع القرار الوطني, خاصة بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، وبروز إشكالية لدى الحركة في محاولة الجمع بين السياسة والمقاومة، حيث بدت حماس كسلطة موازية للأجهزة الأمنية الفلسطينية الرسمية التي لم تمتثل لقراراتها فيما سبق, بحيث أصبح هناك ازدواجية في السلطة. علاوة على ذلك فقد عجز

اليسار الفلسطيني عن توحيد صفوفه لمنافسة كل من فتح وحماس، إذ لم يستطع كسر احتكار هاتين الحركتين للعمل السياسي, في ضوء الأزمة التنظيمية التي يعيشها. جرى كل ذلك في ظل جمود سياسي في العملية السياسية، بحيث بدا برنامج فتح والمنظمة والسلطة غير قابل للحياة، فيما بدا برنامج حماس أقرب للتطبيق, وترافق كل ذلك مع التعنت الإسرائيلي, وغياب الخيارات الأخرى .

فيما يتعلق بموقف كل من أمريكا وإسرائيل من تلك الانتخابات، فإن الولايات المتحدة وبعض دول الغرب, رأت أنه قد تكون مشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية, فرصة لترويضها وتعديل وتغيير رؤيتها وخطها السياسي باتجاه أكثر اعتدالاً وعملية. وعلى هذا الأساس، رأت أمريكا في مشاركة حماس في الانتخابات فرصة لتطويعها من خلال إرغامها على التخلي عن الكفاح المسلح وانخراطها بالسياسة. إسرائيل من جهتها, هددت بمنع إجراء الانتخابات إذا شاركت حماس فيها, وضغطت أمريكا وإسرائيل على حماس لدفعها إلى التخلي عن المقاومة. ففي خطاب لوزيرة خارجية أمريكا (كوندوليزا رايس), أكدت أنه يجب "على السلطة الوطنية أن تعمل على تعزيز الإصلاح الديمقراطي، وعليها أن تفكك كل الشبكات الإرهابية في المجتمع"[1] وتقصد بذلك حماس. فيما ألمح (شاؤول موفاز), وزير الدفاع الإسرائيلي السابق, إلى أن "تعزيز قوة حركة حماس، والانشقاق الحاصل في حركة فتح، من شأنهما أن يؤديا إلى إلغاء الانتخابات التشريعية الفلسطينية أو إرجائها"[2]. ولم تكتف إسرائيل بالدعوة إلى إقصاء حماس عن المشاركة في الانتخابات، بل أخذت تعتقل قياداتها ومرشحيها وصعدت عدوانها, كما أعلنت إسرائيل أنها لن تسهل أية انتخابات تشارك فيها الحركة, ولن تتعامل مع أي حكومة تقودها أو تشارك فيها حماس. لكن الرئيس أبو مازن أصر على موقفه من مشاركة الحركة, رغم معارضة بعض قيادات حركة فتح لإجراء الانتخابات, وعدّ ذلك مسألة محسومة، وكان المرجح لديه أن انخراطها في النظام السياسي, سيجعلها تتحرك ضمن القواعد

---

(1) Lhttp://www.washington.com/wp-dyn/content/article/2005/2305/AR2005052301567.HTM

(2) HTTP://www.qudspress.com/data/aspx/d4516275/.aspx

التي يفرضها النظام، معتبراً ذلك في صالح الديمقراطية، وهو حقاً كذلك بتقدير الدراسة. حماس من جهتها، عبّرت عن رفضها, على لسان سعيد صيام, لأي محاولة تأجيل [1].

بتقدير الباحث فقد راهنت (واشنطن) على أن حماس لن تنجح سياسيا, نظرا لخبرتها الضئيلة بالعملية السياسية وامكاناتها الضعيفة, غير أن نجاح الحركة السياسي, جعل (واشنطن) تركز جهودها وطاقاتها المتعلقة بالسياسة الفلسطينية, لعزل الحكومة التي شكلتها الحركة, وهو ما يدلل على أن الغرب وبخاصة أمريكا, يريد نشر ديمقراطية تؤّمن مصالحه فقط في فلسطين.

بالرغم من كل المحاولات لمنع حماس من المشاركة في الانتخابات، إلا أنها باءت بالفشل, ومضت الحركة تشق طريقها نحو المجد السياسي, وفي هذا يقول إسماعيل هنية: أرادوا الضغط على حماس لتتخلى عن المقاومة وعن السلاح, وعن خيارهم الاستراتيجي في فلسطين كل فلسطين، لكن نقول اليوم: باسم حماس وباسم قائمة التغيير والإصلاح, فشلت كل محاولات الضغط والابتزاز"[2], هذا يشير إلى أن الحركة قررت أن يكون لها دور حيوي في عملية الإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي .

على هذه الخلفية جرت الانتخابات الوطنية عام 2006, تحت مظلة عملية الانتقال السلمي والدستوري للسلطة الوطنية, التي أعقبت رحيل الرئيس ياسر عرفات في نوفمبر من عام 2004، وما تبعها من خطوات إيجابية في سياق التحول الديمقراطي، حيث تشكل الانتخابات بوصفها آلية من آليات الديمقراطية نقطة تحول هامة في النظام السياسي في إطار التحول المنشود. فمن ناحية, تعتبر هذه الانتخابات تجديداً لشرعية المجلس التشريعي الذي انتهت ولايته القانونية في مايو من عام 1999، ومن ناحية أخرى، تحظى هذه الانتخابات بأهمية متزايدة في ضوء مشاركة كافة الفصائل الوطنية والإسلامية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي, لأول مرة في النظام الفلسطيني.

([1]) 20 كانون الأول 2005 http://www.arabs48.com/desplay.x?Cid=68sid=78id=33612

([2]) الحياة الجديدة، 2006/1/21.

جرت الانتخابات بموجب القانون رقم 9 لسنة 2005 بشأن الانتخابات وتعديلاته، وبموجب هذا القانون تمت زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 132 عضواً بدلاً من 88 عضواً، ويقوم هذا القانون على أساس النظام الانتخابي المختلط, مناصفة بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر)، ونظام التمثيل النسبي (القوائم).

في 2006/1/25, فتحت صناديق الاقتراع وتوجه المواطنون للإدلاء بأصواتهم, ورغم أن آخر استطلاعات الرأي كانت ترجح فوز حركة فتح (استطلاع للرأي أجراه الدكتور نبيل كوكالي), ونشره المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي, أشار إلى أن فتح حصلت على نسبة 39.6%, فيما حصلت حماس على نسبة 28.8%[1]. إلا أن المفاجأة كانت أكبر من الجميع، ومن حماس نفسها، والتي لم تكن تتوقع حصولها على 74 مقعداً, فيما حصلت فتح على 45 مقعداً.[2]

تصرفت السلطة والحزب الحاكم(فتح) بمسؤولية عالية بالتعامل مع نتائج الانتخابات, وقام الرئيس محمود عباس بتكليف اسماعيل هنية بتشكيل الحكومة, ولا شك أن هذا التغيير الديمقراطي أحدث ردود فعل دولية, وسيكون له تداعياته وتأثيراته المستقبلية على التحول الديمقراطي الوطني الفلسطيني، وهو ما سيحاول الباحث مناقشته فيما بعد من خلال مبحث الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشرة.

3-4 الحكومتان الفلسطينيتان العاشرة والحادية عشرة

لا يستقيم أي نقد للأداء السياسي لحركة حماس قبل وأثناء خوض الانتخابات وخلال مفاوضات تشكيل الحكومة، وفي سياق ممارسة المسؤولية الحكومية، إلا بترادف ذلك مع نقد نظير موجّه لقوتين سياسيتين متضافرتين، تجد حماس نفسها وحكومتها أمام تأثيرهما الفعال في

([1]) الحياة الجديدة، 2006/1/24

([2]) للمزيد حول الانتخابات التشريعية وكل ما يتعلق بها من أسباب فوز حماس وأسباب هزيمة فتح، وتداعيات الفوز على مستقبل المشروع الوطني بأبعاده المحلية والإقليمية والدولية انظر مثلاً:
الزيتونة 2006/4/7 www.alzaytouna.net/arabic/c=3538a=3698
مركز دراسات الشرق الأوسط http://www.mesc.com.jo/IndexAr-08.htm
ومركز الغد العربي 2006/2/18 http://www.aasc.info/?page=showDetails8Idtable=Seminars

أوضاعها اليوم، بعد أن صارت سلطة أو جزءاً من السلطة السياسية. القوتان اللتان عنيناهما: الرئاسة وفتح، وهما فاعلان كبيران في صوغ مشهد السياسة الرسمية في مناطق السلطة، وفي تقرير مصير الكثير من عناصر التماسك أو الاضطراب في أوضاع الحكومة العاشرة أو الحادية عشرة, أو أية حكومة تشكل مستقبلاً.

4-3-1: تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة

بتاريخ 2006/2/21, سلّم الرئيس محمود عباس لإسماعيل هنية, رئيس قائمة حركة حماس في المجلس التشريعي, كتاب تكليفه تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة رسمياً، ليكون بذلك ثالث رئيس وزراء منذ استحداث هذا المنصب في2003/3/18 استناداً للقانون الأساسي المعدل، ومع تكليف اسماعيل هنية بتشكيل الحكومة, تنتقل قيادة السلطة أو جزء منها إلى حماس, التي أضحت في موقع متقدم، وأدت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس يوم 2006/3/29.

بدأت حماس مشاوراتها مع القوى والفصائل الفلسطينية بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ لأن الحركة تؤمن "بالشراكة السياسية، وفتح الباب واسعاً أمام الطاقات والكفاءات لتعمل على إنقاذ الوضع" كما يؤكد اسماعيل هنية[1]. وكانت هناك نقاط التقاء كثيرة بين البرنامج الذي اقترحته حماس على باقي الفصائل، وما طالبت به بعض القوى الفلسطينية، حيث تعتقد الحركة أنها قدمت تنازلات كبيرة للوصول إلى برنامج سياسي يقوم على اتفاق الحد الأدنى، حتى فيما يتعلق بتطبيق البرنامج الأيديولوجي لحماس, واستعدادها لتقديم حقائب سيادية لبعض القوى والفصائل (مع تحفظ الدراسة على كلمة سيادية؛ لأنه لا توجد سيادة لأي كان تحت الاحتلال).

هذا البرنامج _برأي الباحث_رغم النواقص التي تكتنفه, يقدم تطوراً سياسياً لافتاً في فكر الحركة, ويحاول التقدم بخطوات سريعة باتجاه برنامج منظمة التحرير, كما أن البرنامج يقدم السياسي العملي على الديني الأيديولوجي, وهي تطورات تصب في صالح الحركة, وفي خدمة التطور الديمقراطي.

([1]) الأيام 2006/2/1.

رغم نقاط الالتقاء الكثيرة على الجوانب الداخلية والحريات الديمقراطية والاجتماعية، والجوانب الاقتصادية التي سيتضمنها برنامج الحكومة. فإن التباين الأساسي تمحور حسب جميل مجدلاوي ,عضو القيادة السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, "حول مطالبة حماس (الفصائل) بإيراد نص صريح في برنامج الحكومة السياسي، يعتبر وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي المرجعية الرئيسية لعمل الحكومة المقبلة، واعتبار قرارات الشرعية الدولية التي تستجيب للحقوق الوطنية، بنوداً ضمن البرنامج السياسي"[1], وهو ما رفضت قبوله حماس, التي اشترطت أن تكون أي حكومة برئاستها, وأن تكون"معبرة عن موازين القوى السياسية والحزبية كما أظهرتها الانتخابات، وكما ترجمت في المجلس التشريعي الراهن"[2]. فالحركة تدرك جيداً أنها إذا ما تنازلت عن الحكم تحت مظلة حكومة الوحدة، فإنها قد لا تعود إلى خيارها الأول ومنها إلى الانتخابات المبكرة, وخصوصاً بعد ممارستها للحكم. من هنا حرصت على رئاسة الحكومة، ولا أحد يجادلها في هذا الحق برأي الباحث، لكن في الوقت نفسه عليها مسؤوليات وطنية, من خلال معادلة الحق في الحكم والحق في إدارة الحكم.

رأى بعضهم أن الخلافات ظهرت خلال المفاوضات الائتلافية على تشكيل الحكومة، ويعود مصدرها بالأساس, إلى رفض حماس الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً ومصدراً لصلاحيات السلطة، إلى جانب رفض الحركة إجراء تعديلات على الخطوط العامة لسياسة الحكومة الجديدة، والتي لا تتفق مع الخطوط الأساسية التي عرضها الرئيس أبو مازن في كتاب التكليف. ويبدو هذا صحيحاً إلى حد ما، لكنها ليست كل الحقيقة، حيث أن هناك تياراً في حركة فتح يقوده محمد دحلان, لا يريد شراكة مع حماس في حكومة وحدة, كما تعتقد الحركة، ويبرر هذا التيار ذلك باستمرار حماس في رفض الشراكة مع فتح في السابق. كما رأت فتح, أن حماس تريد حكومة محاصصة سياسية بناءً على نتيجة الانتخابات التي فازت فيها، وأنها تريد الاحتفاظ لنفسها بالوزارات السيادية في الحكومة.

([1]) الحياة الجديدة ــ 14 آذار–2006.

([2]) مجلة فلسطين المسلمة. ع10، تشرين الأول 2006، ص 44

أكدت حماس أن تشكيل حكومة وحدة وطنية هو مصلحة وحاجة فلسطينية ورغبة للحركة في الأساس، وترى أن المشكلة هي في فتح التي تريد إلغاء نتيجة الانتخابات التشريعية, وذلك عبر تشكيل حكومة لا تكون ممثلة فيها، وتكون فقط مسئولة أمام الرئيس أبو مازن لا أمام البرلمان. كما أن الفصائل لم تتجاوب مع الحركة, كما يقول اسماعيل هنية, رئيس الوزراء المكلف, " لأسباب كثيرة منها ضغوط خارجية، ومنها عدم رغبة في المشاركة"[1] مع حماس. وأشار بعضهم إلى أن حماس ذهبت للتقليل من أهمية اشتراك أو عدم اشتراك فتح، بالتلويح بعصا المستقلين والتكنوقراط الفلسطينيين، سعياً لإجبار فتح لتقديم تنازلات سياسية واضحة لبرنامج حماس الحكومي[2].غير أن هناك من رأى أن حماس لا تريد تشكيل حكومة بمفردها؛ " لأن هذا الخيار يعني التصادم المباشر مع الإرادة الدولية، وهو ما سيؤدي إلى العزلة وتفجير الوضع، وتقترح الشراكة كمخرج"[3], ولعل ذلك أقرب للصحة, إذ إنها تريد مشاركة لا مغالبة, تماما كما تفعل جماعة الإخوان في مصر مثلا, فالحكم يفرض عليها تقديم تنازلات لا تحتملها الحركة, وهو ما توضح في مناقشة موضوعة حماس بين الأيديولوجيا والسياسة.

على النقيض من ذلك, فقد شكك بعضهم في مصداقية كل من فتح وحماس في السعي نحو حكومة وحدة وطنية, وهو ما تراه الدراسة التحليل الأقرب إلى المنطقية, فكل طرف يريد أخذ الطرف الآخر إلى برنامجه ليحمل معه الأعباء، لكن كل طرف في مقابل ذلك, لا يريد أن يقاسمه في الامتيازات, هذا الوضع قد يفسر إلى حد ما عدم الاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وبالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي، فقد رفضت منذ البداية المشاركة في الحكومة، لكنها أكدت أنها ستتعاون مع حماس, وستقدم لها كل الدعم الممكن دون المشاركة في الحكومة[4].

([1]) http://www.alarabiya.net/Articles/2006/05/09/29904.htmحوار مع إسماعيل هنية.

([2]) للمزيد حول البرنامج السياسي للحكومة الفلسطينية الذي عرضته حماس على الفصائل ورئاسة السلطة انظر مثلاً فلسطين المسلمة، ع 4، نيسان 2006، ص 40-41.

([3]) الجرباوي، علي. إرباك الانقلاب، 2006/12/12،
http://www.amin.org/look/amin/article.tp1?Idlanguage=178IdPublication=78Nrarticle=38331

([4]) http://www.arabs48.com/display.x?Cid=68sid=78id=34970

في الواقع فإن كل المحاولات الداخلية والعربية (مصر وقطر بالذات), للتوصل إلى مخرج يتيح تشكيل حكومة تتعاطى مع المجتمع الدولي وفقاً للاتفاقات الدولية باءت بالفشل، واختارت حماس تحمل المسؤولية ونتائج الخيار الشعبي, بأن تقود الحكومة من دون الفصائل الفلسطينية, وقررت فتح التفرغ لبناء وإصلاح نفسها, وترك حماس لمصيرها.

بعد فشل كل الجهود في تشكيل حكومة الوحدة، قام رئيس الوزراء المكلف, إسماعيل هنية, بتقديم تشكيلة الحكومة إلى الرئيس محمود عباس، الذي بدوره وافق عليها مع تحفظه على برنامج الحكومة[1]. وبالنتيجة انفردت حماس بتشكيل (حكومة خضراء)، من خلال إعلانها بأن رئيس الوزراء ونائبه، ورئيس البرلمان ونائبه، ووزراء الخارجية والداخلية والمالية والاقتصاد كلهم من حماس. وهو ما أوحى بأن الحركة تتشدد في الإمساك بمقاليد الحكم، دونما شريك سياسي بارز "فتح", وحتى دون شركاء ثانويين, وكذلك غياب منظمات المجتمع المدني فيها, الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية على الوضع الفلسطيني العام, في ضوء البرنامج السياسي الذي تحمله حماس, والمتوقع رفضه من المجتمع الدولي.

إن ما حدث في الجلسة الأولى للبرلمان الفلسطيني الجديد, وما يتعلق باختيار قيادة البرلمان, لا يدعو للاطمئنان _ برأي الباحث_ لجهة تأكيدات حماس في التوجه نحو بناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي.

ضمت حكومة حماس نشطاء قدامى في الحركة, إلى جانب تميز الحكومة بطابع "المهنية والخبراء، حيث ضمت العديد من أصحاب الشهادات العليا والمتخصصين"[2] المحسوبين على الحركة. ويبدو واضحاً الجهد الذي بذلته حماس من أجل تقديم حكومة جذابة تضم قوى شابة ومثقفة، بحيث تكون قادرة على تطبيق الإصلاحات الواردة في برنامجها الانتخابي, التي يتوقعها الجمهور الفلسطيني. وقد هدفت الحركة من وراء تركيبية الحكومة التي شكلتها من تكنوقراطيين

([1]) الأيام، 26 آذار 2006.

([2]) انظر مثلا: www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006-06-26.htm تقرير عن أعضاء الحكومة.

ومهنيين، إلى إظهارها أمام الجمهور الفلسطيني وأمام العالم العربي والمجتمع الدولي, حكومة جذابة مهنية ومسئولة، ومؤهلة لقيادة الحالة الفلسطينية باتجاه دعم الديمقراطية.

سنرى فيما بعد كيف أن هذه الحكومة ومع كل هذه المميزات، واجهتها صعوبات في تسويق نفسها محلياً وإقليمياً ودولياً, وهو ما اضطر حماس إلى إعادة النظر من جديد في هذه الحكومة، بحيث تكون قادرة على فك العزلة عن الفلسطينيين, وإحياء المشروع الوطني, وهو ما اتفق عليه بعد ذلك في مكة.

شهد مطلع شهر آب من عام 2006, تصاعد وتيرة الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية إلى واجهة السياسة الفلسطينية بعد أن انتهت الحرب في لبنان، وكانت مقترحات عديدة قد تقدمت بها الكثير من القوى والشخصيات الوطنية, إزاء تشكيل هذه الحكومة بُعيد الانتخابات التشريعية قبل شهور، وبعد إعلان فرض الحصار على الحكومة التي شكلتها حماس، حيث طرح حل يتمثل بتشكيل حكومة تكنوقراط، وكذلك طرح تشكيل حكومة برئاسة شخصية وطنية مستقلة تختارها حماس وغيرها من أطروحات, رفضت الحركة التعاطي معها. حيث رفضت حماس الحكومة المهنية؛ لأنها تعتبر أن " القضية الفلسطينية ليست قضية مهنية، هي قضية سياسية"[1] وفقاً لإسماعيل هنية, ولأن مثل هذه الحكومة قد يسلب الحركة حقها الدستوري في تشكيل الحكومة.

رفضت حماس فيما بعد أي اتفاق على تشكيل الحكومة دون الإفراج عن النواب والوزراء المعتقلين، وأصرت على استناد التشكيلة الجديدة إلى نتائج الانتخابات التشريعية، أي أن تحظى الحركة منها بنصيب الأسد, وأن تقوم هي بتشكيلها بالتشاور مع الآخرين. وهو ما اعتبره ياسر عبد ربه سعياً من حماس "إلى مشاركة تجميلية من الآخرين تساعدها على إنهاء الحصار, وفك أزمة العزلة الحالية"[2].

---

(1) http://www.alarabiya.net/articles/2006/05/09/29904.htm

(2) http://www.attareek.org/details.php?id=48aid=9108eid=29 2007/1/2

ساد اتجاه عام غير متفائل من نجاح جهود تشكيل هذه الحكومة, لوجود عدد كبير من المعوقات التي تحول دون ذلك، ويأتي في مقدمتها غياب الإرادة السياسية لدى حماس وفتح، والمعوقات الخارجية التي تتمثل في المواقف المنتظرة من هذه الحكومة إسرائيلياً ودولياً، ومدى قدرتها على التعاطي مع الشروط المطلوبة منها، علاوة على التفاصيل المتعلقة بشكل الحكومة، وتوزيع مقاعدها على القوى والكتل البرلمانية، والخلافات التي برزت داخل هذه القوى على إشغال الوزارات السيادية, إضافة إلى " دخول أطراف خارجية لها أجندتها الإقليمية والدولية على خط العمل الوطني الفلسطيني"[1], "وصعوبة الاتفاق على برنامج سياسي تفصيلي وواضح لهذه الحكومة، يلقى الموافقة من كل القوى، ويلقى في نفس الوقت قبولاً لدى المجتمع الدولي"[2], ومناكفة فتح, ثم أخيراً الشروط التي وضعتها حماس, كل ذلك أفشل تشكيل حكومة الوحدة. ورأى بعضهم أن تعامل حماس وفتح مع مطلب تشكيل حكومة اتحاد وطني يعد " كعمل تكتيكي أو ظرفي, لتجاوز الحصار أو التحايل عليه من طرف حركة حماس، أو مناورة للتحايل على نتائج الانتخابات التشريعية, وعلى الحكومة الحالية من طرف حركة فتح"[3].

إن الإشكالية الكبرى التي واجهتها الحكومة الفلسطينية العاشرة, أنها محكومة ببرنامجين متصارعين: برنامج الرئاسة الفلسطينية, الذي يرى ضرورة الالتزام بشروط الرباعية الدولية والشرعية الفلسطينية, ويراهن على المفاوضات كحل وحيد لحل القضية الفلسطينية. وبرنامج الحكومة, الذي يحترم فقط الالتزامات الموقعة والشرعية الدولية, ويطالب بالحل المرحلي مقابل هدنة, ورفض الشروط الرباعية والشروط الفلسطينية الداخلية, مع إشهار دائم لسلاح المقاومة.

وقد أوجد هذا الخلاف بين البرنامجين, تناقضاً سياسياً داخلياً وخارجياً, كان من بين مؤشراته حالة من العنف الداخلي, وحالة من الحصار الخارجي, الأمر الذي أثّر سلباً على قدرة الحكومة وأدائها لمهامها, وعرقل بناء المؤسسات الفلسطينية.

([1]) أبراش، إبراهيم. هل تحقق الانتخابات المبكرة ما عجزت عن تحقيقه الانتخابات التشريعية؟ 2006/12/12 http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=readsory6channelID=58051

([2]) الأزمة الداخلية الفلسطينية: المبادرات العملية والبدائل المتاحة، http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/workshops/no12.pdf

([3]) أبراش، إبراهيم. حكومة وحدة وطنية أم حكومة رفع حصار؟ 2006/12/25، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=81773

4-3-1-1: الحصار

بعد أن شكلت حماس الحكومة الفلسطينية, التي غلب عليها الطابع الحمساوي البحت، أعلنت كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي وتلتها إسرائيل, عزمها على قطع كافة الاتصالات السياسية مع حكومة حماس، ووقف تحويل المستحقات المقتطعة, وكافة أشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، وهو ما يعني دخول المشروع الوطني والشعب الفلسطيني نفق العزلة السياسية والحصار الاقتصادي، حيث إن هذه المساعدات تعتمد عليها السلطة في إدارة سلطتها وتسيير حياة المواطنين.

ولا ريب أن المساعدات المقدمة للسلطة كانت ومنذ اللحظة الأولى جزءاً من العملية السياسية وجزءاً من تفاهم سياسي، وهو ما يتعرض لتحد كبير بتشكيل حكومة حماس التي ترفض شروط ومرتكزات العملية السياسية، ولذا فإن تحقيق حل جذري للمشكلة المالية التي تواجهها الحكومة يبدو غير ممكن دون تحقيق تقدم في عملية التسوية. ودون المعونات المالية تبدو حماس عاجزة عن تسديد رواتب الموظفين الحكوميين، ولا يمكنها القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية تعهدت بها من قبل, إضافة إلى أن ذلك " حدّ من ممارسة السلطة لدورها في التمثيل الدبلوماسي"[1], وهو ما يدلل على العلاقة الطردية الوثيقة بين التقدم في عملية السلام, وبين تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.

كان رهان حماس على أن هذا الحصار سوف يفك يوماً ما, وأن الحركة تستطيع إدارة الدولة بسلاسة، وذلك استناداً إلى العمق العربي والإسلامي للتخفيف من الأزمة المالية، وكأن هذين العالمين يعيشان بمعزل عن المتغير الدولي, وهو رهان ثبت أنه لا يعتد به, إذ لم تستطع سوى جمع التعهدات من أصدقاء مثيرين للجدل مثل إيران في أحسن الأحوال. في ظل عدم إدراكها أن ما يجري " لا يمكن فهمه بعيداً عن أدوار اللاعبين الخارجيين، الذين تحولوا إلى لاعبين داخليين في الوضع الفلسطيني"[2]. وفي كل الأحوال, فإن كل محاولات حكومة حماس

([1]) الحمد، جواد. تجربتها في الحكم تحت الحصار والعدوان: من أفشل حكومة حماس ولماذا؟ 2006/11/3
http://www.al-majall.com/Listfiles.asp.?NewsID=137

([2]) نصار، إبراهيم. المأزق الفلسطيني والضغوط الخارجية.. الفوضى الخلاقة والانتخابات المبكرة، 2006/12/20
http://www.alternativenews.org/index.php?option=content8task=view6Itermid=104

الالتفاف حول القرار الأمريكي – الأوروبي بتجميد المساعدات, اصطدمت بحاجز التهديد الأمريكي, من خلال توجيه تهمة تمويل الإرهاب لأي بنك يساهم في تحويل أموال لحكومة حماس. بعضهم رأى أن حماس _الحركة والحكومة_ مسئولة عن الحصار, غير أن وصول حماس إلى مركز السلطة " أظهر عموماً, كم تبدو القضية الفلسطينية مكشوفة اقتصادياً ومالياً"[1], وهذا صحيح إلى حد كبير.

وليس هناك شك أن بمقدور إسرائيل والمجتمع الدولي بقيادة أمريكا وضع عوائق تجعل من مهمة الحكم مهمة مستحيلة لحماس, ففي الجانب المالي، تجد حماس نفسها غير قادرة على دفع الرواتب الشهرية لحوالي 160 ألفاً من موظفي القطاع العام، حيث تبلغ فاتورة الرواتب الشهرية حوالي 120 مليون دولار, يأتي معظمها من خلال تحولات مالية إسرائيلية أو تبرعات من دول مانحة.

ويرى (أليستر كروك) في مقالة له بعنوان: " إخضاع الفلسطينيين للحمية", أن هذا العنوان هو مصطلح استخدمه (دوف فايسغلاس) _وهي مرحلة أقل من التجويع الكامل_ في نصيحة له وجهها لصانعي السياسات الخارجية في أمريكا والاتحاد الأوروبي، للعمل على عزل حكومة حماس سياسياً ومالياً لدفعها إلى الفشل في أدائها الحكومي وإلى انهيار حكومتها، وليس في دفعها إلى التحول والاعتدال في مواقفها[2]. هذا الفعل اللاأخلاقي من مجتمع يدعي أنه المخلص المنتظر من شر الاستبداد ويريد نشر الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط، يعاقب شعباً بأكمله على خياره الديمقراطي الشعبي، ويعّرض الشعب الفلسطيني لحافة المجاعة والكارثة الصحية وتفاقم أزمة البطالة، كما أفادت تقارير المنظمات الدولية. وقد حذر عمر عبد الرازق وزير المالية في الحكومة العاشرة من " أن المجاعة والمشاكل الاقتصادية وعدم دفع الرواتب، ستؤدي إلى مقاومة أكبر ومصاعب أمنية, وهو ما سيأتي بصومال جديدة للعالم"[3]. فيما يشكك

([1]) الأزعر. محمد خالد. حكومة حماس تحمل أوزار غيرها، http://www.islamonline.net/arabic/politics/palestine/topic-01/2006/05/01 .shtml

([2])مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. نشرة آفاق استراتيجية، ع11، بيروت، تموز 2006 http://www.palestine-info.net/arabic/book/2006/16-8-06/zaytona

([3]) جبريل محمد. الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني، 2006/12/2 http://www.islamtoday.net

كل من (جاريث ايفانز) و(روبرت مالي) في مقالة لهما بعنوان: كيف يمكن احتواء التوتر في غزة؟ أن هدف أمريكا وأوروبا المعلن من الحصار، هو إقناع حماس بالتحول، والتغيير جذرياً من أيديولوجيتها, معتبرين أن الاستراتيجية التي يتبعها المجتمع الدولي, هي " الضغط على حكومة حماس وعزلها وتجفيف مواردها المالية، والاعتماد على التذمر الشعبي من فشلها في أداء واجباتها"[1]. إن هدف المجتمع الدولي من وراء حصار الحكومة التي شكلتها حماس ليس دفعها للاعتدال_بتقدير الباحث_ بل إفشالها، وربما يأتي هذا في سياق حرب أمريكا على ما يسمى بالإرهاب, وبخاصة أن حماس موضوعة على قائمة الإرهاب منذ عدة سنوات.

حسب تقدير الدراسة فإن هذا الحصار الذي هو ضد كل الأعراف الدولية، يستهدف بالأساس مستقبل القضية الوطنية، وتصفيتها وتحويلها إلى مجرد قضية مالية، علاوة على إركاع الشعب الفلسطيني بمؤسساته وقواه السياسية والاجتماعية, وهو ما يتطلب من حماس وغيرها ابتداع أفضل الصيغ للتعامل مع هذا الحصار.

إن مقاطعة دولية للسلطة الوطنية، قد تؤدي إلى انهيار تدريجي لقدرتها على توفير الخدمات، ولعجز تدريجي مماثل في قدرة حكومة حماس على الحكم, وهو ما يعني إفشال التجربة الديمقراطية، وتأخير قدرته على حسم المعركة مع إسرائيل, وإقامة الدولة المستقلة. و"تقويض البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ويضر بقدرتها على السيطرة بشكل فعّال على الأرض, وربما تفكيك السلطة"[2], ومن " شبه المؤكد أيضا, أن تعمد حماس إلى تأجيج العنف الداخلي، أو العنف الذي يستهدف إسرائيل"[3]إذا استمر الحصار، كونها تحررت من الضوابط التي تفرضها المسؤوليات الحكومية التي تعيشها اليوم.

([1]) ايفانز، جاريب ومالي، روبرت. كيف يمكن احتواء التوتر في غزة؟ http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=426181=6

([2]) معهد ريئوت البحثي الإسرائيلي. هل ستعترف حماس بالكيان الإسرائيلي؟ (ترجمة): أحمد إبراهيم، http://www.cc/articl1.aspx?id=3313

([3]) كرايسز جروب. الفلسطينيون وإسرائيل واللجنة الرباعية: التراجع عن حافة الهاوية، 2007/1/11 http://www.crisisgroup.org/hom/index.cfm?id=417181=6

نجحت حماس حركة وحكومة حتى الآن في التمسك برفضها تلبية ما تسمى شروط ومطالب المجتمع الدولي، لكنها فشلت في تجنيب الفلسطينيين عموماً العواقب الاقتصادية والمعيشية لاستمساكها بذاك الرفض. والنجاح السياسي- كما يراه المحللون- يفقد معناه, إذا لم يترجم إلى حلول اقتصادية ومالية, تحضن اقتصادياً البرنامج السياسي للتنظيم السياسي أياً كانت أيديولوجيته.

راهن بعضهم على أن الحصار الاقتصادي ومنع المساعدات المالية, قد يوفر, على الأقل بالمدى المنظور, الظروف المواتية لإسقاط حكومة حماس. لكن الشواهد تدلل على أن ذلك ليس أكيداً تماماً, حيث أنه من شأن هذا التدخل الفاضح في الشؤون الداخلية، أن يستثير الكرامة الوطنية، ويعزز من الالتفاف حول الحكومة, و"تعميق ردود الفعل الفلسطينية، وزيادة حدة الكراهية للغرب عموماً"[1]. ولعل استمرار الحكومة, يثبت أن مثل هذه الضغوط لن تحقق أهدافها بإجبار حماس على التراجع أو تطويعها سياسياً, بحيث تتواءم مع شروط الرباعية, أو دفع الشعب للشارع لإسقاط الحركة.

تعاطت حكومة حماس مع هذه الأزمة المالية والحصار الاقتصادي، من خلال محاولتها الحصول على تمويل عربي وإسلامي, وحققت بعض النجاح في هذا الأمر، مع إطلاقها التحذيرات الموجهة للخارج بوقوع أزمة إنسانية وانهيار السلطة، وحدوث حالة من الفوضى (الصوملة في مناطق السلطة). إضافة إلى قيامها بحملة لجمع التبرعات للسلطة بواسطة الانترنت والقنوات الفضائية. وإعلانها , على لسان وزير المالية عمر عبد الرازق, عن نيتها تقديم دعوى قضائية إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد حكومة إسرائيل كي تقوم إسرائيل بتحرير الأموال المحتجزة لديها[2]. وهي إجراءات على أهميتها لا ترقى إلى الفعل السياسي المؤثر في ظل العولمة وتجلياتها، كما أنها حلول جزئية – برأي الباحث- لمشاكل معقدة جداً ولأزمة اقتصادية جامحة، لا تحلها مسكنات, بل بحاجة إلى حلول إبداعية تخفف حدة الفقر والبطالة, التي ارتفعت مؤخراً- وبشهادة حماس نفسها- إلى أعلى مستوياتها، وإيجاد طريقة لدفع رواتب

([1]) الأزمة الفلسطينية الراهنة: الأبعاد وآليات المعالجة، م.س.ذ، نت.

([2]) الأيام 2006/4/12.

موظفي القطاع العام. ولكي تفك الحصار عن الشعب الفلسطيني, وتضع الكرة في الملعب الإسرائيلي, ينبغي أن تكون حماس أكثر مرونة في تعاملها مع هذه المسألة.

ترى الدراسة أنه رغم نجاح حماس في إجراء بعض التعديلات الطفيفة على مواقفها السياسية التي لا تمس ثوابتها, مثل تمديد التهدئة مع إسرائيل, إلا أنها لم تستطع الالتفاف على الشروط الرباعية, أو فك العزلة الدولية عن الحكومة التي شكلتها, أو عن الشعب الفلسطيني. الأمر الذي نجم عنه تراجع في كل المجالات: الأمن, الاقتصاد, بناء المؤسسات, الحكم المحلي, إضافة إلى العلاقة مع إسرائيل المتوترة أصلا, وشلل للعملية السياسية برمتها, مما أثر سلبا على إمكانية الدفع باتجاه التطور الديمقراطي. إذ إن المرونة السياسية التي انتهجتها الحركة, لم تكن بالقدر الذي يسمح بخلخلة العزلة, كما أن إخفاق الحركة في إعادة تعريف نفسها وفقا لمقتضى الحالة الفلسطينية وموقع الحركة الجديد, سبّب لها أزمة شرعية داخلياً وخارجياً.

4-3-1-2: حرب الصلاحيات

في ظل الاختلاف الواضح في الرؤية السياسية بين مؤسستي الرئاسة (فتح) والحكومة (حماس)، دخلت السلطة الوطنية بشقيها في حرب صلاحيات، حيث أن التنافس بين المؤسستين أدى إلى تأجيج الصراع بين التنظيمين بشكل غير مسبوق، وتزامن ذلك مع مشاحنات وتوترات تصاعدت يوماً بعد يوم, بحيث باتت تنذر بانزلاق الساحة الوطنية نحو الحرب الأهلية التي حذّر منها الجميع. فالحركتان ومنذ نتائج الانتخابات البرلمانية بدتا وكأنهما لا تستطيعان التعايش معاً، إذ باتتا تتصارعان فيما بينهما على السلطة, مع أن الصراع على السلطة هو الجوهر الأساسي للسياسة في الدول الديمقراطية المستقلة, لكنه في الحالة الفلسطينية يتحول إلى صدام بين الخصوم, وهو ما شاهدنا آثاره عبر انتقال النزاع السياسي بينهما من الساحة السياسية إلى الشوارع، وأسفر ذلك عن اشتباكات مسلحة أوقعت قتلى وجرحى بين الطرفين.

أجرى البرلمان المنتهية ولايته في آخر جلسة له عقدها في 2006/2/13, تعديلات على قانون المحكمة الدستورية تقلص سلطات حماس في البرلمان وفي الحكومة، حماس اعتبرت هذه التعديلات بأنها "انقلاب أبيض", حيث قال سعيد صيام, عضو البرلمان عن حماس: " لن نعتبر

قراراته(البرلمان) الأخيرة دستورية أو شرعية وسنعمل على إلغائها"[1]. وفعلاً أصدر رئيس المجلس التشريعي الحمساوي الجديد عزيز دويك, قراراً يلغي التعيينات والترقيات التي أقرها المجلس السابق بعد فوز حركته, وهو ما أزّم الأمور وزادها تعقيداً.

اعتبر بعضهم أن التعيينات التي قامت بها مؤسسة الرئاسة، هدفت إلى "سحب معظم الصلاحيات من حكومة حماس وإلحاقها بهيئة الرئاسة وإقامة حكومة موازية، تتولى تسيير الأمور في الأراضي المحتلة، وتتعامل مع المجتمع الدولي"[2], وأن محاولة " إنشاء حكومة ظل موازية، ستشكل تهديداً لكافة المؤسسات الفلسطينية"[3], طبقاً لأسامة حمدان. وفي ظل هذا الوضع, " وجدت حماس نفسها أمام استحقاقات دون سلطات حقيقية", سوى صلاحية توفير الرواتب لموظفي القطاع العام[4].غير أن هناك من يرفض هذا التصور، على أساس أن هذه التعيينات جاءت في سياق التوفيق بين تسيير الشؤون الداخلية والخارجية الفلسطينية، وصلاحيات الحكومة المصابة بالشلل عملياً، وبالتالي وجدت الرئاسة نفسها تدير حكومة رغماً عنها. وهذا صحيح إلى حد ما، غير أن المنطق يقول: إن وجود القانون الأساسي إذا ما تم اللجوء إليه في حل تلك الإشكالات, من شأنه أن يضع الأمور في نصابها الصحيح.

صراع الصلاحيات هذا، تُرجم بالتراشق بالاتهامات بين الجانبين أحياناً، والتراشق بالطلقات النارية أحياناً أخرى, في ظل حالة من الفلتان الأمني المتصاعد. حيث تشير حصيلة أعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها مركز الميزان إلى أن 47 شخصاً قتلوا وجرح 381 شخصاً، وأن عدد من تعرضوا للخطف والاحتجاز بلغ 26 شخصاً فيما تعرضت 16 مؤسسة للاعتداء وذلك منذ مطلع شباط 2007[5]. فيما تميز عام 2006 بأنه الأكثر دموية في تاريخ

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. النشرة الإخبارية، ع5، كانون ثاني-آذار 2006 http://undp-paper.org/arabic/govnews/2006/issue5/palestin.html

([2]) عطوان، عبد الباري. سلطة فلسطينية براسين، http://www.paltoday.com/arabic/print.php?newsid=29153

([3]) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت http://www.palestine-info.net/arabic/2006/16-8-06/zaytona

([4]) مورو، محمد. حكومة الوحدة الوطنية ليست حلاً 2006/9/17 ، موقع مفكرة الاسلام http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3422

([5]) موقع الميزان لحقوق الإنسان. بيانات صحفية 2007/2/25 http://www.mezan.org/site-ar/press-rom/press-detail.php?id=814

الشعب الفلسطيني, بشهادة الجميع, على مستوى الضحايا الذي سقطوا بأيد فلسطينية, فقد سجل هذا العام سقوط 252 ضحية للفوضى الأمنية، وفقاً لإحصاءات مركز الميزان لحقوق الإنسان، فيما أكدت إحصاءات أخرى سقوط نحو 320 مواطناً[1].

في حماس، يعتقدون، أن الأزمة التنظيمية التي تعيشها فتح، تنعكس سلباً على علاقة الرئيس أبو مازن مع حماس, ويميزون بين تيارين في فتح: تيار يؤيد الوفاق الوطني، وآخر يطلقون عليه (التيار الانقلابي)_مع تحفظ الباحث على مثل تلك المصطلحات غير اللائقة_ يقود حالة الفلتان الأمني, وذلك بهدف " إقناع الناس بفشل الحكومة في ضبط الأمن", طبقاً لمحمود الزهار[2]. لهذا سعت حماس إلى إنشاء القوة التنفيذية, بهدف ضبط الوضع الأمني كما تؤكد الحركة، فيما أعلن الرئيس عن إلغاء قرار إنشاء القوة الجديدة. وشكّلت هذه المسألة خلافاً آخر في موضوع الصراع على الصلاحيات، حيث ازداد الموقف حدة، ونقل الصراع إلى الشارع, كما ازدادت حالات الفلتان الأمني بشكل لافت.

من وجهة نظر الباحث, فإن هذه القوة جاءت لتشكل بديلاً للأجهزة الأمنية الرسمية, التي كان معظمها في يد مؤسسة الرئاسة, علاوة على أنها تخلق نوعاً من توازن القوة مع فتح, في إطار صراع الطرفين على مقاليد السلطة. فالمعلومات تشير إلى وجود سباق تسلح بين فتح وحماس، إضافة إلى انتشار ظاهرة الميليشيات المسلحة التابعة لهما، وهو ما ساهم في حالة الفوضى التي نشهدها حالياً. وسجل فصل جديد من المواجهة بين الحركتين في 2007/1/6 بعد قرار الرئيس محمود عباس، اعتبار القوة التنفيذية "غير شرعية وخارجة عن القانون" ما لم يتم دمجها في الأجهزة الأمنية، حيث اعتبرت فتح هذه القوة بمثابة(التيار الدموي) في حماس.

رفضت حماس ذلك, وردت في تحد لقرار الرئيس عباس، بقرار مضاعفة عدد هذه القوة إلى 12 ألف شخص, محذرة في الوقت نفسه من أنها ستواجه هذا القرار[3] طبقاً للمتحدث باسم

([1]) موقع انتفاضة فلسطين، 2007/1/7، http.//www.palissue.com/Arabic/articles/file/details/2/3656.html

([2]) موقع الإسلام اليوم ،2006/7/6، http://www.islamtoday.net/albasheer/show-articles-content.cfm?id=726catid=798rtid7564

([3]) موقع صحيفة المستقبل، 2007/1/7، http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?storyID=212685

الحكومة, غازي حمد. وقد اعتبر بعضهم أن تشكيل قوة جديدة خطوة تساهم في ضرب شرعية ووحدانية السلطة من خلال خلق أجهزة موازية لأجهزة السلطة، وتقويض شرعية السلطة وأجهزتها الأمنية، وأنها تسهم في خلق حالة الفوضى ولم تحد منها كما أكدت الحركة دوماً, وقد تكون حالة الفوضى الأمنية المتزايدة التي نلمسها دليلاً على ذلك.

لا شك في أن القوة التنفيذية التابعة لحماس, قد تمثل بدورها جناحا داخل الحركة له مواقفه, مما قد يصّعب عملية صنع القرار داخل الحركة, رغم التزام هذه القوة بقرارات الحركة السياسية, مما سيكون له أثر مهم لجهة شكل العلاقة مع حركة فتح, وما يتركه ذلك من تداعيات على الحياة السياسية الفلسطينية, والتطور الديمقراطي.

لاحظ بعضهم أن ما يجري من مناوشات بين الحركتين لا ينتمي إلى ظاهرة الفلتان الأمني، بل هو صراع بين رأسي السلطة (الرئيس عباس وهنية)، وما يجري حالياً يأتي في إطار حرب الحسم لهذه الازدواجية، وفي محاولات كل منهما الاستئثار بنصيب أكبر من هذه الصلاحيات, رغم أن القانون حددها بوضوح. بسبب تعذر إمكانية اللجوء إلى الوسائل القانونية والدستورية, فرغم سيطرة حماس– بأغلبيتها– على البرلمان, إلا أنها لا تملك القدرة على تغيير أي بند من بنود القانون الأساسي؛ لأن تعديله يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي, هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى, فإن الخيارات أمام فتح محدودة, وبالتالي كان الأسهل لهما اللجوء إلى القوة لحسم تلك الازدواجية. مع أن القانون الأساسي ينظم صلاحيات كل من الرئاسة والحكومة[1].

كان التوقع أيضاً بما أن رئيس السلطة يأتي من صفوف المعارضة، فإن نوعاً من التوازن بين الرئاسة من جهة ومجلس الوزراء من جهة أخرى قد يتبلور تدريجياً، غير أن صراع الصلاحيات بين الجهتين دحض الفرضية تلك. إن تبلور مثل هذا التوازن علاوة على أنه يضعف إمكانيات الاقتتال الداخلي, فهو قد يسهم في تقوية السلطة القضائية, التي قد تبدأ في لعب

([1]) للمزيد حول صلاحيات الرئاسة والحكومة انظر مثلاً: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. توزيع الصلاحيات بين رئيس السلطة الوطنية ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، مجلة الفصلية، ع26، تموز 2006، ص 20–21.

دور فعّال كحكم نزيه بين الطرفين، وهو سيناريو أصحابه في قمة التفاؤل، حيث إنهم استيقظوا لاحقاً على وقع عوائق صعبة داخلية وخارجية أمام الحكومة, بحيث لم يسمح لها بإجراء التغيير والإصلاح الذي وعدت ناخبيها بها. في الوقت الذي تطمح فيه فتح إلى عودة سريعة للحكم, من خلال انتخابات جديدة في أسرع وقت ممكن بعد أن تنهض من جديد, وتقيم تحالفات انتخابية مع قوى وطنية أخرى في الدوائر الانتخابية.

جذر الأزمة بتقدير الباحث، هو محاولة حماس أن تحكم بمفردها, حتى وإن أزعجها ذلك ولم تنجح، في المقابل فتح، في محاولتها أن تعود إلى الحكم وحدها, حتى وإن لم تصرّح بذلك ولم تنجح أيضاً. وما يوحي بهذا هو " محاولات لعرقلة حكومة حماس, وفي نفس الوقت، موقف الحكومة وابتعادها عن الواقعية والبراغماتية في التعامل مع الوضع الفلسطيني وتشابكاته"[1]. إن كون السلطة برأسين يجعلنا أمام احتمالات صعبة، تتراوح بين الشلل السياسي والصدام الداخلي أو حل السلطة، وكلها احتمالات متوقعة في ظل الانسداد السياسي الذي تشهده المناطق الفلسطينية, وحالة الحصار المستمرة والاحتقان الدائم. وقد بدا من المواقف الأولية لكل من فتح وحماس, أنهما لم تكونا جاهزتين للتعاطي مع الواقع الجديد، فلا حماس جاهزة تماماً لقيادة السلطة بكل إرثها والتزاماتها، ولا فتح جاهزة للعب دور المعارض. فحركة فتح "تتصرف كما لو كانت لا تزال في الحكم، أما حماس فهي تتصرف كما لو أنها لا تزال في المعارضة، وتستنجد بالصمود كبديل عن السياسة"[2]، ومراهنتها على الزمن في تغيير الأوضاع الحالية.

يبدو صحيحاً والحال هذه, الافتراض أن التنافس بين فتح وحماس لم يكن قائماً على فكرة الشراكة كما تحاول الحركتان الإيحاء به، بل هو تنافس يراد منه استئصال كل منهما الآخر. وهو ما من شأنه أن يؤثر على الوضع السياسي بشكل أو بآخر, وعلى مستقبل القضية

([1]) حمد، جهاد. السلطة الفلسطينية جسم فلسطيني برأسين، مركز الدراسات والاستطلاعات الاستراتيجية http://www.icessp.org/index.php?option=com-content6taskview8id=98Itemid=18

([2]) كرايسز جروب. الفلسطينيون وإسرائيل واللجنة الرباعية، م.س.ذ، نت.

الوطنية، وسيكون لصالح مشروع اولمرت الأحادي[1]، ومن شأنه إضعاف إمكانية تطورهما السياسي.

لقد أدى غياب البرنامج الوطني الواقعي الذي يفترض أن يحقق الأهداف الفلسطينية المصيرية, _ بتصور الباحث_ إلى حالة تعددية السلطات والاستراتيجيات, وبروز مسألة الصراع على السلطة. ويمكن تفسير العلاقة المتوترة بين الرئاسة والحكومة بالعامل السياسي؛ أي بالتنافس على من يقترب أكثر من جوهر السلطة السياسية, أما العامل الأيديولوجي, فهو يغذي هذا الصراع(على السلطة), ويعطيه أبعاداً أكثر حدة.

4-3-1-3: وثيقة الأسرى

في ظل الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني وازدياد حالات الفلتان الأمني، جاءت وثيقة الأسرى[2] كمساهمة من الأسرى في رأب الصدع السياسي الفلسطيني الداخلي. في البداية رفضتها حماس ووصفتها بوثيقة هداريم (نسبة إلى المعتقلين الفلسطينيين في سجن هداريم الإسرائيلي). حاولت وثيقة الأسرى أن تكون موضع توفيق بين الجميع، لكنها أصبحت موضع خلاف ليس فقط بين الحكومة والرئاسة فقط, بل بين الفصائل الفلسطينية أيضاً, بعد ذلك قالت حماس: إن الوثيقة تشكل أرضية للحوار، لكنها لم توافق على بعض بنودها. أما الرئيس عباس، فقد أصر على قبول الوثيقة كما هي كاملة، وهدد بطرح الوثيقة على الاستفتاء الشعبي في حال عدم التوصل إلى صيغة توافقية، خلال عشرة أيام من بدء الحوار الذي بدأ أولى جلساته في 25 أيار عام 2006، حيث استطاعت الفصائل في 2006/6/27 التوصل إلى صيغة جديدة ترضي جميع من وقع على الوثيقة (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي), وتم إدخال بعض التعديلات الأساسية على الوثيقة تحت اسم (وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني)، والموافقة على تشكيل حكومة وحدة, تستند إلى ما تم الاتفاق عليه في هذه الوثيقة. إذ كان هناك "إجماع بين مختلف الفصائل

([1]) مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان. حلقة نقاش بعنوان: نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي 2006/10/7 http://mexc.com.jo/mesc-15-09.html

([2]) للإطلاع على وثيقة الأسرى. انظر مثلا: صحيفة القدس 2006/5/11.

على أن مثل هذه الحكومة يمكن أن تشكل مخرجاً للوضع الفلسطيني المتأزم, والاصطفاف الحاد بين حماس وفتح"[1].

في اللقاء الذي نظمه الملتقى الفكري العربي في رام الله بتاريخ 2006/8/23، أكد المجتمعون أن " الوثيقة لا تشكل سوى إطار، وأنها غير قادرة على إخراج النظام السياسي من أزمته، وأنها لا تحل أزمة غياب البرنامج السياسي، فوق أنها لن تنهي وجود سلطتين قائمتين على الأرض ومتصارعتين (حماس وفتح) لا يتنازعان على الصلاحيات فقط، وإنما يتنازعان على قيادة الشعب"[2] , وهو ما توافق عليه الدراسة. فحركة حماس " اعتبرت الوثيقة جسراً يساعدها في الحفاظ على السلطة، وفتح اعتبرت الوثيقة طريقة لإسقاط الحكومة بعد أن صمدت في وجه الحصار". وقد لفت هاني المصري, المحلل السياسي الفلسطيني، إلى أن إحدى الشخصيات المعارضة لحماس، قالت: طرحنا الاستفتاء على وثيقة الأسرى للتخلص من حكومة حماس بالاستفتاء، فذهب الاستفتاء وبقيت وثيقة الأسرى"[3]. شعبة الدراسات القانونية في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان، رأت أن إجراء الاستفتاء الشعبي على وثيقة الأسرى في المناطق الفلسطينية هو مخالفة قانونية ودستورية[4]. حماس أيضاً لا تفرق هنا بين الاستفتاء كأسلوب قانوني ديمقراطي سلمي، وبين دعوات التمرد والانقلاب، رغم أن الحركة في معظم المراحل التي مرت بها أيدت طرح المسائل الكبرى الخاصة بالمصير الفلسطيني على الاستفتاء العام. " فسياسياً وفكرياً لا تستطيع الحركة التعبئة ضد فكرة الاستفتاء من ناحية ديمقراطية"[5]. فالاستفتاء برأي الباحث، ليس انقلاباً دستورياً على نتائج الانتخابات التشريعية، بل هو وسيلة

([1]) وثيقة الوفاق الوطني: تقييم الأداء والإنجازات 2006/12/11
http://www.miftah.org/arabic/Docs/Documents/policypaper/policy=150806

([2]) الملتقى الفكري العربي. اتجاهات البوصلة الفلسطينية وسط التحولات التاريخية، 2007/1/11
http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=322

([3]) هاني المصري. حكومة الوحدة الوطنية: فصول ومشاهد،
http://www.amin/look/amin/lool/amin/article.tpl

([4]) للمزيد انظر مثلا: مدى دستورية قرار رئيس السلطة الفلسطينية بعرض وثيقة الأسرى للاستفتاء الشعبي 2006/6/7 ، مركز دراسات الشرق الأوسط http://www.mesc.com.jo/IndexAr-10.htm

([5]) الحروب، خالد. وثيقة الأسرى الفلسطينية والاستفتاء،
http://www.alarabiya.net/articles/2006/06/05/24379.htm

ديمقراطية لحسم الخلاف حول الأزمة الداخلية، وهو آلية ديمقراطية لحسم الازدواجية بين برنامجين متناقضين، خاصة إذا جاءت في سياق التوافق الوطني.

4-3-1-4: إضراب القطاع العام الفلسطيني

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة حالة من الشلل في الدوائر والمؤسسات الحكومية، اثر الإضرابات التي دخلها موظفو القطاع العام للمطالبة برواتبهم منذ يوم السبت 2006/9/2.

اتهمت حماس حركة فتح بشكل مباشر, بمحاولة تسييس هذه الإضرابات والتحريض عليها لكسب مزيد من أصوات الشارع التي تطالب بإسقاط الحكومة لفك الحصار الاقتصادي الخانق. ويشير بعضهم إلى أن حماس " تعتبر الإضراب مجرد جزء من مؤامرة داخلية وخارجية هدفها إسقاط الحكومة وإضعاف حماس"[1]. فيما دعا خليل أبو ليلى, القيادي في حماس, في مقابلة مع قناة العربية الفضائية, الموظفين المضربين إلى الاستقالة إذا كانوا غير راضين عن الحكومة وسياستها وإجراءاتها[2]. وبهدف فك الإضراب قامت الحكومة بدفع سلف وصرف جزئي للرواتب، وهي حلول جزئية ومؤقتة لمشكلة الرواتب، بالنظر إلى أن أموال الرواتب يأتي جزء كبير منها عن طريق مكتب الرئاسة؛ لأن الدول المانحة ترفض التعامل مباشرة مع حكومة تقودها حماس.

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم 2006/12/16, هدد بالدعوة إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، حماس رأت في إجراء الانتخابات المبكرة أنها معدة سلفاً من أجل إسقاطها، وتغيير واقع وطريقة الانتخابات السابقة، التي حصلت فيها الحركة على الأغلبية. فيما يرى إبراهيم نصّار، أن حركة فتح تستخدم ورقة الانتخابات المبكرة لأهداف تكتيكية، أي لتحسين شروطها التفاوضية على طاولة الحوار الوطني[3]مع حماس. تهديد الرئيس

([1]) مجلة الطريق. إضراب الموظفين يتواصل والحكومة تبدو عاجزة، http://www.attareek.org/details.php?id=8aid=9068eid=29

([2]) المصدر نفسه.

([3]) إبراهيم نصار. المأزق الفلسطيني والضغوط الخارجية، م.س.ذ، نت.

محمود عباس شكّل ربما مخرجاً أخيراً للأزمة السياسية الحالية, ومحاولة لإنهاء الانقسام الحاد في السلطة بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة والبرلمان حسب رأي بعضهم.

إن هذا خيار غير عملي بتقدير الباحث، خاصة في ضوء عدم وجود إجماع وطني على إجراء تلك الانتخابات المبكرة, وبالتالي بدل أن تكون مخرجاً من الأزمة, فقد تذكي نار الفتنة في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية السائدة، كما أنه من غير المتوقع أن توافق إسرائيل وأمريكا على إجراء الانتخابات بمشاركة حماس. علاوة على أن حماس ترى في ذلك انقلاباً على نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة ما دامت أي حكومة لا تلتزم ببرنامجها السياسي، وهو ما يضع أسئلة عديدة عن مدى قدرة مثل هذه الحكومة على فك الحصار.

من غير المتوقع أن توافق حماس على إجراء انتخابات عامة مبكرة؛ لأنها ترى في موافقتها عليها اعتراف ضمني بعدم قدرتها على إدارة السلطة, كما أنها تخشى أن توحد فتح صفوفها, أو أن ينقلب الجمهور عليها في صندوق الاقتراع, أما الاحتمال الآخر فهو تحقيق الانتصار مرة أخرى.

رغم ذلك, هناك من اعتبر أن من حق الرئيس بل من واجباته عندما يُهدد النظام السياسي بالانهيار أن يتخذ ما يراه مناسباً لإنقاذ البلد، ما دامت الحكومة والبرلمان عاجزين عن القيام بمهامها، مدللين على ذلك، في تجربة حزب الله الذي يطالب بانتخابات مبكرة في مواجهة حكومة السنيورة الشرعية.

لقد جاءت التغييرات السياسية الحمساوية_برأي الباحث_ سريعة إلى حد ما, وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً, ليس نتيجة قناعات لدى الحركة, بقدر ما هي استجابة لضغوط الواقع السياسي المحلي والإقليمي والدولي, وهذا ما اتضح في مداولات وثيقة الوفاق الوطني, والمحددات السياسية, واتفاق مكة لاحقاً. وكان بإمكان حماس تجنب كل هذه الضغوط لو تبنت رؤية سياسية واقعية مرنة_ لا تفتقر لها_ تحفظ لها القدرة على التكيف السياسي مع المستجدات الطارئة, ولا يؤثر في الوقت ذاته على تماسكها التنظيمي.

خاتمة

على ضوء دراسة تجربة حماس في الحكومة العاشرة, يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1_ تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية بصورة أحادية من دون شركاء, أثار الشبهات حول فردية حماس, وبخاصة أن الحركة تتحرك في بيئة سياسية تعددية.

2_ إن الصراع الحاد والاستقطاب الثنائي بين فتح وحماس, خلق أجواءً من عدم الثقة, وأدى إلى غياب مفاهيم التسامح, وشيوع ثقافة التحريض, والطعن في الشرعية. وعليه كان من الطبيعي أن تشهد الساحة الفلسطينية تراجعاً في مكانة التعددية السياسية, وخللاً في بنية النظام الفلسطيني, وعرقلة المشاركة السياسية الحقيقية فيه, وهدّد السلم الأهلي, الأمر الذي أضر بالحياة السياسية والاستقرار الديمقراطي.

3_ تشكيل حماس للحكومة بشكل منفرد, أدى إلى انهيار المؤسسات الفلسطينية مثل البرلمان والقضاء, التي تشكل مرتكزات سياسية لعملية الإصلاح والتطور الديمقراطي, بسبب العزلة الدولية الاقتصادية والسياسية, والعنف الداخلي الفلسطيني الذي ترافق مع الحصار, وضعف المرونة السياسية لأطراف النظام الفلسطيني وبخاصة فتح وحماس, وغياب دور الفصائل الأخرى في المساهمة في إنجاح النموذج الديمقراطي.

هذا الواقع جعل حماس عاجزة عن تنفيذ برنامجها الانتخابي الإصلاحي, وظهر أن تشكيل حماس للحكومة, لم يكن في صالح التطور الديمقراطي, كما لم يكن في صالح تطور الحركة نفسها, فقد كان التوقع أن دخول حماس ومساهمتها في بناء النظام الفلسطيني الديمقراطي, يشكل خطوة في اتجاه توفير الشروط المناسبة لعملية تطور الحركة, وإعادة صياغة برنامجها السياسي والأيديولوجي بما يتناسب مع موقعها الجديد, وهو ما سينعكس بالضرورة إيجابيا على التجربة الفلسطينية الديمقراطية.

4-3-2: الحكومة الحادية عشرة

منذ أن فازت حماس في الانتخابات البرلمانية، دعت الحركة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعند تشكيلها الحكومة عرضت على جميع الفصائل الدخول في هذه الحكومة- كما بينت الدراسة سابقاً-, في إشارة منها إلى أن همها الأول هو مصلحة الشعب الفلسطيني، وعدم رغبتها في التفرد بالحكم. فيما رأى بعضهم, أن طرح حماس لتشكيل حكومة الوحدة بداية الأمر, جاء "على أساس برنامجها السياسي, وبصورة تهيمن على الحكومة" [1]، وهو ما اتضح فيما سبق. وكان مؤشراً على أن النظام الحزبي الفلسطيني لم يكن ناضجاً لشراكة سياسية حقيقية في تلك الفترة، وتأزم الوضع الفلسطيني بشكل كبير, حيث بلغت المعاناة الفلسطينية خلال فترة حكومة حماس أوجها, واشتد الحصار وانقطعت الرواتب والمساعدات, مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر. هذه المؤشرات الاقتصادية غالباً ما تتحالف مع الأزمة السياسية لتشكلا معاً نفقاً صعباً لا يستطيع أي نظام تجاوزه, من دون تقديم تنازلات حقيقية تجعله يدخل في التفاوض مع القوى السياسية الفاعلة.

كان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية اعترافاً من قبل حماس أنها في وضع صعب الآن؛ لأنها تتحسس مسؤوليتها الوطنية، وتتحسس مدى القصور والضعف في امكاناتها الذاتية، وعجزها عن الاضطلاع بإنجاز مهمة التغيير والإصلاح, أو إيقاف النزيف الدموي المؤذي. " فلقد خسرت موقع القوة الرئيسي في المقاومة, دون أن تستطيع إدارة السلطة الحكومية إدارة ناجحة, أو إجابة مطالب الكتلة الشعبية التي أوصلتها إلى السلطة"[2]. فيما يرى حسن أبو حشيش, وكيل مساعد في وزارة الإعلام في الحكومة المنصرمة, أن حماس " أوقفت حالة الفساد وإهدار المال العام داخل المؤسسة الحكومية"[3], وهذا صحيح إلى حد ما، لكن التعيينات العشوائية- رغم مبرراتها- التي قامت بها حماس في ظل الحكومة العاشرة، تضفي نوعاً من الشك على شعار

([1]) هاني المصري. حكومة الوحدة الوطنية: فصول ومشاهد. م.س.ذ، نت.

([2]) بلقزيز، عبد الإله. فتح وحماس والصراع على طعم قاتل، القدس،. 2007/1/13، ص20.

([3]) أبو حشيش، حسن. الحكومة الفلسطينية العاشرة: تجربة تستحق الدراسة، 2006/11/19، موقع وزارة الإعلام http://www.minfo.gov.ps/admin/article=597

"التغيير والإصلاح"، وذلك من خلال "عزل كوادر فتح وإحلالهم بكوادر حماس"[1]. فالمطلوب من حكومة الوحدة "إعادة صياغة نظام إداري يعتمد على مبدأ الكفاءة، ويعمل على تحييد فضاء الأداء الحكومي عن التحزب الانشطاري"[2]. وتعتقد حماس أنها ومن خلال تجربتها في الحكم استطاعت إدارة التعددية السياسية بكفاءة، حيث تمكنت خلال حكمها من التوقيع على وثيقة الوفاق, وأخيراً الوصول إلى اتفاق مكة".[3]

4-3-2-1: اتفاق مكة

استقالت الحكومة التي شكلتها حماس، بعد توقيع اتفاق مكة للوفاق الوطني[4] الذي وقّع بين فتح وحماس برعاية سعودية، بعد التداعيات الخطيرة للأزمة الفلسطينية الداخلية (الاقتتال), واستمرار الحصار الخانق على الشعب الفلسطيني، بالرغم من أن تشكيل تلك الحكومة كان بأغلبية نيابية واضحة وبتكليف الرئيس عباس، ومثّلت هذه الاستقالة استحقاقاً وطنياً لحقن الدم الفلسطيني وخطوة في اتجاه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

يبرز اتفاق مكة سعي حماس إلى البقاء في النظام السياسي الرسمي, وإثبات حضورها في إطاره, واستعدادها لدفع الثمن مقابل ذلك, وقد يكون ذلك ترجمة لتصريح المستشار السياسي لإسماعيل هنية, أحمد يوسف, لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية يوم 2007/3/14, حيث قال إن: " فكر حماس قد يشهد تحولات أيديولوجية خلال الفترة المقبلة، والسياسة بدلاً من المقاومة المسلحة قد تأتي لنا بما نطالب به".[5]

وفقاً لأدبيات حماس, فإن اتفاق مكة هو " لغة سياسية جديدة لحماس" , وأن " احترام الاتفاقيات لغة جديدة؛ لأن ذلك ضرورة وطنية, ويجب أن نتحدث بلغة تتناسب مع المرحلة", لأن

([1]) الحروب، خالد. فتح و حماس... مخاطر المحاصة والتقاسم الوظيفي، القدس 2007/3/13، ص 16.

([2]) المصدر السابق نفسه، ص16.

([3]) المصري، مشير عمر. التعددية السياسية: رؤية شرعية، http://www.islamonline.net/livefatwa/arabic/Brows.asp?hGuetID=8

([4]) للمزيد حول نص الاتفاق انظر مثلاً: القدس 2007/2/9، ص2.

([5]) القدس 2007/3/21.

" الاتفاق يؤسس لإيجاد آليات لمعالجة الخلافات السياسية عبر وضع حد للاشتباك الميداني"[1]. كما أنه يسهم في " تعزيز وحدة وتماسك الصف الوطني", وإيقاف " حالة التدهور على الصعيد الداخلي"[2]، طبقاً للناطق باسم حماس, سامي أبو زهري. وبالفعل فإن اتفاق مكة أنهى حالة الاحتكار الأحادي, رغم استمرار الشكوك حول كون اتفاق مكة, اتفاق محاصصة وتوزيع غنائم السلطة بين أكبر تنظيمين: فتح وحماس, ويمكن أن ينفتح على مرحلة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وأن يؤسس لشكل ما من الشراكة السياسية في المستقبل يضمن حالةً من التوازن والاستقرار السياسي.

تحلت حماس بالمرونة في اتفاق مكة لمواجهة التحديات التي واجهتها, لكنها لم تكن " على حساب مبادئها الأساسية، فالإسلام لا يزال محور الحركة" وفقاً لموسى أبو مرزوق, نائب رئيس المكتب السياسي لحماس[3].هذه الرسالة قد تكون موجهة بشكل أساسي_ برأي الباحث_ إلى قواعد الحركة, لإقناعها بأن اتفاق مكة, لا يشكل تنازلا عن أيديولوجية الحركة, وإنما يجيء في سياق حماية السلم الأهلي استنادا إلى فتوى ثابتة بحرمة دم المسلم. وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما تضمنه اتفاق مكة أولا, تشكيل حكومة وحدة وطنية، ويشمل ثانياً, عدة بنود تمثل بعض المبادئ للتحرك المشترك مستقبلاً، وثالثا, خطاباً لتكليف الحكومة الجديدة الذي أكد على احترام القرارات العربية والدولية ذات الصلة بالقضية الوطنية.

من وجهة نظر الباحث, فقد مّثل اتفاق مكة من جهة, انتصارا للواقعية السياسية على الأيديولوجيا عند حماس, رغم أن هناك من رأى أنه يجحف بفرص التحول الديمقراطي الفلسطيني, من خلال تقديم المصلحة الحزبية على حساب المصالح الوطنية, كما مّثل من جهة أخرى, رافعة جديدة للحياة السياسية الديمقراطية, عبر حفاظه على السلم الأهلي, وحقن الدم الفلسطيني.

([1]) شبكة الأحرار الفلسطينية. حوار مع خالد مشعل 2007/2/9 http://a7raar.com/modules.php?name=news&file=article&sid=2785

([2]) القدس 2007/4/10، ص16.

([3]) 2007/3/29 http://www.alsar.ws/index.cfm?method=homeحوار مع موسى أبو مرزوق

4-3-2-2: تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

شكلت حكومة الوحدة الوطنية[1] التي جاءت بعد حكومة حمساوية انفردت بالسلطة لسنة واحدة, من غالبية التيارات السياسية الفلسطينية، وغدا الطيف السياسي الفلسطيني في أغلبه ممثلاً فيها.

إن قيام هذه الحكومة_ من وجهة نظر الباحث_ يعبر عن موضوع هام يتعلق بقبول الآخر والاعتراف به, وهو أمر يقرره علماء السياسة بتداول السلطة السياسية سلمياً، حيث إن تشكيل الحكومة أرسى مبدأ دستورياً وديمقراطياً هاماً بشأن تداول السلطة سلمياً، رغم تعدد البرامج والخطط لأعضائها وفصائلها والسياسات التي يقترحها كل منها, وهو بلا شك يخدم المسيرة الديمقراطية.

قيام حكومة الوحدة يثبت بشكل لا يقبل الشك أن لا أحد يحتكر الحقيقة، ويشير إلى أمر عملي ، وهو تخطي حماس الموضوع العقدي والأيديولوجي والتوجه توجهاً عملياً، وقد يكون ذلك ترجمة عملية لتصريحات المستشار السياسي لإسماعيل هنية, أحمد يوسف, آنفة الذكر. وبهذا فإن " حماس اقتربت من برنامج فتح, وكل منهما (فتح وحماس) اقترب أكثر فأكثر من وثيقة الوفاق الوطني, ونزلت (أي حماس) عن أيديولوجيتها الخاصة", كما يقول الأمين العام للجبهة الديمقراطية, نايف حواتمة[2].

واعتبر بعضهم أن البيان الوزاري لإسماعيل هنية تحول سياسي مهم, وموقف عملي لحماس في تكييف موقفها مع أصول اللعبة الديمقراطية, حتى إن نبيل عمرو, عضو المجلس الثوري لحركة فتح, اعتبر تصريح غازي حمد, الناطق الرسمي باسم الحكومة العاشرة, الذي قال فيه: إن " برنامج الحكومة ليس برنامج حركة حماس ولا حركة فتح", تنازلاً عن

([1]) للاطلاع على نص برنامج حكومة الوحدة الوطنية. راجع مثلاً: القدس 2007/3/15، ص30

([2]) القدس 2007/3/22، ص22.

برنامجها[1]. وهو ما ينفيه إسماعيل رضوان, المتحدث باسم حماس، حيث قال: إن حركته " لن تقبل بأية حكومة تؤدي إلى التفريط بالثوابت الفلسطينية"[2].

وصفت حماس تشكيل الحكومة " بالإنجاز العظيم"[3], معتبرة , وعلى لسان موسى أبو مرزوق , أنها قدمت " تنازلات على مستوى الثمن السياسي في الموضوع الفلسطيني"[4], من قبيل: احترام الشرعية الدولية وقرارات القمة العربية، والتنازل عما يسمى بالوزارات السيادية. حمزة مصطفى, المحاضر في جامعة القدس, يشكك في أن يكون تشكيل الحكومة تنازلاً حقيقياً من قبل حماس، بل يعده " حسناً في السياسة وحكمة في التكتيك لمستقبل الحركة؛ لأنه بحكومة الوحدة الوطنية تدوم الحكومة الحمساوية، وتبقى حماس بعناصرها في الحكومة وأعضائها في المجلس التشريعي هي المسيطرة على الموقف"[5], وهو ما تتفق معه الدراسة. وعلى ما يبدو فقد أرادت حماس من وراء الحكومة الجديدة تفكيك الحصار المفروض عليها, وترجمة التوازن السياسي على الأرض الذي تحقق في الانتخابات الأخيرة, إلى مكاسب سياسية فيما يخص الشراكة الوطنية على مستوى مؤسسات السلطة كاملة, "بعيداً عن المحاصصة وفي أجواء من سيادة القانون"[6], وفقاً لرئيس ديوان رئيس الوزراء في الحكومة العاشرة, محمد المدهون.

الواضح أن الحالة الفلسطينية هي الآن أمام برنامجين سياسيين اقتربا من بعضهما بعد أن كانا متباعدان جداً, إلى درجة أنتجت حكومة موحدة ستعمل في برنامج موحد, لا خيار فيه لأي من الحركتين في تجاهل الحركة الأخرى، أو في تجاهلهما للأطراف والقوى الأخرى من الفصائل والمستقلين. فاللجوء إلى الخيار الوطني, قد يشكل " مخرجاً لأزمة أو احتواء لأحداث

([1]) عطا الله، أكرم. حكومة الوحدة هل هي مقدمة لانتخابات مبكرة؟ مجلة الديمقراطي، ع32، رام الله، 18 أيلول 2006، ص15.

([2]) القدس 2007/4/10، ص16.

([3]) وكالة فلسطين برس http://www.palpress.ps/arabic 2007/3/15

([4]) حوار مع موسى أبو مرزوق 2007/3/29 مجلة العصر Http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=8815

([5]) مصطفى، حمزة ذيب. ما الذي يجب على حركة حماس أن تصنعه تجاه المرحلة السياسية الراهنة؟ القدس 2007/1/9، ص20.

([6]) المدهون، محمد إبراهيم. اتفاق مكة خطوة إلى الأمام، القدس 2007/2/28، ص16.

وضغوطات لا تقوى السلطة كلها على تحملها، هنا تتغلب المصلحة الوطنية على الناتج الديمقراطي والمصلحة التنظيمية"[1]. وهذا تطور يصب في صالح حماس وغيرها, وسيدفع في اتجاه العمل من أجل إرساء نظام سياسي ديمقراطي, "من باب إشراك الجميع في تحمل مسؤولية الهم الوطني العام، وهو ما حرصت عليه الحركة في كل الأحوال"[2]. وإدراك_وإن كان متأخر_ من حماس, أن الصيغة التوافقية في الحكم وإدارة سلطة الدولة, لا تشكل تعطيلاً أو إعاقة لآليات التطور الديمقراطي, "إذ لا شيء أضمن لتوازن المصالح ولطمأنة الهواجس بين المعتركين, من تسوية واعية إرادية حرة, تنتهي بهؤلاء إلى مواضعات سياسية, تنتقل بالعلاقة بينهم من التسوية إلى الرضا الجماعي وربما إلى ما يشبه الإجماع"[3].

وتعتقد الدراسة أن حكومة الوحدة الوطنية سيكون معظم تأثيرها الإيجابي في إعادة ترميم وصياغة العلاقات الفلسطينية, إن حسنت النوايا وتوفرت الإرادة السياسية, بما يكفل القدرة على تخطي الأزمات، وإرساء قاعدة أساسية للاستراتيجية الفلسطينية المقبلة في بناء منظمة التحرير، وبالتالي إنهاء إشكالية الازدواجية التي أضعفت النظام الفلسطيني بمختلف مكوناته منذ قيام السلطة عام 1994. ورغم أن الغموض يسيطر على التوقعات المتعلقة بقوة الحكومة الحالية وقدرتها على العمل في ظل تناقضات كثيرة، إلا أن هناك فرصة لكي يستعيد المشروع الوطني مكانته وحيويته وقدرته على مواجهة التحديات, وهي خطوة في اتجاه التطور الديمقراطي.

ترى الدراسة أن إنجاز حكومة الوحدة الوطنية على الرغم من عدم تماسكها الناجم عن التنافس الحاد بين فتح وحماس, والذي يتوقع أن يستمر حالياً ومستقبلاً, يحسب لصالح فتح كما هو لصالح حماس, إذ استطاعت الأخيرة بلورة خطاب سياسي مبني على أساس القواسم المشتركة, وهو مؤشر على قدرتها على صياغة نظام سياسي فعّال, وتجاوز الحالة التي مرت فيه عندما شكلت الحكومة بمفردها. إضافة إلى أن تشكيل هذه الحكومة, يؤشر على أن الواقعية السياسية بدأت تضغط بقوة على قيادة حماس الداخل والخارج نحو المزيد من المرونة والتكيف

([1]) شراب، ناجي صادق. لكي تنجح حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، صحيفة القدس، 2007/2/17، ص18

([2]) صلاح الدين، عماد. حماس ما بين التكتيك والاستراتيجية، القدس 2007/4/4، ص20

([3]) بلقزيز، عبد الإله. ليس بثنائية السلطة والمعارضة وحدها يقوم النظام الديمقراطي، القدس 2007/1/21، ص19.

السياسي, علاوة على أن تشكيل هذه الحكومة سيكون له تأثير إيجابي على الأوضاع الداخلية الفلسطينية, لجهة إنهاء العنف الداخلي, وفي تعزيز بناء المؤسسات, الأمر الذي سيدّعم النموذج الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4-3-3: حماس والبرلمان

كان البرنامج الانتخابي لحركة حماس بمثابة خطة عمل حكومية، توضح فيه دورها الرقابي المنشود, والوعد بممارسة أقصى درجات الرقابة ورفع وتيرة المساءلة والشفافية. و"قدمت برامج سياسية واجتماعية نوعية"[1]. غير أن برنامج الحكومة التي شكلتها حماس على ما فيه من تطور سياسي يشير إلى صعوبة التحقق. ويعتقد بعضهم أن " برنامج حركة حماس هو برنامج إصلاح وتغيير، لا إصلاح جاء ولا تغيير جاء، ليس بسبب حركة حماس وإنما بسبب الضغوطات التي مورست عليها"[2], هذا يمثل نصف الحقيقة, أما نصفها الآخر, فهو خطاب الحركة السياسي الذي رآه بعضهم عائقا أمام فك الحصار.

ترى حماس أن هدفها من دخول البرلمان هو الإشراف بمفهومه العام وممارسة حق النقض الوظيفي ضد الحكومة وسياساتها وقراراتها، وتشكيل كتلة كبيرة سماها البعض كتلة مانعة, تحرم فتح من الاحتفاظ بأغلبية الثلثين التي كانت بحوزتها. وأيضا من " أجل هذه الشراكة, ومن أجل محاربة الفساد ومنع التفرد والتفريط" طبقاً لخالد مشعل[3].

فوز حماس وحصولها على الأغلبية في المجلس التشريعي، مكّنها من دخول البرلمان وهي تحمل برنامج إصلاح الشأن الداخلي, مركزة على ممارسة دور رقابي على الحكومة, وتصحيح أدائها وبالتحديد مكافحة الفساد, وهذا مؤشر على حيوية الحركة ويخدم التطور الديمقراطي, وقد يدعم الثقة في النظام الفلسطيني. غير أن الحركة هيمنت على قرار البرلمان،

([1]) الحروب، خالد. تجليات البراغماتية عند الإسلاميين الوسطيين، 22 مارس 2007 http://www.islamonline.net/servlet/setellite?c=articleA-c&cid=11730877505

([2]) منبر الجزيرة. اقتراح تشكيل حكومة كفاءات فلسطينية، 2006/10/22 http://www.aljazeera.net/NR/exere/E6651185Doc-48.htm

([3]) قناة العالم الفضائية، 2006/1/8.

في ظل الحكومة العاشرة, لأنها الكتلة الأكبر فيه, وعليه لم يكن البرلمان_حسب بعضهم_ منبراً للصراع القانوني, مع أنه استمر منبراً للمناكفة في ظل الحصار. وقد نظر البعض إلى مسألة وحصول حماس على الأغلبية "أن الحالة الفلسطينية دخلت في نفق, كون الحركة لا تملك برنامجاً سياسياً/ اقتصادياً واضحاً[1], وأن البرلمان في ظل الحكومة التي شكلتها حماس, فقد قدرته الرقابية والمحاسبية على أعمال الحكومة. وفي تقرير صدر عن ملتقى الحكم الرشيد كشف فيه عن أن الحكومة العاشرة غاب عنها العمل التشريعي[2], وتم تعطيل عمل البرلمان، حيث لم يكن أداء حماس البرلماني مرضياً أو باعثاً على الأمل بدور فاعل للبرلمان في تعزيز الديمقراطية في الحياة العامة.

هذا بتصور الباحث تم بسبب جملة من المتغيرات التي أثّرت مباشرة في أداء حماس البرلماني على المستويين التشريعي والرقابي، وهي متغيرات ذاتية و موضوعية وإقليمية ودولية مقيدة لهذا الدور، منها: القانون الأساسي، وإجراءات الاحتلال والاتفاقيات السياسية، والبرامج السياسية والاجتماعية ما بين حماس في البرلمان والحكومة، وبين فتح في الرئاسة, والمناكفة المستمرة بينهما, وضعف مرونة حماس في التعاطي مع التحديات الداخلية والخارجية.

ولا شك في أن ديمقراطية الأداء التي امتلكتها حماس في البرلمان، جعلت من إمكانية المناورة وصنع التحالفات مضيعة للوقت, فقرار الأغلبية كان جاهزاً، حيث كان للبرلمان تأثير ضعيف جداً في خدمة الخيار الشعبي؛ لأن البرلمان ذو صبغة حمساوية, والحكومة مشكلة من قبل حماس، وهو ما كان يعني أن للحركة الكلمة الفصل في تشكيل أي حكومة, وفي طريقة عملها، وقد أعاد هذا الواقع للأذهان تجربة فتح في مرحلة (أوسلو).

على أن دور حماس في البرلمان في ضوء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، قد يكون دوراً مختلفاً عما كان عليه سابقاً، وسيخدم عملية التطور الديمقراطي, فحماس حرصت على

([1]) يوسف، أيمن طلال. النظام السياسي الفلسطيني 1996-2006 من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي، المستقبل العربي، ع334، كانون الأول 2006/12 ص 54.

([2]) وكالة فلسطين برس. تقرير 2006/12/10
http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&channelID=57734

"اختيار وزرائها من خارج البرلمان لتفعل دوره الرقابي"[1]. وهـذا تطـور إيجـابي للحركـة، ويساعد ذلك في ترسيخ مبدأ فصل السلطات, ما سيعزز روح المحاسبة التي يمثلهـا البرلمـان، ويؤشر إلى أن إمكانية الانفراد بالقرارات الوطنية, هي إمكانية ضعيفة, مع عدم استبعاد إمكانيـة انفراد حركتي فتح وحماس بتلك القرارات في ظل التواجد الضعيف جداً للفصائل الأخرى, وهو ما قد يضعف الدور البرلماني الفاعل للمجلس التشريعي على حكومة الوحـدة الوطنيـة, نظـراً لغياب معارضة فعلية على البرلمان, وإن كان بشكل أقل حدة عما كان عليه الوضع في الحكومة المنصرمة, هذا الواقع البرلماني الجديد, إن لم يدّعم التطور الديمقراطي بشكل راسخ, فإنـه لـن يعرقل مسار الديمقراطية.

إن ولوج حماس البرلمان ودخول الحكومة وتعودها على العمل الميـداني والممارسـة السياسية, سيدّعم مسارها نحو القبول بالآليات الديمقراطية والتوجه الديمقراطي، ويفرض عليهـا إبداء نظرة أكثر ديناميكية، وسوف يجعلها تحت المجهر بهدف رصـد المخالفـات والأخطـاء الإدارية، لهذا سوف تكون حريصة على جودة أدائها, وإبداء قدر مناسبا من المنافسة مع حركـة فتح تحديداً, في تقديم الجودة في السلوك البرلماني المتميز.

خاتمة

من خلال دراسة تجربة حماس في السلطة, نخلص إلى ما يلي:

1. اعترضت تجربة حماس في السلطة تحديات ذاتية وداخلية وخارجية, جعلت فعاليتهـا فـي التأثير على السياسة الرسمية محدودة, في ظل شـلل المؤسسـات الفلسـطينية وبخاصـة البرلمان, الداعمة لعملية التغيير والإصلاح, التي رفعت الحركة شعارها. في المقابل, كانت تجربة الحركة من منظور الديمقراطية في السلطة إيجابية, إذ أخرجت نفسها مـن منطـق العزلة إلى منطق المشاركة, وطبّعت علاقتها مع مؤسسات السلطة, وأثّـرت فـي الحيـاة السياسية الفلسطينية, وقدمت نموذجاً جديداً للممارسة السياسية, الأمر الذي سيجعلها تحـافظ

([1]) وكالة فلسطين برس. تقرير 2007/3/15 http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=66524

على بقائها واستمرارها, فهي الابن الشرعي لجماعة الإخوان التي صمدت وأثبتت جدارتها وشعبيتها, وحماس تسير على خطاها.

2. أثبتت ممارستها السياسية أنها تجربة غير مشجعة أو مبشرة بقدرة وكفاءة الحركات الإسلامية بشكل عام على الإمساك بالسلطة, إلا أنه يمكن القول من جهة أخرى, أنها استطاعت فرض رؤيتها السياسية, وهذا مؤشر على أنها ستكون لاعب أساسي في عملية التطور الديمقراطي, وفي أي عملية سياسية تهدف إلى حل القضية الفلسطينية.

الفصل الخامس

الخلاصة

5-1 النتائج والتوصيات

5-2 المراجع

5. الخلاصة

5-1 النتائج والتوصيات:

مكّنت الدراسة من الإطلاع على تجربة حماس ومشاركتها في الحياة السياسية الفلسطينية والكلفة السياسية لذلك، وما يحيط بها من إشكاليات وتحديات, وتحديد حصيلة الأداء السياسي للحركة. كما أتاحت إمكانية طرح أسئلة ترتبط بعلاقة الدين بالسياسة، والانتقال من الخطاب الدعوي إلى الممارسة السياسية، ومدى حقيقة التخوف من مشاركة الحركة في الحياة والمؤسسات السياسية. وحاول الباحث تتبع مسار المشاركة السياسية لحماس, وأثر ذلك على المفاهيم التي تتبناها الحركة، وعلاقة هذه الحركة مع القوى والفصائل الأخرى، والتكتيك والاستراتيجية في خطابها وممارستها، وإشكالية الوضوح النظري والفكري عندها من الآليات الديمقراطية.

نظرت الدراسة أيضاً إلى ما وراء التحليل وهو التكهن, من خلال محاولة استشراف الآفاق المستقبلية القريبة والبعيدة لحركة حماس في السلطة, ورفضت إطلاق أحكام مطلقة على تجربتها وهو إما أن تكون مع حماس أو ضدها، فهذه المقاربة الأيديولوجية في التعاطي مع هذه التجربة, لا تسعفنا على فهم الخلفيات المتحكمة في هذه الدراسة. وفيما يلي تصل الدراسة إلى فحص الفرضيات على ضوء الاستخلاصات البحثية, ومن خلال وصف وتحليل المعطيات السابقة المتوفرة للدراسة، إذ يمكن استنتاج ما يلي:

1- العلاقة الرابطة بين حماس ومنظمة التحرير ومن بعدها السلطة الوطنية منذ البداية، اتسمت بالتنافس الأيديولوجي الشديد أحيانا, والصراع العنيف أحيانا أخرى، وفيما بعد, أخذ الصراع السياسي مع المنظمة شكل الصراع على الحصص ونسب التمثيل, وذلك في خضم الخلاف حول المسألة الوطنية. ورغم ذلك لم تنزع حماس إلى الدخول في علاقة إقصاء مع المنظمة أو أي من الفصائل المنضوية تحت لوائها, بل إنها دخلت في حوارات معها, بهدف المشاركة في النظام الفلسطيني, بما يتناسب مع رؤيتها السياسية والأيديولوجية.

لاحقاً وبعد قيام السلطة، كانت العلاقة بين حماس والأخيرة, تتراوح ما بين التعايش والتعاون والاشتراك المحدد في المؤسسات المتمثلة بها السلطة، عبر الحضور غير الرسمي في تلك المؤسسات.

رغم عدم اشتراك حماس في النظام الفلسطيني (منظمة التحرير والسلطة), إلا أنها بقيت عاملاً مؤثراً في العمل والقرار الوطني، وأثبتت حضورها, وأثّرت جذرياً في سياق الصراع مع إسرائيل, وهو ما جعل من محاولة احتوائها في بنية النظام أمراً حيوياً لقيادة المنظمة, إلا أنه لم يتسنّ ذلك, الأمر الذي فرض على السلطة, التعامل مع الوجود الكثيف والملموس للحركة فيما بعد, وأخذه بالاعتبار في عملية رسم السياسات الوطنية.

أثّر الخلاف بين حماس وفتح, على فرص التحول إلى الديمقراطية في المناطق الفلسطينية, وبخاصة بعد فوز حماس في الانتخابات البرلمانية لسنة 2006، من خلال الصراع على الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة (فتح), والحكومة (حماس)، وهو الصراع الذي قد يتغير في ظل اقتسام السلطة, من خلال التكامل السياسي في ظل الحكومة الحادية عشرة التي شكلت مؤخراً. وفي نفس الوقت, ثمة تخوفات ومحاذير تحيط بمستقبل النظام السياسي مثل تقاسم السلطة بين الحركتين, وتقديم المصلحة الحزبية على المصالح الوطنية العليا, وهو أمر بدا واضحاً خلال مفاوضات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية, مما سيؤثر سلبياً على التطور الديمقراطي, ويجعل الساحة الفلسطينية عرضة لغياب حالة التعددية السياسية.

أوضحت تجربة حماس في علاقتها مع المنظمة والسلطة أيضا، أن العنف الداخلي الفلسطيني يؤثر على الحياة اليومية, ويعرقل عمل حكومة فلسطينية قادرة وفاعلة, ويعيق بناء حياة مدنية ديمقراطية، كما يعبّر ذلك عن هشاشة الحركة الوطنية في هذه المرحلة بالذات, بسبب عدم قدرتها على الإجابة عن الأسئلة العميقة التي تواجه المشروع الوطني.

تبين فيما سبق, أن ثمة مساحات مشتركة ومساحات اختلاف بين فتح وحماس, ولن يكون بوسع أحد إلغاء الآخر، وفي وسع كل طرف أن يتنازل عن قدر معين للآخر. إذ بإمكان الطرفين أن يعملا معاً في المساحات المشتركة بشراكة متبادلة في القيادة، بعيداً عن تكريس

المحاصصة على حساب المبادئ الديمقراطية، والتوجه لتحقيق أهداف الاستقلال وتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية. إن قدرة حماس والرئاسة على تجاوز خلافاتهما على السلطة والبرنامج السياسي، هي مفتاح المسلسل الديمقراطي على المدى القريب, لكن على المدى البعيد هذا غير كاف.

يتطلب ذلك من حماس وفتح, الانتباه إلى خطورة مرحلة ازدواجية السلطة, والعمل الدقيق من جانبيهما على الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني, وتعزيز السلم الأهلي، وأن تعيد حماس التأكيد بأنها ليست في وضع تنافسي مع أي قوة سياسية قائمة.

2- أظهرت الدراسة أيضاً أن دمج حماس في السياسة الوطنية الفلسطينية سيوفر منفذاً إيجابياً ومرناً لها، رغم أن هدف المناوئين لها كان يتمثل في أن تترك الحركة سلاحها, في محاولة لتطويعها, وجعلها تلتزم بالسقف الذي ترسمه (واشنطن) و(تل أبيب). ومع هذا, فإن دمج حماس عدّل جزئيا من سلوكها السياسي, وحاولت الحركة قولبة السلطة بتغيير مرتكزاتها فيما يتصل بالتسوية مع إسرائيل. إذ أنها طرحت الهدنة أو التهدئة كتكتيك في إطار إدارة الصراع, وأخذت تُبدي مرونة باتجاه العلاقة مع إسرائيل, وعملت على ترشيد سلوكها تجاه الأخيرة. وبانخراطها الأخير في الانتخابات البرلمانية, تكون قد التزمت بضوابط وشروط اللعبة السياسية كما قننتها اتفاقات أوسلو، ومن أهمها اعتماد مبدأ الحل السلمي والتفاوض لحل الصراع, دون أن لا يمس ذلك بالثوابت الفلسطينية. حيث تصر الحركة, على أنه من غير الممكن تجريدها من سلاحها, دون التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، لكنها في المقابل تتعهد بالتقيد بحل سياسي يتم نتيجة المفاوضات وتكون الحركة شريكة به, ويؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، وتؤيده المؤسسات التمثيلية الوطنية. وقد تشكل مواقفها السياسية إزاء حل القضية الوطنية, مرتكزاً نحو دفع مسار الحل السياسي في الاتجاه الصحيح, بحيث توقف أي خطوة قد تقود للتنازل السياسي, من خلال التشدد والممانعة.

ترجح الدلائل الناجمة عن هذه الدراسة, إلى أن سلوك حماس الأخير, واشتراكها في السياسة الرسمية, قادها إلى تطوير أفكارها، ونجاحها السياسي الأخير يزيد من سرعة التطورات

الإيجابية عندها. كما أنها أظهرت قدراً يعتد به من المرونة في خطابها السياسي, وتبنت رؤى سياسية متطورة, ويتوقع أن تبقى حالياً ضمن هذه السياسة إذا ما اتيح لها ذلك، وهذه دلائل تشير إلى أن دمج الحركة في عملية التطور السياسي والديمقراطي هو أمر ممكن.

إن انتقال حماس من موقع المعارضة إلى موقع الحكم, هو تجاوز لحالة الجمود الأيديولوجي لصالح التعايش السلس والعملية السياسية, فقد أظهر زعماء الحركة, أنهم يسعون إلى أن يحكموا وفقاً للأسلوب السياسي في إدارة الحكم. وسيرغمها هذا الموقع على إحداث تغييرات بنيوية وأيديولوجية، لكنها لن تصل حد التنصل من ثوابتها فجأة ودون ثمن، فقد جاءت لتغيير المجتمع والكيان الفلسطيني على أسس جديدة ومختلفة.

على هذا الأساس، من المفيد لحماس المزج النسبي والمزاوجة بين السياسة والأيدولوجيا, كضرورة لا غنى عنها أمام النجاح السياسي للحركة، بحيث تكون مصلحة المواطن مقدمة على الاعتبارات الأيديولوجية.

3- بينت الدراسة أيضا، أن حماس تعد حركة شديدة التأثير؛ لأنها لا تواجه سوى منافسة قليلة من قبل الفصائل الأخرى, وفي ظل الأزمة التي تعيشها فتح، لا تتمتع أي أيديولوجية في المجتمع حالياً بالقبول الذي تحظى به رسالة الحركة, والتي تتضمن بُعداً دينياً مثالياً حول مفهوم العدالة الاجتماعية. كما أنها انتهجت خطاباً دعوياً تعبوياً استنهاضياً للقوى الشعبية في وجه الاحتلال, وانتهجت خطاباً شعبياً نقدياً في وجه السلطة وأدائها، إضافة إلى سنوات الفعل النضالي التي استثمرتها في التنظيم. ومن الناحية المؤسسية, فقد عملت حماس على تقوية تنظيمها وبنائه بصورة أكثر انضباطاً وصرامة, بحيث ظهرت على أنها هي الأقل معاناة من ظاهرة صراع الأجيال داخل الحركة. كما تعد أكثر تقدماً من غيرها، فهي حركة مؤسسية ضاربة في جذور الواقع الفلسطيني، وتسيّر شؤونها الداخلية بشكل أكثر ديمقراطية من غيرها، وتتميز بنقاشها الموسع داخل أطرها وهياكلها التنظيمية، كما أن المؤسسات التي أنشأتها, تتسم بالفاعلية, والقائمين عليها محترفون وأيديهم نظيفة. هذه المزايا الأيديولوجية هيأت لحماس الفرصة لتوسع قوتها مؤسساتياً وعسكرياً ترجمته مؤخراً إلى نجاح سياسي, وهذا سيمكّنها من

الإسهام _بلا شك_ في دعم الديمقراطية، الأمر الذي يشير إلى أن الحركة ستظل قوة سياسية لا يمكن تجاهلها.

4- أوضحت الدراسة أيضاً، وجود تطورات داخل السياسة الحمساوية من شأنها إثـــارة تفاؤل حذر بشأن تطور الحركة المستقبلي, من بين هذه التطورات:

أولا: وعيها المتزايد بأنها تحتاج إلى أجوبة ملموسة على المشاكل الملموسة, إذا كـــان لهـــا أن تنجح في ميدان السياسة.

ثانيا: استعدادها للعمل على نحو مصلحي مع النظام السياسي الفلسطيني بأيديولوجيته المختلفـــة, من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

ثالثا: علامات واضحة على نمو الواقعية والمرونة السياسية داخل الحركة.

رابعا: الفهم العام لأهمية إحلال الديمقراطية في مشروعها المجتمعي, فقد اتسم موقف الحركـــة بالتكيف والقبول بالآليات الديمقراطية والفكرة القومية, وإن انخراطها الأخير في بنيـــة النظـــام الفلسطيني, يزيد من قبولها لهذه الآليات, ويسهم في المجتمع سياسياً بشكل إيجابي, مـــن خـــلال ممارسة العمل السياسي في بيئة تعددية. الأمر الذي سيجعل الحركة تنظيماً سياسياً إصلاحياً، إلى جانب كونها تنظيماً مقاوماً, ويطور من رؤيته السياسية والاستراتيجية, ويساهم بفاعلية في كل ما له علاقة بالفكر السياسي الفلسطيني. ويؤشر سلوك حمـــاس التنظيمـــي والإداري والإعلامـــي والجماهيري في الآونة الأخيرة, على تراكم خبرات واكتساب مهارات, من شـــأنها إن وظفـــت توظيفاً سليماً أن تحدث تغييراً ملموساً, وفي الاتجاه الذي يجلب لها مزيداً من الدعم الشعبي.

إن قدرة حماس على التعامل مع آليات الديمقراطية يسّرع من عملية تحولها إلى حركـــة شعبية سياسية, بجانب كونها حركة مقاومة, بحيث يكون لها دوراً أساســـياً فـــي إعـــادة البنـــاء السياسي والاجتماعي، وهذا ما فعلته مؤخراً . كما أن مسار الحركة يحمل كثيراً من الدلائل على هذه التوجهات، إضافة إلى أن أدبياتها _البرنامج الانتخابي نموذجاً_ وتصريحات رموزها تؤكد هذه التحولات. وقد دلت التجربة, أن حماس عندما شاركت في الساحة السياســـية ســـواء علـــى

مستوى القطاعات النقابية، أو الانتخابات الطلابية, لم تنقلب في أي مرة من المرات على الآلية الديمقراطية (الانتخابات), بل العكس, فإن الحركة اختبرت وهي تدخل وتخرج عبر الصوت الانتخابي.

وبالرغم من ذلك فإن حالة قبول حماس بالآليات الديمقراطية تخضع الآن للفحص والتدقيق، وهي مطالبة بنظرة أكثر ديناميكية, وتجاوز التحديات التي تعرقل اكتمال بناء الديمقراطية في خطابها وممارساتها السياسية, وإبراز القدرة على التعامل مع الحداثة السياسية باعتبارها مؤطرة لعمل المؤسسات الحديثة، وليس اللجوء إليها لاقتباس التقنية السياسية فقط. كذلك فإن درجة ديمقراطية النظام الفلسطيني الذي تتحرك في إطاره, والظروف السياسية والأمنية, تعرقل محاولات حماس للاندماج الحقيقي, وهو ما يؤثر على التجربة الديمقراطية.

إن إعادة بناء النظام السياسي على أساس ديمقراطي هي عملية تاريخية ضخمة، ولكنها الخيار الوحيد المتاح أمام حماس وغيرها, لتحقيق التقدم الملموس نحو الاستقلال والحرية والتنمية، الأمر الذي يحتاج من حماس الوضوح والحزم, وتوفير الروافع الحقيقية القادرة على النهوض بهذه العملية، وبلورة خطاب سياسي متماسك لا يعتمد فقط على رفض ما هو قائم، وإنما يتجه إلى بناء ما هو جديد, بصورة ربما تساهم في تجديد الحياة السياسية الفلسطينية القائمة, وتجديد التفكير والتخطيط السليم, وقراءة النصوص الدينية بشكل أكثر انفتاحا, من أجل أن تتجاوز الحركة إشكالات الديمقراطية.

5- أوضحت الدراسة أيضاً, أن وصول حماس إلى السلطة لم يسهم في إقامة حكومة فلسطينية مهنية فاعلة, أو تدعيم سلطة القانون والأمن وإنهاء حالة الفوضى, وهما عنصران من عناصر بناء الدولة. كما أن دفع عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني لم يتحقق، فالمجلس التشريعي الجديد لم يأخذ دوره في النظام السياسي, خاصة فيما يتصل في لعب دور فعّال في محاسبة ومساءلة السلطة التنفيذية لتحسين أداء الحكومة، إذ تم تعطيل جلسات البرلمان, مما أدى إلى غيابه عن المشهد السياسي الفلسطيني، بسبب ظروف عدة تناولتها الدراسة. وتبين إخفاق النظام السياسي بمختلف مكوناته في تحقيق مطالب الدمقرطة والتقدم على طريق مراكمة

الإنجازات, لتحقيق أهداف النضال الوطني التحرري الـديمقراطي, إذ إن هـذا النظـام رغـم التغيرات الكبيرة التي طرأت على بيئته, والقوى السياسية والاجتماعية المرتبطة به، لم يسـتطع إصلاح أوضاعه, وعلاقاته الداخلية, ومؤسساته على أسس ديمقراطية.

إن توافق حركتي فتح وحماس الذي تم مؤخراً على تشـكيل حكومـة وحـدة وطنيـة عريضة, تمثل معظم القوى في إطار برنامج مشترك متفق عليه (اتفاق مكة), سيزيد من إمكانية الدعم الشعبي للديمقراطية، ومن مصلحة حماس بشكل أساسي تشكيل مثل هـذه الحكومـة مـن منطلق مصالحها الحالية والمستقبلية. ويبقى تفويض أمر المفاوضـات للـرئيس عبـاس الحـل الأنسب لإشكالية الواقع الفلسطيني, ولمنع استغلال السلطة, وإتاحة الفرصة لحماس في الرقابـة والمساءلة للحكومة الفلسطينية, والتفرغ لبناء دولة المؤسسات، وقصـر صـلاحيات البرلمـان والحكومة على أمور الشأن العام الداخلي, لا الأمور المتعلقة بالدولة الفلسطينية.

لا شك في أن تشكيل برلمان ذي أكثرية تعددية, يمكن أن يشكل نقطة انطـلاق لبدايـة جديدة أكثر جدية في تحقيق إصلاح حقيقي، كما أن من شأن ذلك أن ينعكس إيجابيـاً لمصـلحة الحكومة الفلسطينية, وأن يقدم رداً فعّالاً على الضغوط الدولية. ولتحقيق مثل هذه النتيجة, يتطلب من حماس وضع استراتيجية _من أجل التأثير على الفصائل الفلسطينية والسلطة_ تتمثّـل فـي إقامة حكم تمثيلي حقيقي خاضع للقانون، عن طريق إشراك أعضاء من شتى الفصائل المؤيـدة للإصلاح, وحشد الدعم والتأييد لهذا الإصلاح، والاتصال مـع مؤسسـات المجتمـع المـدني, وبالأخص النقابات المهنية, ونقابات العمال والمنظمات النسائية.

يستلزم حماس بانتقالها من المقاومة إلى السلطة, عدم اللجوء إلى الحزبية فـي الوظيفـة الرسمية (المؤسسات المدنية أو العسكرية), والعمل على إنهاء الصفة الحزبيـة عـن الأجهـزة الرسمية. وفي ظل التحولات الطارئة, فإن حماس بحاجة في هذه المرحلة أن تبحث عن تعريف لنفسها ولدورها الجديد يختلف عما كانت عليه في الماضي.

أبرزت الدراسة أيضا, مجموعة من المعوقات التي تعيق أداء الحركـة فـي تغييـر وإصـلاح ودمقرطة النظام السياسي, بشكل يمكّنها من إقامة حكومة فاعلة, من أهمها: المعوقات التي تنبـع

من داخل الحركة ذاتها، وكذلك التحديات التي يفرضها السياق السياسي المتغير في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى التحديات الخارجية وعلى رأسها التحدي الإسرائيلي، وأثر هذه التحديات على الحياة السياسية الفلسطينية. حيث تظهر العوامل الداخلية باعتبارها أكثر تأثيراً في شكل النظام السياسي، في حين تظهر العوامل الخارجية كمحددة ومؤثرة في مسار عملية تشكل الكيان الفلسطيني ومستقبله بشكل أقل، دون إغفال تفاعل هذه العوامل مجتمعة.

ومن أهم هذه المعوقات أمام تطور حماس: خطابها الديمقراطي, فرغم التحولات التي شهدها هذا الخطاب والتي تجري وفق منطق العملية السياسية الذي طالما وسم المسلكية الإخوانية، ورغم تطور الأداء السياسي والمناوراتي للحركة، إلا أن هذا لا يعني توقع قيام حماس بتحولات دراماتيكية سريعة, وذلك لوجود موانع حقيقية تمنعها من القيام بمثل هذه التحولات التي يأملها خصوم حماس. فالخطاب الحمساوي في مجمله, يطرح إشكالات وأسئلة تمس عمقها الأيديولوجي, ومصالحها وانتظامها وتماسكها التنظيمي، وهو ما يفرض على الحركة إيجاد حلول وصيغ معينة شاءت أم أبت, بهدف الخروج من المأزق الذي تمر به بين الأيدولوجيا والسياسة, إذا ما أرادت أن تكون فاعلة في المنظومة السياسية الفلسطينية. من هذه الإشكالات: ثنائية السياسي والديني أو الواقعية السياسية والأيدولوجيا الدينية، والتنظيم الدعوي والحزبي، والتنظيم السياسي والمقاوم وغيرها. هذه الثنائيات الكبرى يمكن أن تحد من اكتمال هذا التحول على المستوى الفكري, وفي طبيعتها واستراتيجيتها العملية بشكل سريع، بسبب افتقاد هذا التحول إلى أساس نظري وفكري يبرر هذا التحول بأسانيد شرعية إسلامية، بحيث تحل محل كل الوثائق القديمة التي قامت عليها الحركة, وبالتحديد ميثاقها الذي أصدرته عام 1988.

يعد الجمع بين السياسة والمقاومة من أبرز العوائق أمام دمج الحركة في عملية التطور الديمقراطي, حيث من الصعب الرهان على اكتمال التحول عندها, في ظل واقع سياسي لا يساعد ولا يشجع على التحول إلى حزب سياسي مدني, والانتقال من المقاومة إلى المدنية على مستوى الممارسة السياسية. إن مثل هذا التحول سيحيل حماس إلى حركة سياسية والتضحية بالمقاومة, وهو ما يعني أنها تخلت عن أساسيات أيديولوجيتها لصالح الواقعية, كما أنها إذا ضحت بالدولة واختارت المقاومة، فهذا سيعني أنها فشلت في بناء الدولة, والإقرار بعدم

صلاحيتها لإدارة الشأن العام. إن تحول الحركة إلى موقع السلطة, يلقي على كاهلها عبئاً مضاعفاً في التكيف مع تحديات موقعها الجديد والتزاماته، بالتالي فإن المشروع الوطني قد يخسر عاملاً أساسياً (المقاومة) على الأقل في المدى القريب.

يشكّل مستقبل عمل حماس المقاوم, إشكالية في طريق دمجها بالعملية السياسية، فبالإضافة إلى المشكلات العملية التي تواجه عملية الدمج، تثور هنا إشكالية أخرى تتعلق باستعداد الحركة لتوظيف قدراتها لتحقيق أهداف سياسية داخلية, وبمدى استعداد الحركة لهذا الدمج عملياً، فمن غير الممكن أن تتخلى الحركة عن سلاحها, دون التوصل الى سلام شامل, ضمن التعريف الغامض لدى الحركة.

إن وجود الحركة في السلطة سيضفي مزيداً من الواقعية على التفكير الديني، الأمر الذي يسهم في تعزيز بناء الديمقراطية بثوبها الإسلامي الجديد، كما سيمكنها ذلك من تجريب أفكارها واختبارها على أرض الواقع.

ورغم ذلك فإن فكرة ديمقراطية الحركة تظل إجراء تجريبي لا يزال في طور النشأة، فالحركة ورغم أنها تعترف بأنها جاءت إلى السلطة بشرعية مستمدة من الشعب عن طريق الصوت الانتخابي ، إلا أن سلوك بعض زعمائها يشير إلى مصدر آخر, ألا وهو الشرعية الدينية التي لا تقبل الاختلاف وتحرّم النقد . وهناك حديث دائم في أطر وهياكل الحركة عن لزومية الشريعة الإسلامية للعمل السياسي. ومن ذلك أيضا ، موقف الحركة الأخير الرافض فكرة إجراء استفتاء شعبي على وثيقة الوفاق الوطني, أو إجراء انتخابات عامة مبكرة, وهي أمور من شأنها عرقلة اكتمال بناء الديمقراطية تماماً عند الحركة في وقت قريب . على أن ذلك لا يمنع القول: أن استمرار الاحتلال ومشاركة حماس في التجربة الديمقراطية الفلسطينية، هي عوامل قد تدفع باتجاه استمرار الحركة بتبني آليات الديمقراطية وتطويرها.

إن التطورات الداخلية التي شهدتها الحركة، خاصة تطور جيل جديد داخل الحركة, سعى إلى دخول المعترك السياسي, بما يترتب على ذلك من آليات والتزامات في العمل, تشير إلى أن التحديات والفرص الجديدة, تميل إلى خلق نقاش بصوت مرتفع بين تيارين داخل حماس:

تيار إصلاحي وتيار تقليدي. والفوز الانتخابي الأخير يحتمل أن يعزز جانب الساعين للعمل السياسي بكثافة على حساب النهج العسكري، ويشجعها على الاتجاه نحو المزيد من التحولات، حيث أن مشاركة الحركة في العملية الديمقراطية, تشكل فرصة لعملية الفرز داخل تلك الحركة, وبروز التناقض ما بين الأيدولوجيا وبين إدارة السياسة. فالتنوع وتعدد الآراء داخل الحركة, يصب في مصلحة التحول الديمقراطي, ومن الصعب الجزم بأن الحركة تسير نحو الانشقاق على, الأقل في المرحلة الحالية. لكل ذلك, هناك ضرورة لتشجيع اكتمال نمو عملية التحول الراهنة في خطاب الحركة الديمقراطي.

التحدي الآخر الذي يواجه حماس, يتمثل في الواقع السياسي المحلي والخارجي, إذ لا يمكن تصور مستقبل عملية التحول الديمقراطي ومستقبل الحركة في سياقها, بمعزل عن تصور مستقبل سائر القوى السياسية الفلسطينية, وعلى رأسها حركة فتح, اللاعب الرئيس في الساحة الوطنية، كما لا يمكن قراءة حماس وتطورها السياسي بعيداً عن المؤثر الخارجي. فرغم نجاح حماس الانتخابي, إلا أن هناك مؤشرات على أن الحركة تواجه صعوبات في ترجمة إنجازها, إلى تغيير شامل للواقع السياسي الفلسطيني وفي إصلاح النظام السياسي، من أبرز هذه التحديات التنافس بين حماس وحركة فتح, الذي أثّر على التحول الديمقراطي الفلسطيني, من خلال النزاع المسلح الأخير بينهما، كما أثّر على التفاعلات الداخلية عند الحركة.

وفي مطلق الأحوال سيبقى النظام السياسي الفلسطيني هشاً وقابلاً للتغير، ليس بتأثير عوامل محلية فقط، على أهميتها، وإنما أيضا تتحدد بالقدرة على تطوير حماس لخطابها الديمقراطي ومؤسساتها, لتكون أكثر مرونة في تعاملها مع المتغيرات, وتطوير أهدافها بما يتناسب مع تلك التحديات. كما إنها ستكون أيضا رهين العامل الخارجي, وتحديداً الإسرائيلي، حيث أن تحدي التسوية مع إسرائيل من أهم التحديات التي تواجه حماس، وترجح الدلائل, أنه لا توجد إمكانية لبناء الديمقراطية بالشكل السليم في ظل الاحتلال, الذي يشكل العائق الأكبر للانتقال إلى الديمقراطية .

العوائق الخارجية أيضا(المجتمع الدولي), جعلت مهمة الحكم مستحيلة لحماس، والمقاطعة الدولية قد تؤدي إلى انهيار تدريجي لقدرة وفاعلية الحركة على الحكم، وهذه التحديات تحدد علاقة حماس بالنظم العربية والغربية، وتفرض على الحركة صوغ معادلة واقعية تجنب المجتمع الفلسطيني الحصار والعزلة.

وثمة تحديات أخرى تواجه حماس منها:

- عدم اقتناع حماس بأنها أصبحت جزءاً من الحكومة الفلسطينية بكل ما يعنيه ذلك من دلالات سياسية وأخلاقية, وليست حركة سياسية فقط.

- عدم إدراكها بأنها ليست ممثلة لعناصرها فقط وإنما ممثلة للشعب في موقعها الجديد، والتقوقع في أطر التنظيم وفكره.

- وقد باتت حماس مطالبة بما يلي:

- أن تطبق قرارها عملياً بإعفاء نوابها ووزرائها من مهامهم التنظيمية في الحركة، وأن لا تقع في نفس خطأ حركة فتح التي تماهت مع السلطة، الأمر الذي كان له مردود سلبي على الحركة ذاتها. وإيجاد صيغة مناسبة للفصل الهيكلي والتنظيمي بين صفتها كحركة للمقاومة وللتنشئة والتأطير والدعوة، وصفتها كحزب سياسي يمارس إدارة الدولة, وضبط العلاقة والتوازن بينهما، إذ لا يمكن أن تتطور الديمقراطية لمصلحة حماس أو لمصلحة تطور النظام الفلسطيني, دون فصل الحركة عن أجهزة السلطة.

- أن تسعى إلى الإصلاح والتغيير باعتبار ذلك أهم بند في رسالتها الانتخابية, وأول خطوة على طريق دعم البناء الديمقراطي الفلسطيني.

- الاعتراف بالتنوع والاختلاف في الساحة الفلسطينية، والابتعاد عن أسلوب التكفير والإلغاء والإقصاء في مواجهة مخالفيها في الرأي.

- الاقتناع بأن وجودها في النظام الفلسطيني الرسمي هو نتاج طبيعي لتطور فكرها السياسي, لذا المطلوب منها أن تقدم مبادرات سياسية مرنة وواقعية, تجنبها الضغوط المحلية والدولية.

- الحث على التنمية السياسية والثقافة الديمقراطية على الصعيد الوطني العام والمحلي, وعلى صعيد دمقرطة هياكلها وعقلنة أدائها.

إن طريقة تعامل حماس مع قائمة التحديات الواردة أعلاه بمجملها، قد يجعل الحركة قوة رافعة للإصلاح والتغيير الديمقراطي، ونجاح الحركة في تجاوز التحديات والرهانات السابقة على المدى القريب والبعيد, سيجعل مستقبل الحركة مستقبلاً واعداً.

إجمالاً، يمكن القول أن ما حدث من تطورات مهمة في سياق عملية التحول الديمقراطي، وفي ضوء ما تواجهه حماس من تحديات بالغة الخطورة، ربما لن يكون من الممكن التغلب على هذه التحديات دون شرطين رئيسين: أولهما: الالتزام الكامل بقواعد العملية السياسية من جانب القادة الفلسطينيين, بما يساعد من ناحية على التخلص من آفة التكالب المستميت على السلطة ومغرياتها بكل الوسائل، وبما يؤدي من ناحية أخرى, إلى تكتيل كافة الجهود الوطنية الفلسطينية في اتجاه إعادة الأعمار والبناء. أما الشرط الثاني: فيتمثل في محورية الدعم الإقليمي والدولي لجهود إعادة البناء والأعمار في المناطق الفلسطينية, بما يتضمنه ذلك من تمويل هذه العملية.

إن الأطروحة التي يجب الدفاع عنها_ بناءً على ما سبق _ هي إمكانية التغيير وعدم الاستقرار في النظام الفلسطيني, حيث إن الزمن القادم يحمل في ثناياه مرحلة جديدة من النزاعات بين طرفي النظام السياسي(حماس وفتح). ومستقبل حماس في الحكومة الحادية عشرة, سيتقرر في المرحة المقبلة بناءً على توجهات هذه الحكومة, وكيفية تعاطي المجتمع الدولي معها، ومدى فهم ووعي الحركة بأبعاد الواقع الجديد, وحركة الزمان وحدود المكان.

2-5 قائمة المراجع

أ. الوثائق

ميثاق حركة حماس, 1988.

ب. الكتب

أبو عمرو، زياد. **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غـزة**، ط1، عكـا: دار الأسوار، 1989.

أبو عمرو، زياد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، (تقـديم): سـعد الدين إبراهيم، القاهرة: مركز ابن خلدون، بدون تاريخ.

أبو عيد، عبد الله وآخرون. **دراسة في الفكر السياسي لحركـة المقاومـة الإسـلامية (حماس)** 1987-1996 (تحرير): جواد الحمد وإياد البرغوثي، ط3، عمان: مركز دراسـات الشرق الأوسط، 1999.

أبو غنيمة، زياد. **الحركة الإسلامية وقضية فلسطين**، عمان: دار الفرقان 1985.

أحمد، زكي. **تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربـي فـي العقد الأخير**، في: الحركات الإسلامية والديمقراطية، مجدي حماد وآخرون، بيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، 2002.

الأزعر، محمد خالد. **الثقافة السياسية الفلسطينية:** الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان، القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 1995.

الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، ط1. رام الله: مواطن، 1996.

الأمم المتحدة. الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة أسكوا، نيويورك 2003.

البرغوثي، إياد وخضر، منيب. **الحوار الإسلامي الوطني:** في قضايا العملية السلمية والبناء الوطني والديمقراطية، (تحرير): سعيد كنعان، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيلول 2001.

البرغوثي، إياد. **الإسلام السياسي في فلسطين:** ما وراء السياسة، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، نيسان 2000.

البرغوثي، إياد. **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، ط2، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2003.

البرغوثي، إياد. **الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد**، ط1، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1992.

البرغوثي، بشير. **تطور الحركة الوطنية الفلسطينية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شباط 1996.

برو، فيليب. الاجتماع السياسي، (ترجمة): محمد عرب صاصيلا، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1998.

بلقزيز، عبد الإله. **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي:** العوائق والممكنات، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

جاد الله، محمد. **المعارضة والسلطة الوطنية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيلول 1994.

الجرباوي، علي. **الانتخابات ونظام الحكم الفلسطيني**، ط1، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994.

الجرباوي، علي. **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، بيروت: دار الطليعة، 1989.

الجرباوي، علي. **البيئة القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله، 1999.

الحروب، خالد. **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ط1 بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني 1996.

حيدر، إبراهيم علي. **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

الزهار، محمود. **إشكاليات الخطاب السياسي المعاصر**، الخليل: دار المستقبل، بدون تاريخ.

الزهار، محمود. **القواسم المشتركة ووحدة الهدف**، في: السلطة والمعارضة بينهما قواسم مشتركة، مجموعة مؤلفين، ط1، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، 1995.

سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**، رام الله: مواطن، 2000.

سبوزيتو، جون ل. **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة**، (ترجمة): قاسم عبده قاسم، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2002.

سليم، جمال ومنصور، **جمال. الإسلاميون والانتخابات**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيار 1995.

الشاعر، ناصر الدين. **عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية**: وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار 1999.

الصاوي، علي. **مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة**، القاهرة: مكتب نهضة الشرق، 1995.

الفالوجي، عماد. **درب الأشواك: حماس-الانتفاضة-السلطة**، ط1، عمان: دار الشروق، 2002.

فلدمان، نوح. **ما بعد الجهاد: أمريكا والنضال من اجل الديمقراطية الإسلامية**، (ترجمة): عبد الرحمن الشيخ، ط1، مصر: دار المريخ للنشر، 2003.

قاسم، عبد الستار. **الطريق إلى الهزيمة**، نيسان 1998، بدون تاريخ أو مكان نشر.

القصبي، عبد الغفار رشاد. **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**: الحراك السياسي وإدارة الصراع، ط2، جامعة القاهرة، 2006.

مجموعة مؤلفين. **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، ط3، ج2، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000.

المصري، هاني. **الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة**، في: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة، (تحرير): وسام رفيدي، جامعة بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أيار 2005، ص 21-25.

الملتقي الفكري العربي. **التحول الديمقراطي في فلسطين**، التقرير العام (2)، القدس، أيار 2000.

منصور، جمال. **التحول الديمقراطي الفلسطيني**: وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار 1999.

ميشعال، شاؤول وسيلا، أفراهام. **حماس الفلسطينية**: الرؤية والعنف والتعايش، ط1، نيويورك: جامعة كولومبيا، 2000.

ميعاري، محمود. **الثقافة السياسية في فلسطين، (تحرير)**: وسام رفيدي، رام الله: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام، 2003.

الهاشمي، طارق. **الأحزاب السياسية**، بغداد: وزارة التعليم العالي، 1990.

هلال، جميل. **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام الله: مواطن، 2006.

هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**: دراسة تحليلية نقدية، ط1، رام الله: مواطن، تموز 1998.

هلال، جميل. **قراءة في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم**، في: دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين، (تحرير): نادر سعيد وريم حمامي، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آب 1997، ص74-114.

الهندي، خالد. **عملية البناء الوطني الفلسطيني**: وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار 1999.

والاش، جون ووالاش، **جانيت. الفلسطينيون الجدد**: الجيل الناشئ من القدس، (ترجمة): هيثم علي حجازي، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

ج. الدوريات

أبو عمرو، زياد. **حماس خلفية تاريخية وسياسية**، دراسات فلسطينية، ع13، شتاء 1993، ص84-ص99.

البرغوثي، إياد. **الانتخابات في المؤسسات الفلسطينية**، بيروت: الدراسات الفلسطينية، ع13، شتاء1993، ص 110-114.

بلقزيز، عبد الإله. **ضبط العلاقة بين الثنائيات في السياسات العربية**، مجلة شؤون عربية، ع123، 2005، ص 34-45.

بلقزيز، عبد الإله. **من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية**، حلقة نقاشية، المستقبل العربي، ع246، 1999، ص 78-133.

الترابي، حسن. **قراءات سياسية**، ع4، خريف 1994.

الجرباوي، علي. **موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، المستقبل العربي**، ع180، 1994، ص 52-74.

الجرباوي، علي: **حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية**، الدراسات الفلسطينية، ع13، شتاء 1993، ص70-84.

الحروب، خالد. **حركة حماس بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل- من مثلث القوى إلى المطرقة والسندان**، الدراسات الفلسطينية، ع18، ربيع 1994، ص 24-37.

الحروب، خالد. **خيارات حركة حماس في ظل التسوية المقبلة**، الدراسات الفلسطينية، ع42، 2000.

الخالدي، أحمد سامح وآغا، حسين جعفر. **المعارضة الفلسطينية دور حيوي في المرحلة المقبلة**، الدراسات الفلسطينية، ع11، صيف 1992، ص3-13.

دراسات شرق أوسطية. **الحوار بين حركتي حماس وفتح: الواقع والتحديات**، ع 22، 2002، ص 63-71.

الزعاترة، ياسر. **خلافات حماس واحتمالات الانشقاق**، فلسطين المسلمة، تموز 1996، ص 20-21.

سليم، أحمد. **ترحيب باقتراب حماس والقوى الإسلامية من م.ت.ف**، تسامح، ع9، حزيران 2005، ص137-145.

شفيق، منير. **القضية الفلسطينية بين الحل العسكري والحل السياسي**، الدراسات الفلسطينية، ع30، ربيع 1997، ص 92-113.

الشقاقي، خليل. **عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين**، الدراسات الفلسطينية، ع25، 1996، ص 24-28.

شوكت، خالد. **الحركة الإسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون**، المستقبل العربي، ع204، السنة 18، تشرين الثاني 1995.

العجرمي، أشرف. **المرأة والانتخابات**، تسامح، ع5، حزيران 2004، ص109-121.

العجرمي، أشرف. **حماس والانتخابات**، تسامح، ع8، السنة الثالثة، آذار 2005، ص39_48

عطا الله، أكرم. **حكومة الوحدة هل هي مقدمة لانتخابات مبكرة؟** مجلة الديمقراطي، ع32، رام الله، 18 أيلول 2006.

الغنوشي، راشد. **مستقبل التيار الإسلامي**، منبر الشرق، 1992، ص25-21.

فلسطين المسلمة. **مهرجانات حماس - اجتهادات متعددة وحركة واحدة**، كانون الثاني 1997.

قاسم، عبد الستار. **الفكر السياسي لحركة حماس**، السياسة الفلسطينية، ع9، السنة الثالثة، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء 1995، ص112-128.

قسيس، مضر. **الانتخابات الفلسطينية:** اشكالياتها وقضايا تقرير المصير، الدراسات الفلسطينية، ع23، صيف 1995، ص20-34.

كوانت، وليم. **التوق إلى الديمقراطية**، الدراسات الفلسطينية، ع19، صيف 1994، ص49-56.

مجلة قراءات سياسية. **ندوة: حول الإسلام والمشاركة في الحكم**، ع2، السنة الثالثة، لندن 1993.

مشعل، خالد. **حوار في مجلة فلسطين المسلمة**، كانون ثاني 1996، ص 7-13.

موسى، يحيى. **المعارضة الفلسطينية إلى أين؟**، السياسة الفلسطينية، ع19، 1998، ص 140-147.

هلال، جميل. **إشكاليات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي**، الدراسات الفلسطينية، ع14، ربيع 1993، ص17-37.

هلال، جميل. **حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث في الساحة الفلسطينية**، الدراسات الفلسطينية، شتاء 1996، ص39-58.

ويكهام، كاري روسفسكي. **الإسلام والتعاطي السياسي في مصر اليوم**، (ترجمة): رمضان عبد الإله، قراءات سياسية، ع4، خريف 1994، ص 65-72.

يوسف، أيمن طلال. **النظام السياسي الفلسطيني 1996-2006 من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي**، المستقبل العربي، ع334، كانون الأول 2006/12.

ت- الصحف

الحياة الجديدة 14 آذار 2006

الأيام 26 آذار 2006

الحروب، خالد. **فتح وحماس... مخاطر المحاصصة والتقاسم الوظيفي**، القدس 2007/3/13.

مصطفى، حمزة ذيب. **ما الذي يجب على حركة حماس أن تصنعه تجاه المرحلة السياسية الراهنة؟** القدس 2007/1/9.

شراب، ناجي صادق. **لكي تنجح حكومة الوحدة الوطنية الجديدة**، القدس 2007/2/17.

بلقزيز، عبد الإله. **ليس بثنائية السلطة والمعارضة وحدها يقوم النظام الـديمقراطي**، القـدس 2007/1/21.

بلقزيز، عبد الإله. **فتح وحماس والصراع على طعم قاتل**، القدس 2007/1/13.

الرسالة 1998/3/19

الأيام 2005/9/27

الحياة الجديدة 2006/1/19

الحياة الجديدة 2006/1/21

الحياة الجديدة 2006/1/24

القدس 2006/1/29

الأيام 2006/2/1

الأيام 2006/2/22

القدس 2006/3/13

الأيام 2006/4/3

الأيام 2006/4/12

القدس 2006/5/11

المدهون، محمد إبراهيم. **اتفاق مكة خطوة إلى الأمام**، القدس 2007/2/28.

القدس 2007/3/15

صلاح الدين، عمان. **حماس بين التكتيك والاستراتيجية**، القدس، 2007/4/4.

القدس 2007/4/10

ث- مؤتمرات

أبو شنب، إسماعيل. **حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، في ندوة: خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2-2000/6/4، ص 422-459.

البرغوثي، إياد. **الديمقراطية والتعددية في فكر وسلوك الإسلاميين**، في ندوة: التعددية السياسية في فلسطين، مجلة شؤون الأوسط (واشنطن)، ع1، السنة الثانية، ربيع /صيف 1993.

ما بعد الأزمة: **التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، المؤتمر السنوي الرابع 22-23، رام الله: مواطن، تشرين الأول 1998.

منصور، جمال. ورقة: **أزمة الحزب السياسي بين المتاح والمطلوب**. في مؤتمر الديمقراطية والتعددية- أزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة، رام الله: مواطن، 1995/11/24.

وحدة البحوث البرلمانية. **وقائع مؤتمر الانتخابات العامة**، (المحرر): عدنان عودة، رام الله، كانون أول 2002.

يوسف، حسن. **دور ومكانة القوى الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي**، في مؤتمر: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة، (تحرير): وسام رفيدي، جامعة بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أيار 2005، ص 21-25.

ج- شبكة الانترنت

http://www.arab2000.net/WnewsDetails.asp?id=312778cid=43 2006/9/2

http://www.alhayat-j.com/details.php?emai/8opt=1/2006/21.htm

http://www.alwahdaalislamyia.net/51/aboghezlan.htm

http://www.islamtoday.net/articles/show-articles-content.cfm?id=177

http://www.rezgar.com/debat/show.art.as?aid=70079

أبراش، إبراهيم. استنهاض حركة فتح بين الضرورة الوطنية والإعاقات التنظيمية http://www.fustat.com/c-hist/abrash-5-06.shtmal

أبراش، إبراهيم. الخروج عن المسار, 2006/7/23 http://www.falasteen.com/article.php3?id-article=66

أبراش، إبراهيم. العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new-page-12:htm

أبراش، إبراهيم. هل تحقق الانتخابات المبكرة ما عجزت عن تحقيقه الانتخابات التشريعية؟ 2006/12/12

http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=Readstory&ChannelID=58051

أبو الغزلان، هيثم. حماس: ضغوط شديدة وتحديات أكبر، موقع السفير العربي http://arabmbassador.org/main.php?lange=88Dir=rt18Issue=40

أبو بكر، بكر. حركة حماس سيوف ومنابر http://www.baker.bythost.com/tanthemat18.htm

أبو حشيش، حسن. الحكومة الفلسطينية العاشرة: تجربة تستحق الدراسة، 2006/11/19، موقع وزارة الإعلام http://www.minfo.gov.ps/admin/article=597

أبو سعدة، مخيمر. في انتظار حماس, عام 2005 http://www.project-syndicat.org/commentary/abusada2/Arabic

الأحمد، خالد. الإخوان المسلمون والمشاركة السياسية, موقع مركز الشرق العربي
http://www.asharqalarabi.uk/r-m/b-mushact-r-b1.htm

الأزعر، محمد خالد. مصير عرفات أم مصير النظام والقضية؟ 2002/7/7
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article06.shtmal

الأزمة الداخلية الفلسطينية: المبادرات العملية والبدائل المتاحة
http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/workshops/no12.pdf

استطلاعات برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت
http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls.htm

الأسمر، حلمي. مؤتمر سري لإضعاف حركة حماس، موقع منتديات مكتوب
http://www.maktoobblog.com/helmia/asmar?preDate=2006-01-08%2021:48:008post=7573

الأسود، طاهر. في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية في تونس، موقع أقلام http://www.aqlamonline.com/archives/nolo/lassoued.1.htm

الأسود، عابد. نحو دمقرطة الفكر السياسي الإسلامي 200/12/26
http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=8326

الأشد، محمد أحمد. رمزيات حماسوية، ط1، بغداد، 2006
http://www.almehrab.ws/Public/read-political/ramzeat.doc

أيفانز، جاريث ومالي، روبرت. كيف يمكن احتواء التوتر في غزة؟
http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=426181=6

ايلاد ألتمان، إسرائيل. جماعة الإخوان المسلمين في مصر بعد انتخابات 2005، 16 يوليو 2006

http://www.ikhwanWeb.com.jo/images/%5c%The%20EgyptionMuslim.doc

بحر، أحمد محمد. لماذا يخافون من مشاركة حماس في الانتخابات؟ 2005/11/16

http://www.alhaqaeq.net/defualtch.asp?action=showatilce&issueid=9&secid=5&articleid=38790

البراري، حسن. مشعل وأزمة القيادة، نشرة فلسطين اليوم في:

http://islameeiat.com/nusrah/flesten/nshrah/10-5.doc

البراغماتية http://www.hmsalgeria.net/muntada/viewtopic.php?IDnews=743

براون، ناثان. فلسطين: حماس في السلطة، نشرة الإصلاح العربي

http://www.alwatan.com.kw/arab/default.aspx?isu=20060400000503#a4

بسيسو، مؤمن. الحملات الانتخابية الفلسطينية: قراءة في المضامين والتمويل والتنظيم، مجلة فلسطين المسلمة http://www.fm-m.com/2006/Feb2006/story14.htm

البطة، علي. خطاب مشعل يشعل التكهنات حول المستقبل وثوابت حماس 30 تشرين الثاني 2006

http://www.amin.org/look/amin/article1.p1?Idlanguage=17&IdPublication=7&Nrarticle=3821

بلتشر، روبرت. صفوف متصدعة: الحركة الوطنية الفلسطينية، (ترجمة): زهير عكاشة

http://www.oppc.pna.net/index.htm

بلقزيز، عبد الإله. صراع أجيال في حركة فتح، 2004/7/18 http://www.palestine-info.info.com/arabic/palestody/press/new4/ajyal.htm

تركماني، عبد الله. مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية (2) (3)
http://www.mokarabat.com/s569.htm

تركماني، عبد الله. مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية (4).
http://www.mokarabat.com/s572.htm

جريدة الأيام. نص وثيقة احمد يوسف للتسوية مع إسرائيل 2006/12/24 http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/doc-view.aspx?did=46969

جمعة، محمد. حركة فتح وتداعيات غياب عرفات
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/CISR.128.HTM

الجورشي، صلاح الدين. الحركات الإسلامية وتطبيق الشريعة: تأجيل أم إعادة نظر؟ 14 أيار 2006
http://www.nawaat.org/portail/article.php3?Id-article=1007

حبيب، كمال السعيد. الإسلاميون والسياسة والمجتمع الأهلي 2006/8/23
http://members.tripod.com/islahparty/policy-and-society.htm

الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا: فرصة مصر، تقرير شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ج2، القاهرة/بروكسل، 20 ابريل 2004 http://www.crisisgroup.org/home/index

الحروب، خالد. تجليات البراغماتية عند الإسلاميين الوسطيين، 22 مارس 2007
http://www.islamonline.net/servlet/setellite?c=articleA-c&cid=11730877505

حماس والسلطة الفلسطينية وحكومة شارون 2001/4/4
http://www.aljazeera.net/channel/archive/ArchiveId=89579

حمد، جهاد. السلطة الفلسطينية جسم فلسطيني برأسين، مركز الدراسات والاستطلاعات الاستراتيجية http://www.icssp.org/index.php?option=com-content&taskview&id=9&Itemid=18

الحمد، جواد. تجربتها في الحكم تحت الحصار والعدوان: من أفشل حكومة حماس ولماذا 2006/11/3 http://www.al-majalla.com/List files.asp?NewsID=173

حنفي، حسن. تداول السلطة أم الائتلاف الوطني، موقع الزمان http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2006/02/02-22778.htm

خالد، تيسير. تداول السلطة تحت الاحتلال 2006/12/13 http://www.majdnews.com/sit/modules/news/article.php?storyid=2155

خليل، عاصم. النظام الدستوري في فلسطين 2003 http://www.falasteen.com/article.php3?id=article=678

الدمشقي، شهاب. طريق النهوض الحضاري بين الإسلاميين والعلمانيين http://213.186.47.139/Ladeeni/forum/printview.php?t=82208p

الربيعو، تركي علي. الإسلام السياسي واستحقاقات المرحلة القادمة http://www.libyaforum.org/index.php?option=com-content&task=view&id=14/2006/04/04

روبن، مايكل. الإسلاميون مناهضون للديمقراطية في جوهرهم http://arabic.tharaproject.com/Aff.Sec/Blint/Blint-2-05.htm

الزبن، سمير. تحولات التجربة الفلسطينية. موقع مركز الغد العربي. http://www.aasc.info/?page=showdetails&id=&=seminars

الزريعي، سليم. فتح وحماس: الذات بين الخوف والتضخيم 2006/1/12
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AIo=11975

الزعاترة، ياسر. انتخابات وفتاوى: الإسلاميون واللعبة الديمقراطية
http://www.mawazeen.com/index.php?art/id:75

زيادة، رضوان. الدولة الإسلامية حقيقة مشروعية ام وهم؟
http://www.islamonline/arabic/contemporary/2004/08/article03

ستاك، مايجن. زلزال حماس: اختبار للحركات الإسلامية، (ترجمة): وليد نور،
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home=7384

ستيك، ميغان ن.ك و مارشال، تايلر. التحديات في العراق: الإسلاميون يركبون موجة الحرية، (ترجمة): زينب محمد، موقع المدى http://www.almadapaper.com/sub/12-565/po4.htm

السياسة في الفكر الإسلامي: تأصيل شرعي
http://ikhwan.net/vb/shouthr4ead.php?t=9103

السيد، رضوان. الإسلام السياسي وقضايا التسوية والتطبيع: مصالحة محتشمة
http://www.mafhoum.com/press/117c31.htm

السيد، رضوان. الدولة الدينية لدى الإسلاميين المعاصرين 2005/2/21
http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/2005/02/article03.shtml

الشنقيطي، محمد. الحركة الإسلامية في السودان، موقع الأحرار
http://www.ala7rar.net/files/doc

صادق، عدلي. الحركة الإسلامية والنظام السياسي الفلسطيني. موقع الطريق
http://www.attareek.org/details.php?id=4&aid=111&eid=6

الصـــــوراني، غـــــازي. الدســـــتور الفلســـــطيني ومفهـــــوم التنميـــــة 2004/8/8
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=21740

عبد الجبار، محمد. تداول الســلطة ســلمياً وحــق الآخــرين فــي الاخــتلاف: عقــد جديــد
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar8mlf=interpage8sid=6828

عبد الرزاق، صلاح. مشاركة الإسلاميين في السلطة: الأسس الشرعية والمتطلبــات السياســية
http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=159

عبـــــد الـــــرزاق، مـــــروان. الانتخابـــــات والديمقراطيـــــة 2006/2/28
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=58377

عبــد الفتــاح، معتــز بــالله. مــن تســلطية تقليديــة إلــى تســلطية تنافســية 2006/2/21
http://www.islamonline.net/politices/2006/02/article19d.htm

العريـــــان، عصـــــام. الإســـــلاميون والوطنيـــــة والقوميـــــة 2006/3/28
http://www.miniaonline.com/article.php?page=Cases8id=403

عطـــوان، عبـــد البـــاري. ســـلطة فلســـطينية برأســـين، موقـــع فلســـطين اليـــوم،
http://www.paltody.com/arabic/print.php?newsid=29153

عيســـى، عبـــد الله. كتائـــب عـــز الـــدين القســـام، موقـــع دنيـــا الـــوطن
http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show8id

فهمـــي، احمـــد. حـــوار هـــادئ مـــع المقاومـــة الفلســـطينية. مفكـــرة الإســـلام
http://islammemo.cc/KASHAF/one-news.asp?IDnews=583

فولر، غراهام. الإسلاميون في العالم العربي: الرقص حول الديمقراطية، (ترجمــة): الحــارث النبهان، أيلول 2004 http://arabic.tharwaproject.com/node/791

فيرينفيكيز، ايزابيل. تجارب دول المغرب العربي مع الأحزاب الإسلاموية (ترجمة): عارف حجاج http://www.nawaat.org/portail/article.php3?2006/04/05

قاسم، عبد الستار. الانتخابات في ظل الاحتلال 2005/1/26 http://www.palestine-info.info.com/arabic/palestoday/press/new6/theent.htm

قاسم، عبد الستار. حماس والإخوان المسلمين، موقع شبكة فلسطين للحوار http://www.palestinianforum.net/forum/showthread.php?t=169899

كيالي، ماجد. محددات ومتطلبات التطوير الديمقراطي في الساحة الفلسطينية 2005/7/7 http://www.arabs48.com/display.x?cid=25&id=29502

ليفيت، ماثيو. جناح حماس العسكري: إرهاب بوسائل أخرى. http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-j-h.htm

مؤتمر مستقبل الإسلاميين بين التسامح والاستبداد http://kalema.net/1/1/?art=60&art

مجدلاني، أحمد. قراءة أولية في الانتخابات البلدية في قطاع غزة http://www.al-moharer.net/moh21/majdalni211.htm

مجلة الإسلام والديمقراطية. نضر، فالي. نهوض الديمقراطية الإسلامية، (ترجمة): سهيل نجم 2006/7/8 http://www.demoislam.com/modules.php?name=news8file=519

محمد، جبريل. الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني 2006/10/2 http://www.islamtoday.net/articles/show-article-content.cfm?id=988artid=7989

محيسن. تيسير. برنامج حكومة حماس بين الواقع والمأمول- نظرة تنموية 2006/6/6 http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/news/paper-tayseer.htm

محيسن، تيسير. آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني 2006/6/12
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=67282

المدهون، محمد إبراهيم. دراسة في السلوك القيادي عند الياسين، موقع أحمد ياسين
http://www.ahmedyaseen.com/showData.php?id=223

المرأة الفلسطينية في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الثانية 2006/7/17
http://www.amanjordan.org/aman-studies/wmview.php?ArtID=1089

المرأة عند حماس. موقع القسّام، http://www.alqassam.ps/entifada-18/page4.htm

مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات، نشرة آفاق استراتيجية، ع11، بيروت، تموز 2006
http://www.palestine-info.net/arabic/book/2006/16-8-06/zaytona

مركز الشرق الأوسط. القضية الفلسطينية ما بعد عرفات،
http://www.mesc.com.jo/IndexAr-06.htm

المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث. ندوة: الحكومة الفلسطينية بين الواقع والطموح http://www.paldsr.com/c1.htm

مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب الإسرائيلي http://www.terrorism-information.com/?act=articles

مركز دراسات رويت انستتيوت الإسرائيلي. فتح ليست بديلاً حقيقياً لحماس 2006/9/9
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=3538a=16064

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني 2005/11/12، موقع مجلة رؤية.
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page6.htm

ميشال، شاؤول وسيلع، أبراهام. عصر حماس: من العنف إلى التكيف، يديعوت احرونوت 1999، http://www.palestine-info. /arabic/book/aser-hamas.htm

المصري، مشير عمر. المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة 2006/6/9 http://www.palestine-info.info/arabic/books/musheer/musheer.htm

معهد ريؤت البحثي الإسرائيلي. هل ستعترف حماس بالكيان الإسرائيلي؟ (ترجمة): أحمد إبراهيم، http://www.cc/article1.aspx?id=3313

الملتقى الفكري العربي. اتجاهات البوصلة الفلسطينية وسط التحولات التاريخية 2007/1/11 http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=322

منبر الجزيرة. اقتراح تشكيل حكومة كفاءات فلسطينية 2006/10/22 http://www.aljazeera.net/NR/exere/E6651185Doc-48.htm

موقع الإخوان المسلمون. حبيب، رفيق. النظام والإخوان: الرهان على الجماهير 2005/6/1 http://www.ikhwan.net/vb/showthread.php?t=1255

موقع الجزيرة. مستقبل العلاقة بين فتح وحماس http://www.aljazeera.net/channel/archive?ArchiveId=298030#L3

موقع الملتقى. المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الايجابي 1998/8/19 http://www.almultaqa.org/pdfs/mo3ard-analysis.doc

موقع حركة فتح. حماس والصراع على السلطة http://www.fateh.net/puplic/news/etter/2005/15-07-05/1.htm

موقع فولتير. الانتخابات الفلسطينية: ما هو البرنامج الانتخابي لحركة حماس؟ http://www.voltairenet.org/article134330.htm

موقـــع مفتـــاح. وثيقـــة الوفـــاق الـــوطني: تقيـــيم الأداء والإنجـــازات 2006/12/12

http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Documents/policypaper/policy=150806

موقـــــــف حمـــــــاس مـــــــن الانتخابـــــــات الفلســـــــطينية 2005/12/18

http://www.news.media.gov.kw/malf%20.Doc

نـــزال، محمـــد. حمـــاس بـــين الـــداخل الفلســـطيني والشـــتات http://www.palestine-info.info.info.com/arabic/palestoday/press/new1/nazzal.htm

نصّار، إبراهيم. المأزق الفلسطيني الضغوط الخارجية.. الفوضى الخلاقة والانتخابات المبكـرة 2006/12/20

http://www.alternativenews.org/index.php?option=content&task=view=104

نوفـل، ممـدوح. أزمـة النظـام السياسـي الفلسـطيني وحـوارات الفصـائل 1999/8/24

htpp://www.mnofal.ps/articles/?nb=2118lg=ar

هـــلال، جميـــل. العلمانيـــة فـــي الثقافـــة السياســـية الفلســـطينية 2006/3/2

http://www.arraee.com/modules.php?name.conten&pa=showpage&paid=41

يوسف، حســن. حمـاس والتشـريعي: احتـواء للحركـة أم تعزيـز للمقاومـة 2005/4/5

http://www.alburaq.org/showdetails.asp?typ=pub

An- Najah National University
Faculty of Graduate studies

Hamas Political Experience and its Effect on the Democratic Option in the West Bank and Gaza

By Tayseer Fae'q Mhamad

To
Dr. Raed N'eiraat

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning & Political Development, Faculty of Graduate Studies, at An- Najah National University, Nablus, Palestine.

2007

Hamas Political Experience and its Effect on the Democratic Option in the West Bank and Gaza
By Tayseer Fae'q Mhamad
To
Dr. Raed N'eiraat

Abstract

This study covers the period between 1993 and 2007 exploring the political experience for Hamas and its reflection on the Palestinian liberal democratic objectives, consequently; this study comes-in a difficult time in the history of the Palestinian people to provide the data, analysis, and recommendations which build up for a public discussion about the future o democracy and the kind of society which Hamas tries hard to establish.

Despite the fact that this study presents a deep critical analysis for the past period, it looks optimistically for Hamas abilities in the future, because it can present by its will a model in the development, social justice, local peace and freedom.

What is special about this study is that it does not offer magical solutions for the problems which faced and still facing llamas in its way to solve them, but it suggests crucial questions about the basic problems seeking for answers from the cumulative experiences of llamas in real world.

The study discusses an important case which is the Palestinian Islamic Politi Work, trying to analyze and comprehend the factors and the interactions which have connections with Hamas's experience taking its democratic transformation into account. And the problem which the study is trying hard to solve as objectively as possible is the weakness of the political

Presentation for llamas in the Palestinian political life on the scene of the participation in the change of the society. The researcher used the descriptive analytic method to achieve the objectives of the study.

The study aims to explore Hamas' s organizational abilities and the points of influence in it, beside its attitude toward the Palestinian authority and the effect of their relation on the democratic development. The study also observes and analyzes the development, transformations, and the movements which Hamas went through in its political experience, and tries to look up to the democratic transformations on the Palestinian

Political system in the in which Hamas hangs on the authority. The study tries to specify the aspects of the experience starting from the first tokens and ending with the top moment when Hamas involved in the political work, and what is between that of events and stations which helped to cumulate the experience this organization and to develop its techniques and tactics. Here the study turns the attention towards the challenges which may face Hamas in its way to establish an Islamic democratic society as well as identifying these challenges.

The study indicates through summarizing Hamas experience that the political will to apply the social justice can not be filled without the participation of Hamas and the study also points that the most important characteristics are: the clarity of the ideology and offering the care to the local levels, the simple program, the Islamic qualifications and its combatant abilities, and the flexibility and the pragmatism in its tactics.

The started from a main hypothesis which tries hard to prove that Hamas has an important role in constructing and strengthening the democracy in Palestine, and checking that hypothesis required going into many chapters which were included in the study.